جامعـــــة الأزهـــــر – غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـة الاقتصاد والعلوم الإداريـة
قســـــــــم الاقتصـــــــــاد

فجـوة التجـارة الخـارجيـة في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعـاظمهـا

The Foreign Trade Gap in the Palestinian Economy and How to Stop Its Enlarging

إعداد الباحث
مـازن أحـمد محمـد حلـس

إشـــــراف
الدكتور/ سمير مصطفى أبو مدللة
أستاذ الاقتصاد المشارك
جامعة الأزهر- غزة

قـدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد
من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر – غزة

1437هـ - 2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعـــــة الأزهـــــر – غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــة الاقتـــصاد والعلـــوم الإداريـــة
ماجـــــــستير الاقتـــــــصاد

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ة: **مازن احمد محمد حلس**، المقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد وعنوانها:

فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها

وتمت المناقشة العلنية يوم الأحد بتاريخ 2016/06/05م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة: **مازن احمد محمد حلس**، درجة الماجستير في الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص الاقتصاد.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

د. سمير مصطفى أبو مدللة	(مشرفاً ورئيساً)	.....	التاريخ: 14 / 8 / 2016م
د. محمود محمد صبرة	(مناقشاً داخلياً)	.....	التاريخ: 14/08/2016م
د. عبد الحكيم أحمد الطلاع	(مناقشاً خارجياً)	.....	التاريخ: 14/08/2016م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان: _____

فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني

وكيفية الحد من تعاظمها

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

وأنـــي أتحمـــل المســـئولية القانونيـــة الأكاديميـــة كاملـــة حـــال ثبـــوت ما يخالف ذلك.

اســـم الطالـــب: مازن أحمد محمد حلس

التوقيـــــــــع: _____

التـــــــــاريخ: _____

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴿١﴾ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾

صدق الله العظيم

سورة الإنسان الآية (1، 2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـداء

- إلى والدي المعلم الأول الذي تعلمت منه روح الصبر والمثابرة، وإلى روح أمي التي فقدت حنانها صغيراً وكبيراً .
- إلى روح **عمي عوض الله**، الطاهرة ، الذي ضحى بزهرة عمره لأجل هذه الأرض الطيبة ، وقضى في الغربة شهيداً ، لم تنحن له جبهةٌ ، ولم تلن له قناة .
- إلى زوجتي وشريكة حياتي التي تحملت معي عناء هذا المشوار وساندتني حتى النهاية.
- إلي إخوتي وأخواتي ، جميعاً، و أبنائي أسماء ، أسيل ، هبة ، أحمد ، سارة ، مريم . إلى جميـع أفراد عائلتي إخـوة وأخـوات .
- إلى أستاذي في مرحلة البكالوريوس ، رمز العطاء ، **الأستاذ الدكتور / عفيف حمد** ، حفظه الله وأطال اللهُ عُمُرَه .
- إلى روح الشهيد الزعيم الخالد / ياسر عرفات ، أبو عمار
- إلى أسرى الحرية الذين أفنوا سنوات عمرهم و لم يخضعوا لذل القيد والسجان ...أسرانا الأبطال
- إلى الأكرم منا جميعا شهدائنا الأبرار... لقوله عز وجل (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ، بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَٰكِنْ لَا تَشْعُرُونَ) صدق الله العظيم
- إلى جميع الزملاء والأصدقاء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله على إنعامه، والشكر له على توفيقه وامتنانه ، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل البحثي المتواضع ، وانطلاقاً من قوله تبارك و تعالى ، " **ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه** " ، ومن قول النبي ﷺ " **لم يشكرِ اللهَ من لم يشكرِ الناس** " وعرفاناً بالجميل ورد الفضل إلى أهله ، فإنني أتقدم بوافر الشكر وعظيم والامتنان إلى **الدكتور/ سمير مصطفى أبو مدللة** الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، ولم يبخل بتوجيهاته ونصائحه القيمة ، وإلى كلٍ من **الدكتور/ محمود محمد صبرة** المناقش الداخلي ، **والدكتور/ عبد الحكيم الطلاع** المناقش الخارجي ، الذَّيْن تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة من أجل إثرائها وزيادتها قوة ورصانة.

وإلى الهيئة التدريسية في برنامج ماجستير الاقتصاد بجامعة الأزهر وأخص منهم **الدكتور/ نسيم أبو جامع** ، و**الدكتور/ شادي التلباني** ، وإلى **الأستاذ/ أسامة نوفل** في وزارة الاقتصاد على ما قدمه لي من توجيه ومراجع أفادتني في عملية البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى من وقف بجواري منذ اللحظة الأولى للتسجيل في برنامج الماجستير وحتى إتمام هذا العمل ، وإخراجه على هذا النحو **الأستاذ/ رائد محمد حلس** ، وإلى الزميل العزيز **الأستاذ/ ماجد أبو دية** الذي بذل جهداً مضنياً دوراً عظيماً في إثراء الدراسة القياسية، ومراجعة الرسالة و تقويتها .

وإلى **الدكتور/ فاروق موسى دواس** الذي ساعدني كثيراً في مجال الفكر الاقتصادي والتجارة الدولية .

كما أتوجه بالشكر إلى الإخوة **العاملين في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية** ، وإلى كل من وقف إلى جواري وساعدني طوال هذا المشوار .

فجزاهم الله عني خير الجزاء وجعل ذلك في موازين حسناتهم يوم القيامة .

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الموضوعات

الموضوع		الصفحة
الآيـــــــة القـرآنيـــــــة		أ
الإهداء		ب
الشكـــر والتقـــــــديـــــــر		ج
فهرس الموضوعات		د
فهرس الجداول		ز
فهرس الأشكال		ي
ملخص الدراسة		ك
Abstract		ل
الفصل الأول :الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة		
أولاً	المقدمة	1
ثانياً	مشكلة الدراسة	1
ثالثاً	فرضيات الدراسة	2
رابعاً	أهداف الدراسة	2
خامساً	أهمية الدراسة	2
سادساً	منهجية الدراسة	3
سابعاً	محددات الدراسة	3
ثامناً	الدراسات السابقة	3
تاسعاً	التعقيب على الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني: التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي		
المبحث الأول : نظريات و مفاهيم أساسية في التجارة الدولية		9
القسم الأول : نظريات وأساسيات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي		10
تمهيد		10
أولاً	العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية المحلية (الداخلية)	10
ثانياً	أسباب قيام التجارة الدولية	11
ثالثاً	أهمية التجارة الدولية	11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً	أسباب التفريق بين علاقات الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الداخلية	13
خامساً	المدارس والمذاهب الفكرية في موضوع التجارة الدولية	14
القسم الثاني : ميزان المدفوعات وتسوية المدفوعات الدولية		24
أولاً	ميزان المدفوعات	24
ثانياً	الصرف الأجنبي وأهميته في التجارة الخارجية	27
المبحث الثاني : مفهوم فجوة التجارة الخارجية		
القسم الأول : الفجوات الاقتصادية وأنواعها		30
أولا	تمهيد	30
ثانياً	أنواع الفجوات الاقتصادية	30
القسم الثاني : فجوة التجارة الخارجية وطرق تمويلها		34
أولا	فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية وكيفية حدوثهما	34
ثانياً	نموذج الفجوتين وتفسير فجوة التجارة الخارجية	35
ثالثاً	طرق تمويل فجوتي التجارة الخارجية والموارد المحلية	39
الفصل الثالث : فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني		
المبحث الأول : المؤشرات الكلية في الاقتصاد الفلسطيني		42
أولاً	الناتج المحلي الإجمالي	42
ثانياً	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	48
ثالثاً	الموازنة العامة	62
المبحث الثاني : تحليل تطور نمو فجوة التجارة الخارجية ، وأسباب وجودها		75
أولاً	تطورات قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني	75
ثانياً	قياس فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني	82
ثالثاً	تحليل تطورات فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني	86
رابعاً	أسباب وجود فجوة التجارة الخارجية	94
الفصل الرابع : مصادر تمويل فجوة التجارة الخارجية والآثار المترتبة على وجودها		
المبحث الأول : مصادر تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني		112
القسم الأول : الاستثمار الأجنبي		112
أولاً	كيف يتم تمويل الفرق بين الصادرات والواردات	112

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً	ماهية الاستثمار الأجنبي ودوره في تمويل فجوة التجارة الخارجية	114
ثالثاً	واقع الاستثمار الأجنبي في فلسطين	116
القسم الثاني: حساب الدخل والتحويلات الجارية ودورهما في تمويل فجوة التجارة الخارجية		
حساب الدخل في ميزان المدفوعات الفلسطيني ودوره في تمويل فجوة التجارة الخارجية		126
أولاً	ميزان الدخل	126
ثانياً	تطورات حساب الدخل في ميزان المدفوعات الفلسطيني ودوره في تمويل فجوة التجارة الخارجية	126
القسم الثالث : المصادر الأخرى لتمويل فجوة التجارة الخارجية ، (المساعدات والقروض)		130
أولاً	المساعدات الخارجية	130
ثانياً	المنح والمساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني	132
ثالثاً	الدَّيـْـن العـــــــام (الاقتراض الحكومي)	140
رابعاً	الدين العام في الأراضي الفلسطينية	141
المبحث الثاني : الآثار المترتبة على وجود فجوة التجارة الخارجية		
أولاً	الآثار الاقتصادية لفجوة التجارة الخارجية	150
ثانياً	أثر وجود فجوة التجارة الخارجية على الدين العام	156
ثالثاً	آثار فجوة التجارة الخارجية على عملية التنمية الشاملة في فلسطين	159
الفصل الخامس : التحليل القياسي لدور فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني		
أولاً	التحليل القياسي لدور فجوة التجارة الخارجية وكيفية الحد من تعاظمها	164
ثانياً	النتائج والتوصيات	177
المراجع		180
الملاحق		187

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2 – 1	تطور حجم التجارة العالمية ، الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي العالمي في الفترة (1980 –2013) سنوات مختارة	14
3 – 1	الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد ومعدلات نموهما بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1994–2014)	44
3 – 2	درجة الانكشاف الاقتصادي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في الفترة من (1994 – 2014)	47
3 – 3	يبين تطور حجم الاستهلاك – العام والخاص ونسب كل منها إلى إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في الفترة (1994–2014)	49
3 – 4	توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الفلسطيني ومعدل نموه حسب المنطقة للفترة (1994 – 2014)	50
3 – 5	التكوين الرأسمالي الفلسطيني ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وحسب المنطقة للفترة من (1994 – 2014)	53
3 – 6	تطور التجارة الخارجية الفلسطينية ومقارنتها بإجمالي الناتج المحلي للفترة(1994–2014)	56
3 – 7	تطور حجم التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل الفترة (1995 – 2014)	57
3 – 8	التجارة الخارجية الفلسطينية حسب تصنيفها ونسبها للفترة (1994 – 2014)	59
3 – 9	تطور الدين العام في فلسطين ونسبته الناتج المحلي للفترة (1995– 2014)	61
3–10	تطور هيكل الإيرادات الفلسطينية العامة ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1995 – 2014)	64
3–11	تطور هيكل النفقات العامة للسلطة الفلسطينية للفترة من (1995– 2014)	67
3–12	حالة الموازنة الفلسطينية العامة قبل و بعد المنح والمساعدات وطرق تمويلها للفترة (1995 – 2014)	69
3–13	معدلات نمو التجارة الخارجية وتطورات الميزان التجاري في الاقتصاد الفلسطيني الفترة (1970–1993)	77
3–14	فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني بالأسعار الثابتة للفترة 1994–2014	83
3–15	تطور حجم التجارة الخارجية ومعدلات نموها حسب المنطقة للفترة(1994 –2014)	85
3–16	مقارنة متوسط بيانات التجارة الخارجية وفجوتها في الاقتصاد الفلسطيني مع العالم ومع إسرائيل (للفترة 1995 – 2014)	90

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
3-17	حجم و نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للفترة (1994 – 2014)	96
3-18	التجارة الخارجية الفلسطينية مع الأردن ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة (1995 – 2014)	102
3-19	التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية ونسبتها إلى التجارة الخارجية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995 – 2014)	103
4 – 1	الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية ودوره تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995 – 2014)	118
4 – 2	الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأراضي الفلسطينية ودوره في تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2001 – 2014)	121
4 – 3	تدفقات الاستثمار الأجنبي الكلي في الأراضي الفلسطينية ودوره في تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996 – 2014)	123
4 – 4	تطورات حساب الدخل في ميزان المدفوعات الفلسطيني ودوره في تمويل فجوة التجارة الخارجية للفترة 1995 – 2014	127
4 – 5	معدل نمو صافي حساب الدخل وتعويضات العاملين في إسرائيل ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للفترة 1995 – 2014	128
4 – 6	تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني بواسطة الاستثمار الأجنبي والمساعدات الخارجية للفترة (1996 – 2014)	135
4 – 7	مساهمة المنح والدعم الخارجي في تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995 – 2014)	137
4 – 8	مدى المساهمة الحقيقية للمنح في تمويل فجوة التجارة الخارجية خلال للفترة (1995- 2014)	140
4 – 9	حجم مساهمة الدين العام في تمويل فجوة التجارة الخارجية خلال الفترة (1995 2014)	144
4 -10	تطور متوسط الدين الخارجي بالنسبة لمتوسط فجوة التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995 – 2014)	147
4 -11	نسبة فجوة التجارة الخارجية من إجمالي الإيرادات العامة ، ومن الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2014 .	151
4 -12	مقارنة نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مع نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإسرائيلي خلال الفترة 1994 – 2014	153
4 -13	تطور معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية نتيجة وجود فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995 – 2014	155

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
4– 14	التراكم الإجمالي لفجوة التجارة الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي ، والإيرادات والدين العام خلال الفترة 1995 – 2014	160
5 – 1	المتغيرات الداخلية للدراسة القياسية ورموزها	164
5 – 2	نتائج اختبار ديكي فولر الموسعADF وفيلبس بيرون PP للتحقق من سكون السلاسل الزمنية باستخدام طريقة الفروق.	167
5 – 3	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)، للنموذج الأول	168
5 – 4	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) ، للنموذج الثاني	169
5 – 5	اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج الأول	169
5 – 6	اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج الثاني	170
5 – 7	نتائج تقدير النموذج الأول (دالة صافي الميزان)	171
5 – 8	نتائج تقدير النموذج الثاني (دالة الناتج المحلي الإجمالي)	174

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
3 – 1	تطور إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني وحسب المنطقة للفترة(1994–2003)	43
3 – 2	تطور إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني وحسب المنطقة للفترة(2004–2014)	45
3 – 3	توضيح حجم فجوة التجارة الخارجية مع إسرائيل ومقارنتها بفجوة التجارة الخارجية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995– 2014)	58
3 – 4	تطور عجز الموازنة الفلسطينية – قبل وبعد المنح والمساعدات الخارجية للفترة (1995 – 2014)	70
3 – 5	تطورات فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1970 – 1994)	79
3 – 6	تطور حجم التبادل التجاري التركي الفلسطيني خلال الفترة (1995 – 2014)	106
4 – 1	نسبة الدين العام في الأراضي الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995 – 2014)	143
4 – 2	تطور ونسبة مساهمة الدين الخارجي في تمويل فجوة التجارة الخارجية خلال الفترة (1995 – 2014)	147
4 – 3	مقارنة تطور الدين الخارجي وفجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995 – 2014)	159
4 – 4	حجم ونسب مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994 – 2014)	162
5 – 1	شكل السلاسل الزمنية قبل اختبارات السكون	187

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وسبل الحد من تعاظمها

هدفت الدراسة إلى تحليل تطور قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني، وبيان حجم فجوة التجارة الخارجية وتأثير هذه الفجوة، على مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، وبيان مصادر تمويل الفجوة وتحليل دور تلك المصادر في تمويلها، ودورها في تمويلها، كما استعرضتِ الآثارَ المترتبةَ على وجود هذه الفجوة، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفيَّ لتحليل تطور قطاع التجارة الخارجية، والمتغيرات المؤثرة فيه، والتي يؤثر فيها، اعتماداً على البيانات والاحصائيات الرسمية من المصادر المحلية و الدولية، كما استخدم المنهج الكمي في بناء نموذجين قياسيين، لبيان دور مصادر التمويل المختلفة في تمويل الفجوة والتأثير على حجمها، ولبيان تأثير الفجوة على ناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن: المصادر المحلية لا تستطيع تمويل فجوة التجارة الخارجية، مما يؤدي إلى تعاظمها. حيث ساهمت الممارسات الإسرائيلية في ذلك، وأن السياسات التجارية الفلسطينية ساهمت في زيادة الفجوة، لاعتمادها على الواردات مصدراً رئيسياً في تمويل الموازنة العامة، فأهملت القطاعات الإنتاجية، كما أسهمت في ترسيخ التبعية التجارية للاحتلال. وبالتالي كان تمويل الفجوة يتم من خلال المنح والمساعدات ، وعبر تحويلات العمالة الفلسطينية في إسرائيل والخارج ، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي .

أما التحليل القياسي فقد بين أن الاستثمار الأجنبي والمعونات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية ذوا تأثيرٍ إيجابي في تمويل الفجوة، فزيادة أحدِهما أو كليهما يمكن أن تسهم في تقليص حجمها، وكان الدَّيْنُ العام، والأوضاع السياسية ذوَيْ تأثيرٍ سلبي عليها، بسبب تراجع الإنتاج والتصدير، كما تبين قياسياً أن فجوة التجارة الخارجية ذات تأثير معنوي سلبي على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، حيث بلغت مرونته 0.955 ، بسبب تراكم المديونية، وتراجع الناتج .

وأوصت الدراسة بالتالي :

بضرورة استغلال الدعم الخارجي في تمويل أنشطة إنتاجية ، وتحفيز الاستثمار الأجنبي(عبر تفعيل سوق فلسطين المالي)، لدورهما الإيجابي في تمويل فجوة التجارة الخارجية، وتقليص الاعتماد على الديون لتمويل الفجوة، واتباع سياسات اقتصادية وتجارية للحد من تعاظم هذه الفجوة، وتطوير القطاعات الإنتاجية، لما يمكن أن تقوم به في الحد من الفجوة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The Study aimed to analyze the developments of the Palestinian Foreign Trade sector and to show the size of the foreign trade gap and Its impacts on the Palestinian Economy Indicators . Then the study tried to analyze the resources of financing the Gap and their role in the financing process .

This study discussed the effects resulted form the gap. The researcher used the descriptive approach to analyze the developments of the foreign trade sector and the variables affecting and affected by it depending on the official local and international statistics and data. The researcher also used the quantitative approach to build two econometric models in order to show the role of the different resources in financing the gap and affecting its size on one hand and to show the effects of the gap on the Palestinian GDP on the other hand.

The study concluded that the local resources can not finance the foreign trade gap which causes it to enlarge and the Israeli practices were among the contributing factors.

The Palestinian commercial policies also contributed towards enlarging this gap , because they depend on Imports as a main resource to finance the public budget. Accordingly, these policies disregarded the Productive sectors, and also contributed to deepening the commercial dependency on the Israeli occupation. consequently, financing the gap took place through foreign aids as well as through the transfers of the Palestinian Labour force in Israel , and in addition to the foreign investment .

The econometric analysis showed that both foreign Investment and Foreign Aids have a positive effect in financing the gap.

The increase of one or both of them (foreign Investment and Foreign Aids) can deflate the gap size but the public debt and the Political Situations have a negative effect on it as a result of the deterioration in Production and Exporting.

The Econometric analysis also showed that the gap in the foreign Trade has a negative significant effect on the Gross Domestic Product with an elasticity of 0.955 because of the accumulation of the Indebtedness and the deterioration of Productivity .

The Study recommended that :

-We must benefit from the foreign aids in financing the productive activities.

- We must promote the inward foreign investment by activating the Palestinian financial market due to its positive role in financing the foreign trade gap .

- We must constrict the dependence on debt to finance the gap

-We must use an active economic and commercial policies to limit the enlargement of the gap and develop the productive sectors for the role they have in limiting it .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

أولاً : المقـــدمـــــــة .

ثانياً : مشكلــة الدراســة .

ثالثاً : فرضيـات الدراسـة .

رابعاً : أهــداف الدراســة .

خامساً : أهميـة الـدراســة .

سادساً : منـهجيــة الدراسة .

سابعاً : محددات الدراسة (الحدود الزمانية ، والحدود المكانية)

ثامناً : الدراسـات السابقة .

تاسعاً : التعقيب على الدراسات السابقة

عاشراً : هيكـل الدراســة .

حادي عشر : المراجع والملاحق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

أولا : مقدمة الدراسة

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا نامياً ضعيفاً ، يفتقر إلى بنية تحتية قوية ، ويعاني من تشوه وضعف الهياكل الإنتاجية ، و يعاني من تراجع معدلات النمو بسبب تعرض قطاعاته – وما يزال – للعديد من الأزمات متمثلة في الممارسات الإسرائيلية على مدار سنوات الاحتلال ، كان أبرزها تشويه القطاعات والبنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني وتسخيرها لخدمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الإسرائيلي ، بدءاً من تسخير العمالة الفلسطينية للعمل في إسرائيل ، مروراً بسياسات التعاقد من الباطن التي كانت تتم بين القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني فبذلك تمت عملية هيكلة للقطاعات الإنتاجية في ذلك الأخير ، وأصبحت خادمة وتابعة لما يتطلبه الإنتاج في الأول ، يضاف إلى ذلك العقوباتُ الجماعيةُ التي فرضتها سلطات الاحتلال (وما تزال) ، والمتمثلة في الحصار والحواجز والإغلاقات المتكررة ، وانعدام سيطرة السلطة الفلسطينية على الحدود والمعابر الداخلية والخارجية مما يعرقل انسياب حركة السلع والأفراد والخدمات ، وجدار الفصل العنصري الذي زاد من حالة الخنق للاقتصاد الفلسطيني ، كما أن منع دخول العمال إلى إسرائيل قلص بشكل حاد تحويلات العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل والتي كانت تسهم بشكل فاعل في تمويل عجز الميزان التجاري .

كما أن غياب الرقابة والدور الفاعل للأجهزة والمؤسسات المعنية في السلطة الفلسطينية ، وعدم وجود سياسات وبرامج اقتصادية وتجارية تهدف إلى تشجيع المنتج المحلي وتحفيز التصدير ، وتعقيدات وقيود الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل وآثارها ونتائجها الكارثية المعيقة لتطور الاقتصاد الفلسطيني ، خلق ذلك عدة من فجوات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني ، من أبرزِها فجوةُ التجارةِ الخارجية ، إضافة إلى أن استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني وضعفه وتراجع أدائه يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الانكشاف الاقتصادي ، وتعاظم هذه الفجوة ، خصوصاً بسبب استمرار الاعتماد على الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات لتمويل الإنفاق العام ، والذي زاد من الاعتماد على الواردات

ثانياً : مشكلة الدراسة :

في ظل وجود العجز المزمن في الميزان التجاري[♦] الفلسطيني الناتج عن محدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات ، ويعود السبب في ذلك العجز بالميزان التجاري الفلسطيني إلى الممارسات والقيود الإسرائيلية على الصادرات السلعية الفلسطينية وإغلاق المعابر ، ومنع العمال من العمل داخل الخط

♦ **تعريف الميزان التجاري :** سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة، اصطلح على أن تكون سنة ميلادية، وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال ويسمى ميزان المدفوعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخضر(♦) ، والحواجز بين المدن إضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة منذ صيف عام 2007 ، لذا فقد اضطر الاقتصاد الفلسطيني لتمويل الفجوة في التجارة الخارجية عبر مصادر تمويل خارجية ،

وبناء على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تنحصر في السؤال الرئيسي التالي :

ما حجم فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني ؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هي العوامل التي أدت إلى تعميق فجوة التجارة الخارجية ؟ .
2- ما هي المصادر التي اعتُمِدَ عليها لتمويل الفجوة ؟ و هل ساهمت في الحد من تعاظمها ؟
3- ما هي السياسات الاقتصادية الملائمة للحد من تعاظم واتساع فجوة التجارة الخارجية ؟

ثالثاً : فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على فرضيةٍ أساسية مفادها : أن فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني تمثل خللاً هيكلياً في الاقتصاد الفلسطيني ، ويتفرع منها الفرضيات التالية :

1- ضعف مصادر التمويل المحلية تؤثر سلباً على فجوة التجارة الخارجية في فلسطين .
2- عدم قدرة مصادر التمويل المحلية على تمويل فجوة التجارة الخارجية .
3- تعاظم فجوة التجارة الخارجية يؤدي إلى تراكم المديونية العامة للسلطة الفلسطينية ، ويؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي .

رابعاً : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

1- تحديد حجم فجوة التجارة الخارجية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني .
2- تحليل تطورات الفجوة ، و التعرف على أسباب وجودها واستمرارها .
3- دراسة طرق تمويل فجوة التجارة الخارجية من المصادر المختلفة .
4- اقتراح آليات مناسبة للحد من تعاظم الفجوة في التجارة الخارجية .

خامساً : أهمية الدراسة :

1- فجوةُ التجارةِ الخارجيةِ تعدُّ واحدةً من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني ، فهي تعكسُ ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي ، ومن ثم زيادة الاعتماد على الواردات .
2- الفجوة آخذة في العمق والاتساع ، وهذا يؤدي إلى تآكل أي نمو حقيقي قد يحدث مستقبلاً بسبب انخفاض مرونة القطاعات الإنتاجية في تلبية الطلب المحلي المتنامي .

♦ **الخط الأخضر :** الخط الأخضر عبارة عن خط وقف إطلاق النار بين إسرائيل وبين الدول العربية التالية التي حاربت إسرائيل في العام 1948: مصر والأردن وسوريا ولبنان، استنادا إلى اتفاقيات الهدنة ووقف إطلاق النار التي تم التوقيع عليها بين إسرائيل والدول العربية المذكورة في رودوس في العام 1949، وسمي بالخط الأخضر لأن القلم الذي استخدم في رسم هذا الخط على الخريطة كان لونه أخضر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تسليط الضوء على أسباب وجود هذه الفجوة وكيفية الحد من تعاظمها ومحاولة التخلص منها بالقدرات الذاتية ، والإمكانيات المتاحة .

4- تستمد هذه الدراسةُ أهَمِّيَّتَها من ندرة الدراسات التي تناولت فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني(على حد علم الباحث) .

سادساً : منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة في تحليلها للظواهر والمتغيرات الاقتصادية على المنهج التحليل الوصفي لبيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، بالاستعانة بالتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية مضافاً إلى ذلك الأبحاثُ والدراساتُ السابقةُ والجادَّةُ في هذا المجال .

كما استخدم الباحث المنهج التحليلي القياسي لبناء نموذج انحدار يقيس أثر حجم فجوة التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي ونموذج أخر يقيس أثر مصادر التمويل المختلفة على حجم فجوة التجارة الخارجية .

سابعاً : محددات الدراسة :

- **الحدود الزمانية :** حدد الباحث الفترة الممتدة بين عامي 1995 – 2014 .

الحدود المكانية : تغطي الدراسة الأراضي الفلسطينية ، (قطاع غزة والضفة الغربية) .

ثامناً : الدراسات السابقة

- الدراسات المحلية :

1- دراسة محمود الجعفري وآخرين (2002)، السياسات التجارية الفلسطينية ، (البدائل والخيارات)

هدفت الدراسة إلى عرض بدائل وخيارات محتملة للسياسات التجارية الفلسطينية في ظل ثلاثة سيناريوهات يتصل الأول باستمرار الوضع القائم ، ويتمثل الثاني في إمكانية الانتقال من الوضع القائم إلى صلاحيات واسعة وغير كاملة ، أما الثالث فينطلق من إمكانية الانتقال من الوضع القائم إلى صلاحيات كاملة عند إنجاز التسوية السياسة ، تمكن صانعي القرار الفلسطيني من انتهاج سياسات تجارية تنسجم مع الأهداف والأولويات التنموية للاقتصاد الفلسطيني في الأجلين القصير والطويل .

توصلت الدراسة إلى أن السيناريو الأول أساسٌ للسيناريوهات التالية له ، يعكس الواقع الفعلي لأداء التجارة الخارجية خلال الفترة من 1995 – 2000 لذلك كانت نتائجه فعلية فلم تتوافر إمكانيات أو هوامش للخروج بنتائج أفضل ، وذلك في ظل استمرار فرض إسرائيل للقيود والعوائق

ويمثل السيناريو الثاني وضعا انتقالياً بالنسبة للسيناريو الثالث ، والذي من أهم النتائج المتوقعة له أن يقوم بتفكيك العلاقات غير المتوازنة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي ، والتي تنعكس آثارها في تخفيض العجز في الميزان التجاري عبر تطبيق سياسة إحلال الواردات ، ونفاذ الصادرات السلعية الفلسطينية إلى العديد من الأسواق العالمية بدلاً من حصرها في السوق الإسرائيلي .

2- دراسة ناهض القدرة 2014 – اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى دراسة مكونات ميزان المدفوعات وتطورها ، ودراسة الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني .

توصلت الدراسة إلى أن الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات كان باستمرار يسجل فائضاً بسبب الدعم والمساعدات الخارجية وتحويلات العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، فمن ناحية ربما يكون هذا إيجابياً على ميزان المدفوعات وفي الأجل القصير ، إلا أنه وعلى المدى الطويل، ومن ناحية أخرى، له آثار سلبية لأن الاعتماد المستمر على المساعدات يشكل خطراً سياسياً واقتصادياً ، ويضعف الهياكل والقواعد الإنتاجية ، ويؤدي إلى تدهورها فتنخفض قيمة مساهمة الصادرات في الميزان التجاري بسبب الاضطرار إلى تلبية الطلب المحلي من الواردات مما يؤدي إلى تعميق فجوة التجارة الخارجية .

3- دراسة أمجد عزت عيسى 2012 – إستراتيجية إحلال الواردات كخيار لتعزيز تنافسية المنتجات الصناعية الفلسطينية

هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن لمدى قدرة السلع الفلسطينية على المنافسة والصمود أمام معوقات تنميتها وتطويرها ، عبر دراسة وتقييم أوضاع الميزان التجاري الفلسطيني ، وسد الاختلالات القائمة فيه ، سواءً الهيكلية أو الجارية ، عبر سياسة إحلال الواردات التي تؤدي غرضين في آنٍ واحد ، أولهما : زيادة قدرة المنتجات الفلسطينية على المنافسة ، وثانيهما تخفيض عجز الميزان التجاري بتقليص حجم الواردات لصالح الصادرات ، (ومن ثم تقليص فجوة التجارة الخارجية) عبر تعزيز الإنتاج المحلي بجعله قادراً على إقناع السوق المحلي ، فيتحقق نتيجة لذلك العديد من المزايا لصالح الاقتصاد الفلسطيني .

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا بد من تبني برامج تجارية تقوم على إنتاج سلع بديلة لتلك التي يتم استيرادها من الخارج ، ودفعها بين يدي المستهلك المحلي ، من خلال إعداد قوائم بالسلع التي يمكن إنتاجها بالإمكانيات المتاحة محلياً ودراسة الجدوى الاقتصادية لها ، كما دعت الدراسة إلى تبني سياسة حمائية مقبولة (مستندة على قوانين السلع الوليدة في الدول النامية

4- دراسة محمود الجعفري ، وناصر العارضة 2002 – السياسات التجارية والمالية الفلسطينية ، وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة .

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة لعجز الميزان التجاري الفلسطيني ، وعجز الموازنة ، وتحليل العلاقة التبادلية بين كليهما ، وإلى وضع تصورات واقتراحات من شأنها تخفيف العديد من الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد الفلسطيني منها تقليل عجز الميزان التجاري وزيادة الإيرادات العامة ، وتحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي .

وقد توصلت الدراسةُ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي كان من أهم العوامل التي تتحدد بها الإيراداتُ العامة ، وأن الصادراتِ الفلسطينيةَ كانت تتحدد بعديد من العوامل الخارجية أكثرُها تأثيراً هو إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي ، لكن القيودَ والممارساتِ الإسرائيليةَ كانت مؤثراً سلبياً عليها (الصادرات)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى عوائقَ أخرى أمام تدفق الصادرات الفلسطينية إلى الخارج مثل أسعار التصدير القياسية وأسعار الصرف الحقيقي ، أيضاً الواردات السلعية والخدمية كانت تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى أسعار الصرف الحقيقية .

ودعت الدراسة إلى تبني سياسة إحلال الواردات السلعية بمنتجات محلية عبر استخدام الإيرادات الجمركية ، وتعزيز وسائل دعم وحماية المنتج المحلي .

5- دراسة قرش 2008- دور التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وفلسطين – ورشة عمل مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية- غزة- 2008

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الأردن وفلسطين ، خاصة بحكم العلاقات الجغرافية والاجتماعية التي تربط البلدين ، **وهدفت الدراسة أيضاً** إلى إرساء مقترحات من أجل إقامة علاقات سوية بين كل من البلدين بالإضافة إلى مقترحات للتحلل - شيئاً فشيئاً - من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والتخلص من قيود الاتفاقيات التي تَغُلُّ يدَ المخطِّط الاقتصادي الفلسطيني نحو اقتصاد سليم مستقل .

توصلت الدراسة إلى أن العوائقَ الإسرائيليةَ واحتكارَ السوق منذ العام 1967 أدى إلى تشوه شكل التجارة الفلسطينية و أنه بالإمكان – ومن خلال تقوية العلاقات الفلسطينية الأردنية - مضاعفة حجم التجارة بين فلسطين والأردن وباقي الدول العربية ، بعد إعادة هيكلة النشاط التجاري الفلسطيني وتحريره من سطوة واحتكار الاحتلال للسوق الفلسطيني ، واستئثاره به على مدار عقود طوال

وتوصلت الدراسةُ إلى مجموعةٍ من المقترحات أهمُّها العملُ على إرساء وترسيخ سبل التعاون الاقتصادي المشترك من خلال تقوية العلاقات بين البلدين ، ومن أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه .

6- دراسة أبو جامع 2005 – أداء التجارة الخارجية الفلسطينية المنظورة ، مقارنة بكل من مصر والأردن وسوريا للفترة من (1968-2000) – غزة 2005

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء التجارة السلعية الفلسطينية على مدار ثلاثة عقود ، ومدى تأثرها بأسعار الصرف وتحويلات العملات وبالاستثمار الأجنبي المباشر ، وقياس تأثير ذلك على كل من GDP

وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير نمو GDP في سوريا على معدل التبادل التجاري كان معنوياً لكنه كان عكس ذلك بالنسبة لعلاقته مع التبادل التجاري في مصر والأردن ، أما بالنسبة لفلسطين فكان تأثيراً سلبياً .

كما توصلت الدراسة إلى أن مؤشر التنافسية بين الأردن وفلسطين كان قوياً ، بينما كان منعدما بالنسبة لحالة مصر وسوريا ، وذلك يرجع إلى مشكلة التنافس التي يواجهها كلا البلدين على المستوى الدولي ، إضافة إلى أن ارتفاع الأسعار طغى على تأثير تخفيض قيمة العملة في البلدين المذكورين ، وأن مستوى الاستثمار بين مصر وسوريا كان له أثر معنوي على التجارة الخارجية للبلدين ، أما بالنسبة لفلسطين والأردن فبسبب صغر حجمهما فكان تأثير الاستثمار منعدماً أو هامشياً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدراسات العربية :

1- بن ساحة 2011 – أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هدفت الدراسة إلى إبراز دور قطاع التجارة الخارجية (والصادرات بالأساس) في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وإلى إبراز استراتيجيات دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر عبر دورها في تنمية الصادرات غير النفطية

توصلت الدراسة إلى وجود دورٍ كبير للصادرات كمحرك ومؤشر لزيادة النمو الاقتصادي ، لكن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وبالتالي لا بد من التوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية عبر تطوير القدرات الانتاجية وعرض سلع جيدة في الأسواق

توصلت الدراسة إلى أن استراتيجية تنمية الصادرات حققت نتائجَ جيدةً ، لكنها لم ترقَ إلى جعل الصادرات غير النفطية تمثل نسبة مقبولة من إجمالي الصادرات ، لكنها حافظت على تحقيقِ تصاعدٍ مستمرٍ ، وإيلاء قطاع التجارة غير النفطية مزيداً من المزايا التنافسية وتوفير المناخ الاستثماري له .

2- دراسة هناء يحيى سيد أحمد 2007- دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980-2005 – دمشق 2007 .

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي والسكاني ، وإلى إيجاد سبل لتفعيل دور التجارة الخفي ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية ، وإلى بحث آفاق وتطور التجارة الخارجية السورية ، وكيف ينعكس ذلك على كلٍ من النمو الاقتصادي والسكاني ، ودراسة أهم المعوقات أمام قطاع التجارة الخارجية السورية .

توصلت الدراسة إلى أن عدم قدرة الصادرات السلعية على تغطية الواردات أدت إلى عجزٍ مزمنٍ في الميزان التجاري السوري طيلة فترة الدراسة والناجم عن وجود اختلالات هيكلية لقيامها بتبني إستراتيجية إحلال المستوردات من السلع الوسيطة والاستثمارية لفترة طويلة ، كما توصلت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية السلعية تمثلت في أن الصادرات كانت عبارةً عن سلعٍ أولية واستخراجية ، بينما كانت المستوردات عبارةً عن سلعٍ نهائيةٍ استهلاكية ، بالإضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن قطاع الزراعة خلال الثمانينات شهد عجزاً أصبح يستنزف موارد التنمية ، بعد أن كان يوفر جزءاً من التمويل اللازم للتنمية (رغم أن سوريةَ بلدٌ زراعيّ) وأرجع الباحث ذلك التخلف في قطاع الزراعة السوري إلى عدم قدرته على التطور لمواكبة متطلبات الاستهلاك المحلي .

توصلت الدراسةُ إلى أن سياسات إحلال الواردات التي تبناها قطاعُ الصناعة لم يرافقْهُ اهتمامٌ بالصناعات المعدة للتصدير ، فلم ينجم عن ذلك زيادةٌ في الصادرات ، مما فاقم العجز في ميزان المدفوعات السوري إضافة إلى أن الحماية المفرطة للصناعات المحلية أضعفت القدرةَ التنافسيةَ في الأسواق الخارجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسةُ إلى أن دور السياسات المالية كان سلبيَّ التأثير على قطاع التجارة الخارجية السوري ، حيث تم استغلال الضرائب الجمركية لخدمة السياسات المالية وليست لتنفيذ استراتجيات تجارية وصناعية ،

3- دراسة العبدلي 2005- تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية (دراسة تحليلية قياسية) – مكة المكرمة 2005

هدفت الدراسة إلى تقدير تأثير حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية (أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي[♦] عبر دراسة قياسية باستخدام إجمالي الناتج المحلي (GDP) كمتغيرٍ تابعٍ ممثلاً للنمو الاقتصادي من جهة ، ومتغير ي الصادرات - كعامل اقتصادي خارجي – والاستثمار – كعامل اقتصادي داخلي- من جهة أخرى ، وأظهرت الدراسةُ وجودَ فروقٍ جوهرية بين مجموعات الدول الإسلامية (الأقل دخلاً ، ومتوسطة الدخل ، والبترولية) في الميول الجزئية لمتغير الصادرات والاستثمار ، حيث تبين أن متغير الصادرات له التأثيرُ الأكبرُ في مجموعة الدول البترولية حيث كان معامل الصادرات (2.048) فكل زيادة في الصادرات بمقدار 1 مليون دولار ينجم عنها زيادة في (GDP) بنحو (2.04مليون دولار) تليها الدول المتوسطة الدخل حيث بلغ معامل صادراتها (1.252) بمعنى أن تغيراً في صادراتها بمقدار مليون دولار يؤدي إلى زيادة في (GDP) بنحو 1.252 مليون دولار ، أما الدول الأقل دخلا ضمن مجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي فكان معامل صادراتها (0.64) أي أن كل زيادة في الصادرات بمقدار مليون واحد من الدولارات لا ينجم عنه سوى زيادة 640 ألف دولار فقط في إجمالي الناتج المحلي (GDP) ، ومن ثم فإن هذه الدراسة أثبتت معنوية الصادرات مع الاستثمار كمتغيرات تفسيرية للنمو الاقتصادي - إذا عُبِّر عنه بإجمالي الناتج المحلي (GDP)

تاسعاً : التعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين ما يلي

1- تناولت الدراسات السابقة في مجملها تحليل التجارة الخارجية الفلسطينية والوقوف على مشاكلها التي تعاني منها ، وأجمعت كلها على أن المعوقات الإسرائيلية هي السبب الرئيسي في ضعف التجارة الخارجية الفلسطينية واختلال الميزان التجاري

2- تحدثت الدراسات السابقة عن المعوقات التي تعترض سبل التجارة الخارجية الفلسطينية ، وتأثيراتها على كل من الميزان التجاري الفلسطيني وميزان المدفوعات .

3- تطرقت الدراسات السابقة - بالتحليل – إلى العلاقات التجارية الفلسطينية العربية ، وبالذات العلاقة مع مصر والأردن ، ووضعت مقترحات لتعزيز تلك العلاقات .

♦ ثاني أكبر منظمة حكومية دولية ، تأسست في سبتمبر 1969 في أعقاب إحراق المسجد الأقصى المبارك ، بهدف ، حماية المقدسات الإسلامية ، ودعم نضال الشعب الفلسطيني ، ومساندته لنيل حريته وحقوقه ، ومحاربة الاستعمار ، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتضامن الإسلامي بين أعضائها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- أيضاً تطرقت الدراسات السابقة إلى تأثيرات التجارة السلعية على نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP ، وإلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في زيادة حجمها وقارنت ذلك بالتجارة السلعية لكل من مصر والأردن وسوريا .

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الآتي :

5- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنه كان للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وهيمنته على مقدرات النشاط الاقتصادي الفلسطيني دور رئيسي في تشوه نمط التجارة الخارجية الفلسطينية ، واختلال هياكلها .

6- كما تتفق الدراسة التي نحن بصددها مع الدراسات السابقة في أن إقامة علاقات اقتصادية مستقلة ، سوية و نِدِّية مع دول العالم الخارجي – بشكل عام – ومع الدول العربية بشكل خاص يمكن أن يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري الفلسطيني ، فضلاً عن زيادة حجم تلك التجارة .

7- أيضاً تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنه لا بد من إعادة هيكلة النشاط التجاري الفلسطيني لخدمة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ، وتحسين وضع ميزان المدفوعات الفلسطيني والميزان التجاري الفلسطيني ، العمل بجدية لجعله مستقلاً عن الاقتصاد الإسرائيلي ما أمكن إلى ذلك سبيلاً .

تختلف الدراسة عن سابقاتها بما يلي :

1- أن جميع الدراسات السابقة تناولت إما دراسة وضع الميزان التجاري ضمن منظومة المؤشرات الاقتصادية الكلية ، و إما بتناول العوامل التي تؤثر على أحد جانبيه كل على حدة ، دون تناول الجانبين معاً

2- أن الدراسات السابقة كانت تتناول اختلال الميزان التجاري كفجوة تاريخية في الاقتصاد الفلسطيني ، يرجع أسبابها إلى الاحتلال والاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي ، وضعف الهياكل الاقتصادية الفلسطينية لكنها لم تضع حلولاً منطقية حتى اللحظة ، فمعظم المقترحات كانت وما تزال خارج حدود الإمكانيات الفلسطينية الحالية .

3- أن الدراسة الحالية ستعمل على تحليل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني بشكل أكثر عمقاً ، وباستخدام منهج التحليل القياسي لقياس الفجوة وتأثيراتها على المؤشرات الكلية في الاقتصاد الفلسطيني ، والعوامل التي تؤدي إلى اتساعها .

1- ستعمل الدراسة على وضع مقترحات لتقليل حجم الفجوة في التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني ، كما ستتسع الحدود الزمنية للدراسة إلى العام 2014 وهي فترة لم تصلها أي من الدراسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي

المبحث الأول : **نظريات ومفاهيم أساسية** :

- نظريات و أساسيات التجارة الدولية
- ميزان المدفوعات وتسوية المدفوعات الدولية

المبحث الثاني : **مفهوم فجوة التجارة الخارجية**

- الفجوات الاقتصادية وأنواعها .
- فجوة التجارة الخارجية وطرق تمويلها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : نظريات ومفاهيم أساسية

تعتبر التجارة الدولية الشريان الذي يربط اقتصاد أي دولة باقتصاد غيرها من الدول ، من خلال ما تعمل عليه من تنقل لحركات السلع والخدمات وانتقال لعناصر الإنتاج بين الدول ، مما يجعل لها دوراً ديناميكياً في حفز النمو الاقتصادي ، وتنمية القدرات الإنتاجية ، وزيادة فرص التشغيل ، إضافة إلى توفير السلع والاحتياجات الضرورية التي لا يستطيع الاقتصاد المحلي إنتاجها بإمكانياته المتاحة ، فمن أجل ذلك تطورت تلك العلاقات حتى أصبحت جزءاً من كينونة المجتمعات ، فهي عمل إنساني أوجدته الحاجة الإنسانية وضرورات الحياة منذ القدم لم يبدأ برحلتي الشتاء والصيف اللتين ذكرهما القرآن الكريم – قبل ما يزيد عن أربعة عشر قرناً –عن أهل مكة بل قبل ذلك بآلاف السنين ذكر القرآن عن أن الحاجة دفعت أبناء سيدنا يعقوب عليه السلام إلى حمل بضاعتهم إلى مصر لمقايضتها بما يحتاجونه من غذاء فقالوا لأخيهم يوسف عليه السلام – ولم يعرفوه بعد " يأيها العزيز مسنا وأهلنا الضرُّ وجئنا ببضاعة مزجاة فأوف لنا الكيل وتصدق علينا " [سورة يوسف الآية 88]

لهذا ، وبسبب تطور عمليات التجارة الدولية ، وأهميتها ودورها في حفز النمو ودفع عملية التنمية ، و زيادة الدخل والرفاهية نشأت الحاجة إلى الاهتمام بتلك العلاقات ، فأنتجت القريحة الإنسانية نظرياتٍ ، وأسست مذاهبَ ومدارسَ في الفكر الاقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول : نظريات و أساسيات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي

تمهيد:

التبادل الاقتصادي و التجاري هو الشريان الذي يربط اقتصاديات الدول بعضها ببعض ، و كلما اتسع نطاق التجارة الخارجية – لبلد ما – وحجمها أدى ذلك إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد ، فهي أحد قطاعات الاقتصاد الأساسية ، وأحد مكونات النشاط الاقتصادي ، حتى أصبح يستدل على مدى قدرة الدولة الإنتاجية بقوة تجارتها وعلاقتها مع غيرها من الدول وقوتها التنافسية في السوق الدولي ، كما أنها مصدر موارد الدولة من الصرف الأجنبي ، ومن خلالها تتم عملية تصريف الفائض من سلع وخدمات وأموال ، والملجأ الذي تلجأ إليه الدولة لتدبير ما لا يستطيع اقتصادها المحلي إنتاجه من سلع وخدمات ، إضافة إلى دورها في نقل المعرفة والتكنولوجيا عبر الحدود ، وبالتالي فإنه لا يمكن لدولة بمفردها أن تستقل وتنعزل باقتصادها عن بقية اقتصادات دول العالم ، ومن ثم فيمكن فهم العلاقات الاقتصادية الدولية على أنها مجموع العلاقات القائمة بين الأشخاص (سواء كانوا أفرادا طبيعيين ، أو اعتباريين) كأعضاء تتعامل مع بعضها البعض من خلال آلية السوق السائدة بين مختلف دول العالم(الصرن،2000؛ص29) .

لهذا كله فإن الكتاب والمفكرين الاقتصاديين أولوها كثيرا من الاهتمام ، وأفردوا لتنظيمها الكثير من النظريات ، فتعددت المذاهب في التجارة الخارجية بين مؤيد ومعارض متحفظ

فتراوحت تلك الأفكار بين معارض لحرية التجارة الخارجية – كرواد الفكر الميركنتيلي (التجاري) في منتصف القرن السادس عشر – يطالب بتقييدها انطلاقا من اعتقاداتهم المسبقة ونظرتهم وتبنيهم للأنظمة النقدية التي كانت سائدة آنذاك من حيث نظرتهم إلى حيازة المعدن الثمين واعتبار أنه رمز للقوة والسطوة الاقتصادية وأداة للهيمنة العسكرية فيما بعد ، وبين من طالب بإطلاق العنان للسوق تحدد طبيعة التبادل والأسعار والتوازن

أولاً : العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية المحلية (الداخلية) :

قبل الشروع في التطرق لمذاهب الاقتصاديين ونظرة المدارس الفكرية الاقتصادية إلى موضوع التجارة الدولية لا بد من توضيح عدة مفاهيم أساسية في العلاقات الاقتصادية

1. **العلاقات الاقتصادية الداخلية :(المحلية)** ***The Internal (Local) Economic Relations*** وهي عبارة عن عمليات تبادل السلع والخدمات السلعية المنظورة وغير المنظورة داخل الدولة الواحدة ، إضافة إلى تنقلات رءوس الأموال والأفراد بين أقاليم القطر الواحد .
2. **التجارة الداخلية** ***The Local Trade*** : وتشمل فقط تبادل السلع المنظورة وغير المنظورة فقط داخل الاقتصاد الواحد
3. **العلاقات الاقتصادية الدولية** ***The International Economic Relations*** : هذا المصطلح يشمل الصادرات والواردات السلعية المنظورة وغير المنظورة ، وأيضا تنقلات الأفراد بين دول العالم ، كما يشتمل على تنقلات رءوس الأموال بين الدول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. التجارة الخارجية *The Foreign Trade*: هذا المصطلح يشتمل على كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (حشيش،2000،ص4).

ثانيا : أسباب قيام التجارة الخارجية:

يقول بول ساموبلسون: (**يتمثل السبب الرئيسي والأساسي لقيام التجارة الدولية في المنافع التي تتبادلها الدول جراء التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي لا بد أن يعمل على زيادة معدلات التبادل الدولي ، ويزيد مستويات الناتج القومي ، ويمكن من تحقيق مستويات مرتفعة للعيش في كافة أرجاء العالم**) (Samuelson , **Economics**, P651)،

ولعل من أهم العوامل التي تؤدي إلى قيام التجارة الخارجية أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بفائض الإنتاج ، وبالرغبة في الاستهلاك لدى السكان المحليين ، وهذا يجعلها أيضا مرتبطة بالعوامل الإنتاجية وبتكاليف وصعوبات النقل (الصقار،1984،ص54-66).

أسباب قيام التجارة الخارجية والتبادل الاقتصادي فيما بين الدول بالتالي:

1- التوزيع غير المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول ، الذي يجعل الدولة عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي بالإنتاج المحلي .

2- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة ، فتجعل التكاليف المنخفضة الدولة تحقق وفورات الحجم (Economies of Scale) مقارنة بارتفاعها لنفس السلعة في دولة أخرى .

3- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى ، فيختلف لأجل ذلك الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة .

4- البحث عن أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج المحلي (بشرط توافر كافة الظروف الملائمة للطلب العالمي على الإنتاج) .

5- السعي لزيادة الدخل القومي ، من خلال مدخولات التبادل التجاري ، من أجل رفع مستوى المعيشة محليا ، وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع .

6- اختلاف الميول والأذواق والتفضيلات ، حيث يسعى كل مستهلك في كل دولة إلى الحصول على سلعة ذات مواصفات وجودة عالية ، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة .

7- أسباب إستراتيجية وسياسية ، وفرض النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا .

8- اختلاف البيئة والشعوب والتطور البشري ، وتطور عملية الإنتاج والاستهلاك ، واختلاف مستويات المعيشة والدخل . (داود وآخرون،2002،ص16)

ثالثاً : أهمية التجارة الدولية : *The Importance of the International Trade*

تكمن أهمية التجارة الدولية في أن الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يعتبر محدداً للملامح الأساسية للدولة ، والإطار الذي يرتسم داخله شكل العلاقة بين الدولة وغيرها من الدول ، فهي تمكن الدولة من إيجاد منافذ لتصريف فوائض الإنتاج لديها ، كما تعمل على رفد الاقتصاد المحلي بما يحتاجه من سلع وخدمات لا تستطيع إمكانياته المحدودة توفيرها ، فأي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لن تستطيع تنتج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا ، بالإضافة إلى أنه قد لا تتوافر الموارد والظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لعملية الإنتاج ، إضافة إلى أن تكلفة الإنتاج لأي سلعة تختلف من دولة إلى أخرى ، مما يحتم على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تكون تكلفتها أقل من غيرها من السلع وتعمل على مبادلتها بسلع تكون تكلفة إنتاجها (محليا) مرتفعة . (السريتي وغزلان،2012،ص8) ، كما أنها تعمل على تشجيع الصادرات وحشد رءوس أموال أجنبية وما يترتب عليها من زيادة الاستثمار ، وتقوية هياكل البنية التحتية خاصة في الدول النامية ، كما تسمح بتنقل التكنولوجيا عبر الحدود وما ينتج عن ذلك من تحقيق التنمية الشاملة التي يجب أن تنعكس آثارها إيجاباً على رفاهية الأفراد والمجتمع ككل .

ويرى الباحث أن : حجم الاقتصاد لأي دولة سواءً كان كبيراً (كالولايات المتحدة والصين ، والاتحاد الأوروبي) أو صغيراً (كباقي الاقتصاديات النامية والفقيرة) ، يسعى وبشدة لأن يكون للتجارة الخارجية دور، فالأولى تسعى إلى ذلك لتنمية تجارتها وتحريك عجلة الإنتاج لديها، من خلال النفاذ إلى الأسواق العالمية كما نرى مؤخراً في الصين كقوة اقتصادية هائلة تحقق معدلات نمو عالية، والولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم والتي برغم الحجم الهائل لديها إلا أنها تعاني من عجز مزمن في حساب التجارة الخارجية فهي تعتمد على التغلغل العالمي عبر الشركات عابرة القارات ، والاستثمار خارج الولايات المتحدة لما يحققه ذلك من معدلات ربحية عالية .

وعليه يمكن للدول أن تحقق عدة مزايا نتيجة قيام التجارة الدولية أهمها

1- الاستفادة من موارد الدول الأخرى .

2- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي .

3- منع الاحتكار والاستفادة من مزايا المنافسة في السوق الدولي .

4- تقليص البطالة داخل كل دولة عبر خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة .

5- زيادة إيرادات خزينة الدولة من خلال الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على عمليات التبادل .

6- الحصول على سلع وخدمات بأسعار وتكاليف منخفضة لسببين رئيسيين هما :

أ. المنافسة في السوق الدولي .

ب. التخصص وتقسيم العمل الدولي .

أسباب التخصص الدولي :

أ- اختلاف الظروف الطبيعية ، والموارد الطبيعية الأولية المتاحة من دولة إلى أخرى .

ب- الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال ، فالدولة التي يتوافر فيها العنصر البشري بكثافة تتخصص في إنتاج الصناعات الخفيفة ، أو التي لا تتطلب مهارة فنية عالية ، ولا رءوس أموال ضخمة .(لكن الصين كمثال حي أثبتت أن وفرة العنصر البشري لا تعني التقيد والتخصص بإنتاج الصناعات الخفيفة فقط) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- التكنولوجيا الحديثة والأساليب الفنية المتطورة ، فالدول المتقدمة تكنولوجيا وصناعيا تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية المعمرة . (السريتي وغزلان؛2012؛ص10) .

رابعاً : أسباب التفريق بين علاقات الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الداخلية

بعض الاقتصاديين حين يُفرق بين التجارة الداخلية والخارجية يضع في اعتباره بُعد المسافة وقصرها بين الأقاليم (سواء بين دول مختلفة أو أقاليم داخل حدود دولة واحدة) وبعضهم إنما يُرجع ذلك التفريق إلى مدى الحرية المتاحة لعوامل الإنتاج في التنقل(عبد الله وإبراهيم؛1998،ص9)، وآخرون أرجعوا أسباب الاختلاف إلى الحدود السياسية التي تفصل بين الدول ، واختلاف قوانين كل دولة عن غيرها ، وفيما يلي أهم أسباب الاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية الدولية :(عجمية و شيحة،1981، ص421).

1- **تباين واختلاف الوحدات السياسية بين الدول** : فالأفراد في الدولة الواحدة تضمهم حدود واحدة وتجمعهم عادات ونظم تجارية واحدة أما العلاقات بين الدول فكل دولة لها عاداتها ونظمها المختلفة عن غيرها .

2- **تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية ، واختلاف الانتماءات والولاءات** يعزز التفرقة بين العلاقات الاقتصادية الداخلية والدولية .

3- **اختلاف الأنظمة النقدية والمصرفية** : وما يترتب عليها من اختلاف أسعار الصرف ومشاكل تحويل العملات المختلفة ، كذلك ما ينجم عن اختلاف النظم المصرفية من مشاكل في التمويل والإيداع ومنح الائتمان ، والتي لها دور مباشر في تسهيل عمليات التبادل الدولي ، خلافاً للنظم المحلية ،(حيث يعتبر اختلاف النظم الاقتصادية بين الدول من أهم العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشرا في التجارة الدولية ، تلجأ إليها بعض الدول إما لحماية منتجاتها من المنافسة الخارجية لمنتجاتها المحلية – فتفرض على السلع الأجنبية المنافسة رسوماً جمركية حمائية (تكون عادة ما نسبة مئوية من الواردات) – أو من أجل زيادة إيرادات الدولة ، أو لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها).(الصقار،1984؛ص44)

4- **اختلاف طبيعة الأسواق الدولية** : وبالذات ما يتعلق بعادات وتقاليد وأذواق وميول وتفضيلا ت المستهلكين من دولة إلى أخرى ، فما يصلح لمجتمع قد لا يكون صالحا لغيره من المجتمعات ، كما أن اختلاف الأسواق والذي قد يكون ناجما عن قيود وحواجز (إما طبيعية أو سياسية ، أو إدارية) وما يترتب عليه من ارتفاع تكاليف النقل والحواجز الجمركية ، وأيضا في حالة التبادل الدولي تكون حالة المنافسة أكبر منها في حالة الأسواق المحلية ، وبالتالي تكون مرونة الطلب مرتفعة نوعا ما .

5- **قدرة عوامل الإنتاج على التنقل** : مما يزيد من فرص التخصص وتقسيم العمل الدولي ، فينتج عن ذلك زيادة الإنتاجية لعنصر العمل ، أو على الأقل يضمن ذلك عدم تناقصها ، وبالتالي يمكن في النهاية أن يتحقق التوازن فتكون الأسعار متناسبة مع الندرة النسبية لعوامل الإنتاج ، ومع احتياجات المستهلكين في كل بلد(حشيش؛2000؛ص4) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يرى الباحث –**هنا**– أن أسباب التفريق بين العلاقات المحلية والعلاقات الخارجية لم تعد قائمة –بمفهومها التقليدي السابق – بسبب انتشار نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، والتوسع في عمليات الاستثمار الأجنبي من دولة إلى أخرى، أيضاً وجود الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي كعملات تلقى قبولاً عاماً في مجال التبادل الدولي ساهم في إزالة عقبات ومشاكل تحويل العملات فلم تعد أسعار الصرف والأنظمة النقدية ذات تأثير كبير على مرونة التبادل الدولي .

خامساً: المدارس و المذاهب الفكرية في موضوع التجارة الخارجية :

يظهر الجدول التالي (1 – 2) أن تطور التجارة والعلاقات الاقتصادية بين الدول من حفنة قمح وشعير وبعض الأنواع من الأقمشة بمبالغ لا تذكر إلى جانب الحجم الهائل الذي وصل إليه حجم التجارة العالمية

جدول (1 – 2)

تطور حجم التجارة العالمية ، الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي العالمي

في الفترة (1980 –2013) سنوات مختارة

(مليون دولار)

W.Trade Growth	Imports Growth	Exports Growth	World Trade	World Imp.	World Exp.	GDP Growth Rate	World GDP	السنة
	0		4766939	2390624	2376315		12043216	1980
-8.3%	-7.9%	-8.7%	4371632	2202136	2169496	4.1%	12540893	1983
16.3%	15.6%	17.0%	5083506	2546181	2537325	22.4%	15353799	1986
46.5%	46.4%	46.6%	7446151	3727682	3718469	32.6%	20356147	1989
27.2%	26.9%	27.5%	9473056	4730382	4742674	24.6%	25366624	1992
32.9%	32.2%	33.7%	12592036	6253178	6338858	20.1%	30454517	1995
8.3%	8.3%	8.2%	13632453	6774800	6857653	1.0%	30753804	1998
13.0%	13.9%	12.0%	15401184	7718863	7682321	6.2%	32670317	2001
47.0%	46.0%	47.9%	22632093	11266634	11365459	31.5%	42946291	2004
51.4%	50.2%	52.5%	34261539	16925313	17336226	32.0%	56672254	2007
9.4%	9.3%	9.4%	37467742	18499022	18968720	13.6%	64400685	2010
22.6%	22.2%	22.9%	45922447	22606159	23316288	15.8%	74600701	2013

- نسبة نمو الصادرات في 2013 عن 1980	881.2%
- نسبة نمو الواردات في 2013 عن 1980	845.6%
- نسبة نمو إجمالي التجارة العالمية في 2013 عن 1980	863.4%
- نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي في 2013 عن 1980	519.4%

المصدر للصادرات والواردات العالمية : Reports of WTO from 2003 to 2014

مصدر World GDP : http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(فوفق تقرير منظمة التجارة العالمية[•] 2011، الذي ورد فيه أن حجم الصادرات العالمية في العام 2010 قارب 19 تريليون دولار كذلك تكاد الواردات أن تزيد عن هذا الرقم ليبلغ الحجم الإجمالي للتجارة العالمية في نفس العام يصل إلى حوالي 37500 مليار دولار ، و أن كلاً من الصادرات والواردات العالمية في 2014 قد قارب تسعة أضعاف حجمها في العام 1980 لتتجاوز الصادرات العالمية مبلغ 23300 مليار دولار بينما لم تكن في العام 1980 تتجاوز مبلغ 2.4 مليار $ أيضاً الواردات العالمية تجاوزت مبلغ 23300 تريليون دولار في العام 2014 في حين أنها تكاد تقارب 2.4 مليار دولار في 1980 ، هذا إن دل فإنما يدل على تسارع وتيرة نمو عمليات التبادل الدولي مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي فبينما نمت التجارة العالمية الإجمالية بمعدل 8.64% لم ينُمُ الناتج العالمي الإجمالي إلا بمعدل 5.19% خلال نفس الفترة الواقعة بين 1980-2014 كما في الجدول السابق ، بمعنى أن حجم التجارة العالمية الذي كان في العام 1980 لا يبلغ سوى 4770 مليار $ ، أصبح في العام 2014 يتجاوز هذا الرقم بتسعة أضعاف ونصف ويزيد ، بحجم إجمالي يبلغ حوالي 46000 مليار $ ، وأن إجمالي حجم التجارة العالمية الذي لم تكن نسبته في العام 1980 تبلغ 49% أصبح يتجاوز ما نسبته 62.4% ، و 52.5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في العامين 2012 ، 2014 على التوالي) كل ذلك كان سبباً في ظهور مدارس ومذاهب متعددة في الفكر الاقتصادي لأهمية هذا الموضوع كما يلي :

1- التجارة الخارجية عند التجاريين (الميركنتاليين) : كانت نظرة مذهب مدرسة التجاريين إلى المعادن النفيسة – في أنهما رمز للثروة ودليل على قوة الدولة تتوقف على مقدار ما تمتلكه من معادن ثمينة ، مقارنة بغيرها من الدول وسبب لها – هي السبب في نظرتهم إلى التجارة الخارجية الداعية إلى تشجيع التبادل التجاري وبالذات التصدير وهم – لأجل هذا – عملوا على تشجيع التبادل التجاري ، أي أن نبيع أكثر للغرباء ونستهلك أقل من إنتاجهم(Kenen,1985,P1) ، من أجل الحصول على المعدن الثمين ، وتكوين فوائض تجارية لصالحها ، وأهملوا – في نفس الوقت – التجارة الداخلية فاعتبروها مجرد عملية تداول لما هو موجود داخل الدولة من معادن ثمينة ، أما التجارة الخارجية فتعمل على تدفق الذهب والفضة فتزداد ثروة الدولة وبالتالي قوتها . و كان توماس مان (1571-1641) الأكثر تميزا بين رواد الفكر الميركنتيلي (بالإضافة إلى أنطوان دي- مونكريتيان (1576 – 1621) وأنطوان سيرا ، وغيرهما الكثير) حيث قدم مان عدة قواعد لبريطانيا كي تعظم ثروتها ورفاهتها ، ومن بين تلك القواعد تجنب الإفراط في استهلاك البضائع الأجنبية في الغذاء والملبس ، وأن الاستهلاك يجب أن يكون من صنع محلي ، كما دعا إلى بيع الأجانب السلع التي ليست لديهم بأسعار مرتفعة ، أما السلع التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر أخرى فبثمن رخيص.(جالبريث؛ 2000؛ص52-57) .

لذلك أدت نظرتهم إلى ضرورة وجود دور للدولة وتدخلها في الاقتصاد إلى اتخاذ موقف عدائي تجاه المنافسة ، وعليها أن تسخر كل جهدها من أجل تحقيق هدفهم في جمع وتراكم الذهب والفضة .

• منظمة التجارة العالمية (WTO) : هي إحدى المنظمات الدولية الهادفة لتحقيق ازدهار في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة في السوق الدولي ليتناسب مع كافة مستويات التنمية والمعيشة وتحقيق توظيف أمثل للموارد العالمية ، تأسست في يناير 1995

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-مذهب الطبيعيين (الفيزيوقراط) والتجارة الخارجية : اعتبر هذا المذهب أن الزراعة هي القطاع الوحيد المنتج ، وأنها المحرك الأساسي لعجلة الإنتاج ، في الاقتصاد ، فأوْلَوْها أهمية كبيرة وعملوا على توسيع النشاط الزراعي وتطويره من خلال التجارة الخارجية ، من أبرز رواده فرانسوا كيناي (1694-1774) ، وتتلخص فكرة هذا المذهب في أن الثروة تنشأ من الإنتاج وليس من التجارة (العقيمة في نظرهم) ، وهي المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد ، وأن عنصر العمل هو الذي يخلق الدخل وليس مالك الأرض الذي هو عالة يحصل على ريع الأرض ولم يشارك فعلا في الإنتاج (العبيدي؛ 2009؛ص185) ، فهاجموا المذهب التجاري الذي يقيد التصدير الزراعي ، وهاجموا القيود التي فرضها التجاريون على التجارة فهي تقيد الطلب على الناتج الزراعي لأن واردات دولة ما هي صادرات دولة أخرى ، فعندما يتم إتباع سياسة تقييد الواردات فإنه ذلك بالضرورة سيقيد حركة الصادرات. (خلف؛2001؛ص51) .

3-نظرية هيوم في التوازن التلقائي : لفت دافيد هيوم (1711-1776) الانتباه إلى دور العلاقات التجارية في توزيع المعادن الثمينة بين الدول توزيعا سويا دون حاجة إلى تدخل ، لأن زياد موجودات أي دولة من المعدن الثمين عن حاجة الاقتصاد سترفع الأسعار (مقارنة بالأسعار في الأسواق الخارجية) – لزيادة الطلب – فتقل صادراتها وتزيد الواردات فينتج عجز في الميزان التجاري يجب تغطيته من أرصدة الذهب ، فينساب الذهب إلى الخارج ، حتى يعود مخزون الذهب متناسبا مع حاجة الاقتصاد ، فيقل الطلب وتعود الأسعار للانخفاض وسيحدث العكس لو قلت الموجودات من المعدن الثمين ، وهكذا فسر العلاقة بين كمية المعدن الثمين وبين مستوى الأسعار في الدولة ، أي أن التوازن سيحدث من تلقاء نفسه دون أي تدخل من قبل الدولة.(خلف؛2001؛ص54)

4-آراء جيمس ستيوارت في التجارة الدولية : هاجم جيمس ستيوارت آراء هيوم بأنه لا توجد علاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار و أن مصلحة الدولة تتحقق عبر تقييد حرية التجارة الخارجية من اجل خلق فائض في ميزانها التجاري (كما يدعو إلى ذلك التجاريون) **و ميز بين نوعين من التجارة الخارجية** :

أ- **تجارة خارجية إيجابية** : وهي التي تعتمد على عنصر العمل كأساس العملية الإنتاجية ، (وليس الطبيعة)

ب-تجارة خارجية سلبية : وتقوم على وجود صناعات تقدم منتجاتها للتصدير بالاعتماد على (الموارد) الطبيعية ، وليس العمل .

فالدولة التي تصدر منتجات صناعية هي التي تحقق النفع الأكبر ، و الدول التي تعتمد على الطلب على المنتج الزراعي ، والتي تعتمد على عنصر الطبيعة سوف تؤدي إلى رفع أسعار المنتجات الزراعية (ومنها الغذائية) فيحد ذلك من تطور الصناعة .

و قسم مراحل التجارة إلى ثلاث مراحل :

أ- **مرحلة التجارة الناشئة** : وهي التي مقتصرة على التبادل الداخلي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- **مرحلة التجارة الخارجية** : وتبدأ بتجارة خارجية سلبية تكون معتمدة على المنتجات الزراعية ، وحين يتوفر لها بيئة اقتصادية ملائمة تتطور إلى الصناعة ، فتصبح بذلك قادرة على تصدير منتجات صناعية (تعتمد في الأساس على العمل) وتصبح تجارة خارجية إيجابية .

ج- **مرحلة التجارة الداخلية** : عندما تحتدم المنافسة في السوق الدولي تقل فرص التسويق الخارجي ، فتعمد الدولة إلى قصر التجارة على الإنتاج للسوق المحلي(عجمية وشيحة؛1982 ؛ ص426،427) .

5- التجارة الخارجية عند الاقتصاديين التقليديين (الكلاسيك) : فرق التقليديون بين التجارة الداخلية والخارجية ، رغم تركيزهم على أن كلا النوعين من التجارة هي عمل للأفراد والمشروعات ، وأن دور الدولة في هذا المجال يجب ألا يكون كبيرا ، ولم يركزوا – كالتجاريين – على ضرورة جلب المعادن النفيسة ، بل اعتبروهما رمزا للثروة ووسيلة للتداول ، وأن الهدف ليس اغتناء دولة على حساب أخرى ، فكل دولة لها مصلحة من التبادل التجاري ، وذلك من خلال تقسيم العمل الدولي ، وما يترتب عليه من تحقيق مزايا من أهمها تنظيم العمالة وتوفير الوقت ، واستغلال الموارد المتاحة بشكل يحقق وفورات أفضل لكل دولة على حدة ، وكانوا يعتقدون بأن قوى السوق – من خلال دعم حرية العمل وحرية التجارة – كفيلة بتحقيق التوازن التلقائي ، فظهر قانون(ساي)[•] الذي اعتبر فيما بعد الأساس النظري للفكر الكلاسيكي فتمخض عنه مبدأ حيادية النقود ، ومبدأ عدم تدخل الدولة (دعه يعمل دعه يمر) ، وانتقد الكلاسيك أفكار التجاريين الحمائية ، ودعوا إلى الاهتمام بالإنتاج والاستهلاك القومي بدلا من الميزان التجاري .(جامع؛1979؛ص4) ومن أبرز رواد هذا المذهب آدم سميث (1727-1790) ، ودافيد ريكاردو (1772-1824) ، فالأول كان يرى أن تحقيق الربح ينجم عن التبادل غير المتكافئ بين الدول ، فركز في كتابه (ثروة الأمم) على أن المصلحة العامة تتحقق من مجموع المتحقق من مصالح فردية بواسطة يد خفية (تسوق كلا منهم مصلحته) ، وفرق في القيمة الاقتصادية بين قيمة الاستعمال وقيمة الاستبدال ، وأن قيمة الأشياء التي يمتلكها الناس تتحدد – حسب نظريته "كمية العمل" – بناء على تكلفة العمل المبذول فيها بمعنى أن العمل هو المقياس الحقيقي للسلع ، وأن المنفعة المتحققة من الأشياء المتوفرة بكثرة تتناقص بينما تظل أو تتزايد منفعة الأشياء النادرة ، ودعا إلى حرية التجارة (الداخلية والخارجية) لما يؤدي ذلك من زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل بما يترتب على ذلك التخصص من كفاءة وتحقيق وفورات اقتصادية ، وبالقدر الذي يكبر فيه حجم التجارة تكون نتائج تقسيم العمل والكفاءة والتخصص اكبر. (جالبريث؛2000؛ص78-82) ، واعتبر أن الذهب والفضة لا يعدوان كونهما سلعا كباقي السلع يمكن الاستعاضة عنهما بالنقود الورقية ، فقال في كتابه (ثروة الأمم) " إن ما تمتلكه أمة من فضة وذهب ليس هو مقياس ثروتها ، أما العمل فهو المصدر الذي يزودها ابتداء بكل ضرورات الحياة ووسائلها "(جالبريث؛ 2000؛ص82).

<u>وأن التجارة الخارجية لها وظيفتان أساسيتان هما</u> :

أ- تأمين أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج المحلي واستبداله بسلع أخرى أكثر فائدة .

• - ينص قانون ساي على : (أن كل عرض يخلق طلبا مماثلا له) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الخروج من الإطار الضيق للسوق المحلي إلى الأسواق العالمية ، ورفع إنتاجية الدولة من خلال اتساع حجم السوق(الحجار؛2003؛ص25) ، وبالتالي فإن على الدولة أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة ، أي أن تكلفة الإنتاج يجب أن تكون أقل مما هي عليه في الدول الأخرى .

لكن هذه النظرية لم تنتبه إلى التخصص ، وبالتالي أن الدولة التي تكون تكلفة الإنتاج فيها عالية لن تستطيع إنتاج أي شيء .

أما دافيد ريكاردو فانتبه إلى ضرورة تقسيم العمل الدولي والتجارة الخارجية وطور نظرية سميث ، واعتبر أن كل بلد يملك – نسبيا – ظروفا أكفأ يجب أن يتخصص في إنتاج السلع التي تعتبر تكلفة إنتاجها أقل نسبيا ، بالرغم من أنه قد تكون التكلفة المطلقة أعلى ، وأن التجارة الخارجية تتم بواسطة قوانين مختلفة عن قوانين الاقتصاد الداخلي لأن حركة رؤوس الأموال والأشخاص داخليا لا تعيقها عوائق الحدود الموجودة بين الدول ، لكن لا بد من التبادل الدولي لما يحققه من تخصص وتقسيم للعمل لأن قيمة المنتجات تنبع إما من ندرة الموارد المصنوعة منها ، أو من كمية العمل المبذول فيه. (جالبريث؛ 2000؛ص96-106).

6- التجارة الخارجية في القرن التاسع عشر :

برز اتجاهان متضادان في التجارة الخارجية والسياسات التجارية في القرن التاسع عشر

6-1- <u>اتجاه يدافع عن الحماية :</u>

من أبرز رواده جون ستيوارت ميل (1806-1874) ، حيث حلل نظرية ريكاردو الخاصة بالقيم النسبية ، واعتبر أن فرضيته – القاضية بأن شروط التبادل بين الدول تتم على أساس وحدة من سلعة معينة مقابل وحدة من سلعة أخرى – تكون في بعض الأحيان غير صحيحة ولا أساسية ، وأن ريكاردو لم يبين الطريقة التي تتحدد بها قيمة كل من السلعتين ، فركز ميل على أن تكلفة الإنتاج هي التي تحدد قيمة السلعة المصدرة ، فكيف تتحدد قيمة السلعة المستوردة ، لذا فإن نسبة التبادل ستكون بين النفقات النسبية في كل من الدولتين ، ويتحقق معدل التبادل الدولي التوازني عندما تتساوى النفقات النسبية بين قيمة صادرات كل دولة مع قيمة وارداتها ، وكلما اشتدت حاجة الدولة إلى السلع المستوردة كانت مستعدة أن تقدم كمية أكبر من سلعتها المصدرة ، وأن الفائدة تتحقق نتيجة التخصص الذي يخلق فائضا في الإنتاج ، وكلما كان معدل التبادل الدولي قريبا من المعدل المحلي كان نصيب الدولة من فوائد التبادل أقل.(الحجار؛2003؛ص25).

كما بين ميل أن أساس معدل التبادل الدولي يتحدد وفقا لطلب كل دولة من سلعة الدولة الأخرى (وذلك بافتراض وجود دولتين فقط وسلعتين فقط) ، وان هناك عاملين رئيسيين يؤثران على التبادل الدولي هما الطلب المتبادل ومرونته ، وبالتالي فهو يتأثر بما يؤثر على الكمية التي يرغب كل بلد في استيرادها (والتي لا يتمتع فيها بميزة نسبية) ، أيضا كان من رواد هذا المذهب جورج ليست 1789- 1846 الذي دعا إلى إتباع سياسات تجارية ليبرالية بين الولايات الألمانية ، و دافع عن الرسوم الجمركية لتوفير حماية للصناعات المحلية الوليدة ، وأنه على الدولة تسهيل العملية الاقتصادية لتحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم جاء الاقتصادي الشهير ألفرد مارشال (1842–1924) وإدجورث (1845–1926) ، وعرض هذا النموذج على شكل منحنى يصور المنحنى الكميات التي يطلبها كل بلد (وليس له فيها ميزة نسبية) مقابل عرض كمية من السلع التي ينتجها (ويتمتع فيها بميزة نسبية) (السريتي وغزلان؛2012؛ص99)

وانتقد مارشال نظرية ريكاردو مبينا أن التجارة الخارجية القائمة على أساس تقسيم العمل الدولي والتخصص تعتبر محددا وعاملا هاما من عوامل نمو اقتصاديات دول أوروبا ، وركز انتقاداته في أن المنافسة الكاملة ليست متوفرة دائما، وعدم تحقق حالة التوظف الكامل لكافة عناصر الإنتاج – كما يفترض الكلاسيك والنيوكلاسيك ، وان حرية التنقل لعوامل الإنتاج لا بد أن تخلق نوعا من البطالة (ولو مؤقتة) ، كما أن الأذواق ليست متماثلة كما افترض ريكاردو ، إضافة إلى أن ريكاردو في نظريته لم يأخذ عامل الزمن في الاعتبار (السريتي وغزلان؛2012؛ص70)

2–6– <u>النظرية النيوكلاسيكية : وتفرع منها ثلاث نظريات هي :</u>

1–2–6– نظرية نفقة الاختيار : (لهابرلر Habaerler) :

قام هابرلر بانتقاد أساس نظرية العمل – لـ (جون ستيوارت ميل) – في القيمة ، واعتبر أن الذي يفسر التبادل الدولي هو فكرة الاختيار(أو الاستبدال) ، وليس تكلفة العمل المبذول في الإنتاج ، بمعنى أنه قارن بين تكلفة إنتاج سلعة معينة بما يمكن إنتاجه مقابلها من سلعة أو سلع أخرى بنفس وسائل الإنتاج المستخدمة ، فتكلفة الاختيار هي التكلفة التي تم التضحية بها من أجل إنتاج نوع معين من السلع ، من خلال مقارنة مزايا كل بلد في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى ، وأن أثمان السلع في كل دولة تكون متناسبة مع تكلفة استبدالها ، وبالتالي فأي بلد يتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة من هذه السلع تتحقق له فوائد التبادل الدولي ، واستخدم منحنيات الناتج المتساوي أو منحنيات الإحلال الفني ، والتي أطلق عليها ليونتيف (منحنيات التحويل)

2–2–6– النظرية السويدية (نظرية هكتشر – أولين) :

ايلي فيليب هكتشر مؤرخ اقتصادي سويدي (1848–1952)

تعتبر هذه النظرية أن التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج هو الذي يخلق الاختلاف في أثمان عناصر الإنتاج ، وهو سبب قيام التجارة الدولية ، وستعمد كل دولة إلى تصدير السلع إلى الدولة التي تكون عناصر الإنتاج لديها نادرة ، لأن تكلفة إنتاجها أقل نسبيا من غيرها (شيحة؛2003؛ص9) ، لكن الاختلاف النسبي في أثمان عناصر الإنتاج ليس هو السبب الوحيد لاختلاف ثمن السلعة نسبيا ، بل إن اختلاف دوال الإنتاج من سلعة إلى أخرى نتيجة الظروف الفنية للمزج بين عناصر الإنتاج ، مما يؤدي إلى اختلاف نسب أثمان السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة ، ما دامت ظروف الطلب متماثلة ، واعتبر أولين أن فكرة التجارة الدولية امتداد طبيعي للتبادل الداخلي ، وبالتالي تتحدد الأثمان الدولية بنفس المبادئ والقوى التي تحدد الأثمان محليا ، لذا فإن تبادل السلع والخدمات الذي يتم عبر الحدود هو بديل عن انتقال عناصر الإنتاج بين الدول ، لأن السلع التي تحتاج لإنتاجها كثيرا من عناصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاج الوفيرة ، وقليلا من العناصر النادرة هي التي تصدر مقابل استيراد سلع تحتاج لإنتاجها كثيرا من العناصر .

4-2-6- لغز ليونتيف 1906: (*W.Leontief*) :

حسب نظرية (هكشر – أولين) ، الوفرة النسبية لعنصر معين من عناصر الإنتاج يتخصص البلد في إنتاج وتصدير السلع ذات الاستخدام الأكثر كثافة لهذا العنصر ، ويستورد السلع ذات الاستخدام الأقل كثافة للعناصر النادرة لديه ، فقام ليونتيف بإجراء اختبارات على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية لتبين صحة هذا الاعتقاد ، فتوصل إلى أن غالبية السلع المستوردة كثيفة رأس المال ، وصادراتها كثيفة العمل نسبيا خلافا لنظرية أولين. (عوض الله ؛2004؛ص57) .

تفسير ظاهرة ليونتيف :

أرجع كثير من الاقتصاديين أسباب التناقض تلك إلى أن قوة العمل لدى الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بإنتاجية مرتفعة عن قوة العمل الأجنبي (فهي تزيد ثلاث مرات) ، وأن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ذات عمل كثيف بالنسبة لوارداتها ، وحاول بعض الاقتصاديين تقديم تفسير لهذه الظاهرة تلخص فيما يلي : عدم الانسجام والتوافق في مكونات الاقتصاد الوطني مما جعل بعض الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية أن تدفع لبعض عناصر الإنتاج أكثر مما تدفع الصناعات المنافسة المستوردة فيتناقص إنتاجها ، فيحدث قصور في العرض المحلي يدفع إلى الاستيراد ، و أن المستهلك في الخارج بفضل السلع كثيفة العمل ، إضافة إلى القيود على التجارة ، التي عملت على رفعت أسعار السلع كثيفة رأس المال عن الأثمان الأجنبية فيدفع ذلك المنتج الأمريكي إلى التركيز على السوق المحلي (الأكثر ربحية له) ولا يلجأ إلى التصدير .

7- النظريات الحديثة في التجارة الدولية :

7-1- نظرية تشابه الطلب (نظرية ليندر) : Staffan Linder: (1941-2000)

7-1-1- المبدأ الأساسي لنظرية ليندر :

ضرورة وجود طلب محلي على السلع لتكون صادرات محتملة (عند الأثمان السائدة في السوق الدولية لهذه السلع ، أنه إذا كانت الدولة لن تستورد سلعا لا يوجد طلب محلي عليها ، مما يعني أن التجارة المستقبلية لتلك الدول ستقتصر على السلع التي لها سوق داخلي ، وذلك راجع إلى عدم توفر المعرفة الكاملة ، وظروف عدم التأكد السائدة في الأسواق الخارجية ، وما ينجم عن ذلك من مخاطر عند التصدير والتسويق الخارجي .

كما قام ليندر بالتفريق بين نوعين من الدول :

- **دول اقتصادياتها مرنة** ، قادرة على إعادة تخصيص مواردها تجاه أي تغير في هيكل الأسعار والتجارة ، فيكون التبادل مفيدا لها .

- **دول اقتصادياتها جامدة** ، أي غير قادرة على إعادة تخصيص الموارد ، فيكون ضرر التبادل عليها يكون أكثر من نفعه ، لذا فقد رأى ليندر أن أثر التبادل يختلف من دولة إلى أخرى وأن اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول عامل أساسي لقيام التبادل ، و فرق بين أنواع السلع (صناعة ، والمواد الخام) وكان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى مثل رأي هكشر أولين أن اختلاف نسب المواد الخام هو سبب قيام التجارة ، لكن بالنسبة للسلع الصناعية ، فكان تشابه أنماط الطلب في البلدان المختلفة سببا لقيام التبادل ، وهذا ما لم تتضمنه نظرية النسب .

2-1-7- أسباب وفكرة نظرية ليندر :

أن قرار الإنتاج يجب أن يُبنى وفق حاجات اقتصادية واضحة ومحددة ، وأنه لا بد من وجود طلب محلي من أجل تطبيق الاختراعات الجديدة على السوق المحلي قبل أن توجه للتصدير ، وأن التطوير والتحسين في الإنتاج لا يمكن إلا في السوق المحلي لأن التكاليف في بداياتها تكون مرتفعة في السوق الدولي

2-7- نظرية منحنى التعليم : ربطت في تحليلها بين ارتفاع مستوى التعليم وتحسن الفن الإنتاجي وبين الكمية المنتجة من نوع معين خلال فترة زمنية معينة ، (وليس بين حجم الاستثمار في التعليم) وأن الساعات التي يقضيها العامل في صناعة منتج ما يميل إلى الانخفاض بنسبة معينة كلما تضاعف الإنتاج فتكاليف الإنتاج تنخفض مع تراكم تجاربه وخبرته الإنتاجية ، وعند تطبيق هذا التحليل على الاقتصاد الدولي و لن تتمكن الدولة التي تفتقر إلى التجربة والخبرة (رغم ما قد تتمتع به من ميزة نسبية) من منافسة دولة مثلها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلع كثيفة الاستخدام لنفس عنصر الإنتاج – العمل) في بادئ الأمر ، أما إن كانت قادرة على مضاعفة الإنتاج بنفس سرعة الدولة الأولى فإن معدل انخفاض التكاليف في الدولة المتقدمة سيقل على عكس الدولة الأولى (شهاب؛1996؛ص84).

4-7- نظرية دورة حياة المنتج :(نموذج الفجوة التكنولوجية): توضح العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة وعمر هذا المنتج (شهاب؛1996؛ص84) ، ولقد وضع الاقتصادي الأمريكي ريموند فيرنون (Raymond Vernon 1914-1999) هذه النظرية مفترضا أن المنتج (أو السلعة) له دورة حياة كالكائنات الحية وقسم تلك الحياة إلى أربع مراحل كالتالي :

المرحلة الأولى :التي تتم فيها العملية الإنتاجية لأجل السوق المحلي ، حيث يتم اختراع المنتج وتطويره في البيئة المحلية ومن أجل تداوله في السوق المحلي .

المرحلة الثانية : مرحلة التصدير ، حيث تتطور العملية الإنتاجية لتغطي الأسواق الخارجية بالإضافة إلى السوق المحلي ، حيث يقوم المنتجون المحليون بعرض سلعهم في السوق الخارجي نتيجة لتزايد الطلب الأجنبي عليها .

المرحلة الثالثة : هي مرحلة تتم فيها العملية الإنتاجية خارج البلد الأصلي عبر قيام المنتجين الأجانب بتقليد ذلك المنتج نتيجة تزايد الطلب الخارجي عليه ، بغرض التخلص من أعباء وتكاليف النقل وكذلك التخلص من الحدود والقيود والحواجز الجمركية

المرحلة الرابعة : هي مرحلة قيام البلد المنتج الأصلي له باستيراده من الخارج ، فيعمل ذلك على دخول منتجين أجانب جدد إلى هذا المجال فتنخفض أسعاره أكثر فيتوقف المنتجون المحليون عن إنتاجه

8- تطور التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية

1-8- اتفاقية الجات (GATT) General Agreement for Trade and Tariff

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حدثت تحولات جذرية في بنية الاقتصاد العالمي ، فوضعت الدول العظمى أسساً جديدةً للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وأرست دعائم نظام عالمي جديد ، من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1944 ، والتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT) عام 1947 والأخيرة وجدت من أجل خدمة مصالح الدول المتقدمة من خلال العمل على تحرير التجارة الدولية ، والعمل على تنميتها ، وحل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء عن طريق المفاوضات(الحربي ؛ 2005 ؛ ص 1) ، وتقوم على عدة مبادئ أهمها :

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : أي عدم قيام أي طرف بمنح امتيازات لواردات أي دولة أخرى عن واردات غيرها من الدول ، (أي معاملة جميع الواردات من جميع الدول الأعضاء بنفس المعاملة) .

ب-فرض حظر على القيود الكمية على الواردات : مثل حصص الاستيراد ، أو دعم الصادرات ، من خلال اعتماد مبدأ التبادلية ، بمعنى أن أي معاملة لسلع دولة معينة يكون مشروطاً بحصول نظيرتها على نفس المعاملة .

ج- الرسوم الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية

جولات مفاوضات الغات

تم خلال الفترة من 1948-1986 عقد سبع جولات تفاوضية في إطار اتفاقية الجات هدفها تطوير وتوسيع الاتفاقية . وبحث مسألة تخفيض الرسوم الجمركية كما يلي

أ- جولة جنيف 1947 : تخفيض 45 ألف تعرفة جمركية على سلع تمثل 50% من مجموع التجارة العالمية.

ب- جولة أنيسي- فرنسا 1949 : تخفيض 5 آلاف تعرفة جمركية على سلع صناعية .

ج- جولة توركي – انجلترا 1950-1951 : تخفيض 7800 تعرفة بما يعادل 55% من مستوى التعرفة الذي كان سائداً عام 1948 .

د- جولة جنيف الرابعة 1956 ، والخامسة 1960 : تخفيض عدد كبير من التعرفات .

هـ- جولة جنيف السادسة 1964 : تخفيض التعرفة بنسبة 45% على مدة 5 سنوات لعدد من السلع الصناعية .

و- جولة طوكيو 1974-1979 : تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وبعض السلع الزراعية في الدول المتقدمة صناعياً بنسبة 44% إلى 4.7% عام 1979.

ز- جولة الأوروغواي تمخض عنها ما يلي :1986-1994

- عدم فرض أي قيود جديدة على التجارة الدولية .
- اعتبارات خاصة للدول النامية وعدم فرض أي التزامات لا تتفق مع احتياجاتها التنموية والمالية والتجارية .
- ألا تفرض الدول المتقدمة على الدول النامية مبدأ المعاملة بالمثل .

2-8- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انعقد هذا المؤتمر في جنيف عام 1964 بعد دعوة من جمهورية مصر العربية عام 1962 إلى اجتماع خاص بالقاهرة حضرته 41 دولة ، تمخض عنه وثيقة (إعلان القاهرة) ، حيث ركزت على أهمية تكافؤ التجارة بين الدول النامية ، وزيادة مساعدات التنمية لتلك الدول ، رافق ذلك قراراً من الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر 1961 جُعلت بموجبه الفترة بين 1961- 1970 عقداً للتنمية ، وقد جاء هذا المؤتمر كرد على اتفاقية الجات التي كانت مقتصرة على مصالح الدول الصناعية الغنية فقط وبعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية ، لأن بنود ومبادئ تلك الاتفاقية لا تراعي ظروف وطبيعة الهياكل الاقتصادية والتجارية الضعيفة للدول النامية .

ومن أهم أهداف الأونكتاد العمل على إيجاد نظام اقتصادي عالمي يحاول سد ثغرات اتفاقية الغات (التي تتجاهل طبيعة اقتصاديات الدول النامية ، وتتجاهل دول أوروبا الشرقية) ، والعمل على تضييق الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف ، وتحسين شروط التبادل الدولي ، وغير ذلك .

3-8- منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization

عقب انتهاء جولة الأورغواي رسمياً وفي مؤتمر مراكش الذي عقد بتاريخ 1994/04/15 بحضور 118 دولة تم الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية بموافقة 97 دولة وبدأت المنظمة عملها الفعلي أول يناير 1995 على أن تتولى الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات والقرارات التي توصلت إليها جولات الجات ، وتعمل على متابعة جميع المفاوضات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية ، وفض المنازعات الدولية وتسويتها وفق مبادئ الجات ، ومتابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء من خلال التنسيق مع المنظمات الدولية لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار والتوازن في السياسات الاقتصادية ، أي أن اتفاقية الجات تحولت من هيئة مؤقتة تأسست عام 1947 إلى منظمة مراقبة دائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة بمسمى منظمة التجارة العالمية ، كصندوق النقد والبنك الدولي للإنشاء والتعمير(الحربي؛2005؛ص2).

وفي الختام يرى الباحث

أن تطور نظريات التجارة الدولية ، جاء وفقاً لرغبات ومصالح الدول التي صاغتها وأن الانقسام في الرأي بين مؤيد ومعارض لحرية التجارة الدولية وتوسعها كان نابعاً من مصلحة ووجهة نظر كل فريق ، كما أن هذه النظريات على اختلافها باستثناء المدرسة التجارية والاشتراكية تتبنى مبدأ الحرية ، وشروط المنافسة الكاملة ، والتوازن التلقائي ، القائم على الميزة التنافسية ، والنسبية ضمن مفهوم اليد الخفية ، واعتبار أن مصلحة الفرد هي مصلحة الجماعة ، ومصلحة الجماعة هي مصلحة الفرد ، والذي تبنته المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ، إلا أن ذلك نقضه الواقع ، ولم تكن المنافسة الكاملة قائمة إلا ضمن الأطر النظرية ، بسبب تحول الرأسمالية إلى الاحتكارات الدولية ، وكما وصفها معارضوها من أنصار المدرسة الاشتراكية بأن الرأسمالية أصبحت خادمةً للحكومات وشركات الأعمال الكبرى ، وبالتالي لم يعد التوازن التلقائي قائماً ، وأصبحت حالة الاختلال هي الأصل، بينما التجاريون الذين كان هدفهم تعظيم الصادرات من أجل حيازة وجلب أكبر قدر من الذهب والفضة فقد انتهجوا منهج الحمائية ، والتدخل وتقييد الواردات ، وتحمل أعباء إنتاج سلع قد تكون تكلفة استيرادها أقل بكثير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع نمو الاقتصاد العالمي والذي تربطه علاقة بالتجارة الدولية، فقد ساء توزيع الدخل فيه على مستوى العالم، بسبب الاحتكارات الكبرى، وتركزت الثروات في دول المراكز المتقدمة، وحتى دعوات تحرير التجارة التي كان ينادي بها كثيرٌ من الاقتصاديين عبر الزمن، لم يتم التجاوب معها إلا وفق مصالح تلك الدول .

القسم الثاني

ميزان المدفوعات و تسوية المدفوعات الدولية

تمهيد : العلاقات الاقتصادية الدولية هي عبارة عن حقوق وديون تنشأ بين الدولة والدول الأخرى يتم تقييدها في ميزان المدفوعات الخاص بكل دولة ، إذن فالمبادلات الدولية تنشأ من علاقة المديونية ، فيلزم تسويتها بواسطة المدفوعات الدولية ، والمقاصة ، وبالتالي لا بد من تعريف مصطلحات أساسية في عملية التسوية

أولاً : ميزان المدفوعات :

1- تعريف :

يعرفه صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة خلال فترة زمنية معينة ، ويتألف من حساب السلع والخدمات ، ومن حساب الدخل الأولي وحساب الدخل الثانوي ، ومن الحساب الرأسمالي والحساب المالي(IMF؛2009؛P9) ، أو هو عبارة عن سجل يتم فيه قيد المعاملات الاقتصادية بين الأشخاص المقيمين في البلد والأشخاص المقيمين خارجه خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، والغرض من ذلك هو إظهار الموقف الخارجي للدولة ومساعدتها على إدارة الأمور واتخاذ القرارات بصورة فعالة . (رزق؛2010؛ص64) .

وبعبارات أخرى يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه :

سجل جامع لجميع العلاقات الاقتصادية للمقيمين في دولة معينة مع غير المقيمين فيها خلال مدة زمنية معينة (عادة سنة) ، و يتضمن جميع الحقوق التي للدولة على غيرها من الدول ، وجميع الالتزامات المستحقة على الدولة لغيرها من الدول خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) ، ويشمل تبادل السلع المادية بشقيها (الصادرات والواردات) ، والخدمات المختلفة كخدمات النقل والخدمات المصرفية وخدمات شركات التأمين والخدمات الترفيهية (وهي عبارة عن سلع غير منظورة ، وعوائد الاستثمار بين البلدان والمساعدات والهبات والتعويضات ، وانتقال رءوس الأموال من بلد لآخر(درويش؛1978؛ص60) .

2- أقسام ومكونات ميزان المدفوعات : ينقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام :

2-1- رصيد الحساب الجاري (رصيد المعاملات الجارية) :*Current Account*

هو أكثر أرصدة ميزان المدفوعات دلالة على وضعية البلد الاقتصادية لكون تلك المعاملات تمثل – نسبيا – القسم الأكبر منه ، فهو يتعلق بالدخل القومي بكافة مكوناته من إنفاق أو إنتاج وبحجم واتجاه الإقراض الدولي ، إضافة إلى التحويلات أحادية الجانب . (أحمد؛2001؛ص207)

وينقسم إلى قسمين هما :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-1- الميزان التجاري : ويسجل فيه التجارة المنظورة ***Visible Trade*** (الصادرات والواردات السلعية) ، و التجارة غير المنظورة ***Invisible Trade*** أي الصادرات والواردات الخدماتية ، ويحسب من خلال الميزان التجاري نسبة تغطية الصادرات للواردات بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة تغطية الصادرات للواردات} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 100$$

فإن كانت نسبة التغطية تزيد عن مائة فإن ذلك يعني تطورا إيجابيا لميزان التجارة الخارجية ، أما إن كانت تلك النسبة أقل من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن هناك عجزا في الميزان التجاري لأن القيمة الإجمالية للواردات أكبر من قيمة الصادرات(لعروق؛2005؛ص21-22).

2-1-2- <u>حساب التحويلات أحادية الجانب :</u>

ويشمل كافة المعاملات الاقتصادية (الدائنة والمدينة) الملزمة لجانب واحد خلال فترة زمنية معينة ، ويخصص للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية ، أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل ، ويسجل فيه كل ما يتعلق بالهبات والتعويضات (العامة والخاصة) .

2-2- حساب رأس المال: *Capital Account* : وفيه يتم تسجيل جميع المعاملات الرأسمالية ، وتقسم إلى :

2-2-1- معاملات طويلة الأجل : وتضم الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل ، وأقساط السداد .

يقصد بالاستثمار المباشر : الاستثمار الذي يديره صاحبه بصفة مباشرة ويتحملون مسئولياته ويحققون أرباحه وخسائره

ملاحظة : انتشر هذا النوع من التدفقات الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى واتخذ نمطا يكاد يكون واحدا في جميع الحالات وهو التدفقات الاستثمارية الرأسمالية الخاصة من بعض الدول الاستعمارية المتقدمة مثل انجلترا وفرنسا وهولندا وبلجيكا إلى مستعمراتها في آسيا وأفريقيا الوسطى وأمريكا اللاتينية (أحمد؛2001؛ص207) .

2-2-2- معاملات مالية قصيرة الأجل : حركة رءوس الأموال قصيرة الأجل ، والتي تتم بصورة تلقائية بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

العلاقة بين حساب رأس المال وبين الحساب الجاري :

الحساب الجاري هو عبارة عن انعكاس لحساب رأس المال ، لأنه عبارة عن الفرق بين مجموع ما تدفعه الدولة للمقيمين خارجها ، وبين قيمة أو ثمن مشترياتهم من الأصول أو السلع والخدمات التي تأتي إلى الدولة ، ولهذا فإن عملية القيد المزدوج عبارة عن تسجيل عكسي لعملية المبادلات التي تتم ، فالمبيعات (الصادرات) هي عبارة عن دخول أموال إلى حساب رأس المال ، أما الواردات فهي عملية خروج لرأس المال فتقيد في الجانب المدين ، إذا يمكن تبسيطه بالصيغة التالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حساب رأس المال = – (الحساب الجاري)

والحساب الجاري = حساب التجارة + حساب رأس المال + حساب التحويلات الأحادية الجانب . (Schmitt & Uribe ؛ 2014؛ P4)

2-3- صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة :

Net International Reserves of Monetary Gold and Liquid Assets

و تسجل فيه تغيرات النقدية واحتياطيات الذهب والأصول السائلة بهدف إجراء التسوية الحسابية للخلل في ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال إجراء تحركات في عناصر الاحتياطيات الدولية ، فيصبح مجموع القيم الدائنة متكافئا مع مجموع القيم المدينة (التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يعني بالضرورة أن يكون متوازنا من الناحية الاقتصادية) .

3- مكونات ميزان المدفوعات :

أ- **الجانب الدائن :** ويتضمن الحقوق والديون المستحقة للدولة على الدول الأخرى ، وهي عبارة عن مبالغ نقدية واجبة الدفع ويطلق عليها المتحصلات (Receipts) .

ب- **الجانب المدين :** ويتضمن التزامات الدولة والديون المستحقة عليها للدول الأخرى ، ومجموع المدفوعات المستحقة للدول الأخرى على هذه الدولة

، ويتم من خلال جمع جانبي ميزان المدفوعات التعرف على موقف الدولة بالنسبة للعالم الخارجي هل ميزان مدفوعاتها في حالة فائض أم في حالة عجز ، فيكون في حالة فائض إذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن ، وفي حالة عجز إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين

أما الآثار الاقتصادية لذلك ، فإن الحقوق التي تكون للدولة على غيرها من الدول تمثل طلبا على عملتها وعرضا لعملات الدول الأخرى فالديون تشكل طلبا على العملات الأجنبية

4- التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

4-1- التوازن الحسابي :

أي أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية و التوازن الحسابي لميزان المدفوعات أمر حتمي ، لأنه يسجل جميع المعاملات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة خلال مدة زمنية معينة ، فتكون قيمة الجانب الدائن والمدين متعادلتين. (درويش؛1978؛ص72-77) .

فهو إذن توازن ظاهري لا أهمية له اقتصاديا ، وبالتالي فإن من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي.(لعروق؛2005؛ص29)

2-4- التوازن الاقتصادي : هذه عملية تعتمد على المعاملات ، ويمكن لميزان المدفوعات أن يكون متوازنا أو غير متوازن من الناحية الاقتصادية وينشأ الاختلال نتيجة عدم توازن أحد جانبيه مع الآخر

وبالتالي لا بد من التفريق بين نوعين من التحويلات لهما ارتباط وثيق الصلة بنوعي التوازن سابقي الذكر هما :

أ- **تحويلات الموازنة *Equilibrating Transfers***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي العمليات التي تتم من أجل تحقيق التساوي الحسابي في ميزان المدفوعات.

ب – التحويلات الرأسمالية المستقلة *Autonomous Transfers* :

هي التحويلات التي يتم إجراؤها من أجل استغلال الفرق بين معدلات الربح في الدول المختلفة ، أو تجنبا لظروف سياسية وغيرها يعيشها ذلك البلد .(عجمية وشيحة؛1982؛ص474) .

5– أهمية دراسة ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في أنه يعتبر بيانا لعرض العملة الوطنية والطلب عليها مقابل العملات الأخرى ، من أجل معرفة القيمة الفعلية للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي ، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في استخدام أسعار الصرف لتحقيق التوازن في المعاملات الاقتصادية وكأداة لمنع – أو الحد من – التضخم أو الركود الذي ينشأ من اختلال ميزان المدفوعات. (العميد؛2009؛ص2) .

وعليه فإن التوازن في جميع عمليات القيد في ميزان المدفوعات هي عبارة عن طلب وعرض للعملة المحلية مقابل عملات الدول الأخرى من أجل تسوية المدفوعات الدولية ، ومن ثم فإن تلك العمليات تنشئ علاقة وثيقة الصلة بين ميزان المدفوعات وسوق الصرف الأجنبي لأجل إتمام هذا الغرض ، أي أن التوازن في سوق الصرف الأجنبي يتطابق مع التوازن السوقي لميزان المدفوعات ، لأنه – بالإضافة إلى كونه معدلا للصرف التوازني في سوق الصرف الأجنبي – فهو يعتبر المعدل الذي يحقق شرط التوازن السوقي لميزان المدفوعات ، لأن حينها تكون :(قيمة الصادرات+ التحويلات من الخارج + واردات رأس المال) = (قيمة الواردات +التحويلات إلى الخارج + صادرات رأس المال) ، فتيارات الصرف الأجنبي الداخلة إلى البلد أو التيارات الخارجة منه هي في الواقع بنود ميزان المدفوعات المستقل.(رزق؛2010؛ص؛128) ،

ثانياً : الصرف الأجنبي وأهميته في التجارة الخارجية

1– سعر الصرف الأجنبي *Rate of Foreign Exchange* :

هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة المحلية للدولة التي يلزم دفعها من أجل الحصول على وحدة واحدة من عملة دولة أخرى ، فهو عملية تظهر عندما يتم تبادل العملات المختلفة فيما بينها ، وتنشأ الحاجة لاستعمال عملات الدول الأخرى نتيجة للعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تنشأ بين شركات أو أفراد يعملون داخل البلد و آخرين خارجه ، فالبلد المستورد يحتاج إلى عملات البلد المصدر لسداد أثمان السلع والخدمات التي يستوردها ، لذلك تلجأ إلى أسواق الصرف ، وإما أن تكون نقدا أو إلى أجل (عبد الجليل؛2012ص16) ، فإذا ارتفعت قيمة العملة المحلية كان ذلك يعني انخفاض قيمة العملة الأجنبية (وبالعكس) .

2– أهمية دراسة أسعار الصرف بالنسبة للتجارة الخارجية :

إن أهمية الصرف الأجنبي تكمن في أنه عبارة عن مقياس للقدرة الشرائية للعملة المحلية من السلع الأجنبية ، أو مقياس لقدرة الأجانب خارج الدولة على الشراء من السلع المحلية لأن الدولة المستوردة تقوم بتسديد قيمة وارداتها بعملة البلد المصدر ، يحصل عليها مقابل بيعه لعملته المحلية ، في سوق الصرف الأجنبي ، فعند حدوث عجز في الميزان التجاري ، أي عندما تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات يزداد طلب البلد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستورد على العملة الأجنبية بمقدار أكبر من الطلب الأجنبي على عملته المحلية ، فتنخفض قيمتها مقارنة بالعملات الأخرى ، والعكس في حالة حدوث فائض .

لذلك فإن الطلب على العملة من قبل غير المقيمين أكثر أهمية من طلب المقيمين على العملات الأجنبية ، لأن ذلك سوف يدفع قيمة العملة المحلية للارتفاع ، لكن تأثيره على الميزان التجاري سلبي لأنه سيجعل قيمة الصادرات أعلى ، والواردات أقل سعراً من ذي قبل فيزداد الطلب عليها ، ومن ثم فإن قوة العملة وضعفها عامل ذو تأثير على الميزان التجاري (الصادرات والواردات) أما انخفاض قيمة العملة سيجعل الصادرات أرخص والواردات أعلى تكلفة . (عبد الجليل؛2012ص97) .

3- كيف يتحدد سعر الصرف ؟ :

يتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي ، الذي يتم فيه الالتقاء بين عرض العملات الأجنبية (طلبا للعملة الوطنية) ، مع طلب العملات الأجنبية (عرضا للعملة الوطنية) .

4- الطلب على الصرف الأجنبي : *The Demand on the Foreign Exchange*

إن جميع العوامل التي تخلق الطلب على الصرف الأجنبي هي المكون العام لجدول الطلب على الصرف الأجنبي ، والمتمثلة في جميع العمليات المقيدة في الجانب المدين لميزان المدفوعات ، من واردات بجميع أنواعها (المنظورة وغير المنظورة وحتى واردات الذهب) وتحويلات إلى الخارج وحتى تصدير رءوس الأموال (رزق؛2010؛ص؛124) ، ومن ثم فهو يخضع لتفاعل قوى الطلب والعرض .

5- عرض الصرف الأجنبي : The Supply of the Foreign Exchange :

ينشأ عرض الصرف الأجنبي نتيجة عمليات التصدير السلعية والخدمات (كصادرات غير منظورة) التي يؤديها المقيمون داخل الدولة إلى من هم خارجها ، إضافة إلى ذلك فإن انتقال رءوس الأموال من الخارج إلى الداخل تشكل مصدرا من مصادر عرض الصرف الأجنبي داخل الدولة .

6- سوق الصرف الأجنبي : *The Market of the Foreign Exchange*

هو المكان الذي يتم فيه تحويل العملات مقابل بعضها ، فتباع وتشترى عملات الدول المختلفة إحداها بالأخرى ، ويعتبر أكبر الأسواق في العالم ، وهو غير منظم بمعنى أنه ليس مكانا مركزيا[•] يتجمع فيه المتعاملون كما أنه غير مقتصر على بلد واحد. (السريتي وغزلان،2012،ص245).

أي أنه الوسيلة التي من خلالها يتم تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية .

ويتكون سوق الصرف الأجنبي من عدد من المصارف والسماسرة ، والعملاء الذين يتعاملون في بيع وشراء العملات ، وهو عبارة عن سوقين ، سوق عاجل ، وسوق آجل.(الغالبي؛2011؛ص44).

7- **سعر الصرف التوازني Equilibrium Exchange Rate : هو السعر الذي يمثل التوازن** الفعلي المستديم لميزان المدفوعات حينما يكون معدل نمو الاقتصاد طبيعيا ، وبالتالي يكون متسقا مع التوازن

• أي أنه سوق مجازي لا مكان له ولا حدود داخل أي دولة ، فسعر الصرف يتحدد لكافة الدول وكافة العملات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكلي للاقتصاد ، فلا يسود في بيئة اقتصادية مختلة ، فأي هزة أو صدمة حقيقية ستؤثر عليه ، ويعتمد تحديده على معرفة كيفية تقلبات سعر الصرف الحر مع التقلبات الأساسية في الاقتصاد

8- علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات :

إن جميع المعاملات – سواء الجارية أو الرأسمالية – التي تظهر كمتحصلات في ميزان المدفوعات وتقيد في الجانب المدين منه ، والتي تعتبر سببا رئيسيا لعرض الصرف الأجنبي ، أو طلب غير المقيمين على العملة الوطنية ، وكذلك العكس فإن عرض المواطنين المقيمين للعملة لوطنية هو عبارة عن نتاج لجميع المعاملات التي تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، لذلك فإن توازن سوق الصرف الحرة مرتبط بتوازن ميزان المدفوعات فيما يعرف بالتوازن السوقي ، لأن تقلبات أسعار الصرف تصحح اختلال ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون داع للاحتفاظ بأرصدة دولية ، لأن العجز في ميزان المدفوعات عبارة عن فائض عرض من العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي فتنخفض قيمتها الخارجية مما يجعل السلع والخدمات والأصول المالية أرخص نسبيا ، بمعنى أنه تصبح لها ميزة تنافسية ، فتزداد الصادرات وتقل الواردات ، ويفترض استمرار انخفاض العملة المحلية حتى يزول العجز ، وكذلك في حالة الفائض يحدث العكس ، بمعنى أنه سوف تزداد قيمة العملة الوطنية فترتفع تكلفة السلع والخدمات والأصول المالية المحلية وتنخفض ميزتها التنافسية فتقل الصادرات وتزداد الواردات حتى يزول العجز.(رزق؛2010؛ص124) .

الخلاصة :

يمكن تشبيه العلاقات الاقتصادية بين الدول كالعلاقة بين كفتي ميزان إذا ارتفعت إحداها انخفضت الأخرى ، لذا لا بد أن تتسم تلك العلاقة بنوع من العدالة حتى تتحقق فوائد التبادل للجميع ، وتقوم أسواق الصرف الأجنبي بدور الوسيط في تلك العلاقات وأسعار صرف العملات عبارة عن المعيار الذي يقيس مدى اعتماد الدول على التجارة الخارجية وقوتها التنافسية في المجال الدولي فكلما ارتفع سعر الصرف كان ذلك دليلا على زيادة الطلب على عملتها المحلية نتيجة زيادة الطلب على منتجاتها من قبل الدول ، والعكس كذلك وينعكس ذلك في ميزان المدفوعات على شكل اختلال تتكفل تقلبات أسعار الصرف بتسوية ذلك الاختلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

مفهوم فجوة التجارة الخارجية

The Concept of the Foreign Trade Gap

- القسم الأول : الفجوات الاقتصادية وأنواعها .
- القسم الثاني : فجوة التجارة الخارجية وطرق تمويلها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

■ القسم الأول : الفجوات الاقتصادية وأنواعها

أولاً : تمهيد :

تتسبب عدم قدرة المجتمع على تلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات في جعله مضطرا إلى توفير تلك السلع والاحتياجات عبر الاستيراد من الخارج ، وبالتالي فإن ذلك يعني ضرورة توفير موارد مالية لسداد قيمة تلك المستوردات سواء من مصادر التمويل المحلية والادخار أو عبر مصادر تمويل خارجية كالاستثمار الأجنبي و الاقتراض وغيره من المساعدات ، لأن القيمة الإجمالية لما ينتجه المجتمع تتكون من الاستهلاك والاستثمار إضافة إلى مجموع قيمة ما يقوم المجتمع بتصديره إلى الخارج ، وإذا استهلك المجتمع كل ما يقوم بإنتاجه فإن ذلك يؤدي إلى تآكل القاعدة الإنتاجية للمجتمع ولن تجد – مستقبلا – ما يمكن من تجديدها وصيانتها لمقابلة التزايد المضطرد في الاستهلاك لذا يجب عليه أن يقوم باقتطاع جزء من ذلك الناتج فيما يعرف بالفائض الاقتصادي لادخاره حتى يتمكن من مقابلة تلك المتطلبات ، إما لإنشاء مشروعات استثمارية جديدة أو توسيع مشاريع قائمة بالفعل ، فإن لم تكف المدخرات المحلية لسداد تلك الاستحقاقات يتحتم على صانعي القرار في المجتمع تدبير ما يحتاجه من أموال عبر مصادر تمويل خارجية بتوجيه جزء من ذلك الناتج المحلي نحو التصدير إلى الخارج من أجل إحداث تدفقات رأسمالية بالنقد الأجنبي لتمويل الطلب على الواردات

إذن فالفرق بين الادخار والاستثمار (المحليين) تتم تغطيته بفائض الصادرات عن الواردات

الادخار – الاستثمار = الصادرات – الواردات.(عيسى؛2000؛ص64–66) .

ثانياً : أنواع الفجوات الاقتصادية :

1– فجوة الناتج : The Output Gap(أو ما يعرف بالدورات الاقتصادية[•] *Economic cycles*) .

هي عبارة عن الفرق بين ما يقوم الاقتصاد بإنتاجه حاليا وبين أقصى ما يمكن للاقتصاد أن ينتجه حقيقة ، ويحدث هذا النوع من الفجوات نتيجة هبوط في النشاط الاقتصادي فيتراجع الناتج من السلع والخدمات .

وتعتبر من الأمور الهامة التي يوليها الاقتصاديون ، وصانعو السياسات الاقتصادية جل اهتمامهم لأنها تستخدم كمؤشر لعناصر العرض والطلب النسبية في الاقتصاد ، كما تقيس الضغوط التضخمية التي هي عبارة عن مدى اتساق الناتج مع اتجاهات الأسعار ، فكلما صغرت هذه الفجوة وانحسرت (أي اقترب الناتج المحقق مع الإمكانيات القصوى لطاقة المجتمع الإنتاجية) كان ذلك دليلا على كفاءة الأداء الاقتصادي ، وفجوة الناتج قد تكون موجبة أو سالبة أو حتى صفرية كما يلي :

1–1– اتجاهات فجوة الناتج :

• **الدورة الاقتصادية :** هي عبارة عن تقلبات النشاط الاقتصادي – صعودا وهبوطا – ويتراوح مداها بين ثلاث وعشر سنين وتكون عبارة عن التنقل بين نقطتي تحول ، الأولى هي مرحلة الرواج أو التوسع حيث يكون الدخل والناتج والتوظف في اتجاه الصعود و التزايد ويصل التوسع أقصاه إلى نقطة الذروة peak ، يتحول بعدها النشاط الاقتصادي نحو الهبوط فيدخل في مرحلة الانكماش ، حتى يصل إلى النقطة الثانية هي نقطة قاع الانكماش trough ، بعدها يعود الاقتصاد للدخول في مرحلة انتعاش جديدة وهكذا يأخذ النشاط الاقتصادي في التقلب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- **فجوة الناتج الموجبة** : تكون فجوة الناتج موجبة عندما يكون الناتج المحقق في الاقتصاد أعلى من ناتج الاقتصاد بكامل طاقته ، وتحدث حينما يكون الطلب مرتفعا للغاية ،أي في حالات الانتعاش والرواج الاقتصادي فتقوم المصانع والقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد بالعمل بأكثر من طاقتها القصوى ، فيرتفع الناتج فوق مستواه المحتمل ، فيوصف الاقتصاد بأنه في حالة فورة .

ب-فجوة الناتج السالبة : هي بعكس فجوة الناتج الموجبة تحدث عندما يكون الناتج المحقق (الفعلي) أقل من الطاقة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد فيكون هناك طاقة فائضة وتراخ في النشاط بسبب نقص الطلب ، بمعنى أن الاقتصاد يعمل بمعدل غير كفء ، أو أن هناك إهدارا للموارد فلا تستغل استغلالا أمثل .

ج- **فجوة الناتج الصفرية** : هي عبارة عن تعادل الطاقة الإنتاجية الحقيقية للمجتمع مع الإنتاج الفعلي للقطاعات الاقتصادية ، ويحدث التعادل عندما يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج في المجتمع .

2-1- طرق قياس فجوة الناتج :

نظرا لصعوبة قياسها بصورة دقيقة يقوم الاقتصاديون باللجوء إلى عمليات تقدير للناتج المحتمل ، وللفجوة ذاتها ، فباعتبارها تفسيرا للدورات الاقتصادية يتم عمل تقدير للاتجاهات العامة للنشاط (أي حذف تلك التغيرات الدورية) وبالتفريق بين التغيرات في كل من الأجلين القصير والطويل) ، أو بتقدير دوال الإنتاج في المجتمع باستخدام معادلات رياضية تقيس دوال الإنتاج على أساس مدخلات الإنتاج.(جاهان ومحمود؛2014؛ص48) .

2- فجوة البطالة : The Unemployment Gap

هي عبارة عن الفرق بين حجم وكمية العمل المعروضة عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وبين حجم العمالة المستخدمة فعلا عند نفس المستوى من الأجور (خلال فترة زمنية معينة) ، أي أنها الفرق بين قوة عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل (الطحاوي؛1995؛ص78) ، فتعني بذلك أن المجتمع غير قادر على خلق وتوفير فرص للاستغلال والاستثمار الكفء لعناصر الإنتاج المتاحة لدى المجتمع.(حسين؛2012؛ص48).

2-1- أنواع البطالة :

2-1-1- البطالة الدورية : *Cyclical Unemployment* ، وتظهر هذا النوع من البطالة نتيجة الدورات الاقتصادية، وهي إحدى سمات الكساد في تلك الدورات الاقتصادية .

2-1-2- البطالة الاحتكاكية : *Frictional Unemployment* : هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة بين المناطق والمهن المختلفة ، والأهم من ذلك أن سببها هو نقص المعلومات لدى أرباب العمل والباحثين عنه ، وتقل أو تزداد نسبتها باختلاف تكلفة الفرصة البديلة للأعمال المختلفة .

2-1-3- البطالة الهيكلية : *Structural Unemployment* : هي البطالة التي تحث نتيجة التغيرات التي تطرأ على هيكل الاقتصاد القومي ، ويمكن إرجاع أسباب تلك التغيرات في هيكل الاقتصاد إلى حدوث تغيرات في الطلب الكلي ، أو تغيرات الفنون الإنتاجية نتيجة التقدم والتطور الصناعي والتكنولوجي ، أو حتى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تغيرات في هياكل سوق العمل ذاته ، ولعل أبرز أسبابها الظهور والانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات وتفشي ظاهرة العولمة بشكل مرعب .

4-1-2- البطالة المقنعة *Disguised Unemployment* هي عبارة عن وجود أشخاص في وظائف يتقاضون منها أجورا لكنهم لا يضيفون إلى إجمالي الناتج شيئا: ، أو أنها عبارة عن وجود عمال – في وظائف معينة – يفوق عددهم العدد اللازم لإتمام هذا العمل ، بحيث أنه لو تم سحب هذا الفائض من العمال فلن تتأثر كمية المخرجات بشيء . (زكي؛1998؛ص22)

5-1-2- هناك أنواع أخرى كثيرة من البطالة : كالبطالة السلوكية ، والبطالة السافرة ، والبطالة الاختيارية ، والبطالة الإجبارية ، بحيث أن المقام لا يتسع لشرحها كلها .

2-2- خسارة الاقتصاد بسبب البطالة: يمكن حساب خسارة المجتمع الاقتصادية نتيجة تعطل وحدة واحدة من عنصر العمل واحد بضرب معدل إنتاجية ذلك العنصر في المدة الزمنية التي تعطلها مضروبا في سعر الوحدة من الناتج الذي يمكن له أن ينتجه . (حسين؛2012؛ص87)

الخسارة بسبب تعطل وحدة عمل واحدة

= معدل إنتاجية عنصر العمل X معدل سعر الوحدة من الناتج X المدة الزمنية للعنصر المتعطل

الخسارة الإجمالية للبطالة = ناتج المعادلة السابقة X عدد وحدات العمل المتعطلة في الاقتصاد .

3-2- علاقة البطالة بالناتج :

إن العلاقة التي تربط بينهما هو أن استغلال الموارد بالشكل الأمثل يعني توظيف كافة عناصر الإنتاج (وبضمنها عنصر العمل) بشكل يحقق التساوي بين كمية الناتج والطاقة القصوى المتاحة لدى المجتمع ، وبالتالي فإن تعطل وحدات من عنصر العمل أو عدم استغلالها الاستغلال الأمثل يعني أن كمية الناتج لا بد أنها سوف تكون دون الكمية التي يمكن تحقيقها بالإمكانيات الفعلية للمجتمع، لذلك جاء قانون (أوكيون)Arthur Melvin 1928- 1980 ليقيس العلاقة التي تربط بين معدل نمو الناتج وبين معدل البطالة السائد في المجتمع ، وتوصل إلى أنه كلما حقق المجتمع نموا بمعدل 2.5% فإن ذلك سيترتب عليه خفض لمعدل البطالة بنسبة 1 %

4-2- العلاقة بين العمالة والإنتاجية

يمكن تلخيص تلك العلاقة بين العمالة (التوظف) وبين الإنتاجية ، بأن زيادة الناتج تتحقق عندما تتم زيادة إنتاجية عنصر العمل ، فالإنتاجية تساوي الناتج الكلي مقسوما على عدد الأيدي العاملة

$$\text{انتاجية وحدة العمل} = \frac{\text{الناتج الكلي TP}}{\text{عدد وحدات عنصر العمل N}}$$

الناتج الكلي TP =
عدد العمالX إنتاجية العامل

فجوة الناتج = الناتج الممكن – الناتج الفعلي

فجوة البطالة = فجوة الناتج ÷ الإنتاجية (خليفة؛2005؛ص8)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعنى أن زيادة الناتج تتحقق من خلال زيادة الإنتاجية

2-5- علاقة التضخم بالبطالة :

قام إدموند فليبس 1944 – أستاذ الاقتصاد البريطاني في جامعة كولومبيا – بعمل دراسة لبيانات قرن كامل حول البطالة والأجور النقدية في بريطانيا فاكتشف أن هناك علاقة عكسية بين البطالة وتغير الأجور النقدية ، حيث وجد أن الأجور تميل إلى الارتفاع حينما تكون البطالة منخفضة ، ثم مثل هذه العلاقة على شكل منحنى عرف فيما بعد باسم منحنى فيليبس،كما أنه لا يمكن القضاء مطلقا على البطالة وإلا ساد التضخم، ومن ثم لا بد على واضعي السياسات الاقتصادية من الحفاظ على معدلات مقبولة من كليهما.(الحبيب؛1988؛ص280).

3- فجوة البنية التحية :The Infrastructure Gap

هي عبارة عن الفرق بين متطلبات الاستثمار المخطط وبين الموارد المتاحة للازمة لتنفيذ تلك المتطلبات ، وتعريف تلك المتطلبات من الدرجة في التعقيد ليس أنه يختلف باختلاف تطلعات ونظرة كل بلد إلى المستقبل ، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الخلاف في التعريف فمتطلبات الاستثمار في البنية التحتية بالنسبة لبلد هدفه تأمين متطلبات الحياة الإنسانية الضرورية تختلف عن بلد وضع هدفه الوصول إلى الحداثة التامة وإنشاء شبكات النقل والمواصلات والاتصالات ، الذي تختلف بدورها عن تطلعات بلد هدفه إرساء أسس – والدخول في – التنافسية الدولية المستقبلية كبناء شبكة وطنية للاتصال والمواصلات

ولو نظرنا إلى مجال الاستثمار في البنية التحتية لوجدنا أن العالم قد أنفق – خلال 18 سنة السابقة – حوالي 46 تريليون دولار ، بينما نجد أن متطلبات الاستثمار لـ 18 سنة القادمة تفوق 57 تريليون دولار ، من أجل دعم مشروعات النمو الاقتصادي حتى عام 2040 والإبقاء على تناسب تلك المشروعات مع معدلات النمو في الناتج المحلي ، علما بأن هذا المبلغ (57 تريليون) لا تشتمل على تطوير وإنشاء بنى تحتية جديدة في الدول النامية كإنشاء شبكات مواصلات وكهرباء وصرف صحي أو غيره ، إضافة إلى عدم اشتمالها على الخسائر البيئية (Mc. Kinsey Global Institute ; 2014 P7)

4- الفجوة التكنولوجية (فجوة اقتصاد المعرفة) :

هي عبارة عن التفاوت في مستويات التطور بين الأفراد والجماعات والدول في مجال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وفي التحول تجاه مجتمع المعلومات ، أو أنها الاختلاف بين الأفراد والدول والمجموعات الجغرافية في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وفي فرص الوصول إلى مجتمع المعلومات ، ويتم قياس ذلك التفاوت باستخدام مؤشرات أو معدلات الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والوصول إليها ، فهي عبارة عن المسافة أو المقدار الذي تتفوق فيه الدول المتقدمة على الدول النامية في الوصول إلى مصادر المعلومات والمعرفة ، وفي القدرة على استخدام تلك المصادر.(الشيخ علي؛2014؛ص449) .

أي أنها – الفجوة الرقمية – تستخدم للدلالة على الهوة التي تفصل بين من يمتلكون المعرفة والقدرة على استخدام تقنيات الاتصال والكمبيوتر والانترنت وبين من لا يمتلكون ذلك(السمير؛2011؛ص2) ، وهي تحدٍ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من تحديات الحضارة الإنسانية المعاصرة وتعتبر نتاجا لثلاث فجوات رئيسية هي (فجوة الفكر وفجوة العلم ، وفجوة التكنولوجيا).(علي وحجازي؛2005؛ص47)

أسباب الفجوة التكنولوجية :

أ- **أسباب تكنولوجية :**

وترجع إلى سرعة التطور التكنولوجي ، والاحتكار المتنامي لتكنولوجيا المعلومات وكثافة استخدام رأس المال المستثمر ، وشدة الاندماج المعرفي ، وتزايد الانغلاق التكنولوجي والحماية الفكرية .

ب- أسباب اقتصادية :

- التكتلات والاحتكارات واستغلال البلدان المتقدمة للبلدان الفقيرة .
- انتشار الشركات متعددة الجنسيات ، وهيمنتها على الأسواق المحلية .
- ارتفاع تكاليف الملكية الفكرية وضغوطها على متطلبات التنمية المعلوماتية .
- انحياز تلك التقنيات لمصالح الدول الكبرى ، وتسخيرها لخدمة تلك المصالح .

ج- أسباب سياسية :

- تخلف عملية وضع السياسات عن تلبية متطلبات عملية التنمية .
- الهيمنة الأمريكية على الأنظمة السياسية ، وبالذات في مجال الإعلام
- انحياز المنظمات الدولية لخدمة مصالح الكبار ، ووقوع تلك المنظمات تحت سطوة الدول الكبرى .

د- أسباب ديموغرافية :

- بسبب ظهور النواحي العرقية ، حيث تظهر في المجتمعات التي تتعدد وتكثر فيها الأعراق وأجناس السكان .
- العمر بحيث تظهر تلك الفجوة بين الفئات العمرية الدنيا والمتقدمة كثيرا من الحياة .
- الجنس بحيث وتتسع الفجوة في المجتمعات التي يوجد فيها التمييز بين الجنسين (لأسباب مختلفة كتمييز الذكر على الأنثى في المجتمعات العربية) .(السمير؛2011؛ص4)

فجوة التجارة الخارجية وطرق تمويلها

أولا : فجوة الموارد المحلية و فجوة التجارة الخارجية وكيفية حدوثهما :

تتم عمليات التبادل التجاري بواسطة عملات الدول المختلفة وعلى كل دولة أن تدفع فاتورة وارداتها بعملات الدولة المصدرة ، وينتج عن عجز حصيلة الصادرات على تغطية قيمة فاتورة الواردات اختلال في حساب التجارة الخارجية في ميزان مدفوعات أي دولة ، فيصبح حساب التجارة الخارجية في حالة عجز ولا بد من تسديد هذا العجز من خلال بنود ميزان المدفوعات الأخرى ، وهنا يظهر أثره على قوائم ميزان المدفوعات ، وهنا تظهر العلاقة جلية واضحة بين الحساب الجاري وحساب رأس المال كما سبق أن بينا عند تفصيل بيانات حسابات ميزان المدفوعات ، ومن خلال عملية القيد المزدوج ، حيث إن قيمة الواردات – التي هي عبارة عن تدفقات مدينة في الحساب الجاري – سوف ينتج عنها حتما تدفقات إلى الخارج دائنة – يتم تقييدها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حساب رأس المال . ، لكن العجز التجاري بالأساس ينتج نتيجة قصور العرض المحلي – من السلع والخدمات – على تلبية الطلب المحلي، فتلجأ الدولة لتلبية هذا العجز عبر الاستيراد من الخارج وتتم تسويته في بادئ الأمر ضمن حسابات ميزان التجارة الخارجية فيكون في حالة توازن إذا كانت قيمة فاتورة الصادرات مساوية لقيمة فاتورة الواردات ، وفي حالة فائض إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات ، وفي حالة عجز إذا كانت قيمة فاتورة الواردات أكبر من قيمة الصادرات ، وعند استمرار وتراكم هذا العجز لفترات زمنية طويلة ينشأ هذا الاختلال في هيكل التجارة الخارجية **ويسمى (فجوة التجارة الخارجية)** وفي هذه الحالة – حالة العجز – يتم اللجوء إلى فائض الحسابات الأخرى في ميزان المدفوعات (أي إلى الموارد المحلية) لتسديد هذا الفرق ، لأن الطلب المحلي الزائد كان يجب أن يتم مقابلته بزيادة في الاستثمار ، الذي يجب أن يتم تمويله بموارد البلد المحلية ، من خلال المدخرات المحلية ، وبسبب قصور تلك المدخرات عن تلبية وتمويل هذا الاستثمار ينشأ الطلب الخارجي على السلع والخدمات الأجنبية ، لا بد من دفع ثمنه بالنقد الأجنبي

إذن فما سوف يتم دفعه بالنقد الأجنبي ثمنا للواردات هو عبارة عن قيمة الفرق بين ميزان الصادرات والواردات (الميزان التجاري) ، وأيضا هو قيمة النقص في المدخرات التي كان يلزم توفيرها للاستثمار المطلوب لمواجهة الطلب المحلي هذا النقص في المدخرات **هو ما يعرف بفجوة الموارد المحلية** . فزيادة الاستثمار المخطط عن ما تستطيع الموارد المحلية (المدخرات) توفيره يجري تمويله من خلال إحداث زيادة في التدفقات الأجنبية هو المقصود بضرورة تساوي فجوة التجارة الخارجية مع فجوة الموارد المحلية(سيد أحمد؛ 2007؛ص151-154) .

ثانياً : نموذج الفجوتين وتفسير فجوة التجارة الخارجية :

لقد ربط نموذج الفجوتين بين كل من الاختلال الداخلي أو الفجوة الداخلية والمتمثلة في فجوة الموارد المحلية- وهي الاختلال الناجم عن عدم كفاية حصيلة المدخرات لتغطية الاستثمار المطلوب(صالح؛2012؛ص45) ، فهي إذن الفرق بين معدل الادخار المحلي (S) ومعدل الاستثمار (I) اللازم لتحقيق النمو المخطط ، وتنشأ هذه الفجوة بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي ، وسوء توزيع الدخل وانخفاض مستوياته ، كذلك نتيجة لعدم توجيه الاستثمار نحو أنشطة إنتاجية هادفة ، عدم قدرة السياسات الاقتصادية المتبعة على إتباع وسائل ملائمة لمواجهة تلك الاختلالات(حلس؛2013؛ص14) – وبين الاختلال الخارجي أو فجوة التجارة الخارجية والمتمثلة في عجز حصيلة الصادرات (X) على تغطية مدفوعات الواردات (M) ، لأن مفاد ذلك الاختلال في هيكل التجارة الخارجية وجود فجوة تمويلية لا بد من تغطيتها وتمويلها بواسطة النقد الأجنبي ، أو عبر الاقتراض من الخارج ، أو من أي مصدر آخر من مصادر التمويل (داخليا كان أو خارجيا) ، لذلك فإن نموذج الفجوتين يبرز العلاقة القوية بين حجم المدخرات المحلية أو التمويل اللازم لمشروعات التنمية الاقتصادية وبين حجم التدفقات الرأسمالية الخارجية ، بمعنى أنه كلما صغر حجم المدخرات المحلية فإن الحاجة إلى التمويل الخارجي تكون أكبر ، الأمر الذي يخلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختلالا نقديا وماليا(صالح؛2012؛ص45) ، وبالتالي يكون أمام المجتمع ثلاثة خيارات يستخدمها لسد تلك الفجوة بين الاستثمار المخطط والادخار المحقق :

الخيار الأول : أن يرضى بمعدل نمو دون الحد المخطط له ، وفي حدود ما تسمح به الموارد المحلية المتاحة ، بما يترتب على ذلك من انعكاسات اجتماعية واقتصادية ، وإبطاء لعملية التنمية .

الخيار الثاني : أن يقوم المجتمع بتعبئة الفائض الاقتصادي لدى مختلف القطاعات الاقتصادية ، والذي تستحوذ عليه الطبقات العليا في المجتمع من أجل زيادة معدل الإدخار المحلي .

الخيار الثالث : اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية (من أجل تحقيق معدل النمو الذي حدده المجتمع) ، ففي حالة عدم كفاية موارد المجتمع المحلية تنشأ الحاجة إلى تمويل خارجي لعملية التنمية ، وأيضا فإن عدم كفاية الموارد الخارجية المتحققة من التجارة الخارجية (الميزان التجاري) أي عندما تكون قيمة المستوردات خلال الفترة المعنية تزيد عن قيمة المتحصلات – من النقد الأجنبي – نتيجة عمليات التصدير فإن عجز الميزان التجاري هذا المتمثل في الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات يجب تمويله عبر مصادر تمويل أخرى ، وهذا ما يطلق عليه اسم (**فجوة التجارة الخارجية**)(جنوحات؛2006؛ص49)

ولقد تبين من خلال نموذج الفجوتين وجود تطابق تام بين كلتا الفجوتين (فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية) ، بمعنى أنهما يجب أن تتساويا ، كما بالمعادلات التالية :

$$Y = C + I + (X - M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث :

Y : الناتج المحلي

C : الاستهلاك القومي

I : الإستثمار القومي .

X : الصادرات .

M : الواردات .

إذن من خلال المعادلة السابقة يمكن التوصل إلى المعادلة التالية

$$Y + M = C + I + X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

وبما أن الناتج يولد دخلا يساويه ، فإن ذلك الدخل سيوجه إلى تمويل الاستهلاك وتكوين الادخار فتصبح لدينا المعادلة التالية

$$Y = C + S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

فمن المعادلتين (2) و (4) نستنتج التالي :

$$I + X-M = S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

بمعنى أن :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$I = S + (M - X) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$I - S = (M-X) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

والمعروف أن زيادة الواردات (M) على الصادرات (X) تظهر كعجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات ، وأنه لا بد من تمويل هذا العجز من خلال التدفقات المالية Flows (F) ، أي أن :

$$M - X = F \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

لذا تصبح المعادلة كالتالي :

$$I-S = M - X = F \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

ذلك يعني أن زيادة الاستثمارات – التي يحققها الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة – عن المدخرات التي يوفرها ناتجة من خلال حدوث زيادة في الواردات تمول عبر تدفقات رأسمالية أجنبية ، وهذا يعني أن فجوة الموارد المحلية (الاستثمار– الادخار)لا بد أن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية (الصادرات – الواردات) .

وبحسب هذا النموذج (نموذج الفجوتين) فإذا قام المجتمع بتحديد معدل للنمو في فترة زمنية مقبلة ، وكانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى ، فإن الفجوة الأصغر لا بد أن تتسع حتى تتساوى مع الكبرى .

فمثلا إن كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية عند تحقيق معدل معين للنمو ، فإنه يتحتم على الاقتصاد توفير قدر من المال الأجنبي يعادل الفرق بين الفجوتين. (جنوحات؛2006؛ص42).

ويمكن للمثال التالي أن يبرز الفكرة بشكل أوضح

لو افترضنا أن اقتصادا فيه المعطيات التالية

- صافي الدخل المحلي (Y) = 2000 وحدة نقدية .
- الاستهلاك ..... (C) = 1800 وحدة نقدية .
- الاستثمار ..... (I) = 400 وحدة نقدية .
- الادخار ..... (S) = 200 وحدة نقدية .
- الصادرات ..... (X) = 200 وحدة نقدية .
- الواردات ..... (M) = 500 وحدة نقدية .

عليه فإننا نجد أن فجوة الموارد المحلية (LRG) Local Resources Gap

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(LRG) = I - S

وحدة نقدية 200 = 200 – 400 = (LRG)

أما فجوة التجارة الخارجية (FTG) Foreign Trade Gap

(FTG) = M – X

وحدة نقدية 300 = 200 – 500 = (FTG)

فيتبين لنا أن فجوة التجارة الخارجية (FTG) أكبر بمقدار 100 وحدة نقدية من فجوة الموارد المحلية (LRG) ، ولو افترضنا وجود تدفق للموارد الأجنبية إلى الاقتصاد بمقدار فجوة التجارة الخارجية (LRG) فسيحدث تساو للفجوتين من خلال تفاعل قوى الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS)

الطلب الكلي (AD) = الاستثمار (I) + الاستهلاك (C)

وحدة نقدية 2200 = 400 + 1800

العرض الكلي (AS) = الدخل المحلي (Y) + (الواردات (M) – الصادرات (X))

وحدة نقدية 2300 = 2000 + (500 – 200)

فإذن هنا فإن العرض الكلي (AS) يفوق الطلب الكلي(AD) بمقدار 100 وحدة نقدية فيتكفل جهاز الثمن بإحداث التوازن من خلال أحد احتمالين :

الاحتمال الأول : عدم مرونة الأسعار ، أي أنها لن تنخفض من أجل إحداث طلب لتصريف الفائض ، فيتراكم المخزون ، مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل (من 200 إلى 400) ، ونتيجة لذلك سينخفض الإدخار (من 200 إلى 100) مما يوسع فجوة الموارد المحلية حتى تصير متطابقة مع فجوة التجارة الخارجية

الاحتمال الثاني : أن تكون الأسعار مرنة بمعنى أنها ستستجيب للتغير المطلوب من أجل استيعاب فائض العرض مما يؤدي إلى حدوث خسائر لدى بعض المنتجين ، وانخفاض في معدلات الربحية لدى مشاريع أخرى ، فيؤثر ذلك سلبا على قرار الاستثمار ، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي

أما في حالة ما إذا كانت فجوة الموارد المحلية (LRG) أكبر من فجوة التجارة الخارجية (FTG) و لو افترضنا المعطيات التالية

- صافي الدخل المحلي (Y) = 2000 وحدة نقدية .
- الاستهلاك ..... (C) = 1800 وحدة نقدية .
- الاستثمار ..... (I) = 500 وحدة نقدية .
- الادخار ..... (S) = 200 وحدة نقدية .
- الصادرات ..... (X) = 200 وحدة نقدية .
- الواردات ..... (M) = 400 وحدة نقدية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإننا سنجد أن فجوة الموارد المحلية (LRG) Local Resources Gap

(LRG) = I - S

(LRG) = 500 – 200 = 300 وحدة نقدية

أما فجوة التجارة الخارجية (FTG) Foreign Trade Gap

(FTG) = M – X

(FTG) = 400 – 200 = 200 وحدة نقدية

أي أن فجوة الموارد المحلية تزيد بمقدار 100 وحدة نقدية عن فجوة التجارة الخارجية وهذا سيخلق فائضا في الطلب الكلي (AD) سيزيد عن العرض الكلي (AS) بمقدار 100 وحدة نقدية .

الطلب الكلي (AD) = الاستثمار (I) + الاستهلاك (C)

وحدة نقدية 2300 = 500 + 1800

العرض الكلي (AS) = الدخل المحلي (Y) + (الواردات (M) – الصادرات (X))

وحدة نقدية 2200 = 2000 + (400 – 200) .

معنى ذلك زيادة الكمية المطلوبة من السلع والخدمات – في المجتمع عند نفس مستوى الأسعار – تزيد بمقدار 100 وحدة نقدية عن ما ينتجه المجتمع ، وما يستورده من الخارج ، ولتلبية هذا الطلب الفائض ستقوم الحكومة بزيادة الواردات ، أو تقليل الصادرات من أجل إبقائها لتلبية الطلب المحلي ، بمعنى أن عليها أن تعمل على توسيع فجوة التجارة الخارجية لتصبح مساوية لفجوة الموارد المحلية ، من خلال سياسات مرنة لأسعار الصرف أو سياسات جمركية تهدف إلى الحد من الصادرات وتشجيع الاستيراد

وفي حالة لم تقم الدولة بذلك فإن الطلب على النقد الأجنبي سيزداد ، ويزداد الطلب الداخلي فيقل المخزون ، وتأخذ الأسعار في الارتفاع ، مما يؤدي إلى تقليل حجم الطلب الخارجي على المنتجات المحلية ، فيتدهور وضع الصادرات ، وتزداد فجوة التجارة الخارجية اتساعا ، حتى تتعادل مع فجوة الموارد المحلية (جنوحات؛2006؛ص44–44) .

ثالثاً : طرق تمويل فجوتي التجارة الخارجية والموارد المحلية:

إن من أهم المشاكل التي تواجه التجارة الخارجية وبالذات في البلدان النامية هي المشكلة المتعلقة بتمويل تلك التجارة سواءً على صعيد الصادرات أو الواردات ، حيث إن قطاعات التصدير في البلدان النامية تعتمد على صغار المصدرين والذين هم بدورهم يعتمدون في تمويل نشاطهم على مواردهم الذاتية ، مما يضعف قدرتهم التنافسية في الأسواق الدولية ، أو حتى قدرتهم على توسيع نشاطهم التصديري ، وما من شك أن هذا سيعمل على خلق مشكلة في المدفوعات الخارجية ويسبب عجزا مزمناً في الميزان التجاري تضطر الدولة – لأن ذلك العجز بالأساس ناجم عن قصور الموارد الذاتية (المحلية) – إلى سد هذا العجز عبر مصادر التمويل الخارجي المختلفة وبالذات الاقتراض قصير الأجل من الخارج بفوائد مرتفعة مما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأن حالة عدم كفاية الادخار المحلي (النقد الأجنبي) اللازم للاستثمار ولتلبية الطلب المحلي هي التي تجعل المجتمع مضطرا لأن يقبل بمصادر تمويل خارجية محضة للواردات وهي على صور كما يلي :

1- **الاستثمار الأجنبي** : وهو نوعان :

أ- **استثمار أجنبي مباشر** : أي إقامة مشروعات إنتاجية داخل البلد بأموال أجنبية ، ويسيطر عليها ويديرها ملاكها الأجانب ، ويقيمون داخل البلد .

ب- **استثمار أجنبي غير مباشر** : وهو عبارة عن الاستثمارات المالية ، أو المحافظ ، وتكون على شكل أسهم وسندات ، وأوراق مالية بنسب لا تصل إلى حد السيطرة على مشروع بعينه (ولا تأخذ مفهوم الديون) وتتم في الأسواق المالية .

2- **القروض التجارية بشروط السوق** : كالقروض المصرفية وائتمانات المصدرين ، وتسهيلات للموردين .

3- **القروض الميسرة والمساعدات** : وتقدم إلى الدولة من قبل حكومات وهيئات أجنبية – سواء على شكل ثنائي أو متعدد الأطراف – وأيضا عبر الهيئات والمؤسسات الدولية (كصندوق النقد والبنك الدوليين) ، وهي تكون على صورتين :

أ- **قروض بمقابل** : عبارة عن تدفقات نقدية في صورة قروض – حتى ولو كانت ميسرة – فإنها يمكن اعتبارها نوعا من أنواع الديون العامة .

ب- **قروض بدون مقابل** : فهي عبارة عن تدفقات نقدية على هيئة هدايا وتبرعات ، ومنح وتحويلات من طرف واحد ، فتعتبر من قبيل المساعدات . (عيسى؛2000؛ص64-66)

وفي النهاية فإن العجز المزمن في الميزان التجاري يتم تمويله عبر تدفقات إما أن تكون مصادرها محلية أو خارجية ، فإن استطاعت الموارد المحلية تمويل تلك الفجوة فإن ذلك سيعمل على تحسين قيمة العملة من خلال خفض الطلب على الواردات (من ناحية) ، ومن خلال خفض الطلب على العملات الأجنبية من ناحية أخرى ، فتتعزز بذلك قيمة العملة المحلية .

خلاصة الفصل :

لقد كان تطور نظريات التجارة الدولية وفقاً لرغبات ومصالح الدول التي صاغتها ، وأن انقسام الرأي بين مؤيد ومعارض لحرية التجارة الدولية وتوسعها كان نابعاً من مصلحة كلِّ فريق ، ومن نظرته إلى تلك المصالح ، وأن هذه النظريات على اختلافها وتباينها ، باستثناء المدرسة التجارية والاشتراكية ، تتبنى مبدأ وشروط المنافسة الكاملة والتوازن التلقائي القائم على الميزة التنافسية ، والنسبية ، ضمن مفهوم اليد الخفية ، واعتبار أن مصلحة الفرد هي مصلحة الجماعة ، ومصلحة الجماعة هي مصلحة الأفراد ، في إطار المدرسة الكلاسيكية ، والنيوكلاسيكية ، إلا أن ذلك نقضه الواقعُ ، ولم تكنِ المنافسةُ الكاملةُ إلا شعاراً ، ولم تتَعَدَّ الأطُرَ النظرية له ، بسبب تحول الرأسمالية إلى الاحتكارات الدولية ، والتي وصفها معارضوها من الجبهة الاشتراكية بأنها أصبحت خادمةً للحكومات ، ولقطاع الأعمال .

وبالتالي فإنه في مثل هذا الواقع لم يعد موضوع التوازن التلقائي قائماً ، وأصبح استثناءً ، والاختلالُ صار هو الأصلَ ، فنجد أن نمو الاقتصاد العالمي ، كان أهمَّ عوامل تطور الفكر الاقتصادي والنظريات المتعلقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتجارة الخارجية ، وأن تمويل فجوة التجارة الخارجية كجزء من عملية التنمية الشاملة كانت – وحتى بدايات السبعينات من القرن الماضي – بوسائل اقتصادية رشيدة إلى أن أخذت المؤسسات الدولية (كصندوق النقد ، والبنك الدوليين) الذين تهيمن عليهما الولايات المتحدة ، وبروز الشركات العملاقة العابرة للقوميات في إملاء شروطها على الدول النامية وفرض رؤيتها الرأسمالية لاحتكار الأسواق العالمية ، وصعود اقتصاديات هائلة الحجم كالولايات المتحدة والصين ، والاتحاد الأوروبي أدى إلى خلق وفورات هائلة في الإنتاج أدت بالدول النامية إلى الاعتماد على الاستيراد الأقل تكلفة ، بدلاً من الإنتاج المحلي ، مما أدى إلى خلق عجز في الموازين التجارية لديها ، يتوجب عليها تمويله عبر تدفقات عكسية من العملات الأجنبية ، من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي ، بسبب عجز الموارد المحلية ، وانخفاض معدلات الربحية ، ولما عجزت عن ذلك ، التجأت إلى طرق تمويل العجز بالعجز ، وتحملت أعباءَ المديونية ، وأُثقِلَت كواهلُها بالديون ، نتيجة لقصور الموارد المحلية الذاتية عن تمويل فجوة التجارة الخارجية ، ولعدم قدرة البنى التحتية لديها على إقناع المستثمر الأجنبي في إحداث تدفقات نقدية من العملات الصعبة ، تغطي العجز في التدفقات النقدية الناجمة عن عملية التبادل التجاري .

والباحث سيتطرق إلى مسألة وسائل وأساليب تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني ، خلال الفصل الرابع بإذن الله ، من أجل الوقوف على أهمية تلك المصادر وما إن كان لها دورٌ حقيقي في التنمية الاقتصادية ، أم أنها زادت الأعباء وزادت هشاشة وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للجهات الخارجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

المبحث الأول

- المؤشرات الكلية في الاقتصاد الفلسطيني .

المبحث الثاني

- تحليل تطور معدلات نمو فجوة التجارة الخارجية ، وأسباب وجودها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

المؤشرات الكلية في الاقتصاد الفلسطيني

The Macro-Indicators in the Palestinian Economy

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المؤشرات الكلية في الاقتصاد الفلسطيني

عانى الاقتصاد الفلسطيني من حالة من عدم الاستقرار لكثير من الأسباب كان أبرزها وأشدها وطأة عليه هي حالة التبعية العميقة والارتباط غير المتكافئ بالاقتصاد (الإسرائيلي) وكذلك من إتباع سياسات اقتصادية غير رشيدة ، وبرغم ذلك فقد بدأ يشهد حالة من الاستقرار والتعافي الجزئي بعد تولي السلطة الفلسطينية مقاليد إدارة مفاصل الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد توقيع اتفاقية السلام عام 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) ، لذا فإن الباحث في هذا المبحث سيعمل على تسليط الضوء على أهم المؤشرات في الاقتصاد الفلسطيني ، لرؤية مدى تطورها ، فهي عبارة عن إحصاءات تعبر عن الحالة الراهنة للاقتصاد وتساعد في مراقبة الأداء العام له ، وذلك استناداً إلى البيانات الإحصائية والسجلات والتقارير الرسمية ، وبعض الدراسات المعتمدة ، من أجل الوقوف على طبيعة أداء الاقتصاد الفلسطيني ، وكذلك متابعة وتحليل مدى نموه ، وتأثره بالأوضاع السياسية السائدة ، حيث سيتم خلاله تناولُ المؤشرات الكلية متمثلة بالناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل نموه ، ومعدلات الأسعار والتضخم ، والبطالة ، كذلك الدخل والإنفاق الاستهلاكي ، ويضاف إلى ذلك حالة الميزان التجاري

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي :

الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج المتوفرة في المجتمع ، وقد يكون جزءٌ من هذه العناصر مملوكاً لغير مواطني الدولة كمساهمة الشركات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية داخل البلد ، وهو أحد المقاييس الهامة للنشاط الاقتصادي ، كذلك هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية ، ، لأنه يشمل جميع قطاعات الاقتصاد ويتم حسابه بإحدى طريقتين :

أ- **طريقة الإنفاق** : وذلك من خلال جمع عناصر الإنفاق الكلي في المجتمع مضافاً إليها صافي القطاع الخارجي $GDP = C + I + G + (X - M)$

ب- **طريقة الناتج** : وذلك من خلال جمع القيم السوقية للسلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها في الاقتصاد ، مع تجنب احتساب السلع الأولية ، والسلع الوسيطة (الحبيب؛ 1988؛ ص 40،41)

الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني :

شهد الناتج المحلي الفلسطيني حالة من النمو المتذبذب ، فالانفتاح على الاقتصاد (الإسرائيلي) الذي يتمتع بالقوة – رغم مساوئه وتكييف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني لخدمة قطاعات الاقتصاد (الإسرائيلي) وبالذات قطاعي الزراعة والبناء – ساهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لتصل في الفترة الواقعة بين عامي (1967 و 1979) حوالي (9.7%) (الصوراني ؛ 2004 ؛ ص4)، كذلك جرى في هذه الفترة إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد (الإسرائيلي) ، وتم تسخير هياكله وقطاعاته الإنتاجية لخدمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد (الإسرائيلي) ، وتكييفها بحيث تصبح خادمة لها ، حيث تم استقطاب العمالة وتدريبها لخدمة مجالات العمل في (إسرائيل)، كذلك في مجال التجارة الخارجية حيث خضعت للأحكام العسكرية التي عمقت تلك التبعية ورسختها فعزلت الاقتصاد الفلسطيني عن محيطه العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعن العالم الخارجي ، من خلال التحكم في تراخيص الاستيراد والتصدير وأصبحت معظم – إن لم يكن كلها – الواردات الفلسطينية تأتي من (إسرائيل) أو عبرها ، كذلك تقنين إصدار تراخيص الاستثمار ، مما جعل فرص النمو والتطور في الاقتصاد الفلسطيني–إن لم تكن مستحيلة–صعبة.(عبد الكريم؛ 2008 ص 112) ، ثم عاد ذلك المعدل من النمو لينخفض إلى حدود 1% في الفترة الواقعة بين عامي 1980 و 1994 ، لعدة أسباب أهمها تقليص دخول العمال واستيعابها للعمل داخل الخط الأخضر(•) ، بسبب أحداث الانتفاضة الأولى التي بدأت عام 1987 ، وتقلص تحويلات العمالة الفلسطينية في دول الخليج العربي ، فحتى العام 1994 (أي ما قبل قيام السلطة الفلسطينية) لم يكن هناك حسابات مستقلة للناتج القومي بسبب الاحتلال ، وارتهان الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للتبعية المطلقة للاقتصاد (الإسرائيلي)

الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ونصيب الفرد منه خلال الفترة (1994 –2004) :

أخذت عملية الحسابات القومية شكلها المؤسسي وطريقها إلى النور بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994 ، حيث أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام بلغ 3.0807 مليار دولار وارتفع في العام الذي تلاه مباشرة بنسبة 7.12% كما الجدول (1 – 3) ، إلا أن وتيرة هذا النمو كما في الشكل التالي (1 – 3) تراجعت في العام 1996 إلى 1.22%

شكل (1- 3)

تطور إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني وحسب المنطقة

للفترة 1994–2003

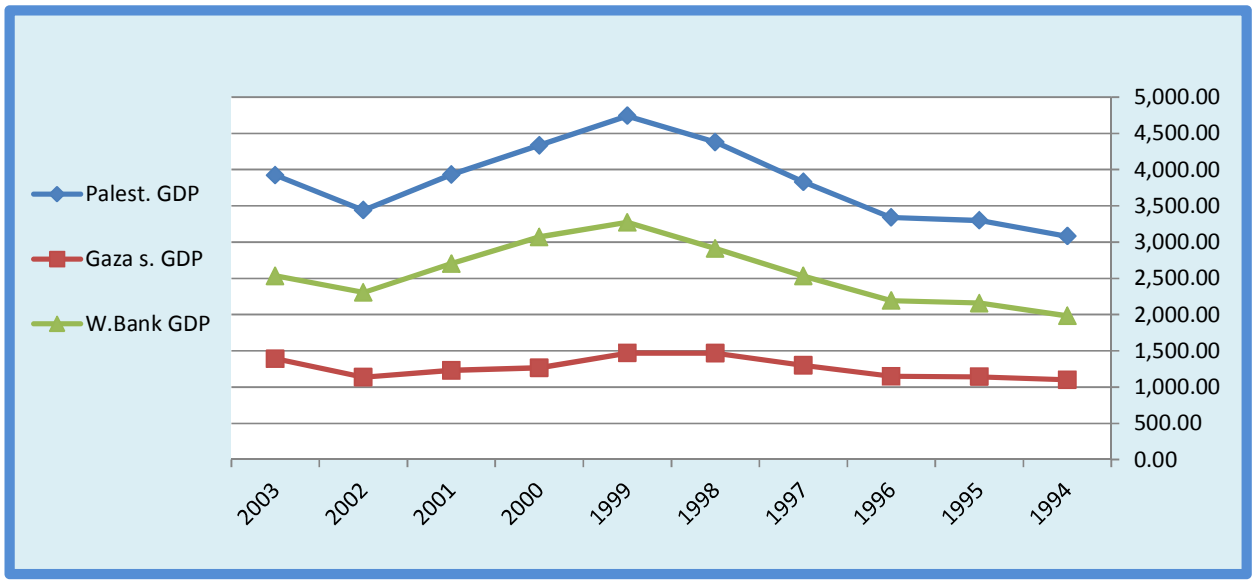

▪ المصدر إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (1– 3)

بسبب أحداث انتفاضة النفق وما ترافق معها من عقوبات جماعية وإغلاق أمني للضفة والقطاع فتقلصت نسبة الداخلين للعمل في (إسرائيل) بشكل حاد أدى إلى تراجع عدة مؤشرات في الاقتصاد منها متوسط

• **الخط الأخضر :**هو عبارة عن خط حدودي وهمي يفصل الأراضي المحتلة عام 1976 عن الأراضي المحتلة عام 1948 ، كما يفصل حدود (إسرائيل) عن كلٍ من مصر وسوريا والأردن ولبنان ، حيث تم تحديده من قبل الأمم المتحدة في أعقاب حرب 1948 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصيب الفرد من الناتج الذي تراجع بنسبة تزيد عن 5.2% ، كذلك ، شهد الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000 ، 2001 ، 2002 تراجعاً بشكل حاد وبنسبة 8.6% ، 9.4% ، 12.5% على التوالي ، نتيجة للتدهور الأمني الناجم عن اندلاع انتفاضة الأقصى .

جدول (1 – 3)

الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد ومعدلات نموهما بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1994–2014)

Year	الناتج المحلي الإجمالي (مليون $)			معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي			نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي $			
	فلسطين	الضفة	القطاع	فلسطين	الضفة	القطاع	فلسطين	الضفة	القطاع	معدل نمو نصيب الفرد
1994	3,081	1981	1100	-	-	-	1,438	1,494	1,347	
1995	3,300	2159	1141	7.1%	9.0%	3.8%	1,435	1,523	1,293	-0.24%
1996	3,340	2191	1149	1.2%	1.5%	0.6%	1,370	1,461	1,224	-4.51%
1997	3,830	2531	1299	14.7%	15.5%	13.1%	1,488	1,603	1,305	8.58%
1998	4,379	2912	1467	14.3%	15.0%	13.0%	1,645	1,788	1,421	10.60%
1999	4,742	3272	1470	8.3%	12.4%	0.2%	1,724	1,948	1,372	4.78%
2000	4,336	3070	1266	-8.6%	-6.2%	-13.9%	1,527	1,774	1,141	-11.44%
2001	3,932	2703	1229	-9.3%	-11.9%	-2.9%	1,345	1,521	1,073	-11.90%
2002	3,441	2306	1135	-12.5%	-14.7%	-7.7%	1,144	1,263	959	-14.97%
2003	3,923	2533	1391	14.0%	9.82%	22.5%	1,267	1,351	1,139	10.78%
2004	4,329	2,836	1,493	10.34	11.97	7.38	1,358	1,472	1,184	7.19%
2005	4,797	3,004	1,793	10.80	5.92	20.07	1,459	1,515	1,374	7.46%
2006	4,610	3,131	1,479	-3.90	4.22	-17.51	1,360	1,535	1,096	-6.80%
2007	4,913	3,530	1,384	6.59	12.75	-6.45	1,406	1,682	991	3.37%
2008	5,212	3,947	1,265	6.08	11.82	-8.58	1,449	1,831	878	3.07%
2009	5,664	4,305	1,359	8.66	9.05	7.45	1,530	1,943	914.	5.57%
2010	6,122	4,609	1,513	8.10	7.07	11.35	1,606	2,025	986	5.01%
2011	6,882	5,101	1,781	12.41	10.68	17.70	1,753	2,182	1121	9.09%
2012	7,315	5,409	1,906	6.28	6.03	7.00	1,808	2,251	1159	3.14%
2013	7,477	5,464	2,013	2.22	1.02	5.61	1,793	2,214	1183	-0.79%
2014	7449	5742.5	1706.5	-0.37	5.09	-15.21	1734.6	2265.4	970.3	-3.27%

- المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه حسب المنطقة للأعوام 1994–2013 ، بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004) ، والنسب من إعداد الباحث
- http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-napcapitacon-1994-2014.html
- السنوات (2009 – 2013) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– مسح الاستثمار الأجنبي للأعوام(2010–2014)
- بيانات 2014 : تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيضاً يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة تراجع في العام 2000 بنسبة 13.9% أي ضعف معدل تراجعه في الضفة وذلك بسبب قدرة (إسرائيل) على إحكام قبضتها بشكل مطلق على منافذ القطاع ، حيث توقفت العجلة الاقتصادية نتيجة قيام (إسرائيل) بتدمير العديد من المنشآت الصناعية والزراعية، وشنت عملية السور الواقي ضد مدن الضفة الغربية بأكملها، وإجمالاً فإن متوسط الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة وللضفة الغربية – على حد سواء قد حقق معدلات نمو إيجابية باستثناء الأعوام الأولى لانتفاضة الاقصى حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بشكل متسارع بمعدلات 8.6% ، 9.3% ، 12.5% في الأعوام 2000 ، 2001 ، 2002 .

الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ونصيب الفرد منه خلال الفترة (2004–2014) :

يظهر الشكل التالي (2 – 3) أن متوسط الناتج الإجمالي للأراضي الفلسطينية حقق خلال هذه الفترة نمواً بمعدل يقارب 54% عن الفترة السابقة 1994–2004 ،

شكل (2 – 3)

تطور الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وحسب المنطقة

للفترة 2004 – 2014

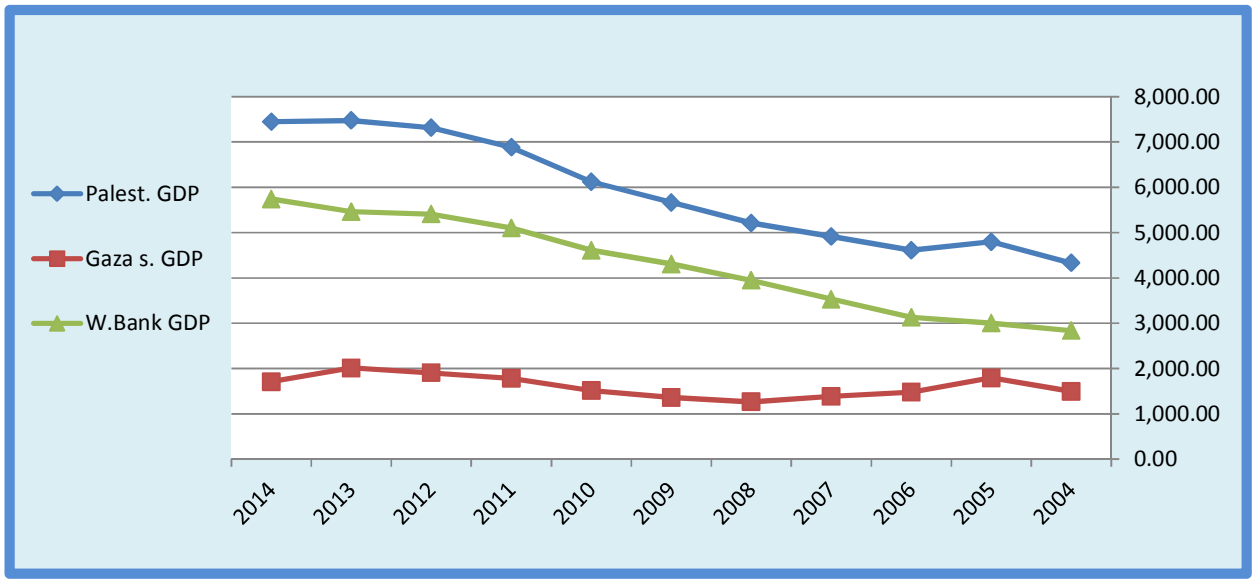

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (1 – 3)

فقد بلغ في المتوسط حوالي 5900 مليون دولار ، حيث لم يحقق تراجعاً إلا في العام 2006 ، والعام 2014 ، فالأول كان بسبب الحصار المطلق والعقوبات الجماعية التي فرضتها إسرائيل والمجتمع الدولي على الأراضي الفلسطينية في أعقاب انتخابات 2006 ، فتراجع خلاله الناتج المحلي لقطاع غزة بنسبة تزيد عن 17.5% ، ولم يحدث في الناتج المحلي للضفة الغربية نموٌ إلا بمعدل 4.2% ، أما العام 2014 فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية للمرة الثانية بسبب الحرب والعدوان على قطاع غزة ، والتي أدت إلى تراجع الناتج المحلي لقطاع غزة بنسبة 15.2% عن العام 2014 ، فنجد أن نسبة متوسط الناتج المحلي لقطاع غزة خلال هذه الفترة بالنسبة لمتوسط لناتج الضفة قد بلغت حوالي 37.6% ، في حين كانت هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسبة خلال الفترة السابقة 1994 –2004 تتجاوز 49% ، في دليل واضح على أن الاعتداءات الإسرائيلية كان لها بالغ الأثر في الأداء الاقتصادي الفلسطيني .

أيضاً انعكس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما بين الجدول السابق (1– 3) حيث نما متوسط نصيب الفرد خلال الفترة من 1358 دولار إلى حوالي 1735 دولار ، أي بمعدل يقارب 28% عن أول الفترة ، كما بلغ نمو نصيب الفرد في الضفة ما يقارب 54% أما لو نظرنا إلى قطاع غزة فإن متوسط نصيب الفرد خلال هذه الفترة قد تراجع إلى 1078 دولار ، أي بمعدل 12.2% عن متوسطه خلال الفترة السابقة . فكما يظهر من الجدول تأثر نصيب الفرد في قطاع غزة بثلاث مراحل كانت الأولى عام 2005 ، عقب الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من القطاع والذي ترتب عليه فتح الحدود مع مصر وتدفق عشرات الآلاف باتجاهها ، حيث تم جلب الكثير من البضائع المصرية رخيصة الثمن حققت فائضاً لدى المستهلك المحلي ، نتيجة زيادة القوة الشرائية الحقيقية لدخله ، مما أدى إلى نمو الناتج المحلي للقطاع بمعدل فاق 20% ، وبالتالي نمو نصيب الفرد في القطاع بنسبة 16% ، مقابل نسبة نمو 3% لنصيب الفرد في الضفة الغربية ، حيث نما الناتج المحلي فيها بنسبة 6% فقط ، والثانية كانت عام 2006 ، 2007 إثر ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية حيث أدى ذلك إلى تراجع الناتج المحلي لقطاع غزة بنسبة 17.5% ، أدت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 4% ، وبدوره تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% ، حيث تراجع نصيب الفرد في قطاع غزة بنسبة 20.4% ، بالرغم من نموه بنسبة 1.4% في الضفة الغربية ، والثالثة كانت عام 2008 ، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة بنسبة 8.6% ، وتراجع نصيب الفرد فيه بنسبة 11.4% ، مقابل نسبة نمو 8.8% لنصيب الفرد في الضفة الغربية التي حقق الناتج المحلي الإجمالي فيها نمواً بنسبة 11.8% .

مما سبق يرى الباحث : أن عمق التبعية وارتهان الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد (الإسرائيلي) ، وتحكم (إسرائيل) بجزء كبير من الموارد المالية للسلطة الفلسطينية ، يظهر جلياً بمجرد قراءة الأحداث والظروف التي عصفت بالأراضي الفلسطينية ومدى تأثيرها على مستويات الناتج المحلي الإجمالي ، كذلك قيام (إسرائيل) بتدمير مقدرات الاقتصاد الفلسطيني بدءاً من أحداث انتفاضة النفق عام 1996 ، مروراً بانتفاضة الأقصى التي دمرت (إسرائيل) خلالها جزءاً كبيراً من المنشآت الزراعية والصناعية ، وحتى محلات الصرافة ، لحقتها عملية السور الواقي عام 2002 ، التي أعادت بموجبها (إسرائيل) احتلال معظم مدن الضفة الغربية ، ثم الحصار المالي والاقتصادي الذي فرض على الأراضي الفلسطينية إثر ظهور نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006 ، و وما لحقها من أحداث كارثية على قطاع غزة في سلسلة من الاعتداءات تمثلت في ثلاثة حروب مدمرة على قطاع غزة عام 2008 ، 2012 ، 2014 ، كل ذلك يضاف إلى قيود الاتفاقيات التي أعاقت عملية التنمية فجعلت من الاقتصاد الفلسطيني الحلقة الأضعف في العلاقة مع (إسرائيل) لتكون أشبه بالاتحاد الجمركي ، يوجه له ويرسم سياساته كل من الأجهزة المالية والنقدية في (إسرائيل) مع القيود والاملاءات والشروط الدولية على صانع القرار الفلسطيني ، كل ذلك يثبت – بما لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يدع مجالاً للشك – أنه لن تكون هناك تنمية حقيقية مستدامة في الاقتصاد الفلسطيني حتى يتحرر تحرراً تاماً من التبعية للاقتصاد (الإسرائيلي) و كما في الجدول التالي (2 – 3) .

جدول (2 – 3)

درجة الانكشاف الاقتصادي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

في الفترة من (1994 – 2014)

(مليون دولار)

السنة	GDP	الصادرات	الواردات	صافي التجارة الخارجية	درجة الانكشاف الاقتصادي	معدل تغير عجز الميزان التجاري
1994	3,080.70	412.00	2,112.40	-1,700.40	81.94%	
1995	3,300.00	522.30	2,306.20	-1,783.90	85.71%	4.91%
1996	3,340.10	501.60	2,261.60	-1,760.00	82.73%	-1.34%
1997	3,830.00	606.40	2,531.90	-1,925.50	81.94%	9.40%
1998	4,379.00	710.40	2,761.10	-2,050.70	79.28%	6.50%
1999	4,741.60	750.90	3,350.80	-2,599.90	86.50%	26.78%
2000	4,335.90	879.20	3,028.30	-2,149.10	90.12%	-17.34%
2001	3,932.20	589.60	2,678.70	-2,089.10	83.12%	-2.79%
2002	3,441.10	480.90	2,328.40	-1,847.50	81.64%	-11.56%
2003	3,923.40	540.60	2,671.20	-2,130.60	81.86%	15.32%
2004	4,329.20	596.80	3,137.40	-2,540.60	86.26%	19.24%
2005	4,796.70	704.40	3,496.40	-2,792.00	87.58%	9.90%
2006	4,609.60	683.40	3,370.10	-2,686.70	87.94%	-3.77%
2007	4,913.40	811.50	3,304.80	-2,493.30	83.78%	-7.20%
2008	5,212.10	951.40	3,496.40	-2,545.00	86.56%	2.07%
2009	5,663.60	1,015.10	3,807.70	-2,792.60	85.45%	9.73%
2010	6,122.30	1,031.60	3,554.60	-2,523.00	79.27%	-9.65%
2011	6,882.30	1,298.30	3,828.80	-2,530.50	74.38%	0.30%
2012	7,314.80	1,290.40	4,375.30	-3,084.90	78.04%	21.91%
2013	7,477.00	1,333.40	4,059.20	-2,725.80	74.18%	-11.64%
2014	7449	1,487.00	4,416.50	-2,929.50	59.29%	7.47%

- المصدر: تقرير إحصاء التجارة الخارجية المرصودة (السلع و الخدمات) ، 2013 ؛ ص 33 ، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء (إجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية المرصودة حسب المعابر خلال الفترة (1996 – 2013)

فيلاحظ أنه برغم نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بنسبة 142% تقريباً إلا أن نصيب الفرد منه لم ينْمُ بنفس النسبة التي تتناسب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك لأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي شهدها قطاع غزة ذهبت إلى الأفراد الذين لا تتحقق دخولهم من العمل ، ومن ثم فإن مكاسب النمو توزعت توزيعاً متحيزاً لصالح أولئك الذين تتحقق دخولهم من الأرباح والفوائد والريوع .(لارودي،2012؛ص4) . إضافة إلى تفاقم عجز الميزان التجاري ازداد ، وازدادت درجة الانكشاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي[•]، وذلك بسبب الحصار الذي فرض على الأراضي الفلسطينية ، وفرض قيود على تنقل الأفراد والبضائع ، حيث بلغ الانكشاف الاقتصادي عام 1994 الذي بلغ حوالي 82% ، لكنه زاد عام 2000 إلى 90% تقريباً ، ثم أخذ يتراجع في العامين التاليين إلى 84% عام 2001 ، و 81.6% عامي ، 2002 ، و 2004 ، وكي لا يتكرر ذلك لا بد أن تكون هناك ضمانات دولية ملزمة وعقوبات تردع (إسرائيل) عن تكرار عدوانها على الأراضي الفلسطينية ، بمعنى أنه لا بد أن تكون هناك سيادة اقتصادية وسياسية واستقلال في القرار حتى يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من النهوض على قدميه ويحقق تنمية مستدامة .

ثانياً : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي :

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي : هو أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي ، ويرتبط نموه بنمو الناتج المحلي ، وهو عبارة عن الإنفاق الكلي في المجتمع ، الذي هو عبارة عن جميع المصروفات النقدية التي دفعت نظير الحصول على سلع وخدمات خلال فترة زمنية معنية ، و يتكون من مجموع إنفاق القطاع الاستهلاكي والاستثماري و صافي الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) ، ويتكون الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي من الإنفاق الاستهلاكي (بشقيه العام والخاص) ، والإنفاق الاستثماري ، وصافي التجارة الخارجية (الصادرات – الواردات) .

1- <u>الإنفاق الاستهلاكي : (العام والخاص)</u>

و هو عبارة عن جميع المصروفات التي تمت من خلال القطاع الخاص والقطاع الحكومي خلال فترة زمنية معينة (في حدود الدخل القومي المتاح) ، وينقسم الإنفاق الاستهلاكي إلى قسمين هما :

- **الاستهلاك الخاص :** هو متغير ذو تأثير كبير على GDP ، ويتكون من مجموع إنفاق القطاع العائلي وإنفاق المؤسسات الخاصة غير الربحية ، و في الأحوال العادية يشكل نسبة تتراوح بين (70-80)% من إجمالي الناتج المحلي للدول الكبرى ، لأن اقتصادياتها تعتمد اعتماداً رئيسياً على إنفاق القطاع العائلي .
- **الاستهلاك الحكومي :** هو عبارة عن جميع المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة لأغراض الاستهلاك الجاري (كالأجور والرواتب الحكومية) وهي عبارة عن قيمة المنتجات أو الخدمات التي قدمت إلى الدولة .

أ- <u>الإنفاق الاستهلاكي الفلسطيني للفترة (1994 – 2004)</u>

يتكون الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الفلسطيني من مجموع إنفاق القطاع العائلي وإنفاق المؤسسات غير الربحية – والجدول التالي (3 – 3) يبين تطور حجم كل من الاستهلاك الخاص بشقيه والاستهلاك الحكومي ونسبة كل منهما إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1994 – 2004) ، حيث نلاحظ أن

• **الانكشاف الاقتصادي :** هو مؤشر يبين أهمية الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، ويبين مدى تبعية واعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف الفائض من ناحية والحصول على السلع الضرورية من ناحية أخرى ، ويعكس مدى حساسية الاقتصاد المحلي بالنسبة للمتغيرات العالمية ، كالأسعار والسياسات الاقتصادية للشركاء التجاريين ، ويتم حسابه بقسمة (الصادرات + الواردات) على إجمالي الناتج المحلي كنسبة مئوية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة متوسط الاستهلاك العائلي من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة حوالي 93% ، وقد نما الاستهلاك العائلي بشكل مضطرد حتى عام 1999 ، ثم أخذ في التراجع عام 2000 بسبب اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى ، حيث تراجع في العام 2000 لوحده بمعدل 8% عن العام 1999 ،

جدول (3 – 3)

يبين تطور حجم الاستهلاك – العام والخاص

ونسب كل منها إلى إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في الفترة 1994-2014

السنة	GDP	الإنفاق الاستهلاكي الخاص			(D) لإنفاق الاستهلاكي الحكومي	(E) (C+D) مجموع الإنفاق الاستهلاكي	E/GDP نسبة الاستهلاك الكلي إلى GDP	A/GDP نسبة الاستهلاك العائلي إلى GDP	D/GDP نسبة الإنفاق الحكومي إلى GDP
		(A) الإنفاق العائلي	(B) إنفاق المؤسسات غير الربحية	C A+B مجموع الإنفاق الخاص					
1994	3080.70	2930.80	221.40	3152.20	538.80	3691.00	119.81%	95.13%	17.49%
1995	3300.00	3170.70	224.00	3394.70	605.80	4000.50	121.23%	96.08%	18.36%
1996	3340.10	3103.90	224.80	3328.70	723.30	4052.00	121.31%	92.93%	21.66%
1997	3830.00	3568.20	185.20	3753.40	817.20	4570.60	119.34%	93.16%	21.34%
1998	4379.00	3953.70	185.80	4139.50	911.20	5050.70	115.34%	90.29%	20.81%
1999	4741.60	4208.40	195.80	4404.20	999.60	5403.80	113.97%	88.75%	21.08%
2000	4335.90	3881.10	167.00	4048.10	1068.40	5116.50	118.00%	89.51%	24.64%
2001	3932.20	3674.60	178.30	3852.90	1079.40	4932.30	125.43%	93.45%	27.45%
2002	3441.10	3309.90	192.50	3502.40	914.50	4416.90	128.36%	96.19%	26.58%
2003	3923.40	3822.70	203.00	4025.70	911.90	4937.60	125.85%	97.43%	23.24%
2004	4,329.20	4,270.30	174.90	4,445.20	1,227.00	5,672.20	131.02%	98.64%	28.34%
2005	4,796.70	4,781.30	194.20	4,975.50	1,364.70	6,340.20	132.18%	99.68%	28.45%
2006	4,609.60	4,497.80	207.50	4,705.30	1,444.50	6,149.80	133.41%	97.57%	31.34%
2007	4,913.40	4,869.70	189.10	5,058.80	1,461.40	6,520.20	132.70%	99.11%	29.74%
2008	5,212.10	4,777.30	254.80	5,032.10	1,570.70	6,602.80	126.68%	91.66%	30.14%
2009	5,663.60	5,044.80	314.70	5,359.50	1,700.00	7,059.50	124.65%	89.07%	30.02%
2010	6,122.30	5,237.20	289.90	5,527.10	1,793.40	7,320.50	119.57%	85.54%	29.29%
2011	6,882.30	5,810.60	309.60	6,120.20	1,925.60	8,045.80	116.91%	84.43%	27.98%
2012	7,314.80	6,535.40	296.90	6,832.30	1,989.90	8,822.20	120.61%	89.34%	27.20%
2013	7,477.30	6,246.70	312.10	6,558.80	1,957.60	8,516.40	113.90%	80.6%	26.18%
2014	7449	6,462.70	326.2	6788.90	2030.7	8819.6	120.97%	88.3%	27.85%

- المصدر : بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الناتج والإنفاق عليه بالأسعار الثابتة ؛ حسب المنطقة للفترة (1994-2013) ، سنة الأساس 2004 ؛ و الجدول والنسب من إعداد الباحث استناداً
- المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014 ، رام الله ؛ 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيضاً نلاحظ أن متوسط الإنفاق الكلي لقطاع غزة والبالغ حوالي 1600 مليون دولار يمثل حوالي 34.6% من الإنفاق الكلي للأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى هذا تجاوز الإنفاق الحكومي في متوسطه خلال الفترة أيضاً ما نسبته 22% من الناتج المحلي الإجمالي ، نال قطاع غزة ما نسبته 42% من إجمالي الإنفاق الحكومي لهذه الفترة كما في الجدول التالي (4 – 3) ، هذا الإنفاق الذي أخذت نسبته من الناتج تتزايد من 17.5% عام 1994 ، إلى ما يقارب 27% عام 2001 ، لسببين رئيسيين هما زيادة الأعباء الحكومية بزيادة أعداد الموظفين ، وثانياً الإنفاق على المشاريع التطويرية والبنى التحتية لعلمنا أن تلك المرحلة شهدت بدايات إنشاء السلطة الوطنية ومؤسساتها وما يتطلبه ذلك من نفقات ،

جدول (4 – 3)

توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الفلسطيني ومعدل نموه

حسب المنطقة للفترة (1994 – 2014)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	مجموع الإنفاق الاستهلاكي			معدل التغير في الإنفاق الاستهلاكي		
		الضفة	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
1994	3,080.70	2307.6	1383.4	3,691.00	-	-	-
1995	3,300.00	2598.1	1402.4	4,000.50	12.59%	1.37%	8.39%
1996	3,340.10	2591	1461	4,052.00	-0.27%	4.18%	1.29%
1997	3,830.00	2965.1	1605.5	4,570.60	14.44%	9.89%	12.80%
1998	4,379.00	3278.2	1772.5	5,050.70	10.56%	10.40%	10.50%
1999	4,741.60	3598.6	1805.2	5,403.80	9.77%	1.84%	6.99%
2000	4,335.90	3428.2	1688.3	5,116.50	-4.74%	-6.48%	-5.32%
2001	3,932.20	3398.4	1533.9	4,932.30	-0.87%	-9.15%	-3.60%
2002	3,441.10	2892.9	1524	4,416.90	-14.87%	-0.65%	-10.45%
2003	3,923.40	3154.1	1783.5	4,937.60	9.03%	17.03%	11.79%
2004	4,329.20	3708.6	1963.6	5,672.20	17.58%	10.10%	14.88%
2005	4,796.70	4186	2154.2	6,340.20	12.87%	9.71%	11.78%
2006	4,609.60	4061.3	2088.5	6,149.80	-2.98%	-3.05%	-3.00%
2007	4,913.40	4602.4	1917.8	6,520.20	13.32%	-8.17%	6.02%
2008	5,212.10	4870.5	1732.3	6,602.80	5.83%	-9.67%	1.27%
2009	5,663.60	5232.4	1827.1	7,059.50	7.43%	5.47%	6.92%
2010	6,122.30	5446.4	1874.1	7,320.50	4.09%	2.57%	3.70%
2011	6,882.30	5739.7	2306.1	8,045.80	5.39%	23.05%	9.91%
2012	7,314.80	6280.1	2542.1	8,822.20	9.42%	10.23%	9.65%
2013	7,477.00	6179.2	2337.2	8,516.40	-1.61%	-8.06%	-3.47%
2014	7290.8	6329.1	2676.1	8,819.60	2.73%	5.77%	3.56%

- **المصدر** : بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، حول الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه للفترة 1994 –2013 .
- **المصدر** : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014 ، رام الله ؛ 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **نسب ومعدلات التغير** : من إعداد الباحث .

كما نلاحظ من الجدول السابق تراجع نسبة الإنفاق العائلي بالنسبة إلى GDP ، بسبب ارتفاع مستويات الدخل وحالة الاستقرار التي سادت فأدت إلى زيادة المدخرات العائلية ، لكن مع اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى وما تبعها من فرض حصار على الأراضي الفلسطينية وما ترتب على ذلك من تراجع معدلات النمو وتباطؤ في الأداء الكلي فأدى ذلك إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي الكلي ، وبالرغم من ذلك فإننا نجد أن نسبته من الناتج المحلي قد ازدادت من 120% عام 1994 إلى حوالي 128 % عام 2002 ، ثم عاد الإنفاق الاستهلاكي ليزداد عام 2003 بسبب عودة الأمور إلى الاستقرار نسبيا ، لقيام (إسرائيل) بتخفيف بعض القيود عن الاقتصاد الفلسطيني ، فكان أن زادت نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي من 21% عام 1999 إلى حوالي 27% عام 2001 ، 2002 ، لقيام السلطة بتحويل جزء من الميزانية إلى برامج التمويل الطارئ لخلق فرص استثمارية في محاولة لإعادة توزيع الدخل ، من اجل تخفيف الحصار ، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الاستهلاك العائلي من 88% عام 1999 إلى حوالي 97.5% من GDP عام 2004 ، كذلك يلاحظ تراجع إنفاق المؤسسات الخاصة (غير الربحية)خلال هذه الفترة نتيجة للتدهور الأمني الذي حدث بعد اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى كما أن الإنفاق الكلي ازداد في العام 2003 بنسبة 11.8% تقريبا .

ب- <u>الإنفاق الاستهلاكي الفلسطيني للفترة (2004 – 2014)</u>

عند قراءة بيانات الجدول (3 – 3) نجد أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي الكلي لهذه الفترة قد بلغ حوالي 7280 مليون دولار، وكان متوسط الناتج المحلي لهذه الفترة حوالي 5900 مليون دولار ، بمعنى أن نسبة متوسط الإنفاق الاستهلاكي كانت تقارب متوسط الناتج المحلي إلى حدود 124% ، كما كان الاستهلاك العائلي الخاص خلال هذه الفترة يمثل ما نسبته 73% من الإنفاق الكلي ، والإنفاق الحكومي الذي كان متوسطه خلال الفترة 1994-2003 يشكل حوالي 19% من الإنفاق الكلي أصبحت نسبته حوالي 23% من الإنفاق الكلي ،كما تراجع متوسط الإنفاق الحكومي على قطاع غزة من ما نسبته 42% من الإنفاق الحكومي الكلي للأراضي الفلسطينية ، لتصبح 32 فقط ، أي ما لا يزيد عن 8% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأراضي الفلسطينية ، كما أن متوسط إنفاق المؤسسات غير الربحية لم تتجاوز نسبته 4.6% من متوسط الإنفاق الكلي للأراضي الفلسطينية لهذه الفترة ، في تراجع واضح عن الفترة السابقة والتي كان يمثل خلالها ما نسبته 4.4% ، ويلاحظ من الجدول (4 – 3) أيضاً أن الإنفاق الاستهلاكي كان دوما في حالة تزايد ، إلا في الأعوام التي شهدت اندلاع أحداث الانتفاضة الثانية 2000 ، 2001 ، 2002 ، وذلك بسبب إعادة (إسرائيل) احتلال الضفة وتدمير معظم البنية التحتية والحصار ، تحت وطأة عملية السور الواقي ، وأيضاً العامان اللذان شهدا أحداث الانقسام والعدوان على غزة 2007 ، 2008 ، فيظهر الجدول (4-3) أن تراجع الإنفاق الاستهلاكي في قطاع غزة ، كان يقابله تزايد في الإنفاق الاستهلاكي في الضفة الغربية ، ولو أننا نظرنا إلى تغير الإنفاق الكلي حسب المنطقة فإن الإنفاق الاستهلاكي لقطاع غزة شهد كذلك حالة تراجع في الإنفاق الاستهلاكي في العام 2006 الذي عاني من حالة الخنق الاقتصادي المشدد أكثر من الضفة الغربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، فتراجع إنفاقه الاستهلاكي بمعدل 1.16% ، فقامت الحكومة بالعمل على إنشاء وتفعيل شبكة الأمان الاجتماعي من أجل تحفيز الطلب الكلي فزاد الإنفاق الاستهلاكي بنسبة تصل إلى حوالي 7% ، في العام 2009 ، لكنه عاد ليتراجع عام 2010 بسبب انخفاض القوة الشرائية للشيكل مقابل العملات الأخرى كالدولار والدينار الأردني بسبب العدوان الذي تعرض له قطاع غزة ، ويلاحظ أيضاً أن حجم الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي قد أخذ في التزايد منذ عام 2008 ، وحتى 2010 ، بنسب عالية بسبب تبعات العدوان من نفقات إعادة الإعمار وزيادة حصة الشهداء والجرحى من الرواتب ، لكن الإنفاق الكلي تراجع عام 2014 بنسبة 4.47% ، سببه عدم وضوح الرؤية السياسية ، وعدم وضوحها بالنسبة لاستقرار المناخ الاستثماري في الضفة الغربية تحديداً التي تراجع فيها الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الربحية بنسبة 8% (سلطة النقد الفلسطينية ؛ 2014 ، ص 11) ، وشهد العام 2014 ارتفاعاً في الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بنسبة 3.56% ، بسبب زيادة الإنفاق الاستهلاكي لكل من الضفة والقطاع الذي زاد الإنفاق الحكومي عليه بنسبة 4.28% بسبب زيادة الإنفاق الذي وجهته الحكومة الفلسطينية نحو قطاع غزة لإغاثة المتضررين وزيادة الإنفاق لعلاج جرحى العدوان الذي زاد عددهم عن عشرة آلاف جريح . ويعتقد الباحث أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي مردها اختلال بنيوي في الهياكل الأساسية للاقتصاد الفلسطيني ، يترتب على ذلك حتماً زيادة الاعتماد على الخارج ، والارتهان للشروط الدولية السياسية والاقتصادية ، المفروضة من قبل الجهات الممولة لذلك الاختلال .

2- <u>التكوين الرأسمالي (الإنفاق الاستثماري) :</u>

الاستثمار (التكوين الرأسمالي) :

عَرَّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) التكوين الرأسمالي الإجمالي بأنه عبارة عن مجموع قيم ما يحوزه المنتحون من منتجات جديدة وقائمة من الأصول الإنتاجية مخصوماً منها ما تم التخلص منه من أصول – سواءً بالبيع أو التلف أو غير ذلك – خلال نفس الفترة المحاسبية (الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية بالأسعار الجارية ؛ 2011؛ ص 22) ، وبالتالي فإن الزيادة في إجمالي قيمة الأصول تعني زيادة في التكوين الرأسمالي الإجمالي الذي يعتبر دليلاً على نمو الناتج المحلي الإجمالي ، أو أنه استخدام ذلك الجزء المستقطع من الدخل في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال (الحاج،1998؛ص124)

أ- التكوين الرأسمالي (الاستثمار) للفترة (1994 – 2003) :

يتأثر الاستثمار كثيراً بالدخل فهو تابع له ، فمن المتوقع أن تزيد المدخرات كلما زاد الدخل القومي حتى تصبح مستقبلا استثماراً ، أيضاً يتأثر عكسيا بتغيرات أسعار الفائدة ، ومن أهم الكتابات التي تطرقت إلى هذا المجال و أبرزها كتاب النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود لجون مينارد كينز ، لكن الاستثمار يتأثر بالدرجة الأساسية بالاستقرار والأوضاع السياسية ، وهذا هو واقع الحال في الاقتصاد الفلسطيني ، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، كما في الجدول التالي(5 – 3) أن متوسط التكوين الرأسمالي خلال هذه الفترة بلغ 1190 مليون دولار، أي ما نسبته 31% من متوسط إجمالي الناتج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، والجدير بالذكر أن التكوين الرأسمالي كان في تزايد خلال الفترة 1994 –1999 ، ولقد بلغت نسبة زيادته عام 1999 حوالي 37.5% عن العام 1998 ، لكن مع اندلاع الانتفاضة عام 2000 انخفض بنسبة تقارب 30% .

جدول (5 – 3)

التكوين الرأسمالي الفلسطيني ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي

وحسب المنطقة للفترة من 1994 – 2014

بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004

السنة	GDP مليون $	التكوين الرأسمالي مليون $	نسبة التكوين الرأسمالي إلى GDP	التكوين الرأسمالي W.B	التكوين الرأسمالي Gaza.S	نسبة التكوين الرأسمالي W.B	نسبة التكوين الرأسمالي Gaza.S	نسبة تكوين الرأسمال W.B إلى GDP	نسبة تكوين الرأسمال G.S إلى GDP
1994	3080.7	1041.6	%33.81	680.9	360.7	%65.37	%34.63	%22.10	%11.71
1995	3300	1046.5	%31.71	685	361.5	%65.46	%34.54	%20.76	%10.95
1996	3340.1	1051.6	%31.48	682.6	369	%64.91	%35.09	%20.44	%11.05
1997	3830	1186.4	%30.98	782	404.4	%65.91	%34.09	%20.42	%10.56
1998	4379	1361.5	%31.09	928.1	433.4	0.68	%31.83	%21.19	%9.90
1999	4741.6	1874.1	%39.52	1401.8	472.3	%74.80	%25.20	%29.56	%9.96
2000	4335.9	1312.2	%30.26	989.1	323.1	%75.38	%24.62	%22.81	%7.45
2001	3932.2	1035.7	%26.34	759	276.7	%73.28	%26.72	%19.30	%7.04
2002	3441.1	877.5	%25.50	634.4	243.1	%72.30	%27.70	%18.44	%7.06
2003	3923.4	1117.1	%28.47	741.6	375.5	%66.39	%33.61	%18.90	%9.57
2004	4329.2	1151.5	26.6%	736.2	415.3	63.93%	36.1%	17.0%	9.6%
2005	4796.7	1234	25.7%	760.2	473.8	61.60%	38.4%	15.8%	9.9%
2006	4609.6	1138.2	24.7%	635.3	502.9	55.82%	44.2%	13.8%	10.9%
2007	4913.4	888.5	18.1%	749.5	139	84.36%	15.6%	15.3%	2.8%
2008	5212.1	1199.4	23.0%	1090.5	108.9	90.92%	9.1%	20.9%	2.1%
2009	5663.6	1393.1	24.6%	1346.7	46.4	96.67%	3.3%	23.8%	0.8%
2010	6122.3	1354.9	22.1%	1142.8	212.1	84.35%	15.7%	18.7%	3.5%
2011	6882.3	1326	19.3%	1193.1	132.9	89.98%	10.0%	17.3%	1.9%
2012	7314.8	1578.1	21.6%	1443.6	134.5	91.48%	8.5%	19.7%	1.8%
2013	7477	1644	21.2%	1543.1	100.9	93.86%	6.1%	19.9%	1.3%
2014	7449	1363.3	18.3%	1629.1	-265.8	119.5%	-19.5%	21.9%	-3.6%

- **المصدر :** بيانات الجهاز المركزي للإحصاء حول الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه حسب المنطقة للأعوام 1994-2013 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 .
- **مصدر بيانات عام 2014:** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014 ، رام الله ؛ 2015
- **التكوين الرأسمالي لعام 2014** : قيمة أولية تقديرية بناءً على رؤية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، وتقرير سلطة النقد الفلسطينية ؛ النشرة الإحصائية الربعية لعام 2014 ؛ العدد السابع ؛ ص 35) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي العام الذي تلاه انخفض إلى 1035 مليون دولار ، وتابع انخفاضه في العام التالي إلى حوالي 880 مليون دولار ، أي انه انخفض في العام 2002 عن ما كان عليه الحال عام 1999 من 1874 مليون دولار إلى 877.5 مليون دولار بسبب عملية اجتياح الضفة ، و مع بداية عودة الاستقرار نسبياً عام 2003 ، نرى أن التراكم الرأسمالي من جديد ، زاد بمقدار 240 مليون دولار.

ب- التكوين الرأسمالي (الاستثمار) للفترة (2004 – 2014) :

استمر التكوين الرأسمالي في التزايد والارتفاع بعد النمو الذي حققه عام 2004 حتى عام 2006 ، حتى فرض الحصار المالي على الأراضي الفلسطينية ، لعدم تمكن السلطة الفلسطينية من دفع الرواتب لموظفيها ، وبالتالي أدى تراجع الاستقرار السياسي إلى تراجع معدلات الاستثمار ، حيث أن نسبة متوسط التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت إلى 22% خلال هذه الفترة ، بعد أن كان يمثل ما نسبته 31% من متوسط الناتج المحلي للفترة السابقة (1994 – 2004) ، وكان تذبذب التكوين الرأسمالي في قطاع غزة أكثر ، حيث انخفض عام 2007 ، 2008 ، إلى حوالي 2% من GDP ، وإلى أقل من 1% عام 2009 ، بسبب أحداث الانقسام والحرب على قطاع غزة ، كذلك عام 2012 ، 2014 أيضا حيث تعرض القطاع لعدوان جديد أدى إلى تراجع التكوين الرأسمالي في القطاع إلى 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك في العام 2014 تراجع نمو التكوين الرأسمالي الفلسطيني بنسبة حادة بلغت 17% ، لدرجة أنه في قطاع غزة أصبح سالباً بمقدار 265.8 مليون $ ، بمعنى أن القطاعات الإنتاجية قد بدأت تستنزف الأصول والموجودات لديها دون أي مقدرة على تحديثها أو بناء أصول إنتاجية جديدة ، نتيجة الدمار الذي لحق بالعديد من المنشآت الصناعية والتجارية ، والحصار على القطاع الذي حال دون استيراد أصول جديدة ، (سلطة النقد الفلسطينية ؛ النشرة الإحصائية الربعية 2014 ؛ العدد السابع ؛ ص 45)

و يرى الباحث أن التكوين الرأسمالي (الاستثمار) في الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تقلبات حادة نتيجة الظروف السياسة ، والأزمات التي يعاني منها الاقتصاد ككل ، وبالتالي لكي يتم رفع معدلات الاستثمار ، و لا بد من توفير مناخ مستقر ، أولاً ، و إيلاء عملية التنمية الشاملة أولوية من خلال تحديث وتطوير البنى التحتية اللازمة للاستثمار، وإنهاء الانقسام السياسي لما له من تأثير عكسي كبير على الاقتصاد الفلسطيني ، حتى يمثل حافزاً للمستثمرين في فلسطين (منها ومن خارجها) لكي يتمكن الاقتصاد من التعافي والتقدم نحو النمو والتنمية الشاملة .

3- <u>صافي التجارة الخارجية (الميزان التجاري)</u> :

يعتبر ميزان التجارة الخارجية المرآة التي تعكس علاقات الدول ببعضها البعض ، ويبرز من خلاله مدى اعتماد الدول على الأسواق الخارجية لتصريف فائض الإنتاج لديها ، أو الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات (من غيرها من الدول) ، ولذا فإن له أهميته ، لأنه يعبر عن قوة الاقتصاد المحلي ومرونته (وافي؛2005؛ص22) ، وهو يعتبر أحد أهم المصادر الرئيسية لتوفير النقد الأجنبي كذلك هو أكبر مكونات ميزان المدفوعات ، و**صافي الميزان التجاري** هو عبارة عن الفرق بين قيمة ما تحصل عليه الدولة من نقود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأموال – من غيرها من الدول – نتيجة قيامها بتصدير السلع والخدمات – وبين ما تحصل عليه الدولة من أموال ونقد أجنبي نظير الحصول على سلع وخدمات من غيرها من الدول .

أ- التجارة الخارجية الفلسطينية : (الفترة 1994 – 2003) :

تعتبر التجارة الخارجية الفلسطينية ذات تأثير قوي على الأداء الاقتصادي الفلسطيني كونها أحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت – كما يبين الجدول التالي (6 – 3) – نسبة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في العام 1994 حوالي 82% ، و يلاحظ أن متوسط عجز الميزان التجاري الفلسطيني لهذه الفترة كان كبيراً بلغت نسبته بالنسبة إلى إجمالي التجارة الخارجية حوالي 63% ، وما يقارب 52% من متوسط إجمالي الناتج الإجمالي ، كما يلاحظ أن متوسط إجمالي حصيلة الصادرات لهذه الفترة لم يكن قادراً على تغطية سوى 23% من فاتورة الواردات.

وكان العجز التجاري الفلسطيني قد نما خلال العام 1999 بنسبة 26.8% ، وفي عام 2000 انخفض الحجم الإجمالي للتجارة مع (إسرائيل) بنسبة 4.74% ، وأدى انخفاض حجم التجارة الخارجية عام 2000 من 4100 مليون دولار سنة 1999 إلى 3900 مليون دولار إلى تراجع العجز التجاري بنسبة 17.3% ، بسبب تراجع حجم التجارة الخارجية مع (إسرائيل) لوحدها إلى 54% من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية ، تقريباً كما في الجدول (7– 3) ، والتي كانت تشكل عام 1995 ما نسبته 65% ، كذلك شهد حجم التجارة مع(إسرائيل) تراجعاً نتيجة اشتداد وطأة انتفاضة الأقصى بنسبة 22.8% عام 2001 ، وشهد العام 2002 تراجعاً في فجوة التجارة الخارجية بنسبة 11.6% ، نتيجة قيام إسرائيل بإعادة احتلال أجزاء كبيرة من الضفة الغربية ، وعادت لتتحكم في حركة المعابر بصورة مطلقة ، وتقيد الجانب الفلسطيني بالقوة العسكرية وتضطر السوق الفلسطيني لاستيعاب المنتجات (الإسرائيلية) و برغم ذلك ، فإن العجز التجاري مع (إسرائيل) تراجع بنسبة 16.5% عن العام السابق ، مشكلاً ما نسبته 48.8% من العجز التجاري الإجمالي ، أما العام 2002 فقد شهد تراجعاً بنسبة 18% في حجم التبادل التجاري مع (إسرائيل) ، حيث تراجعت الصادرات إليها بنسبة 21.3% ، والواردات بنسبة 17.5% ، ، مقابل تراجع في الصادرات الكلية بنسبة 18.4% ، و13% للواردات ، ليصبح حجم التجارة الخارجية مع (إسرائيل) ، ما نسبته 47.5% ، من إجمالي حجم التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية ، ونتيجة لتخفيف (إسرائيل) عام 2004 القيود عاد حجم التجارة الخارجية للنمو ، وبدوره العجز في الميزان التجاري ، حيث وصل عام 2004 إلى 2540 مليون دولار ، مرتفعاً عن العام الذي سبقه بنسبة 19% ، مشكلاً ما نسبته 59% من الناتج المحلي الإجمالي .

ب-التجارة الخارجية الفلسطينية : (الفترة 2004 – 2014) :

بلغ متوسط حصيلة الصادرات الفلسطينية خلال هذه الفترة حوالي ما نسبته 27.4% من متوسط إجمالي قيمة الواردات لنفس الفترة ، وبمعنى آخر فإن قدرة الصادرات على تغطية الواردات ازدادت خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة (1994–2004) من 23% إلى 27% ، ولكنها تظل نسبة قليلة جداً ، فقد استمر نمو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العجز في التجارة الخارجية خلال العام 2004 ، 2005 ، لكنه تراجع عام 2006 ، 2007 في أعقاب الحصار الذي فرض على الأراضي الفلسطينية ،

جدول (6 – 3)

تطور التجارة الخارجية الفلسطينية ومقارنتها بإجمالي الناتج المحلي

للفترة 1994 – 2014

السنة	GDP مليون $	الصادرات	الواردات	صافي التجارة الخارجية	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة العجز إلى GDP	معدل نمو العجز التجاري	معدل نمو التجارة الخارجية الفلسطينية
1994	3080.70	412	2,112.4	-1700.4	2524.40	%55.20	-	-
1995	3300.00	522.3	2,306.2	-1783.9	2828.50	%54.06	%4.91	%12.05
1996	3340.10	501.6	2,261.6	-1760	2763.20	%52.69	%1.34-	%2.31-
1997	3830.00	606.4	2,531.9	-1925.5	3138.30	%50.27	%9.40	%13.57
1998	4379.00	710.4	2,761.1	-2050.7	3471.50	%46.83	%6.50	%10.62
1999	4741.60	750.9	3,350.8	-2599.9	4101.70	%54.83	%26.78	%18.15
2000	4335.90	879.2	3,028.3	-2149.1	3907.50	%49.57	%17.34-	%4.73-
2001	3932.20	589.6	2,678.7	-2089.1	3268.30	%53.13	%2.79-	%16.36-
2002	3441.10	480.9	2,328.4	-1847.5	2809.30	%53.69	%11.56-	%14.04-
2003	3923.40	540.6	2,671.2	-2130.6	3211.80	%54.30	%15.32	%14.33
2004	4,329.20	596.8	3,137.4	2,540.6-	3,734.20	%58.69-	19.24%	16.27%
2005	4,796.70	704.40	3,496.4	2,792-	4,200.80	%58.21-	9.90%	12.50%
2006	4,609.60	683.4	3,371	2,687.6-	4,054.40	%58.30-	-3.74%	-3.49%
2007	4,913.40	811.5	3,304.8	2,493.3-	4,116.30	%50.74-	-7.23%	1.53%
2008	5,212.10	951.4	3,496.4	2,545-	4,447.80	%48.83-	2.07%	8.05%
2009	5,663.60	1,015.1	3,807.7	2,792.6-	4,822.80	%49.31-	9.73%	8.43%
2010	6,122.30	1,031.6	3,554.6	2,523-	4,586.20	%41.21-	-9.65%	-4.91%
2011	6,882.30	1,298.3	3,828.8	2,530.5-	5,127.10	%36.77-	0.30%	11.79%
2012	7,314.80	1,290.4	4,375.3	3,084.9-	5,665.70	%42.17-	21.91%	10.50%
2013	7,477	1,333.4	4,059.2	2,725.8-	5,392.60	%36.46-	-11.64%	-4.82%
2014	7449	1487	4416.5	-2929.5	5903.5	-39.33%	7.47%	9.47%

- **المصدر :** بيانات الجهاز المركزي للإحصاء حول الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه حسب المنطقة للأعوام 1994-2013 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004
- **مصدر بيانات عام 2014** : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2014 ؛ ص

وبعد أحداث الانقسام السياسي في الأراضي الفلسطينية ، أيضاً كان متوسط العجز في ميزان التجارة مع إسرائيل قد بلغ ما يقارب 83% من متوسط فجوة التجارة الخارجية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني لهذه الفترة ، حيث قدر متوسط حجم الصادرات مع إسرائيل بما نسبته 50% من إجمالي حصيلة الصادرات الفلسطينية لهذه الفترة في حين قاربت نسبة متوسط الواردات 74% من إجمالي قيمة فاتورة الواردات الكلية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (7 – 3)

تطور حجم التجارة الخارجية الفلسطينية مع (إسرائيل)الفترة (1995 – 2014)

السنة	التجارة الخارجية مع إسرائيل مليون دولار			نسبة التجارة مع إسرائيل إلى إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية				إجمالي التجارة مع إسرائيل	معدل نمو العجز التجاري	نسبة العجز مع إسرائيل إلى GDP	معدل نمو التجارة مع إسرائيل	معدل نمو العجز مع إسرائيل
	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الإجمالي	العجز					
1995	364.03	1463.00	-1098.97	%69.70	%63.44	%64.59	%61.60	1827.03	%4.91	%33.30	-	-
1996	319.25	1743.20	-1423.95	%63.65	%77.08	%74.64	%80.91	2062.45	%1.34-	%42.63	12.89%	29.57%
1997	359.90	1852.40	-1492.50	%59.35	%73.16	%70.49	%77.51	2212.30	%9.40	%38.97	7.27%	4.81%
1998	381.51	1833.12	-1451.61	%53.70	%66.39	%63.79	%70.79	2214.63	%6.50	%33.15	0.11%	-2.74%
1999	360.46	1853.65	-1493.19	%48.00	%55.32	%53.98	%57.43	2214.11	%26.78	%31.49	-0.02%	2.86%
2000	369.68	1739.54	-1369.86	%42.05	%57.44	%53.98	%63.74	2109.22	%17.34-	%31.59	-4.74%	-8.26%
2001	274.98	1353.58	-1078.60	%46.64	%50.53	%49.83	%51.63	1628.57	%2.79-	%27.43	-22.79%	-21.26%
2002	218.33	1119.13	-900.80	%44.98	%47.98	%47.47	%48.76	1337.46	%11.56-	%26.18	-17.88%	-16.48%
2003	255.98	1309.64	-1053.66	%47.35	%49.03	%48.75	%49.45	1565.62	%15.32	%26.86	17.06%	16.97%
2004	281.15	1747.85	-1466.70	%47.11	%55.71	%54.34	%57.73	2029.00	%19.24	%33.88	29.60%	39.20%
2005	290.56	1872.88	-1582.32	%41.25	%53.57	%51.50	%56.67	2163.44	%9.90	%32.99	6.63%	7.88%
2006	326.57	2002.15	-1675.59	%47.79	%59.41	%57.45	%62.37	2328.72	%3.77-	%36.35	7.64%	5.89%
2007	455.23	2442.85	-1987.62	%56.10	%73.92	%70.40	%79.72	2898.08	%7.20-	%40.45	24.45%	18.62%
2008	499.42	2794.83	-2295.41	%52.49	%79.93	%74.06	%90.19	3294.25	%2.07	%44.04	13.67%	15.48%
2009	453.49	2651.13	-2197.64	%44.67	%69.63	%64.37	%78.69	3104.62	%9.73	%38.80	-5.76%	-4.26%
2010	488.40	2873.34	-2384.95	%47.34	%80.83	%73.30	%94.53	3361.74	%9.65-	%38.96	8.28%	8.52%
2011	617.78	2938.48	-2320.70	%47.58	%76.75	%69.36	%91.71	3556.26	%0.30	%33.72	5.79%	-2.69%
2012	639.18	3350.80	-2711.62	%49.53	%76.58	%70.42	%87.90	3989.98	%21.91	%37.07	12.20%	16.84%
2013	786.36	3694.82	-2908.47	%58.97	%91.02	%83.10	%106.7	4481.18	%11.64-	%38.90	12.31%	7.26%
2014	791.54	3958.26	-3166.72	%53.23	%89.62	%80.46	%108.1	4749.80	%7.47	%42.51	5.99%	8.88%

- **المصدر :** بيانات الجهاز المركزي للإحصاء حول الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه حسب المنطقة للأعوام 1994-2013 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004
- تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، إحصائيات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و خلال هذه الفترة زاد عجز الميزان التجاري ليرتفع في العام 2004 بنسبة 19% عن العام الذي سبقه وبنسبة 10% عام 2005 ، ثم تراجع بنسبة 3.8% ، و7.2% عام 2006 ، و 2007 على التوالي ،كما في الجدول (6 – 3) ثم عاد للنمو بشكل مضطرد ، حتى عام 2010 ، بسبب ازدهار تجارة الأنفاق على الحدود مع مصر ، وكذلك في العام 2012 نما العجز التجاري بنسبة كبيرة قاربت 22% ، وبالتي فإن متوسط العجز خلال هذه الفترة (2004 – 2014) قد بلغ حوالي 2700 مليون دولار أي بزيادة نسبتها 34.5% عن متوسط العجز للفترة السابقة ، كما أن متوسط العجز مع إسرائيل بلغ خلال هذه الفترة ما نسبته 84% من إجمالي فجوة التجارة الخارجية ، كما في الشكل التالي (3 – 3)

شكل (3 – 3)

توضيح حجم فجوة التجارة الخارجية مع إسرائيل ومقارنتها بفجوة التجارة الخارجية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995– 2014

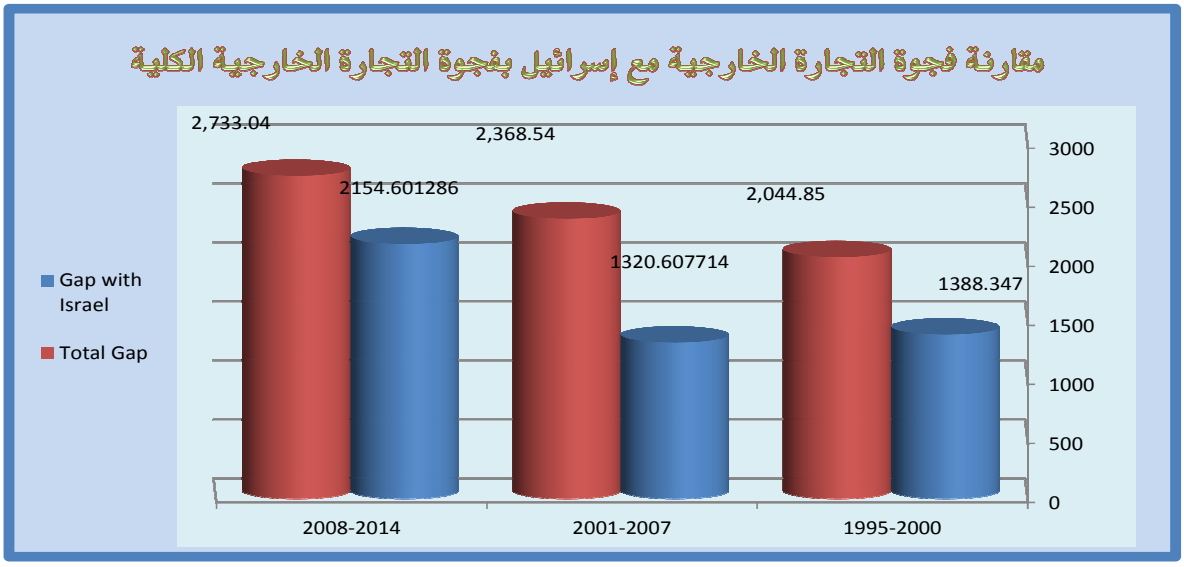

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (6 – 3) ، (7 – 3) .

حيث حافظ متوسط حصيلة الصادرات على نفس النسبة المتدنية التي كان عليها خلال الفترة السابقة وهي 50%من إجمالي قيمة الصادرات ، في حين ارتفعت قيمة فاتورة الواردات من حوالي 60% خلال الفترة الماضية (1995–2004) إلى ما يزيد عن 74.5% من فاتورة الواردات أي أن زيادة الفجوة مع إسرائيل من ما يقارب 62% إلى حوالي 84% من العجز الكلي .

وفي الختام يرى الباحث أن : فترة الدراسة شهدت استحواذا ونصيباً كبيراً للتجارة السلعية بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي حيث كانت تشكل نسباً تراوحت بين 82% و90% حتى العام 2000 ، وهذا يعني نسبة عالية من الانكشاف الاقتصادي أمام العالم الخارجي ، كما يظهر من الجدول (8 – 3) ، ثم أخذت تتناقص فيما بعد بسبب كثير من الأحداث التي عصفت بالأراضي الفلسطينية على رأسها انتفاضة الأقصى ، تلاها عملية السور الواقي في عام 2002 التي دمرت (إسرائيل) خلالها جزءاً كبيراً من الإمكانيات الإنتاج الفلسطينية ، كذلك ثلاثة حروب مدمرة على قطاع غزة أتت على البنية الإنتاجية للقطاع ، مما جعل نسبة مساهمة التجارة السلعية تتردى إلى حوالي 72 % في العام 2014 ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (8 – 3)

التجارة الخارجية الفلسطينية حسب تصنيفها ونسبها للفترة (1994 – 2014)

السنة	GDP	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الانكشاف الاقتصادي	العجز التجاري مليون $	نسبة التجارة الخارجية السلعية إلى GDP	صافي التجارة السلعية	عجز التجارة السلعية إلى العجز الإجمالي	إجمالي تجارة الخدمات	حصة تجارة الخدمات من التجارة الخارجية	إجمالي التجارة السلعية	نسبة تجارة السلعية إلى التجارة الخارجية
1994	3080.7	384	1866	28	246.4	81.94%	1700.4	73.04%	-1482	87.16%	274.4	10.87%	2250	89.13%
1995	3300	485.1	2074.1	37.2	232.1	85.71%	1783.9	77.55%	-1589	89.07%	269.3	9.52%	2559.2	90.48%
1996	3340.1	462.6	2008.6	39	253	82.73%	1760	73.99%	-1546	87.84%	292	10.57%	2471.2	89.43%
1997	3830	562.3	2241.7	44.1	290.2	81.94%	1925.5	73.21%	-1679.4	87.22%	334.3	10.65%	2804	89.35%
1998	4379	641.3	2427.3	69.1	333.8	79.28%	2050.7	70.08%	-1786	87.09%	402.9	11.61%	3068.6	88.39%
1999	4741.6	658.8	3020.3	92.1	330.5	86.50%	2599.9	77.59%	-2361.5	90.83%	422.6	10.30%	3679.1	89.70%
2000	4335.9	689.9	2641.7	189.3	386.6	90.12%	2149.1	76.84%	-1951.8	90.82%	575.9	14.74%	3331.6	85.26%
2001	3932.2	511	2254.1	78.6	424.6	83.12%	2089.1	70.32%	-1743.1	83.44%	503.2	15.40%	2765.1	84.60%
2002	3441.1	418.1	1938.3	62.8	390.1	81.64%	1847.5	68.48%	-1520.2	82.28%	452.9	16.12%	2356.4	83.88%
2003	3923.4	479.5	2366.2	61.1	305	81.86%	2130.6	72.53%	-1886.7	88.55%	366.1	11.40%	2845.7	88.60%
2004	4329.2	525.3	2850.3	71.5	287.1	86.26%	2540.6	77.97%	-2325	91.51%	358.6	9.60%	3375.6	90.40%
2005	4796.7	564.2	3161.5	140.2	334.9	87.58%	2792	77.67%	-2597	93.03%	475.1	11.31%	3725.7	88.69%
2006	4609.6	589.6	2664	93.8	707	87.96%	2687.6	70.58%	-2074.4	77.18%	800.8	19.75%	3253.6	80.25%
2007	4913.4	649.1	2774.3	162.4	530.5	81.74%	2593.3	69.67%	-2125.2	81.95%	692.9	17.25%	3423.4	85.24%
2008	5212.1	753.4	3024.9	198	471.5	85.34%	2545	72.49%	-2271.5	89.25%	669.5	15.05%	3778.3	84.95%
2009	5663.6	784.2	3283.9	230.9	523.8	85.15%	2792.6	71.83%	-2499.7	89.51%	754.7	15.65%	4068.1	84.35%
2010	6122.3	863	3052.2	168.6	502.4	74.91%	2523	63.95%	-2189.2	86.77%	671	14.63%	3915.2	85.37%
2011	6882.3	1111.7	3360.2	186.6	468.6	74.50%	2530.5	64.98%	-2248.5	88.86%	655.2	12.78%	4471.9	87.22%
2012	7314.8	1085.6	3866	204.8	509.3	77.46%	3084.9	67.69%	-2780.4	90.13%	714.1	12.60%	4951.6	87.40%
2013	7477	1150	3624.1	183.4	435.1	72.12%	2725.8	63.85%	-2474.1	90.77%	618.5	11.47%	4774.1	88.53%
2014	7449	1329.7	4015.4	157.3	401.1	79.25%	2929.5	71.76%	2685.70-	91.68%	476.3	8.07%	5345.1	90.54%

المصدر : بيانات الناتج المحلي والإنفاق عليه حسب المنطقة ، للفترة 1994-2013 ، بالأسعار الثابتة ؛ سنة الأساس 2004 .

مصدر بيانات عام 2014 : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ مؤشرات الحسابات القومية حسب المنطقة والربع للأعوام 2011-2014 بالأسعار الثابتة ؛ سنة الأساس 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ أيضاً أن العجز في الميزان التجاري الفلسطيني بالمجمل أصبح خللاً هيكلياً في الاقتصاد الفلسطيني ، رافقها فجوة في الموارد المحلية ، بمعنى عجز في المدخرات الفلسطينية عن تلبية احتياجات الاستثمار بسبب تآكل المدخرات واستنزافها في عمليات ترميم ما دمرته الاعتداءات (الإسرائيلية) ، بدلاً من توجيهها نحو أنشطة استثمارية جديدة ، أيضاً من أبرز أسبابها عملية حجز الأموال التي قامت بها (إسرائيل) مما اضطر السلطة إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي (حلس؛2011؛ ص59) ، فتسارعت وتيرة نمو الدين العام من ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 44% عام 2012 ، كما في الجدول(9 – 3) ، حيث تطور حجم الدين العام من 83 مليون دولار فقط عام 1995 ليتجاوز 2200 مليار دولار عام 2014 ، وكان نسبة الدين الداخلي إلى إجمالي الدين عام 1995 حوالي 54% انخفضت عام 2002 إلى 20.3% بسبب صعوبة الاقتراض من الداخل فلجأت السلطة إلى الاقتراض الخارجي الذي ارتفع من 827 مليون دولار إلى 950 مليون دولار رغم انخفاض إجمالي الدين العام ، من 1190 مليون دولار عام 2001 إلى 1090 مليون دولار عام 2002، وقد بلغت قيمة الفوائد المدفوعة على تلك الديون في العام 2014 حوالي 68.4 مليون دولار ، و في العام 2014 تراجع الدين العام بنسبة 6.7% ، حيث تراجع الدين المحلي بنسبة 11% ، لتوجه الحكومة إلى تقليل الاعتماد على الدين قصير الأجل ، و جعل عملة الشيكل تستحوذ على معظم الدين العام المحلي (حيث بلغت حصة الدين بالشيكل حوالي 79.4% من إجمالي الديون) (سلطة النقد الفلسطينية ؛ 2014 ؛ تطورات الدين العام الحكومي – الربع الرابع 2014 ؛ ص 7–10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (9 – 3)

تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي للفترة (1995 – 2014)

السنة	GDP	الدين العام			نسبة الدين العام إلى GDP	نسبة الدين الداخلي إلى GDP	نسبة الدين الخارجي إلى GDP	معدل نمو الدين المحلي	معدل نمو الدين الخارجي	معدل نمو الدين العام	نسبة الدين الداخلي إلى الإجمالي	نسبة الدين الخارجي إلى الإجمالي
		خارجي	محلي	الدين العام								
1995	3300.00	38.00	45.00	83.00	2.52%	1.36%	1.15%				54.22%	45.78%
1996	3340.10	109.00	191.00	300.00	8.98%	5.72%	3.26%	324.44%	186.84%	261.45%	63.67%	36.33%
1997	3830.00	148.00	63.00	211.00	5.51%	1.64%	3.86%	-67.02%	35.78%	-29.67%	29.86%	70.14%
1998	4379.00	223.00	86.00	309.00	7.06%	1.96%	5.09%	36.51%	50.68%	46.45%	27.83%	72.17%
1999	4741.60	293.00	322.00	615.00	12.97%	6.79%	6.18%	274.42%	31.39%	99.03%	52.36%	47.64%
2000	4335.90	378.00	418.00	796.00	18.36%	9.64%	8.72%	29.81%	29.01%	29.43%	52.51%	47.49%
2001	3932.20	827.00	363.00	1190.00	30.26%	9.23%	21.03%	-13.16%	118.78%	49.50%	30.50%	69.50%
2002	3441.10	950.00	140.00	1090.00	31.68%	4.07%	27.61%	-61.43%	14.87%	-8.40%	12.84%	87.16%
2003	3923.40	1335.00	249.00	1584.00	40.37%	6.35%	34.03%	77.86%	40.53%	45.32%	15.72%	84.28%
2004	4329.20	1249.00	412.00	1661.00	38.37%	9.52%	28.85%	65.46%	-6.44%	4.86%	24.80%	75.20%
2005	4796.70	1277.00	592.00	1869.00	38.96%	12.34%	26.62%	43.69%	2.24%	12.52%	31.67%	68.33%
2006	4609.60	1010.00	483.00	1493.00	32.39%	10.48%	21.91%	-18.41%	-20.91%	-20.12%	32.35%	67.65%
2007	4913.40	1010.00	422.00	1432.00	29.14%	8.59%	20.56%	-12.63%	0.00%	-4.09%	29.47%	70.53%
2008	5212.10	1010.00	534.00	1544.00	29.62%	10.25%	19.38%	26.54%	0.00%	7.82%	34.59%	65.41%
2009	5663.60	1087.00	649.00	1736.00	30.65%	11.46%	19.19%	21.54%	7.62%	12.44%	37.38%	62.62%
2010	6122.30	1043.00	840.00	1883.00	30.76%	13.72%	17.04%	29.43%	-4.05%	8.47%	44.61%	55.39%
2011	6882.30	1114.00	1099.00	2213.00	32.15%	15.97%	16.19%	30.83%	6.81%	17.53%	49.66%	50.34%
2012	7314.80	1098.00	1385.00	2483.00	33.94%	18.93%	15.01%	26.02%	-1.44%	12.20%	55.78%	44.22%
2013	7477.00	1109.00	1268.00	2377.00	31.79%	16.96%	14.83%	-8.45%	1.00%	-4.27%	53.34%	46.66%
2014	7449	1089.00	1128.00	2217.00	29.76%	15.14%	14.62%	-11.04%	-1.80%	-6.73%	50.88%	49.12%

المصدر : تقرير سلطة النقد لعام 2014 و تقرير تطورات الدين العام الحكومي ؛ الربع الرابع 2014 ؛ سلطة النقد الفلسطينية ، وعدة تقارير للجهاز المركزي للإحصاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : الموازنة العامة :

تعرف الموازنة العامة بأنها بيان تقديري مفصل بموارد الدولة واستخداماتها عن فترة زمنية مستقبلة (عادة تكون سنة) هدفها تحقيق **أغراض اقتصادية** واجتماعية(رجب؛1995؛ص14).

فهي أداة الحكومة التي تنفذ بها خطط التنمية الشاملة ، لأن حجمها وهيكلها يؤثران ويتأثران تأثراً مباشراً بالأداء الاقتصادي (الحاج؛2009؛ص22) ، لأنها عبارة عن برنامج تعده الدولة بناءً على تقدير لإيراداتها المحتملة ، ومصروفاتها المتوقعة لفترة زمنية مقبلة وفق برنامج وقواعد مرسومة(مراد؛2006؛ص6) .

أقسام الموازنة العامة :

1- الإيرادات العامة :

هي جميع الموارد الاقتصادية التي تدخل إلى خزينة الدولة في صورة تدفقات نقدية تستخدمها الدولة لتغطية نفقات عامة بقصد إشباع حاجات عامة ، لذلك فهي أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للأهداف التي ترجو تحقيقها ، وتزداد أهميتها كلما زاد دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي (الوادي وعزام؛2007؛ص52)

وتتمثل إيرادات السلطة الفلسطينية في عدة عناصر :

أ- **الإيرادات المحلية :** وتنقسم إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية

- **الإيرادات الضريبية :** وتشمل جميع أموال المقاصة والتي تتكون من رسوم الجمارك على الواردات الفلسطينية عبر الموانئ والمعابر (الإسرائيلية) ، وضريبة القيمة المضافة ، وضرائب المحروقات ، وضريبة الشراء .
- **الإيرادات غير الضريبية :** وتشمل أرباح الشركات التي تملكها السلطة الفلسطينية أو المساهمة فيها (مباشرة أو غير مباشرة) ، والرسوم الإدارية والغرامات والإيرادات غير الضريبية الأخرى .

ب- المنح والمساعدات الخارجية : وهي نوعان :

- منح ومساعدات عبارة عن مبالغ نقدية تقوم بدفعها الدول المانحة لدعم موازنات السلطة الفلسطينية .
- منح ومساعدات تقدمها دول لدعم النفقات والمشاريع التطويرية .

ت- الاقتراض وتسهيلات المصارف : يشمل قيام السلطة بالسحب على المكشوف من حساباتها لدى البنوك المحلية ، أو الحصول على قروض من تلك البنوك .

تحليل تطور الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية :

أ- الإيرادات العامة الفلسطينية للفترة (1995 – 2003) :

تطور حجم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة نتيجة زيادة الخبرة في الجباية من ناحية ونتيجة تقلص التهرب الضريبي – من ناحية أخرى – لكن الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية والتي تشكل منها الإيرادات المحلية بالمتوسط خلال هذه الفترة ما نسبته 60.5% من إجمالي الإيرادات العامة ،- والتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتمد بشكل أساسي على الجبايات الضريبية التي تحصلها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية ضمن ما يعرف بإيرادات المقاصة – كانت عرضة للتذبذب والتأثر بالممارسات الإسرائيلية وباستقرار الحالة السياسية والأمنية ، ولاستخدام إسرائيل لهذه الأداة الضريبية كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية وابتزاز لها ، والجدير بالذكر أن إيرادات المقاصة شكلت بحسب الجدول (10-3) بالمتوسط خلال هذه الفترة ما نسبته 56% من متوسط الإيرادات المحلية ، وحوالي 44% من متوسط إجمالي الإيرادات العامة لهذه الفترة ، والدليل على أن إيرادات المقاصة استخدمت أداةً للضغط هو توقف إسرائيل عن تحويل أموال تلك الإيرادات عند اندلاع انتفاضة الأقصى مباشرة ، حيث أصبحت قيمتها خلال العام 2001 تساوي صفراً ، أما بالنسبة للجزء الآخر والذي لا يقل أهمية هو الدعم الخارجي لإيرادات السلطة الفلسطينية ، والمتمثل في المنح والمساعدات التي تعهدت الدول المانحة لتقديمها إلى السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية السلام الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي برعاية دولية ، حيث بلغ متوسط تلك المنح والدعم الخارجي خلال هذه الفترة ما يقارب 440 مليون دولار ، أي ما نسبته 37.7% من متوسط إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية ، وكانت تشكل ما نسبته 11 % من متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة .

ب-الإيرادات العامة الفلسطينية للفترة (2004 – 2014) :

تطور متوسط حجم الإيرادات لهذه الفترة عن متوسطها خلال الفترة السابقة ، حيث بلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي 2900 مليون دولار ، أي بزيادة نسبتها حوالي 149% عن الفترة السابقة ، كما تطور متوسط حجم الإيرادات المحلية بنفس النسبة تقريباً ، من ما يقارب 725 مليون $ إلى حوالي 1770 مليون دولار ، وهذا ناجم عن نمو إيرادات المقاصة الضريبية التي تجبيها إسرائيل (وفق الاتفاقية) لصالح السلطة الفلسطينية ، حيث بلغ متوسطها لهذه الفترة حوالي 1231 مليون دولار ، في حين أنها لم تكن خلال الفترة السابقة تتجاوز 406 مليون $ ، وبرغم ذلك أيضاً فقد كانت الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية خاضعةً للابتزاز من قبل حكومات الاحتلال المتعاقبة ، فقد تراجعت عام 2006 ، في أعقاب الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أفرزت فوز حركة حماس ، وأدى ذلك إلى تراجع الإيرادات المحلية بنسبة 47% ، كما أن المنح والمساعدات التي تقدمها الدول المانحة هي الأخرى عرضة للتذبذب ، من أجل الضغط على السلطة الفلسطينية ، ولهذا تراجعت عام 2009 بنسبة 29% ، وجعل ذلك الإيراداتِ العامةَ تتراجع بمعدل 21.5% ، وبشكل عام فإن المنح المقدمة للسلطة كما في الجدول (10-3) قد نمت خلال هذه الفترة بمرة نصف عما كان عليه متوسطُها خلال الفترة السابقة ليصبح متوسط نسبة إجمالي الإيرادات العامة لهذه الفترة من متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 49% ، وقد كانت خلال الفترة السابقة لم تتجاوز 29% إلا قليلاً ، والجدير بالذكر أن نسبة إجمالي الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي خلال بداية الفترة حوالي 41% ، وأصبحت عام 2014 حوالي 54% ، كما أن الإيرادات المحلية حافظت على نفس نصيبها من إجمالي الإيرادات العامة وظلت تتراوح بين 55% و65% ، باستثناء الأعوام التي فرض فيها الحصار على الأراضي الفلسطينية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (10 – 3)

تطور هيكل الإيرادات الفلسطينية العامة ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1995 – 2014

السنة	مليون$ GDP	إجمالي الإيرادات العامة والمنح	معدل نمو إجمالي الإيرادات	إيرادات المقاصة	المنح و المساعدات	نسبة الإيرادات العامة إلى GDP	نسبة إيرادات المقاصة إلى إجمالي الإيرادات	المقاصة/ الإيرادات المحلية	المنح والمساعدات إلى إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات المحلية إلى إجمالي الإيرادات	معدل نمو المنح والمساعدات
1995	3300.00	1016.40	-	266.4	325	30.80%	26.21%	38.53%	31.98%	-	-
1996	3340.10	936.94	-7.82%	422.9	243.7	28.05%	37.54%	38.23%	31.12%	68.02%	%10.31-
1997	3830.00	1075.32	14.77%	476	520	28.08%	44.26%	58.98%	24.93%	68.88%	%8.03-
1998	4379.00	1104.62	2.72%	544	530	25.23%	49.24%	62.67%	21.39%	75.07%	%11.86-
1999	4741.60	1186.43	7.41%	580	497	25.02%	48.86%	61.57%	20.64%	78.61%	%3.64
2000	4335.90	1449.00	22.13%	587	510	33.42%	40.51%	62.51%	35.20%	79.36%	%108.25
2001	3932.20	1122.00	-22.57%	0.00	849	28.53%	0.00%	0.00%	75.67%	64.80%	%66.47
2002	3441.10	987.00	-12.03%	72.00	697.00	28.68%	7.29%	24.41%	70.62%	24.33%	%17.90-
2003	3923.40	1367.00	38.50%	472	620	34.84%	34.53%	63.19%	45.35%	29.38%	%11.05-
2004	4329.20	1403.00	2.63%	713	353.0	32.41%	50.82%	67.90%	25.16%	74.84%	%43.06-
2005	4796.70	2006.00	42.98%	894	636.0	41.82%	44.57%	65.26%	31.70%	68.30%	%80.17
2006	4609.60	1741.00	-13.21%	344	1019.0	37.77%	19.76%	47.65%	58.53%	41.47%	%60.22
2007	4913.40	2938.00	68.75%	1318	1322.0	59.80%	44.86%	81.56%	45.00%	55.00%	%29.74
2008	5212.10	3757.80	27.90%	1137	1978.1	72.10%	30.26%	63.89%	52.63%	47.36%	%49.63
2009	5663.60	2950.40	-21.49%	1090	1401.8	52.09%	36.94%	70.39%	47.52%	52.49%	%29.13-
2010	6122.30	3055.70	3.57%	1234.2	1210.3	49.91%	40.39%	66.88%	40.19%	60.39%	%13.66-
2011	6882.30	3160.20	3.42%	1488.9	983.3	45.92%	47.11%	68.40%	31.02%	68.88%	%18.76-
2012	7314.80	3172.20	0.38%	1574.4	932.1	43.37%	49.63%	70.28%	29.38%	70.62%	%5.21-
2013	7477.00	3677.98	15.94%	1690.5	1358.0	49.19%	45.96%	72.87%	36.92%	63.08%	%45.69
2014	7449	4021.6	9.34%	2053.3	1230.4	%53.99	51.08%	73.60%	30.59%	69.41%	%9.40-

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات مجمعة من تقارير سلطة النقد ، وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء أعداد مختلفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يستنتج الباحث مما سبق أن هيكل الإيرادات العامة الفلسطينية يرتكز بشكل أساسي على عنصرين رئيسيين هما المنح والمساعدات الخارجية ، وإيرادات المقاصة الضريبية التي تشكل في المتوسط ما نسبته 40% من الإيرادات العامة ، والتي تستخدمها (إسرائيل) في كثير من المواقف إجراءً عقابياً للي ذراع السلطة وإجبارها على تنفيذ رغباتها ، وكذلك المنح والمساعدات التي استخدمتها الدول المقدمة لها كعصا تلوح بها لمعاقبة القيادة والشعب الفلسطيني ، كما حدث في أعقاب تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة ، وبالتالي لا بد على متخذ القرار الفلسطيني العمل على توفير بدائل والبحث عن خيارات أخرى لتمويل الموازنة العامة من أجل التخلص من تسلط كلا الطرفين ((إسرائيل) والدول المانحة) حتى تنعم بالاستقلال السياسي ، واستقلال القرار الاقتصادي ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا ضمن خطة شاملة لتعديل الاتفاقيات الموقعة والتي رهنت الجمارك الفلسطينية في أيدي (الإسرائيلي) ، وبضمن ذلك استقلال حركة المعابر و العمل على التخلص من السيطرة (الإسرائيلية) عليها .

2- النفقات العامة :

النفقات العامة هي المبالغ التي تنفقها الدولة من خزينتها ، أو من مواردها ، عبر أجهزتها وإداراتها المختلفة بهدف إشباع حاجات عامة(الحاج؛2009؛ص122)

- **تصنيفات النفقات العامة :**

لقد أفرد الاقتصاديون كثيراً من التصنيفات التي يصنفون بها النفقات العامة ، فمنهم من صنفها حسب وظيفتها إلى (اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية .. وغير ذلك) ، ومنهم من صنفها حسب انتظامها إلى نفقات عادية ، وغير عادية ، ومنهم من صنفها حسب نطاقها إلى نفقات محلية ومركزية ، وغيرهم من صنفها حسب آثارها على الناتج القومي إلى نفقات عامة حقيقية ، ونفقات تحويلية . (رجب؛2001؛ ص161)

- **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :**

تعتبر عملية الإنفاق العام أداة من أوات السياسة العامة للدولة ، تستخدمها الدولة لتحقق بها أهدافها ، وتعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة ، وتتلخص آثارها الاقتصادية في أنها تعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع من خلال تحفيز الطلب الكلي ، فيعمل ذلك على إعادة توزيع الدخل القومي ، لأن دعم ذوي الطبقات الدنيا من الدخل يؤدي إلى زيادة استهلاكهم ، عبر النفقات والخدمات الاجتماعية ، أيضاً تقوم الحكومة بدور رئيسي في تحفيز الاستهلاك من خلال إنفاقها غير المباشر عبر دعم السلع الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة في المجتمع ، كما ينتج عن ذلك تقليص البطالة نتيجة خلق فرص عمل جديدة ، من خلال المشاريع التي تنشئها الدولة (مراد2006،ص27)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تقسيمات النفقات العامة في السلطة الفلسطينية :**

لقد جرى عرف السلطة الفلسطينية في موازناتها على تقسيم النفقات العامة وفق ما جاء في مشروع قانون إعداد الموازنة للسنوات (2009 -2014) تقسيماً إدارياً ، من خلال توزيعها على أربعة قطاعات رئيسية هي (البنية التحتية والحكم والقطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي)(أبو زعيتر؛ 2012؛ص41)

أ- النفقات الفلسطينية العامة للفترة (1995 – 2004) :

تتكون النفقات العامة الفلسطينية من عنصرين رئيسيين ، هما النفقات الجارية ، والنفقات التطويرية ، حيث تظهر بيانات التقارير الرسمية لسلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية الفلسطينية أن متوسط إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة 1995- 2004 قد بلغ حوالي 1273.6 مليون دولار ، أي ما نسبته 32% من متوسط إجمالي الناتج المحلي لهذه الفترة ، شكل الإنفاق الجاري ما نسبته 79.4% من إجمالي النفقات العامة ، شكلت الرواتب حوالي 54% منها ، و42.7% من إجمالي النفقات العامة ، وكان متوسط النفقات التطويرية يشكل ما نسبته 20.6% من متوسط إجمالي النفقات العامة للسلطة الفلسطينية لهذه الفترة ، ويلاحظ كما في الجدول (11 – 3) أن النفقات التطويرية حافظت خلال هذه الفترة على نسبة متوازنة تقريباً من النفقات الإجمالية تراوحت بين 20% ، و26% منها ، كما نلاحظ أن الإنفاق على الرواتب والأجور ظل حول يدور حول معدلٍ تقريب من النفقات الجارية بين 55% ، 60% ، أيضاً نلاحظ أن النفقات التطويرية والتي كانت في بداية هذه الفترة تقارب 22% أصبحت مع اندلاع انتفاضة الأقصى حوالي 28% من إجمالي النفقات العامة من أجل إعادة ترميم ما تدمره قوات الاحتلال الإسرائيلي ، في اعتداءاتها على البنية التحتية .

ب-النفقات الفلسطينية العامة للفترة (2004 – 2014) :

بلغ متوسط النفقات الإجمالية للسلطة الفلسطينية ما نسبته 49.6% من الناتج المحلي الإجمالي ، بزيادة متوسطها حوالي 1644 مليون دولار عن الفترة السابقة ، والتي لم تكن خلالها النفقات الإجمالية تبلغ 32% من الناتج المحلي ، حيث نلاحظ أن الإنفاق الجاري خلال هذه الفترة ارتفعت نسبته إلى حوالي 92.3% من إجمالي النفقات العامة ، وقد كان خلال الفترة السابقة (1995-2004) حوالي 79.4% ، مقابل تراجع حصة النفقات التطويرية من إجمالي النفقات العامة من 0.62% في الفترة السابقة إلى 7.75% فقط خلال هذه الفترة ، وذلك بسبب زيادة فاتورة الرواتب من النفقات العامة من 42.7% إلى 49% لهذه الفترة .، وبسبب قيام السلطة عام 2005 بإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية ، وتطبيقها لقانون الخدمة المدنية ، وتحويل مبالغ إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية ضمن بند صافي الإقراض بدل الطاقة التي لا يقوم مواطنو قطاع غزة بتسديدها (المراقب الاقتصادي والاجتماعي ؛ 2005؛ ص29) ، وحالة التوظيف غير المدروس أو المنظم التي تمت للآلاف عام 2005 ، وتوظيف الآلاف أيضاً عام 2006 ، ضمن القوة التنفيذية التي شكلتها حكومة حماس ذلك العام ، وتحويل جزء كبير من الإنفاق الحكومي على الصحة والطوارئ في الأعوام 2008 -2009 ، و2012 ، 2014 ، والتي شهدت العدوان على قطاع غزة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (11 – 3)

تطور هيكل النفقات العامة للسلطة الفلسطينية (بملايين الدولارات)

للفترة من 1995– 2014

السنة	نفقات جارية وصافي الإقراض	نفقات تطويرية	إجمالي النفقات العامة	التطويرية/ الإجمالي	الجارية/ الإجمالي	الرواتب	الرواتب / إجمالي النفقات	الرواتب/ النفقات الجارية	معدل تغير النفقات الكلية	معدل التغير في النفقات الجارية	معدل تغير النفقات التطويرية
1994	0.0	0.00	383.90	%0.00	%0.00		%0.00	-			
1995	525.3	190.00	715.30	%26.56	%73.44	304.30	%0.00	%0.00	%86.32	-	-
1996	829.7	242.3	1072.00	%22.60	%77.40	403.10	%37.60	%48.58	%49.87	%57.95	%27.53
1997	867.7	262.30	1130.00	%23.21	%76.79	470.00	%41.60	%54.18	%5.41	%4.58	%8.25
1998	838.9	235.80	1074.70	%21.94	%78.06	466.80	%43.44	%55.64	%4.89-	%3.32-	%10.10-
1999	942.5	239.40	1181.90	%20.26	%79.74	518.60	%43.88	%55.02	%9.97	%12.35	%1.53
2000	1199.0	469.00	1668.00	%28.12	%71.88	622.00	%37.28	%51.86	%41.13	%27.21	%95.91
2001	1097.6	340.00	1437.60	%23.65	%76.35	679.80	%47.29	%61.94	%13.81-	%8.46-	%27.51-
2002	1041.6	252.00	1293.60	%19.48	%80.52	659.10	%50.95	%63.28	%10.02-	%5.10-	%25.88-
2003	1240.0	395.00	1635.00	%24.16	%65.26	743.00	%45.44	%69.63	%26.39	%2.44	%56.75
2004	**1528.0**	0.00	1528.00	%0.00	%89.73	870.00	%56.94	%63.46	%6.54-	%28.49	%100.00-
2005	**1994.0**	387.00	2381.00	%16.25	%69.30	1001.00	%42.04	%60.67	%55.82	%20.35	-
2006	**1426.0**	281.00	1707.00	%16.46	%61.51	658.00	%38.55	%62.67	%28.31-	%36.36-	%27.39-
2007	**2567.0**	310.00	2877.00	%10.78	%70.63	1369.00	%47.58	%67.37	%68.54	%93.52	%10.32
2008	**3272.7**	215.00	3487.70	%6.16	%81.02	1770.80	%50.77	%62.67	%21.23	%39.06	%30.65-
2009	**3190.0**	185.90	3375.90	%5.51	%83.41	1467.00	%43.46	%52.10	%3.21-	%0.35-	%13.53-
2010	**2927.3**	272.80	3200.10	%8.52	%83.87	1563.10	%48.85	%58.24	%5.21-	%4.69-	%46.75
2011	**2960.1**	294.50	3254.60	%9.05	%86.65	1677.90	%51.55	%59.50	%1.70	%5.07	%7.95
2012	**3047.1**	211.00	3258.10	%6.48	%85.02	1557.70	%48.42	%56.96	%0.11	%1.78-	%28.35-
2013	**3250.7**	168.40	3419.10	%4.93	%88.90	1813.80	%53.05	%59.67	%4.94	%9.73	%20.19-
2014	**3446.0**	160.9	3606.90	%4.46	%87.57	1899.60	%52.67	%60.14	%5.49	%3.92	%4.45-

- المصدر : البيانات التراكمية لسلطة النقد الفلسطينية ؛ (1996 – 2013) و تقارير سلطة النقد الفلسطينية السنوية أعداد مختلفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والباحث يرى أنه : بينما كانت النفقات التطويرية تزيد عن الربع في بدايات فترة الدراسة أي بين(20 – 30) % من إجمالي فاتورة النفقات العامة نجد أنها وصلت عام 2010 ، 2011 ، 2014 إلى9% ، 5.6% ، 5% على التوالي ، و يرجع ذلك إلى أن فاتورة النفقات الجارية التي قفزت فوق 87% عام 2014 و تشكل الرواتب ما نسبته 53% منها ، أدى إلى زيادة الأعباء وشح الموارد المالية ، نتيجة عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها تجاه السلطة ، كذلك نتيجة للعقوبات التي تفرضها السلطات (الإسرائيلية) على الأراضي الفلسطينية ، ومنع تحويل الأموال ، الأمر الذي جعل السلطة تلتفت إلى تنفيذ خطة الضرورة وهي تغطية النفقات الجارية والطارئة فقط، وتأجيل أي إنفاق آخر هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نتيجة الفساد المؤسسي والترهل الوظيفي الذي أدى إلى عمليات التوظيف العشوائي كما حدث عام 2005 مما أثقل كاهل الميزانية العامة بأعباء الرواتب دون توجيه تلك الموارد الشحيحة أصلاً إلى أنشطة إنتاجية حقيقية . ونلاحظ أن قيمة فاتورة الرواتب تشكل ما يزيد عن 50.7% من إجمالي النفقات العامة في عام 2008 ، أي ما يزيد عن 62.6% من النفقات الجارية ، وهذا يدلل بأن إجمالي النفقات العامة للسلطة الفلسطينية يكاد أن يكون كله موجها نحو الرواتب والمصروفات الجارية .،

و إن دل هذا على شيء فإنما يؤكد على السياسة التي اتبعتها الحكومة نحو تشجيع ودعم طبقات المجتمع ، كما يظهر من خلال الجدول (3 – 3) ، بأن نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت من حوالي 17.5% في بداية الفترة لتصل إلى حوالي 28% في نهايتها من خلال صناديق الدعم الاجتماعي وبرامج التشغيل المؤقت التي من شأنها تحفيز الطلب الكلي.

3- عجز الموازنة والدين العام :

يقصد بعجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة ، وعرفه قانون تنظيم الموازنة العامة الفلسطيني لسنة 1998 بأنه مجموع الإيرادات مطروحاً منه النفقات فإذا فاق مجموع النفقات مجموع الإيرادات يكون عجزاً (قانون تنظيم الموازنة الفلسطيني رقم 7 لسنة 1998 ؛ ص 4)

وينقسم عجز الموازنة إلى نوعين ، هما :

- **عجز مؤقت** : وهو الذي يمكن علاجه بتقليص الإنفاق العام ، أو زيادة الإيرادات العامة للدولة ، أو كليهما معاً .
- **العجز الهيكلي** : وهو الذي يكون ناجماً عن عيوب واختلالات في الهياكل والبنية الاقتصادية للدولة ، ويحتاج علاجه استخدام وسائل متعددة ، إما بإتباع سياسات مالية أو نقدية ، أو إتباع سياسات اقتصادية عامة ، وسياسات طويلة الأجل (رجب؛1995؛ص29)

أ- الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (الفترة 1995 – 2004) :

يظهر الجدول (12 – 3) أن السلطة الفلسطينية عانت من عجز في موازنتها العامة نتيجة تزايد حجم الأعباء و النفقات العامة ، و من أبرز الأسباب التي ساهمت في خلق وتكريس ذلك العجز هو تشوه هياكل وبنية الاقتصاد الفلسطيني ، وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد (الإسرائيلي) ، في شتى مناحي الحياة ، ويبرز عمق هذه المشكلة بشكل واضح في شكل العلاقة المالية والضريبية (التي خلقتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتفاقيات) مع الجانب (الإسرائيلي) ، خصوصاً عندما يستخدم الإيرادات الضريبية كأداة عقابية لمحاصرة وخنق الاقتصاد الفلسطيني ، و بالذات لأن مصادر التمويل المحلية لا تفي بمتطلبات الإنفاق العام ، مما أدى إلى اتساع الفجوة في الموارد المحلية ، وتراكم الدين العام (حميض؛2007؛ص15).

جدول (12 – 3)

حالة الموازنة الفلسطينية العامة قبل و بعد المنح والمساعدات وطرق تمويلها

للفترة 1995 – 2014

المبلغ (مليون $)

السنة	GDP مليون$	الإيرادات			إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة		تمويل الموازنة			
		إيرادات محلية	منح و مساعدات	إجمالي الإيرادات العامة والمنح		الرصيد الكلي قبل المنح	الرصيد الكلي بعد المنح	من مصارف محلية	مقاصة مفرج عنها	رصيد متبقي	مصادر أخرى
1994	3080.7	0.0	0.0	0.0	383.9	-383.9	-383.9	-	-	-	-
1995	3300.0	691.4	325.0	1016.4	715	-23.9	301.1	-	-	-	-
1996	3340.1	644.4	291.5	935.9	1072	-427.6	-136.1	51.4	0	83.7	0
1997	3830.0	807.2	268.1	1075.3	1130	-322.8	-54.7	15.9	0	38.9	0
1998	4379.0	868.4	236.3	1104.7	1075	-206.3	30.0	-107.9	0	77.9	0
1999	4741.6	941.7	244.9	1186.6	1182	-240.2	4.7	-15.0	0	10.4	0
2000	4335.9	939.0	510.0	1449.0	1668	-729.0	-219.0	66.0	0	153.0	0
2001	3932.2	273.0	849.0	1122.0	1438	-1164.6	-315.6	83.0	22.0	208.0	0
2002	3441.1	290.0	697.0	987.0	1294	-1003.6	-306.6	115.0	82.0	62.0	0
2003	3923.4	747.0	620.0	1367.0	1635	-888.0	-268.0	85.0	300.	-117.	0
2004	3923	1050	353.0	1403.0	1528	-478.00	-125	134	0	-9	0
2005	4329	1370	636.0	2006.0	2281	-911.00	-275	304	0	-202	173
2006	4797	722	1019.0	1741.0	1707	-985.00	34	-171	0	-9	146
2007	4610	1616	1322.0	2938.0	2877	-1261.	61	-132	0	-7	78
2008	4913	1780	1978.1	3757.8	3487.7	-1708.0	270.1	-267	0	-43.5	0
2009	5212	1548	1401.8	2950.4	3375.9	-1827.3	-425.5	176	0	249	0
2010	5239	1901	1210.3	3055.7	3200.1	-1354.7	-144.4	190	0	-45.6	0
2011	5725	2175	983.3	3160.3	3254.6	-1077.7	-94.40	93.2	0	1.1	0
2012	6421	2240	932.1	3172.2	3258.1	-1018	-85.90	132	0	-46.2	0
2013	6797	2320	1358.0	3678	3419.1	-1099.1	258.88	-242	0	-16.9	0
2014	7449	2791.2	1230.4	4021.6	3606.9	-815.7	414.7	-143.5	0	9.4	-280.8

- المصدر : المصدر : تقارير سلطة النقد الفلسطينية ، أعداد مختلفة ، و البيانات التراكمية لسلطة النقد الفلسطينية 1996–2013

ولقد تمثل هذا التشوه في العجز الذي عانت منه الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ، كما أن متوسط إجمالي الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1995 – 2004 قد بلغ حوالي 725.3 مليون دولار ، بنسبة لم تتجاوز 62% من متوسط الإيرادات الإجمالية لهذه الفترة ، كما أن الدعم الخارجي والمساعدات قد غطت ما نسبته 37% من إجمالي الإيرادات العامة ، لكن بالرغم من ذلك يظهر الجدول (12–3) أن الموازنة العامة حققت عجزاً متوسطه 107 مليون دولار أي أن ما نسبته 8.6% من إجمالي النفقات العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبارة عن عجز ، كانت الحكومة الفلسطينية تلجأ إلى تغطيته – عادة عبر الاقتراض ، إما من الخارج أو من مصادر تمويل محلية سواء عبر الاقتراض من البنوك أو من المؤسسات المالية ، حيث بلغ متوسط إجمالي الدين العام لهذا الفترة حوالي 784 مليون دولار ، أي ما نسبته 67.3% من إجمالي الإيرادات العامة .

ب–الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (الفترة 2004 – 2014) :

هذه الفترة ليست مختلفة عن الفترة السابقة في أن الموازنة العامة ظلت تعاني عجزاً دائماً ومزمناً ، حيث بلغ متوسطه حوالي 87 مليون دولار ، برغم أن المنح والمساعدات الخارجية كانت في المتوسط تغطي ما نسبته 39% من إجمالي النفقات العامة ، حيث لم تكن الإيرادات المحلية تتجاوز نسبتها في المتوسط 61% من إجمالي النفقات العامة ، فلو جمعنا متوسط إجمالي الإيرادات العامة لظلت الموازنة العامة تعاني عجزاً يقدر بحوالي 10 مليون دولار ، أي أنه وكما يظهر من الجدول (12–3)، فإن إجمالي الإيرادات العامة في المتوسط تحسنت كفاءتها في تغطية النفقات العامة لهذه الفترة عن الفترة (1995 – 2004) من 91.4% إلى ما يزيد عن 99.6% من النفقات العامة ، لكن الدين العام – وبسبب تراكمه عبر الزمن منذ إنشاء السلطة – ظلت نسبته من متوسط إجمالي الإيرادات العامة حول معدلها أي بين 66% ، و 67%، و كما بالشكل التالي أن (4 – 3) ، نجد أن الموازنة الفلسطينية العامة بدون الدعم الخارجي لم تحقق في أي سنة من سنوات الدراسة أي فائض يذكر ، وكان أقل عجز حققته في العام 1995 ، بمقدار يقارب 24 مليون دولار .

شكل (4 – 3)

تطور عجز الموازنة الفلسطينية – قبل وبعد المنح والمساعدات الخارجية

للفترة (1995 – 2014)

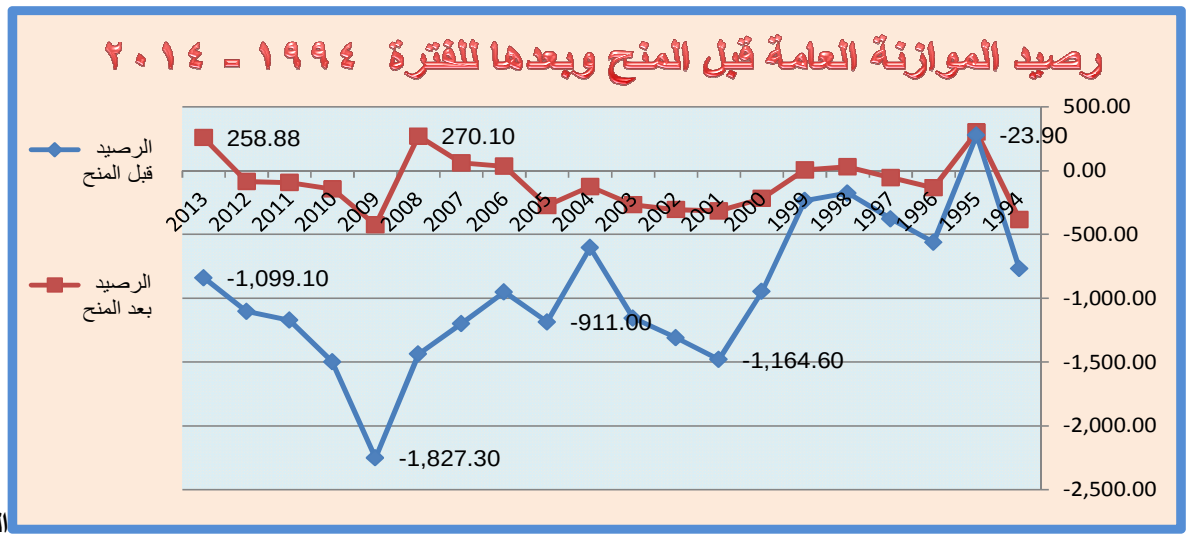

المصدر : إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الجدول (12 – 3) .

أما أكبر عجز حققته الموازنة فقد كان عام 2009 حيث تجاوز مقدار هذا العجز حدود 1800 مليون دولار ، لكن وبالرغم من توفر الدعم الخارجي (المنح والمساعدات) والتي فاقت 1400 مليون دولار إلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن العجز استمر أكبر عجز في الموازنة العامة على مدار فترة الدراسة بأكملها ، تجاوز هذا العجز مبلغ 425 مليون دولار .

مما سبق يرى الباحث أن : مصادر الإيرادات المحلية الضعيفة لن تتمكن – في حال بقائها على حالها – من تغطية الموازنة العامة ، إضافة إلى أن جزءاً كبيراً يتراوح بين 40% – 50% تتحكم به (إسرائيل) وقتما شاءت وتستخدمه كأداة للضغط السياسي ، وهو أموال المقاصة الموكل إلى (إسرائيل) – وفق الاتفاقيات الموقعة – جبايتها ، ظلت عاجزة عن تمويل النفقات العامة للسلطة الفلسطينية ، وبالتالي ظهر عجز مزمن في موازنتها ، كانت تتم تغطيته أو سداد جزء كبير منه عبر المساعدات والمنح التي هي الأخرى غير مضمونة التحصيل وسبق أن استخدمت كأداة للضغط على السلطة – كما حدث عام 2006 – وكانت تتذبذب صعوداً وهبوطاً ، مما يلجئ السلطة إلى استيفاء متطلبات الإنفاق العام عبر الاقتراض إما من مصادر محلية ، وإما من مصادر خارجية لذلك ، وبناءً على ما تقدم لا بد من إعادة النظر في مكونات الإنفاق العام وتقنينه ، حيث إن الرواتب والأجور تستنفد ما نسبته 50% منه ، كما لا بد من خلق أنشطة إنتاجية حقيقية تابعة للقطاع العام ضمن منظومة متكاملة من الرقابة والشفافية بحيث يتم توجيه جزء من الذين يتقاضون أجوراً نحو أنشطة إنتاجية حقيقية تخلق قيمة مضافة إلى الناتج المحلي .

4– تمويل عجز الموازنة الفلسطينية :

تتكون مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية منذ نشأتها (كون هذا العجز خللاً هيكلياً في بنية النظام المالي الفلسطيني) على مصدرين :

التمويل الخارجي :

- **عبر المنح والمساعدات** : التي تتخذ صورة معونات ، أو قروضٍ ميسرة ، إما بأسعار فائدة منخفضة أو قروض طويلة الأجل ذات فترة سماح طويلة ، وكان لها دور بارز في تمويل العجز لدرجة أنها كانت في بعض السنوات تفوق قيمة العجز ، أما المنح فقد تكون نقدية أو ذات صورة مادية ملموسة كسلع ، وهذه المساعدات لا شك لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي وعلى الاستهلاك والرفاهية العامة للمواطن الفلسطيني ، إلا أنه يجب البحث عن بدائل للتمويل الذاتي ، حتى لا يبقى القرار السياسي والاقتصادي الفلسطيني مرهوناً بتلك الإيرادات الخارجية ، وللتخلص من باب من أبواب الابتزاز السياسي .

التمويل المحلي :

- **عبر الاقتراض من المصارف المحلية أو الجمهور المحلي** ، ويتم من خلاله توفير إيرادات لتمويل الموازنة العامة وفي الاقتصاد الفلسطيني يعتمد التمويل المحلي على الاقتراض إما من المصارف التجارية وإما من الجمهور.

أ- **تمويل عجز الموازنة الفلسطينية للفترة من (1995 – 2004)** : بين الجدول (12 – 3) كيف تم التعامل مع عجز الموازنة ، ومصادر تمويل ذلك العجز ، حيث إن التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة اتخذ شكل المنح والمعونات لتمويل الموازنات التطويرية ، وكما نلاحظ أيضاً من الجدول فإن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المنح كانت في بعض السنوات تفوق قيمة عجز الموازنة .كما هو في العامين 1998 ، 1999 ، أما الأعوام الأخرى فإن السلطة كانت إذا لم تف المنح والمعونات بسد العجز في الموازنة تلجأ إلى المصارف المحلية لسداد العجز المتبقي ولم تستطع المعونات الخارجية القيام به ، كما يبدو من الجدول .أما في العام 2004 ، فقد بلغ العجز الصافي للموازنة العامة حوالي 268مليون دولار ، فلجأت السلطة إلى المصارف المحلية فاقترضت منها مبلغ 85 مليون دولار .

ب-تمويل عجز الموازنة الفلسطينية للفترة من (2004 – 2014) :

عانت الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة من عجزاً متراكماً ، كما يظهر من الجدول (12 – 3) بلغ في العام 2004 ، حتى بعد المنح والمساعدات 125 مليون دولار ، تلك المنح التي استطاعت أن تغطي ثلاثة أرباع العجز الأصلي ، فقد بلغت حوالي 25% من إجمالي الإيرادات العامة ، حيث بلغ العجز الكلي عام 2004 حوالي 478 مليون دولار ، مما اضطر السلطة إلى اللجوء إلى مصادر أخرى لتمويل العجز. أما في العام 2006 ، فقد حققت الموازنة العام فائضاً بمبلغ 44 مليون دولار ، عملت السلطة على إرجاع مبلغ 171 مليون دولار إلى المصارف المحلية ، وهكذا في كل سنوات العجز التي لم تستطع مصادر التمويل المعهودة الوفاء بمتطلبات الإنفاق العام كانت السلطة تلجأ إلى مصادر تمويل بديلة أهمها الاقتراض من البنوك المحلية .، وفي العام 2014 بلغ عجز الموازنة قبل المنح الخارجية حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي ، وكانت المنح لوحدها كفيلةً بتغطية ما يزيد عن ثلث النفقات الإجمالية ،وأنها كانت تمثل حوالي 41% من إجمالي الإيرادات العامة ، ولهذا حققت الموازنة العامة فائضاً يساوي عشر الإيرادات الإجمالية .

ومما سبق يتبين للباحث أن : الاقتصاد الفلسطيني كان شديد التأثر بالأحداث والظروف السياسية التي عاصرتها الفترة الواقعة بين عامي 1995-2014 فأثر ذلك على إجمالي الناتج المحلي (GDP) والإنفاق عليه ، وبالتالي على متوسط نصيب الفرد منه ، كذلك تعرض الاستثمار والتكوين الرأسمالي لصدمات شديدة نتيجة الأحداث التي عصفت بالأراضي الفلسطينية فوجدنا أنه مع دخول الانتفاضة عام 2000 تراجع بما يزيد عن 200 مليون دولار كذلك في أعقاب الانتخابات 2006 تراجع بما يقرب من 250 مليون دولار ، أيضاً كان لغياب العملة الفلسطينية المستقلة أثر بالغ السوء على دخل المواطن الفلسطيني وقوته الشرائية حيث تبين أنه نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات غير الفلسطينية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني وتغير القوة الشرائية كان قد فقد ما يقرب من 60% من ثروته ، بالإضافة إلى ضياع ريع الإصدار الذي قد يصل إلى ما نسبته 15% من الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية ، والتي تعتمد على جزأين رئيسيين هما المنح والمساعدات والإيرادات المحلية ، تشكل الإيرادات الضريبية ما يزيد عن 40% منها ، وإجمالاً فإنه رغم نمو الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 4 مليار دولار إلى ما يقرب من 7.5 مليار دولار إلا أنه ظل طوال الفترة يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري فاق 4 مليار دولار عام 2012 ، ومن عجز في الموازنة العامة عبر عنه نمو الدين العام من ما نسبته 2.5% من GDP

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى ما يقرب من 42% من GDP عام 2014 ، وكذلك من فجوة في الموارد المحلية تمثلت في تراجع معدلات الادخار من 44% من GDP في بداية الفترة إلى ما دون 22% من GDP في نهايتها .

الخلاصة : يتبين من استعراض الباحث للمؤشرات الكلية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995 – 2014) : أن الاقتصاد الفلسطيني تعرض لكثير من الممارسات والسياسات (الإسرائيلية) ، التي أضعفته وأنهكت قواه ، مما جعله شديد التأثر بأي حدث ، ولو كان طارئاً ، فقد رأينا أن العام 1996 ، الذي شهد أحداث انتفاضة النفق ، والتفجيرات التي حدثت داخل (إسرائيل) ، وما ترتب عليها من إجراءات عقابية من طرف (إسرائيل) ضد الأراضي الفلسطينية ، تسببت في خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من حوالي 7% عام 1995 إلى 1.2% عام 1996 ، و تسببت في زيادة الدين العام ، نتيجة نمو النفقات ، كما تسببت في تراجع الصادرات الفلسطينية بنسبة 4% ، وتراجع الإستثمار الأجنبي بنسبة 8% ، و قد تسببت انتفاضة الأقصى – التي اندلعت شرارتها أواخر عام 2000 ، في تراجع الأداء الكلي للاقتصاد الفلسطيني ، إن كان على صعيد الناتج المحلي ذاته ، أو على صعيد التجارة الخارجية ، أو حتى الإيرادات العامة ، و على صعيد الادخار والاستثمار ، و في زيادة الدين العام إلى ما يزيد عن 40% من GDP ، وتفاقم عجز الموازنة عام 2002 ، بسبب تراجع الإيرادات المحلية ، الناجم عن اجتياح الضفة الغربية ، وإغلاق الأراضي الفلسطينية ، وما ترتب عنه من زيادة البطالة ، بالإضافة إلى تدمير العديد من المنشآت الزراعية والصناعية ، وفي عام 2006 تسبب الحصار الذي فرض على السلطة الفلسطينية ، في تراجع الأداء الاقتصادي الفلسطيني ، وأصاب كافة القطاعات الاقتصادية بشلل تام ، حيث توقفت المنح والمساعدات ، وتراجع الاستثمار والادخار بنسبة 60% ، تلا ذلك العدوانان اللذان شنتهما (إسرائيل) على قطاع غزة 2008 ، 2012 ، وما نتج عنه من الإجهاز على ما تبقى من هياكل واهنة في الاقتصاد الفلسطيني .

أيضاً يمكن القول إن عدم وجود عملة فلسطينية خلق مزيداً من الأزمات في الاقتصاد الفلسطيني ، فتلك التبعية النقدية تؤدي إلى انعكاس الأزمات النقدية لدى الطرف (الإسرائيلي) على الاقتصاد الفلسطيني ومن جملة ذلك التضخم حيث ينتقل إلى الاقتصاد الفلسطيني لأن نسبة كبيرة من السلع المستوردة تأتي من إسرائيل أو عبرها ، وبالتالي فتأثير مستويات التضخم و الأسعار الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني يكون مباشراً

أيضاً كان **عدم انتهاج سياسات اقتصادية فلسطينية** متوازنة تستثمر زيادة GDP الناجمة عن المساعدات سبباً في زيادة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي زيادة الواردات المعتمد جزءٌ كبير منها على (إسرائيل) ، مما تسبب في تفاقم عجز الميزان التجاري السلعي ، كذلك أدى الحصار والإغلاق وتقييد العمل الفلسطيني إلى تقليص تحويلات العاملين داخل (إسرائيل) بشكل كبير جداً ، والتي كانت تلعب دوراً مهما في تمويل عجز الميزان التجاري ، مما أدى إلى تدهور قدرة الناتج المحلي الإجمالي على تغطية الاستهلاك الإجمالي ، وبالتالي إلى تعاظم فجوة الموارد المحلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويضاف لما سبق فقد أدى الاعتماد الكبير في تمويل النفقات العامة على إيرادات المقاصة إلى مزيد من ارتهان الاقتصاد الفلسطيني للممارسات (الإسرائيلية) ، ذلك أن هذا الاعتماد لم يعمل على تقليص الانكشاف التجاري ، أو الحد من نمو الواردات ، بسبب عدم وجود سياسات لتحفيز الصادرات أو حتى تشجيع الإنتاج المحلي .

و كان من أسباب تفاقم عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة ، وزيادة التبعية لإسرائيل هي انتهاج سياسات غير رشيدة في الإنفاق العام ، والتوظيف غير المنظم ، والذي أدى إلى تضخم فاتورة الرواتب ، و أدى إلى تزايد الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية ، والتي كانت تزيد في بعض السنوات عن نصف الإيرادات العامة ، ويعتمد عليها دائماً لتمويل ما يزيد عن 45% من النفقات العامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

- **تحليل تطور نمو فجوة التجارة الخارجية ، وأسباب وجودها**

Analyzing The Developments in the Growth of The Foreign Trade Gap & The Reason of Its Existing

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

تحليل تطور نمو فجوة التجارة الخارجية

تمهيد :

كان موضوع التجارة الخارجية مثار اهتمام لدى منظري وكتاب الفكر الاقتصادي على مر العصور ، بدءاً من العصور الأولى للتاريخ ، وحتى يومنا هذا ، وكان هدف كل منهم على اختلاف مذاهبهم ، ونظرتهم إليها – من حيث تحريرها أو تقييدها – يسعى إلى تعظيم وتنمية الصادرات ، والحد من الواردات من أجل تحقيق فوائض تجارية ، ولإبراز مدى قوة الدولة من الناحية الاقتصادية والتجارية .

و الميزان التجاري هو المقياس لذلك ، فالميركنتاليون كانوا يسعون إلى تحقيق فوائضهم التجارية عبر تقييد الاستيراد ، وتشجيع التصدير ، والفيزيوقراط سعوا إلى ذلك من خلال تنمية قطاع الزراعة ، باعتبارهم أن الأرض هي المحرك الأساسي لعجلة الإنتاج ، وطالبوا بحرية التجارة ، حتى لا يقل الطلب على منتجاتهم الزراعية ، أما الكلاسيك فطالبوا بدعم حرية العمل والتجارة ، لأن قوى السوق واليد الخفية كفيلة بتحقيق التوازن الدولي ، وإلى آخر ذلك من الأفكار

وعلى ذلك فإن الهدف هو تحقيق فائض موجب في الميزان التجاري ، بجعل قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات ، لأنه إذا اختلفت قيمة الواردات عن الصادرات فإن ذلك يخلق خللاً في ميزان التجارة الخارجية تعرف بفجوة التجارة الخارجية ، و قد تكون سالبة أو موجبة أو صفرية ، فتكون سالبة إذا حدث عجز في الميزان التجاري (الواردات أكبر من الصادرات) ، وموجبة إن كان هناك فائض (الصادرات أكبر من الواردات) ، أما إذا تساوت قيمة الصادرات وقيمة الواردات فيتحقق التوازن في التجارة الخارجية ولا تكون هناك فجوة .

والاقتصاد الفلسطيني كغيره من اقتصاديات العالم يسعى لأن يكون له قطاع تجاري يربطه بالعالم الخارجي ويحقق من خلاله رفاهية ونمواً لمستويات المعيشة للإنسان الفلسطيني ، لكنه كان عرضة لكثير من الأحداث ، أدت إلى تشوه في هيكل تجارته الخارجية ، سيقوم الباحث خلال هذا المبحث باستعراض أهم التطورات التي حدثت في قطاع التجارة الخارجية وتأثيراتها عليه .

أولا : تطورات قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني :

عاني قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني – كغيره من قطاعات ومرافق الاقتصاد الفلسطيني – من ممارسات الاحتلال (الإسرائيلي) ، من تشويه لهياكله وتدمير لبنيته التحتية ، من خلال انتهاجها نهجاً استعمارياً ، هدف بالأساس إلى تكييف كافة نشاطات الاقتصاد الفلسطيني ، وفق ما يتلاءم مع متطلبات نمو الاقتصاد (الإسرائيلي) ، وعبر سلسلة طويلة من الأوامر العسكرية ، أدت بالمحصلة إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني سوقاً استهلاكية ، و سوقاً لمخرجات الاقتصاد الإسرائيلي ، مع فرض قيود على تدفق البضائع الفلسطينية في الاتجاه المضاد ، شكلت منذ ذلك الحين ما عرف بأنه (اتحاد جمركي أحادي الجانب) ، إلا أن هيمنة (إسرائيل) على معابر ومنافذ الأراضي الفلسطينية ، جعل الوصف الأدق لهذه العلاقة هو علاقة قسرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفروضة من جانب واحد (النقيب وعطياني؛2003؛ص20)، كما أعاقت (إسرائيل) تقدم القطاعات الإنتاجية ، بحيث عرقلت ومنعت استيراد السلع الرأسمالية بحجج أمنية ، فأضعف ذلك القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية ، وقد تَبَدَّى ذلك جلياً حتى بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل ، وملحقها الاقتصادي (بروتوكول باريس) ، ورغم أن موقعي هذه الاتفاقية اعتبروها إنجازاً ، إلا أنها أدت إلى تكبيل حركة الاقتصاد الفلسطيني ، من خلال تحديد السلع والبضائع التي تدخل إلى مناطق الحكم الذاتي (كماً ونوعاً) مما ساهم في تعزيز وتكريس التبعية للاحتلال (الإسرائيلي) ، ورغم قيام السلطة الفلسطينية بتوقيع عدة اتفاقيات تجارية واقتصادية مع العديد من الدول ، من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني ، إلا أن الممارسات العسكرية وسياسات العقاب الجماعي التي كانت تنتهجها (إسرائيل) حالت دون تطبيق هذه الاتفاقيات ، أو إخراجها حيز التنفيذ ، بسبب استمرار سيطرة (إسرائيل) على المعابر ، وتحكمها في السياسات النقدية (لأن عملتها هي المتداولة) ، وهنا لا بد من استعراض تطورات التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني ، حيث كان هناك مرحلتان هامتان مثلتا نقطتي تحول فارقتين في تاريخ التجارة الخارجية الفلسطينية ، بشكل خاص وتاريخ الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام .

المرحلة الأولى : تبدأ منذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967 وتمتد إلى ما قبل قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 ، أي أنها الفترة بين (1967 – 1994) ، حيث كانت التجارة الخارجية الفلسطينية ، والعلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع الخارج مقتصرة على ثلاث دول هي إسرائيل ، والأردن ، ومصر .

المرحلة الثانية : بعد قيام السلطة الفلسطينية منذ عام 1994 وحتى عام 2014 وهي فترة الدراسة التي سيتم من خلالها تحليل تطورات العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي .

المرحلة الأولى : التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة (1967 – 1994) :

أ- **التجارة الخارجية الفلسطينية 1970 – 1977** : كان من المفترض أن يشكل ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد (الإسرائيلي) رافعةً للأول ، فتتقلص الفجوات بينهما نتيجة لعدة عوامل منها جذب رءوس الأموال والاستثمارات من الاقتصاد الكبير إلى الاقتصاد الصغير ، وأن تعمل تحويلات العمال في (إسرائيل) على تنمية الطلب في الاقتصاد الفلسطيني ، وبالتالي ينمو الناتج والتجارة ، إضافة إلى نقل التكنولوجيا ، إلا أن الأمر كان خلاف ذلك ، فقد اتسعت فجوة الموارد في الاقتصاد الفلسطيني – والتي تحتسب كما يلي (الواردات – الصادرات) – فقد بلغ متوسط فجوة التجارة الخارجية خلال هذه الفترة حوالي 148 مليون دولار، شكلت الصادرات الزراعية حوالي 47% من متوسط قيمة الصادرات بهذه الفترة ، وبلغ قيمة نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي 50% فقط . كما بالجدول التالي (13-3) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (13 – 3)

معدلات نمو التجارة الخارجية وتطورات الميزان التجاري في الاقتصاد الفلسطيني الفترة (1970-1993)

السنة	الصادرات الزراعية	الصادرات الصناعية	إجمالي الصادرات	نمو الصادرات الصناعية	نمو الصادرات الزراعية	معدل نمو الصادرات	درجة التركز الصناعي	درجة التركز الزراعي	إجمالي الواردات	معدل نمو الواردات	فجوة التجارة الخارجية	معدل نمو الفجوة	متوسط الفجوة
1970	17.27	27.93	45.20	-	-	-			42.52	-	2.68	-	61.26
1971	29.16	41.04	70.20	46.94%	68.85%	55.31%	61.79%	38.21%	126.87	198.38%	-56.67	-2214.5%	
1972	34.26	49.24	83.50	19.98%	17.49%	18.95%	58.46%	41.54%	162.76	28.29%	-79.26	39.86%	
1973	39.44	61.46	100.90	24.82%	15.12%	20.84%	58.97%	41.03%	212.7	30.68%	-111.8	41.05%	
1974	47.76	99.13	146.89	61.29%	21.10%	45.58%	60.91%	39.09%	335.01	57.50%	-188.12	68.26%	215.175
1975	61.73	131.17	192.90	32.32%	29.25%	31.32%	67.49%	32.51%	407.23	21.56%	-214.33	13.93%	
1976	75.18	152.12	227.30	15.97%	21.79%	17.83%	68.00%	32.00%	435.49	6.94%	-208.19	-2.86%	
1977	109.25	146.05	255.30	-3.99%	45.32%	12.32%	66.92%	33.08%	505.36	16.04%	-250.06	20.11%	
1978	100.94	162.16	263.10	11.03%	-7.61%	3.06%	57.21%	42.79%	450.66	-10.82%	-187.56	-24.99%	292.32
1979	97.76	173.74	271.50	7.14%	-3.15%	3.19%	61.63%	38.37%	576.52	27.93%	-305.02	62.63%	
1980	107.39	235.81	343.20	35.73%	9.85%	26.41%	63.99%	36.01%	677.98	17.60%	-334.78	9.76%	
1981	102.50	304.49	406.99	29.13%	-4.55%	18.59%	68.71%	31.29%	748.9	10.46%	-341.91	2.13%	
1982	105.14	285.46	390.60	-6.25%	2.58%	-4.03%	74.82%	25.18%	727.9	-2.80%	-337.3	-1.35%	387.74
1983	93.18	288.42	381.60	1.04%	-11.38%	-2.30%	73.08%	26.92%	784.8	7.82%	-403.2	19.54%	
1984	74.76	213.74	288.50	-25.89%	-19.77%	-24.4%	75.58%	24.42%	686.2	-12.56%	-397.7	-1.36%	
1985	78.40	194.00	272.40	-9.24%	4.87%	-5.58%	74.09%	25.91%	685.17	-0.15%	-412.77	3.79%	
1986	75.75	314.10	389.85	61.91%	-3.38%	43.12%	71.22%	28.78%	877.9	28.13%	-488.05	18.24%	523.69
1987	93.93	290.80	384.73	-7.42%	24.00%	-1.31%	80.57%	19.43%	1017.06	15.85%	-632.33	29.56%	
1988	43.80	158.90	202.70	-45.36%	-53.37%	-47.3%	75.59%	24.41%	672.2	-33.91%	-469.5	-25.75%	
1989	38.70	92.62	131.32	-41.71%	-11.64%	-35.2%	78.39%	21.61%	636.2	-5.36%	-504.88	7.54%	
1990	58.15	159.70	217.85	72.42%	50.26%	65.89%	70.53%	29.47%	852.5	34.00%	-634.65	25.70%	848.58
1991	66.50	170.90	237.40	7.01%	14.36%	8.97%	73.31%	26.69%	1123.93	31.84%	-886.53	39.69%	
1992	76.30	225.30	301.60	31.83%	14.74%	27.04%	71.99%	28.01%	1143.02	1.70%	-841.42	-5.09%	
1993	67.30	202.70	270.00	-10.03%	-11.80%	-10.5%	74.70%	25.30%	1301.71	13.88%	-1031.71	22.62%	

المصدر : الجعفري ؛ محمود ؛ التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة – الإمكانات والآفاق ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ؛ رام الله ؛ 1995 ؛ (ص 51 – 53) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-التجارة الخارجية الفلسطينية 1978 – 1985 : استمر قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني تحت الاحتلال وواصل عجزه في نموه حيث زاد العجز في هذه الفترة عن الفترة السابقة حوالي مرة ونصف عما كان عليه في السابق ، فبالرغم من نمو الصادرات بنسبة 144% ، إلا أن الواردات كان نموها أكبر بحيث نمت هي الأخرى بمعدل 140% ، عن الفترة السابقة ، بحيث حدث نمو ملحوظ في الصادرات الصناعية (بنسبة 162% عن الفترة السابقة) ، و زادت الصادرات الزراعية بنسبة84 % ، بالمقابل زادت الواردات الزراعية بنسبة 100% تقريباً ، وزادت الواردات الصناعية هي الأخرى بنسبة تزيد عن 147% ، عما كانت عليه في الفترة السابقة ، وهذا ما أدى إلى نمو متوسط فجوة التجارة الخارجية إلى ما يقارب 440 مليون دولار ، أي بزيادة نسبتها 146% عن الفترة السابقة .

ج-التجارة الخارجية الفلسطينية 1986 – 1994 :

شهدت هذه المرحلة دخول الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة) أواخر عام 1987 ، والتي تسبب دخولها في نمو العجز التجاري في هذا العام نفسه بحوالي 40% ، وأصبح متوسط حجم فجوة التجارة الخارجية خلال هذه الفترة ضعف ما كانت عليه خلال الفترة التي سبقتها ، حيث شهدت هذه الفترة تراجعاً في متوسط حصيلة الصادرات بنسبة 18.4% عن الفترة السابقة ، مقابل نمو في قيمة الواردات بنسبة تقارب 44% ، بسبب ازدياد وتيرة الإغلاقات (الإسرائيلية) للأراضي الفلسطينية ، والتي ترتب عليها انخفاض حاد في الصادرات الفلسطينية ، إضافة إلى المعوقات التي وضعتها إسرائيل على استيراد المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية ، والجدير بالذكر أن الصادرات الزراعية تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الفلسطينية تزيد في بعض السنوات عن 40 % ، إلا أن هذه النسبة أخذت في التراجع ، حتى وصلت في بعض السنوات إلى ما دون 20% ، بسبب الممارسات الإسرائيلية المجحفة بحق القطاع الزراعي الفلسطيني ، وقيام إسرائيل باستيعاب ما يزيد عن 40% من العمالة الفلسطينية لخدمة قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي ، واستنزافها الموارد المائية الفلسطينية ، و سن قوانين وتشريعات عسكرية تقيد وتحرم الإنسان الفلسطيني من استخدام حقوقه المائية بالشكل الذي يلائمه ، كما استولت إسرائيل على ما يزيد عن 70% من أراضي الضفة والقطاع ، وبالذات أكثرها خصوبة لصالح المستوطنات ، وأيضاً استنزفت الخزان الجوفي في الضفة والقطاع ، وسحبته لسد حاجاتها المائية ، وتلبية احتياجات المستوطنين ، الذين كانوا يتزايدون على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ، وقدرت نسبة المياه التي استنزفتها إسرائيل من الخزان الجوفي الفلسطيني ، وأعادت توجيهها إلى المستوطنات بحوالي 85% من المياه الفلسطينية ، مقابل مصادرة الأراضي الفلسطينية ، حيث بلغ مجموع مساحة ما صادرته إسرائيل في الفترة بين 1988 – 1994 حوالي 500 ألف دونم .

والباحث يرى : أن ميزان التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة خلال هذه الفترة ، كما يظهر في الشكل التالي (5 – 3) لم يحقق في أي سنة فائضاً يذكر ، بل على العكس من ذلك ، يعاني من خلل و عجز دائم ومزمن ، ناجم عن خلل في البنية الأساسية . وتركيبة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (5 – 3)

يبين تطورات فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني

خلال الفترة (1970 – 1994)

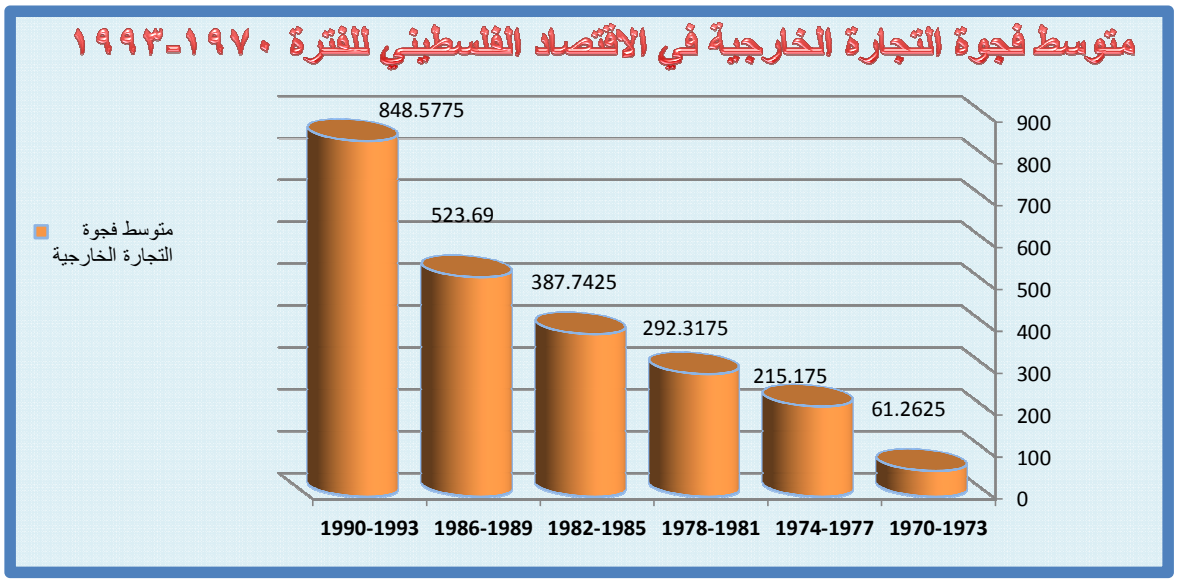

- **المصدر** : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (14 – 3)

وإن اختلفت معدلات نمو ذلك العجز ، صعوداً وهبوطاً ، كنتيجة للممارسات (الإسرائيلية) والتي من أهمها وأبرزها ما يلي :

- الاستيلاء على الموارد الاقتصادية بالكامل ووضع كثير من العراقيل والعقبات أمام أوجه استثمارها .
- إنشاء المستوطنات بكثافة على الأراضي الفلسطينية ، بهدف إحداث تغييرات ديموغرافية على أرض الواقع .
- إضعاف القدرات الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني واقتصارها على البنوك (الإسرائيلية) ، من خلال كثير من السياسات التجارية والمالية ، مثل إقفال المصارف ، والضرائب المرتفعة ، والتراخيص الباهظة ، وعمليات الإغراق بالمنتجات (الإسرائيلية) .. ، و حصر التجارة إلا مع إسرائيل ، أو من خلالها .
- أُضعفت القدرة الاستيعابية لسوق العمل المحلي ، بسبب تشويه هذا القطاع العريض ، عبر تشغيله في قطاعات الاقتصاد (الإسرائيلي) ، في مجالات الزراعة والإنشاءات وقطاع الخدمات المدنية ، كالنظافة ، مما أدى بالمحصلة إلى تراجع العمالة المدربة وتشوه هيكل الأجور في الاقتصاد المحلي ، وتأثرها بأجور العمالة داخل (إسرائيل) ، مما أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتوج المحلي نتيجة ارتفاع التكاليف .
- استيلاء (إسرائيل) على كافة الأموال المتعلقة بالجمارك والمدفوعات الضريبية ، والضمان الاجتماعي التي كان يدفعها العمال داخل (إسرائيل)، بالإضافة إلى منافع استخدام العملة (الإسرائيلية) ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك أدى إلى تشويه القطاعات الإنتاجية لاقتصاد الأراضي المحتلة بحيث تم تشكيلها وفق ما يخدم قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى برزت – وبشكل واسع – في أواخر الثمانينات حتى منتصف التسعينات تقريباً عمليات التعاقد من الباطن ، والتي أدت إلى جعل العمالة وقطاعات الإنتاج في الأراضي الفلسطينية تعمل لصالح الاقتصاد (الإسرائيلي) ، فانخفضت مساهمتها في قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني ، إضافة إلى جعل الإنسان الفلسطيني يقدم خدمة العمل ، والتي كانت بالغالب لا يتم تقييدها ضمن حركة التجارة ، ويحصل على الأجر ، وبالمقابل يستورد من (إسرائيل) سلعاً وخدمات ، إضافة إلى أن كثيراً من عمليات التجارة كانت تتم من خلال (إسرائيل) وعبرها ، ونتيجة لإزالة الحواجز العسكرية بين الاقتصادين ، وبالذات أواسط الثمانينات فكان التجار الإسرائيليون يأتون إلى الأراضي الفلسطينية بسياراتهم يحملون ما يشاءون من البضائع الفلسطينية رخيصة الثمن ، وخدمات الصيانة ، وما شابه ذلك ، مما أدى إلى تخفيض قيمة الواردات بهذا الشكل ، إضافة إلى أن عزل الاقتصاد الفلسطيني عن محيطه وعمقه العربي ؛ أفقده القدرة على المناورة ، وعدم وجود قطاع مصرفي مستقل ، قادر على رفد قطاع التجارة الخارجية بمصادر تمويل فعالة ، أو حتى على توفير تمويل قادر على تغيير اتجاهات الاستثمار نحو قطاعات إنتاجية حقيقية ، فقد خضع القطاع المصرفي بأكمله ، للسياسات المالية والنقدية الإسرائيلية ، أضعف مرونة قطاع التجارة الخارجية ، وبالتالي قدرته على الصمود أمام الأزمات العالمية وقدرته على المنافسة في السوق الدولي ، فبينما تضاعفت الصادرات الإجمالية حوالي خمس مرات عام 1994 عن العام 1970 ، فإننا نجد أن الواردات قد تضاعفت حوالي 29 مرة ونصف ، وبالتالي فلأجل ذلك نجد أن العجز قد تضاعف سبعة عشر مرة ، ليبلغ حوالي 40% من الناتج المحلي الفلسطيني ، وهذا الضعف في نمو الصادرات جاء كما أسلفنا نتيجة حتمية لاستنزاف مقدرات الاقتصاد الفلسطيني ، بالإضافة إلى المعوقات سواء على صعيد حركة خروج البضائع من الأراضي الفلسطينية ، أو حتى على استيراد المواد الخام اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية ، وتشمل معوقات التمويل ، ومعوقات الضرائب الباهظة المفروضة على استيراد المواد الخام ، كذلك الرسوم العالية على استصدار تراخيص التصدير أو الاستيراد والتي كانت تصب كلها في مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي ، (والتي كانت بمثابة شكل آخر من أشكال الاستنزاف الاقتصادي) ، مما أضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية ، كما وأن حصر العلاقة في التعامل التجاري مع الجانب الإسرائيلي بالأوامر العسكرية ، جعل الأراضي الفلسطينية سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية دون أي تكلفة ، حيث كان ما نسبته 90% من الواردات الفلسطينية يأتي من إسرائيل ، ناهيك عن العوائد المتحققة للاقتصاد الإسرائيلي المترتبة على استخدام عملة الشيكل ، والعمولات الباهظة التي كانت تحصلها المصارف الإسرائيلية نظير التعامل معها لتسهيل النشاطات التجارية الفلسطينية ، واستقطاع مبالغ طائلة على المعابر كرسوم جمركية ورسوم عبور ، سواء على الحدود مع مصر أو مع الأردن ، وبالتالي كان من الطبيعي أن تتزايد فجوة التجارة الخارجية بمعدل متنامٍ ، ومتعاظم مع مرور السنوات ، ومما يدل على مدى تحكم إسرائيل في قطاع التجارة الخارجية هو أن نسبة البضائع والخدمات المستوردة من إسرائيل أو عبرها لا تقل عن 97% من إجمالي الواردات ، كما أن نسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل كانت تزيد خلال الفترة 1970 – 1994 عن 54% وتتجاوز في كثير من السنوات 70% من إجمالي الصادرات (النقيب ؛1997؛ص27) ، وكانت تغطية هذا العجز تتم من خلال العاملين الفلسطينيين في الخارج ، بالإضافة إلى تحويلات و أجور العاملين داخل إسرائيل .

المرحلة الثانية : ما بعد قيام السلطة الفلسطينية :

شكل قيام السلطة منعطفاً تاريخياً هاماً في مجريات الحياة في الاقتصاد الفلسطيني ، وبالذات عملية التبادل التجاري مع اقتصاديات الدول الأخرى ، وأهمها إسرائيل ، حيث إنه جاء نتيجة اتفاقية ، من ضمنها اتفاق باريس الاقتصادي ، الذي ضبط – ويمكن القول إنه قيد – العلاقة الاقتصادية والتجارية بين إسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية ، فجرى خلال بنوده تحديد لأصناف السلع المستوردة إلى أراضي السلطة الفلسطينية ، وكمياتها ومواصفاتها ، وتحديد الجمارك والضرائب ومعاييرها ، وترك المجال لإسرائيل لجباية الضرائب والرسوم الجمركية (بحكم تحكمها في المعابر ومنافذ الدخول والخروج) ، على أن تعيدها إلى السلطة الفلسطينية ، كما أنه نظم المسائل النقدية والمالية الخاصة بالشأن الفلسطيني ، بل وحدد طبيعة النظام الضريبي ، والعلاقة الضريبية بين الجانبين ، وبالتالي أصبحت السلطة الفلسطينية أسيرة هذه الاتفاقيات ، ومكبلة ببنودها ، ومن ثم لا بد أن ينعكس تأثيرها على التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع العالم الخارجي ، مع أن الهدف – كما يقول أبو علاء أحمد قريع– كان: هو إحداث نوع من التكافؤ بين كلا الاقتصادين ، والخروج من دائرة الهيمنة الإسرائيلية الكاملة على العملية الاقتصادية الفلسطينية ، وإحداث تنمية بالقدرات الذاتية الفلسطينية ، بعيداً عن التبعية للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية (قريع؛2012؛ص4) ، ومن هنا فعند استعراض بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية منذ قيام السلطة الفلسطينية نجد أن الميزان التجاري الفلسطيني ازداد عجزه تفاقماً ، نتيجة تكريس حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ، سواء من الناحية النقدية ، أو من الناحية التجارية ، وبالذات في جانب السياسات التجارية وسياسات الاستيراد ، حيث إن الاتفاقية تلزم كلا الطرفين بإعلام الآخر عند إجراء أي تغيير في سياسات الاستيراد ، ومعاييره ، ومع ذلك لم تلتزم إسرائيل كلياً بذلك ، فعند إجرائها أي تعديلات أو تغييرات خاصة بالاستيراد ، فلا تعلم الجانب الفلسطيني إلا متأخراً ، وينجم عن ذلك خسائر مالية فادحة تلحق بالتجار الفلسطينيين ، ورغم سماح هذه الاتفاقية للجانب الفلسطيني باستيراد كثير من السلع من الدول العربية ، وبالذات المشتقات النفطية ، إلا أن الهيئة العامة للبترول والتي كان مناطاً بها الإشراف على قطاع المحروقات ، وتنظيمه ، حصرت نشاطها في التعامل مع شركات إسرائيلية فقط ، (أبوهنطش والشعيبي؛2009؛ ص7) أما بالنسبة للصادرات الفلسطينية – إن سمحت إسرائيل لها بالمرور وفقاً للاتفاقيات – فهي تواجَه بالكثير من العراقيل الإسرائيلية ، ولذلك نجد أن الاتفاقية جعلت الاقتصاد الفلسطيني جزءاً من غلاف جمركي واحد مع إسرائيل ، تضيع عائداته الضريبية لصالح إسرائيل بسبب التسرب الضريبي ، كما أن الأسعار في الأراضي الفلسطينية تتأثر بتغيرات الأسعار في إسرائيل ، ولا يحدث العكس ، إضافة إلى أن إسرائيل عمدت إلى إتباع سياسة انتقائية في عملية تنفيذ بنود هذه الاتفاقية ، وأيضاً قامت إسرائيل بمنع الاستيراد من الدول العربية والإسلامية التي ليس لها علاقات دبلوماسية معها ، (رغم مخالفة ذلك للاتفاقية) (الشعيبي ؛ 2013 ؛ 5)، بالإضافة إلى أن الاتفاقية تنص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على وجوب ألا يقل سعر الوقود بمقدار 15% عن سعره في إسرائيل ، والأسوأ من ذلك – أيضاً – ذهاب كثير من التجار الفلسطينيين إلى عدم تقديم فواتيرهم الضريبية إلى وزارة المالية بالسلطة الفلسطينية للمقاصة من الجانب الإسرائيلي ، أو إحراقها ظناً أو تزويرها ، أو بيعها ، ظناً منهم أنهم يتهربون من دفع الضريبة ، وبذلك يذهب إلى خزينة وزارة الدفاع الإسرائيلية ما يزيد عن 400 مليون دولار سنوياً(•) ، يضاف إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات الاستهلاك ، وزاد الاعتماد على المساعدات والديون الخارجية ، لتمويل موازنات السلطة ، في حين كانت تتم هذه العملية من قبل عبر مدخولات الفلسطينيين العاملين في الخارج ، وعبر تحويلات العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل ، مما جعل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة لموازنة السلطة الفلسطينية رهينة بيد إسرائيل.(وزارة الاقتصاد الوطني؛ 2012 ؛ ص 4)

وبالتالي يرى الباحث : أن ذلك ترتب عليه ، أن أصبح قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني رهينة – تأثر سلبياً – بالسياسات التجارية الإسرائيلية ، التي أضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية ، بسبب تدفق السلع المستوردة الرخيصة ، الأمر الذي أدى إلى تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي ، وانخفاض قدرتها على استيعاب العمالة المحلية ، فزادت درجة الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي ، وأصبحت العلاقة الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية محصورة في تقديم الاقتصاد الفلسطيني الأيدي العاملة إلى السوق الإسرائيلي مقابل استيراد سلع استهلاكية من الجانب الإسرائيلي ، أي ازدادت درجة التبعية والاعتماد على السوق الإسرائيلي ، وبدوره العجز التجاري مع إسرائيل (الجعفري وآخرون؛2002؛ ص14)، كما تراجعت قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التعامل مع الأسواق الخارجية وبالذات الأسواق العربية ، وضياع نسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ، ومن ثم أدى كل ذلك إلى عرقلة النمو الاقتصادي وتراجعه

ثانياً : قياس فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني :

1- الفترة (1994 – 2000)

تبين للباحث من خلال دراسته لإحصائيات التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة 1994-2000 أنه يمكن حساب فجوة التجارة الخارجية من خلال طرح قيمة إجمالي الواردات من إجمالي قيمة الصادرات كما يلي :

الصادرات – الواردات = فجوة التجارة الخارجية (عجز الميزان التجاري)

وباستخدام هذه المعادلة ، فإن الجدول (14 – 3) يبين فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني لهذه الفترة كما يلي :

أن فجوة التجارة الخارجية في العام 1994 بلغت 1700 مليون دولار ، أي ما نسبته 55 % من إجمالي الناتج المحلي ، ثم تطورت هذه الفجوة في العام التالي مباشرة بنسبة 5% تقريباً ، لكنها تراجعت عام 1996 بسبب الحصار والإغلاق الذي فرضته (إسرائيل) إثر أحداث انتفاضة النفق ، وعادت بعدها لتنمو بمعدل متسارع حيث نمت عام 1997 ، 1998 ، 1999 بنسبة 9.7% ، 6.5% ، 26.8% ، على التوالي

• (http://paltoday.ps/ar/post/146455)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليبلغ حجم الفجوة حوالي 2600 مليون دولار ، بنسبة 54.8% من إجمالي الناتج المحلي ، أما في العام 2000 فقد تراجع حجم الفجوة بمعدل 17.4% ، من ما قيمته 2600 مليون دولار إلى 2150 مليون دولار بسبب اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى ، لتتراجع نسبة هذه الفجوة من إجمالي الناتج المحلي إلى 49.6% حيث تراجع الناتج المحلي كما تبين سابقاً من الجدول (1 – 3) بنسبة 8.6% ، مع تراجع لحجم الواردات بنسبة 9.6% مقابل نمو للصادرات بنسبة 17% ، لتتراجع فجوة التجارة الخارجية في العام 2000 بمعدل 17.44% ، كما في الجدول

جدول (14 – 3)

فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني بالأسعار الثابتة للفترة (1994 – 2014)

السنة	GDP	الصادرات	الواردات	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الواردات	فجوة التجارة الخارجية ($X - M$)	معدل نمو فجوة التجارة الخارجية	فجوة التجارة الخارجية إلى GDP
1994	3080.7	412.00	2112.4	-	-	-1700.4	-	55.20%
1995	3300	522.30	2306.2	26.77%	9.17%	-1783.9	4.91%	54.06%
1996	3340.1	501.60	2261.6	-3.96%	-1.93%	-1760	-1.34%	52.69%
1997	3830	606.40	2531.9	20.89%	11.95%	-1925.5	9.40%	50.27%
1998	4379	710.40	2761.1	17.15%	9.05%	-2050.7	6.50%	46.83%
1999	4741.6	750.90	3350.8	5.70%	21.36%	-2599.9	26.78%	54.83%
2000	4335.9	879.20	3028.3	17.09%	-9.62%	-2149.1	-17.34%	49.57%
2001	3932.2	589.6	2678.7	-32.94%	-11.54%	-2089.1	-2.79%	53.13%
2002	3441.1	480.9	2328.4	-18.44%	-13.08%	-1847.5	-11.56%	53.69%
2003	3923.4	540.6	2671.2	12.41%	14.72%	-2130.6	15.32%	54.30%
2004	4329.2	596.8	3137.4	10.40%	17.45%	-2540.6	19.24%	58.69%
2005	4796.7	704.4	3496.4	18.03%	11.44%	-2792	9.90%	58.21%
2006	4609.6	683.4	3371	-2.98%	-3.59%	-2687.6	-3.74%	58.30%
2007	4913.4	811.5	3304.8	18.74%	-1.96%	-2493.3	-7.23%	50.74%
2008	5212.1	951.4	3496.4	17.24%	5.80%	-2545.00	2.07%	48.83%
2009	5663.6	1015.1	3807.7	6.70%	8.90%	-2792.60	9.73%	49.31%
2010	6122.3	1031.6	3554.6	1.63%	-6.65%	-2523.00	-9.65%	41.21%
2011	6882.3	1298.3	3828.8	25.85%	7.71%	-2530.50	0.30%	36.77%
2012	7314.8	1290.4	4375.3	-0.61%	14.27%	-3084.90	21.91%	42.17%
2013	7477	1333.4	4059.2	3.33%	-7.22%	-2725.80	-11.64%	36.46%
2014	7449	1487	4416.5	11.52%	8.8%	-2929.5	7.47%	39.33%

- المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ : بيانات الناتج المحلي والإنفاق عليه حسب المنطقة ، للفترة 1994-2013 ، بالأسعار الثابتة ؛ سنة الأساس 2004
- النسب من إعداد الباحث

2- **الفترة (2001 – 2007)** : بتحليل بيانات الجدول (14 – 3) نجد أن متوسط حجم فجوة التجارة الخارجية خلال هذه الفترة كان يبلغ حوالي 2000 مليون دولار ، أي ما نسبته 52% من إجمالي الناتج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحلي ، ولم تكن الصادرات قادرة إلا على تغطية حوالي 29% من فاتورة الواردات ، حيث زاد متوسط فاتورة الواردات عن الفترة السابقة بمعدل 14.4% ، بينما لم تزد الصادرات سوي بنسبة 0.6% وبالتالي زاد حجم فجوة التجارة الخارجية بنسبة 18.7% ، وأصبحت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر حيث بلغت 55.4% في هذه الفترة بعد أن كانت خلال الفترة السابقة تساوي 51.7% ، نتيجة قيام (إسرائيل) بفرض حصارها على الأراضي الفلسطينية، وتدميرها جزءاً كبيراً من مقدرات الاقتصاد الفلسطيني خلال عملية السور الواقي ، وتقييد حركة العمال داخل الخط الأخضر .

كما شهد العام 2005 ، الذي شهد الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة زيادة في حجم الصادرات بنسبة 18% ، مقابل زيادة في حجم الواردات بنسبة 11.4% أدت إلى زيادة حجم فجوة التجارة الخارجية بنسبة 10% ، فقد تراجعت واردات قطاع غزة بنسبة 0.66% ، بينما ازدادت صادراتها بنسبة 49.2% ، ليتراجع العجز في القطاع من 907 مليون دولار إلى 866 مليون دولار ، بالمقابل شهد كل من واردات وصادرات الضفة نمواً ملحوظاً ليزداد العجز التجاري للضفة الغربية بنسبة 18% ، كما في الجدول (15 – 3) ليصبح حجم فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية حوالي 2.8مليارردولار ، أما العام 2006 ، بعد ظهور نتائج الانتخابات قامت (إسرائيل) – ومعها المجتمع الدولي – بمعاقبة الشعب الفلسطيني على نتائجها ، لتفرض حصاراً مالياً واقتصادياً على السلطة الفلسطينية ، فتتراجع الصادرات الفلسطينية بنسبة 4% ، أما الواردات فتراجعت بنسبة 4.6% فقط ، بينما في العام 2007 فقد تراجعت فجوة التجارة الخارجية بنسبة 7.24% ، لتتراجع نسبتها من GDP من 58.4% إلى 50.7% ، وكان نصيب قطاع غزة من هذه الفجوة 26.8% ، أي حوالي 670 مليون دولار ، في حين كانت تلك النسبة في العام الماضي 42.5% ، وذلك بسبب استمرار الحصار المالي والإغلاق على الأراضي الفلسطينية ، وبالمقابل كسر الحدود مع مصر وقيام المواطنين بجلب كثير من السلع بأثمان رخيصة ، وبالنسبة للصادرات ، فقد شهد العام 2007 نمواً للصادرات الفلسطينية بنسبة 18.74% ، قابله تراجع للواردات بحوالي 2% لتتقلص فجوة التجارة الخارجية بنسبة 7.24% فقط ، حيث نمت صادرات القطاع بنسبة 20.5% ، وتراجعت واردات القطاع بنسبة 48% ، الأمر الذي أدى إلى تراجع الفجوة التجارية لقطاع غزة بنسبة 41.4% ، قابله نمو في فجوة التجارة الخارجية للضفة الغربية بنسبة 18% ، كما يظهر في الجدول (15 – 3) ، مما أدى إلى تقلص فجوة التجارة الخارجية بنسبة 7.24 % ،في حين كان نمو الصادرات والواردات في الضفة الغربية متماثلاً إلى حد كبير حيث نما العجز التجاري للضفة الغربية بنسبة 18.1% ، وكان جراء ذلك أن تقلصت فجوة التجارة الخارجية بشكل عام بنسبة 7.24%

3- الفترة (2008 – 2014) :

يشير الجدول (14 – 3) أن متوسط حجم فجوة التجارة الخارجية خلال هذه الفترة حوالي 2730 مليون دولار ، بزيادة قدرها 15.4% عن الفترة السابقة ، حيث ازدادت الصادرات خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة بنسبة 90% ، بينما الواردات فقد زاد متوسطها بنسبة 40% ، وبالنسبة لحجم فجوة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت إلى 41% منه بعد أن كانت تزيد عن 55% في الفترة السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (15 – 3)

تطور حجم التجارة الخارجية ومعدلات نموها حسب المنطقة للفترة (1994 – 2014)

Rate to Imports		Rate to Exports		Growth Rate			West Bank			Growth Rate			Gaza Strip			Year
Gaza Imp.	W.B Imp.	Gaza Exp.	W.B Exp.	W.B deficit	W.B Imp.	W.B Exp.	Balance	Imp.	Exp.	Gaza deficit	Gaza Imp.	Gaza Exp.	Balance	Imp.	Exp.	
33.2%	66.8%	9.7%	90.3%				-1039.9	1412.1	372.2				-660.5	700.3	39.8	1994
30.1%	69.9%	8.4%	91.6%	9.1%	14.2%	28.6%	-1134.4	1612.9	478.5	-1.7%	-1.0%	10.1%	-649.5	693.3	43.8	1995
32.8%	67.2%	9.4%	90.6%	-6.2%	-5.8%	-5.0%	-1064.3	1518.9	454.6	7.1%	7.1%	7.3%	-695.7	742.7	47.0	1996
31.1%	68.9%	10.3%	89.7%	12.8%	14.9%	19.6%	-1200.8	1744.7	543.9	4.2%	6.0%	33.0%	-724.7	787.2	62.5	1997
29.6%	70.4%	9.7%	90.3%	8.4%	11.4%	18.0%	-1302.0	1943.7	641.7	3.3%	3.8%	9.9%	-748.7	817.4	68.7	1998
27.2%	72.8%	10.8%	89.2%	35.8%	25.4%	4.4%	-1768.3	2438.3	670.0	11.1%	11.6%	17.8%	-831.6	912.5	80.9	1999
29.7%	70.3%	15.1%	84.9%	-21.7%	-12.6%	11.4%	-1384.3	2130.4	746.1	-8.0%	-1.6%	64.5%	-764.8	897.9	133.1	2000
25.5%	74.5%	13.7%	86.3%	7.4%	-6.3%	-32%	-1487.2	1995.9	508.7	-21.3%	-24.0%	-39.2%	-601.9	682.8	80.9	2001
30.5%	69.5%	15.6%	84.4%	-18.5%	-18.9%	-20%	-1212.6	1618.3	405.7	5.5%	4.0%	-7.0%	-634.9	710.1	75.2	2002
32.1%	67.9%	17.6%	82.4%	12.9%	12.1%	9.9%	-1368.5	1814.2	445.7	20.0%	20.7%	26.2%	-762.1	857.0	94.9	2003
31.7%	68.3%	14.7%	85.3%	19.4%	18.1%	14.2%	-1633.5	2142.6	509.1	19.0%	16.1%	-7.6%	-907.1	994.8	87.7	2004
28.3%	71.7%	17.3%	82.7%	17.9%	17.1%	14.4%	-1925.9	2508.2	582.3	-4.5%	-0.7%	39.2%	-866.1	988.2	122.1	2005
35.9%	64.1%	10.0%	90.0%	-19.8%	-13.9%	5.7%	-1544.8	2160.0	615.2	31.8%	22.5%	-44.1%	-1141.9	1210.1	68.2	2006
22.7%	77.3%	10.1%	89.9%	18.1%	18.2%	18.5%	-1824.0	2553.3	729.3	-41.4%	-37.9%	20.5%	-669.3	751.5	82.2	2007
17.8%	82.2%	3.7%	96.3%	7.4%	12.6%	25.7%	-1959.2	2875.6	916.4	-12.5%	-17.4%	-57.4%	-585.8	620.8	35.0	2008
14.5%	85.5%	3.5%	96.5%	16.3%	13.3%	6.9%	-2277.7	3256.9	979.2	-12.1%	-11.3%	2.6%	-514.9	550.8	35.9	2009
16.4%	83.6%	1.8%	98.2%	-14.0%	-8.7%	3.4%	-1960	2972.4	1012.8	9.4%	5.7%	-47.6%	-563.4	582.2	18.8	2010
20.4%	79.6%	7.5%	92.5%	-5.8%	2.5%	18.6%	-1846	3046.7	1200.7	21.5%	34.3%	419.1%	-684.5	782.1	97.6	2011
19.9%	80.1%	5.8%	94.2%	23.9%	15.0%	1.3%	-2288	3503.6	1215.8	16.4%	11.5%	-23.6%	-797.1	871.7	74.6	2012
14.2%	85.8%	7.3%	92.7%	-1.8%	-0.6%	1.7%	-2246	3481.9	1236.0	-39.8%	-33.8%	30.6%	-479.9	577.3	97.4	2013
18.7%	81.3%	5.4%	94.6%	-2.7%	3.2%	13.8%	-2185.5	3592.6	1407.1	55.0%	42.7%	-18.0%	-744.0	823.9	79.9	2014

- **المصدر** : بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ الحسابات القومية بالأسعار الثابتة للفترة (1994 – 2014) ؛ سنة الأساس 2004
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014 ؛ رام الله 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما في الجدول (14 – 3) ، حيث ازدادت في العام 2009 بنسبة 2% عن 2008 ، فتراجعت نسبتها إلى GDP من 50.7% إلى 48.8% وذلك بسبب تزايد حجم المساعدات التي تدفقت على الأراضي الفلسطينية وبالذات بعد انفراجة الأزمة المالية عن السلطة الفلسطينية ، حيث عادت الفجوة لتتسع ، ولكن في العام 2010 ، تراجعت فجوة التجارة الخارجية بنسبة تقارب 10% ، حيث انخفض حجم العجز من 2800 مليون دولار إلى حوالي 2523 مليون دولار ، فقد زاد العجز التجاري لقطاع غزة بمقدار 49 مليون دولار ، ولكن حدث العكس في الضفة الغربية ، حيث تراجع عجز الميزان التجاري هناك بمقدار 318 مليون دولار ، نتيجة لتراجع واردات الضفة الغربية في ذلك العام بنسبة 9% ، ونمو صادراتها بنحو 3.4% ، لكن الملاحظ إن إجمالي حجم التبادل قد تراجع بنسبة 5% تقريباً ، ويعزي التدهور الذي حصل في الميزان التجاري بقطاع غزة نتيجة ازدهار تجارة الأنفاق على الشريط الحدودي مع مصر ، و لجوء كثير من تجار القطاع إلى الاعتماد على تلك الأنفاق لتسويق منتجاتهم ، سعياً منهم للتخلص من العراقيل التي تضعها إسرائيل ، وكذلك عمل الكثير منهم على استيراد المواد الأولية والسلع النهائية عبر تجار مصريين وتخليصها لصالحهم وإيصالها عبر المهربين إلى الشريط الحدودي لإدخالها إلى القطاع من خلال الأنفاق ، أما العام 2012 فلقد ساء وضع الميزان التجاري عن العام الذي قبله بحيث إن زاد بما نسبته 22% ، نتيجة تزايد الطلب على الواردات والسلع الاستهلاكية ، و لتراجع أداء القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني ، حيث تدمر جزءٌ كبيرٌ منها خلال الحرب والعدوان الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة ، لذلك فقد زاد العجز التجاري في قطاع غزة بنسبة 16% .

ثالثاً : تحليل تطورات فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني :

أ- تحليل تطورات فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية 1994- 2000 :

أدى فرق الحجم الكبير بين حجم الواردات والصادرات إلى عدم فاعلية زيادة معدل نمو الصادرات بمعدل أكبر من نمو الواردات في التأثير على اتجاه فجوة التجارة الخارجية ، حيث إنه برغم أن معدل نمو الصادرات في الأعوام 1995 و 1997 ، و 1998 كان أكبر من معدل نمو الواردات إلا أن فجوة التجارة الخارجية زادت في العام 1995 بنسبة حوالي 5% ، عن العام الذي سبقه ، وبنسبة 9.4% في العام 1997 ، وفي العام 1998 بلغ نمو عجز الميزان التجاري حوالي 6.5% . كذلك شهد العام 1999 نمواً في فجوة التجارة الخارجية بنسبة 27% ، وأصبحت تزيد عن 50% من إجمالي الناتج المحلي ، بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني ، والتشوهات التي أحدثتها سنوات الاحتلال للأراضي الفلسطينية ، من خلال نهب الموارد الفلسطينية من ناحية ، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على تصدير خدمات العمل للاقتصاد الإسرائيلي ، مقابل استيراد سلع وخدمات من مخرجات الاقتصاد الإسرائيلي ، حيث شهد حجم التبادل التجاري تراجعاً في العام 1996 بنسبة 2.4% نتيجة أحداث انتفاضة النفق ، وتراجع نتيجة لذلك فجوة التجارة الخارجية بنسبة 1.44% . وكذلك في العام 1998 حققت الصادرات الفلسطينية نمواً بمعدل 17% في حين كانت الواردات قد نمت بنسبة 9% فقط فنتج عن ذلك اتساع في فجوة التجارة الخارجية بنسبة 6.5% ، كما تراجعت نسبة فجوة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي من 50.4% إلى 46.8% ، ثم ارتفعت عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1999 إلى حوالي 55% نتيجة لنمو العجز التجاري بنسبة تقارب 27% ، نتيجة لنمو الواردات بمعدل يزيد عن 21% ، في حين لم تنمُ الصادرات إلا بنسبة 5.7% ، كما يلاحظ أن الصادرات السلعية تشكل نسبة تفوق 90% من إجمالي الصادرات ، أما الواردات فإنها تتجاوز 87% ، لذلك نجد أن العجز في ميزان التجارة السلعية يتجاوز – في المتوسط – 88% من فجوة التجارة الخارجية الكلية . وفي العام 2000 تراجع حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي بمقدار حوالي 5% من حجمها عام 1999 ، نتيجة اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى والتي أدت إلى تراجع الأداء الكلي في الاقتصاد الفلسطيني فتراجعت الواردات الكلية بنسبة 9.6% مقابل نمو في الصادرات بنسبة 17% ، فزادت نسبة التجارة الخارجية من الناتج من 86.5% عام 1999 إلى 90% عام 2000 ، بسبب تباطؤ الناتج الإجمالي ، كل هذا أدى إلى انكماش فجوة التجارة الخارجية بنسبة 17.44% ، عن العام السابق ، وبالتالي انخفضت نسبة العجز التجاري من الناتج المحلي من55% إلى حدود 50% تقريباً ،لتراجع الأداء الكلي في الاقتصاد الفلسطيني .

العلاقات التجارية مع إسرائيل (1995 – 2000) : عملت إسرائيل منذ اللحظة الأولى لاحتلالها الأراضي الفلسطينية عام 1967 ، على إحكام قبضتها على المنافذ الفلسطينية ، وتشديد تحكمها بحركة الأشخاص ، والبضائع الفلسطينية ، والسيطرة على الأسواق الفلسطينية ، فخلق ذلك حالةً مكنت إسرائيل من ضم الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي ، فأخذت السلع الإسرائيلية تتدفق من اقتصاد قوي مدعوم إلى السوق الفلسطيني الضعيف ، وتنافس المنتجات المحلية ، فأدى ذلك إلى إخراج كثير من الصناعات المحلية الفلسطينية من السوق وتوقفها ، وبالتالي كان لذلك تأثير قوي أدى إلى تغيير أنماط الاستهلاك المحلية لصالح المنتجات الإسرائيلية ، بالإضافة إلى جعل أنماط الطلب على المنتجات الفلسطينية (في الاقتصاد الإسرائيلي)تتغير نحو المنتجات كثيفة العمل ، فحدث – مع مرور الزمن _ تحولٌ وتغيرٌ في الهياكل الأساسية للاقتصاد الفلسطيني سواء الاستثمارية أو الإنتاجية ، من أجل المواءمة مع تلك الأنماط المختلفة من الطلب لدى السوق الإسرائيلي ، فانعكس ذلك سلباً على الأنشطة الإنتاجية التي كانت قائمة قبل الاحتلال ، وبالذات قطاع الزراعة والصناعات التقليدية ، وأصبح النشاط الاستثماري رهينة بمتطلبات السوق الإسرائيلية ، مما أثر على حركة التجارة الخارجية الفلسطينية ، فأصبح (خلال الفترة بين 1970 و 1994) ، ما يزيد عن 64% (في المتوسط) من الصادرات الفلسطينية يتوجه إلى إسرائيل ، بالمقابل كانت الواردات القادمة من إسرائيل تزيد نسبتها عن 90% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، وكان من المفترض أن يشكل قيام السلطة الفلسطينية رافعة لقطاع التجارة الخارجية وانطلاقة وفتح آفاق واسعة نحو العالم الخارجي ، تحرراً من القيود والعراقيل الإسرائيلية ، إلا ذلك لم يحدث نتيجة تحكم إسرائيل في المعابر ومنافذ الدخول والخروج في الاقتصاد الفلسطيني ، وزاد الأمر سوءاً أن احتكرت إسرائيل الأسواق الفلسطينية وجعلتها سوقاً لمنتجاتها ، بالإضافة إلى وضع كثير من العوائق والعراقيل بوجه الصادرات الفلسطينية ، سواءً بالمنع المباشر بالأمر العسكري ، أو سوء المعاملة في الموانئ الإسرائيلية ، بحيث تترك المنتجات الفلسطينية وتهمل وتصبح عرضة للتلف ، بالمقابل زاد العجز التجاري مع الجانب الإسرائيلي ، بحيث كانت نسبته إلى العجز التجاري الفلسطيني الكلي في العام 1995 حوالي 61.6% ، وفي العام 1996 ارتفعت تلك النسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى 81% ، في حين كانت نسبة الصادرات الفلسطينية لإسرائيل بالنسبة لإجمالي الصادرات تقارب64% ، والواردات حوالي 77% ، كما في الجدول (7 – 3) ، لأن إسرائيل قامت بإغلاق الأراضي الفلسطينية ومنع العمال من الدخول للعمل فيها . فقد انحصرت عملية التبادل بشكل شبه كلي مع إسرائيل ، و رغم تراجع الحجم الكلي للتجارة الخارجية الفلسطينية بنسبة 2.4% ، إلا أن حجم التجارة مع إسرائيل قد ازداد بنسبة تقارب 14% ، كما زاد حجم العجز مع إسرائيل بنسبة 40% تقريباً ، وهذا راجع – كما أسلفنا – إلى زيادة تحكم إسرائيل في مقدرات ومفاصل الاقتصاد الفلسطيني ، وتزايد احتكارها للسوق الفلسطيني ، والتشوهات الهيكلية فيه ، ومدى التبعية التي سببتها سنوات الاحتلال ، برغم قيام السلطة بعقد عدة اتفاقيات للتبادل التجاري مع العديد من الدول ، إلا أن الممارسات العسكرية الإسرائيلية حالت دون خروج هذه الاتفاقيات إلى النور ، فقد تزايدت العراقيل في وجه التجارة مع العالم الخارجي ، سواء من حيث سوء معاملة البضائع الفلسطينية على الموانئ والمعابر الإسرائيلية ، أو ارتفاع التكاليف (تكاليف الضرائب ، وتكاليف التخزين) ، مما أدى إلى لجوء التجار الفلسطينيين للتعامل مع البضائع الإسرائيلية ، وبالتالي ازداد العجز التجاري – كما رأينا – مع إسرائيل بحوالي 40% عن العام 1995 ، بسبب التقلبات والأحوال السياسية وطبيعة العلاقة مع الجانب الإسرائيلي ، فتبلغ في العام 1999 حوالي 57% ، أما في العام 2000 فقد ارتفعت نسبة العجز التجاري مع إسرائيل إلى حوالي 64% من العجز الكلي ، بسبب زيادة الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية ، بعد سلسلة من المضايقات والعراقيل التي وضعت في وجه فتح آفاق للتبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي ، بالإضافة إلى الحالة التاريخية من التحكم والسيطرة على الموارد الفلسطينية ، والتي جعلت من إسرائيل الشريك الأكبر في حلقة علاقات الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي .

وبالنسبة لحصة إسرائيل من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية فإنها في الأعوام 1997–1999 تراجعت إلى 71% ، 64% ، 54% على التوالي ، و في العام 1999 برغم نمو فجوة التجارة الخارجية بنسبة تقارب 27% إلا أنها مع إسرائيل نمت فقط بنسبة 4% تقريباً ، أما تراجع حجم التجارة مع إسرائيل فقد كان بنسبة ضئيلة جداً لا تكاد تذكر ،وهو ما يؤكد على مدى وعمق الاعتماد على السوق الإسرائيلية في التجارة الخارجية الفلسطينية ، أما العام 2000 الذي شهد اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى ، فبسبب حالة التباطؤ التي أصابت مفاصل الاقتصاد الفلسطيني الكلية ، وأدت إلى تراجع الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 8.5%، وبدوره تراجع حجم التجارة الخارجية الفلسطينية بنسبة 5% ، وبنفس النسبة تقريباً تراجع حجم التبادل مع إسرائيل كان من الطبيعي أن يتراجع العجز التجاري مع إسرائيل حيث تراجع ذلك العجز بنسبة 8% ، لكن نسبة العجز مع إسرائيل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ظلت تراوح مكانها حول 41% ، وهي أقل منها في العام 1996 ، حيث كانت تزيد عن 42.6% ، وأما على صعيد السياسات التجارية فلسطينياً ، فبرغم ما أتاحه اتفاق باريس الاقتصادي للسلطة الفلسطينية من فرص (ولو محدودة) للتخلص من التبعية التجارية ، وقيام السلطة بعقد العديد من اتفاقيات الشراكة مع العديد من الدول ، إلا أن السياسات التجارية الفلسطينية لم تسْعَ لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنمية قطاع التجارة الخارجية بشكل حقيقي ، فازداد الضعف الهيكلي في قطاع التصدير ، وكذلك الاعتماد على الخارج لتلبية الطلب المحلي المتنامي نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، من ناحية ، والتدمير الممنهج الذي لحق بها جراء الممارسات الإسرائيلية ، والتشوهات الهيكلية العميقة ، فنتج عنه ما رأينا من تفاقم في هيكل التجارة الخارجية الفلسطيني ، حيث بلغ متوسط نسبة متوسط الصادرات إلى إسرائيل حوالي 54% خلال الفترة ، أما الواردات فقد كانت فقد عكست مدى اعتماد الطلب المحلي الفلسطيني على إسرائيل كمصدر للواردات فقد بلغ متوسط الواردات خلال الفترة من إسرائيل ما نسبته 65.6 % من إجمالي الواردات ، ويرجع ذلك إلى غياب السياسات التجارية ، (أو ضعفها) ، الساعية للتخلص من الارتهان لاتفاق باريس الاقتصادي ، بالإضافة إلى الهيمنة وفرض السياسات الأمنية على القرار الفلسطيني ، بالحصار والابتزاز السياسي والمالي .

ب- تحليل تطورات فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية 2001 – 2007 :

تفيد بيانات الجدول (16 – 3) أن متوسط فجوة التجارة الخارجية خلال هذه الفترة بلغ حوالي 2470 مليون دولار أي أن هذا المتوسط نما عن متوسط الفجوة للفترة بين 1994 – 2000 ، بحوالي 18.7% ، فقد ارتفع متوسط الفجوة من 2000 مليون دولار إلى حوالي 2470 مليون دولار ، وبالتالي انخفضت نسبة متوسط تغطية الصادرات للواردات من حوالي 24% خلال الفترة السابقة (1994–2000) إلى 21% فقط ، بسبب نمو متوسط الواردات بصورة أكبر من نمو متوسط حصيلة الصادرات فقد زادت الواردات في متوسطها عن الفترة السابقة بمعدل 14.4% ، أما الصادرات فقد نمت بنسبة 0.6% ، وخلال هذه الفترة ارتفع متوسط الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية الفلسطينية إلى 4640 مليون دولار ، بزيادة نسبتها 11.7% عن الفترة التي سبقت (1994–2000) ، حيث حافظت على نفس نسبتها من الناتج المحلي التي كانت عليها خلال الفترة التي سبقتها ، وهي 84% تقريباً ، أما متوسط الواردات فقد كانت نسبتها من متوسط الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن 70% .

الجدير بالذكر أن هذه الفترة شهدت أحداثاً أثرت كثيراً بالسلب على الأداء في الاقتصاد الفلسطيني ، بدأت باندلاع انتفاضة الأقصى ، أواخر عام 2000 ، والتي أدت إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني عام 2001 ، 2002 بنسبة 4% ، 7.7% على التوالي ، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج أيضاً بنسبة 12% ، 15% على التوالي ، وزيادة فجوة التجارة الخارجية اتساعاً بنسبة 2.8% ، 11.7% ، وانخفاض معدلات التكوين الرأسمالي بنسبة 21% ، 15.4% على التوالي ، كما شهدت هذه الفترة الحصار المالي الذي فرض على الحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلتها حركة حماس عام 2006 ، وأحداث الإنقسام السياسي الفلسطيني عام 2007، والتي كان لها بالغ الأثر على تراجع الأداء الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية .

العلاقات التجارية مع إسرائيل (2001 – 2007):

مثلت التجارة الخارجية مع الجانب الإسرائيلي خلال الفترة 2001 – 2007 انعكاساً لطبيعة العلاقة التي تربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ، فقد شكل متوسط الفجوة في العلاقات التجارية مع الجانب الإسرائيلي خلال هذه الفترة كما في الجدول (16 – 3) حوالي 59% من متوسط فجوة التجارة خلال نفس الفترة ، حيث قدر متوسط الفجوة الإجمالي خلال هذه الفترة بحوالي 2368 مليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (16 – 3)

مقارنة متوسط بيانات التجارة الخارجية وفجوتها في الاقتصاد الفلسطيني مع العالم ومع إسرائيل

(للفترة 1995 – 2014)

الفترة	متوسط التجارة الكلية			متوسط التجارة مع إسرائيل			نسبة التجارة مع إسرائيل إلى التجارة الخارجية الإجمالية		
	صادرات	الواردات	الفجوة	الصادرات	الواردات	الفجوة	صادرات	واردات	الفجوة
1995-2000	661.8	2706.7	-2044.9	359.14	1747.5	-1388.35	%54.27	%64.56	%67.89
2001-2007	629.6	2998.1	-2368.5	300.11	1692.3	-1392.2	%47.67	%56.44	%58.78
2008-2014	1201.03	3934.07	-2733	610.9	3180.2	-2569.36	%50.86	%80.84	%94.01

المصدر : المعدلات والنسب من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (7 – 3)

بينما كانت مع إسرائيل حوالي 1392.2 مليون دولار ، مقابل نمو متوسط العجز الإجمالي لهذه الفترة من 2045 مليار دولار إلى 2370 مليون دولار ، كما بلغ متوسط الصادرات خلال هذه الفترة حوالي 300.4 مليون دولار ، في حين كان متوسط الواردات يقارب 1700 مليون دولار ، أي ما نسبته 56.5% من إجمالي الواردات ، ليشكل متوسط العجز مع إسرائيل لوحدها ما نسبته 32.5% تقريباً من متوسط إجمالي الناتج المحلي لنفس الفترة . أي أن تلك النسبة لذلك العجز – بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي –لهذه الفترة قد انخفضت عن الفترة السابقة من 34.8% إلى 32.5% تقريباً ، وذلك بسبب تراجع معدلات التبادل مع إسرائيل خلال تلك الفترة نتيجة الأحداث التي دارت خلالها بدءاً باندلاع أحداث انتفاضة الأقصى حيث تراجعت نسبة التبادل مع إسرائيل خلال العام 2001 ، إلى 55% من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية بعد كان كانت تلك النسبة في العام 2000 حوالي 62.5% ، وكانت في سنوات التسعينات تتجاوز 60% ، وفي العام 2002 بلغت تلك النسبة 47.6% ، واستمرت حول هذا المعدل حتى العام حتى العام 2006 ، حيث تدهورت العلاقة التجارية مع إسرائيل في أعقاب الحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني بعد الانتخابات ، فقد بلغ متوسط الصادرات إلى إسرائيل لتلك الفترة حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما انخفضت نسبة الواردات (من إسرائيل) من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة من 44.8% إلى 49.6% ، ليرفع ذلك نسبة فجوة التجارة الخارجية من GDP خلا لهذه الفترة من 51.3% إلى 55.4% تقريباً ، وقد بلغ العجز التجاري مع إسرائيل خلال العام 2007 ، حوالي ملياري دولار ، أي ما نسبته 80% من إجمالي العجز التجاري في الاقتصاد الفلسطيني ، الذي شارفت نسبته على 51% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في نفس العام ، حيث عادت خلال هذا العام للارتفاع بسبب حالة الاستقرار النسبي التي سادت بعد تشكيل حكومة الدكتور سلام فياض ، وبرغم أحداث الانقسام السياسي التي حدثت في قطاع غزة ، والتي أدت إلى تراجع فجوة التجارة لقطاع غزة بنسبة 41.4% ، مما جعل متوسط عجز القطاع خلال هذه الفترة يرتفع إلى حوالي 800 مليون دولار ، وقد كان خلال الفترة السابقة 725مليوناً فقط ، كما في الجدول (15 –3) وبالتالي كانت تلك الأحداث مجتمعة مضافاً إليها الممارسات الإسرائيلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحصار الذي فرض على الأراضي الفلسطينية ، ومن قبلها التدمير الشامل الذي تعرضت له قطاعات الاقتصاد الوطني خلال عملية اجتياح الضفة الغربية خلال الأعوام 2001 ، 2002 ، سببا في تراجع متوسط حجم التبادل مع إسرائيل إلى 1992 مليون دولار مقابل 2100 مليون دولار خلال الفترة 1995 – 2000 ، إلا أن حجم الفجوة مع إسرائيل خلال الفترة (2001 – 2007) زاد من 1388 مليون دولار إلى 1392 مليون دولار.

ج- تحليل تطورات فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية 2008 – 2014 :

بالعودة إلى بيانات الجدول (16 – 3) لوجدنا أن فجوة التجارة الخارجية بلغ متوسطها خلال الفترة 2740 مليون دولار أي ما يعادل 41.5% من متوسط إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة ، حيث بلغ متوسط الصادرات لهذه الفترة حوالي 1200 مليون دولار ، في حين كان متوسط الواردات يقارب 3934 مليون دولار ، ففي العام 2008 لوحده كان عجز الميزان التجاري (كما في الجدول 6 – 3) ، يزيد عن 2540 مليون دولار ، حوالي 49% من إجمالي الناتج المحلي ، أي بزيادة قدرها 2% عن العام الذي سبقه ، رغم نمو الصادرات بنسبة 17.2% ، إلا أن هذا النمو لم يكبح حجم الفجوة من التمدد ، حيث تابع عجز الميزان التجاري لقطاع غزة تراجعه بنسبة 12.5% ، نتيجة لتراجع حجم كلٍ من صادراته بنسبة 57% ، وارداته بنسبة 17.4% ، والذين أديا إلى تراجع حجم الناتج المحلي لقطاع غزة بنسبة 8.6% ، بسبب العدوان الذي شنته إسرائيل على القطاع ، فتراجع أداء المؤشرات والمرافق الاقتصادية في قطاع غزة ذلك العام ، بينما شهدت فجوة التجارة الخارجية في الضفة الغربية نمواً بنحو 7.4% ، لنمو وارداتها بنحو 12.6% ، أما الصادرات فقد نمت بنسبة 25.7% ، فزاد ذلك من اتساع فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 2% ، و في العام 2009 تابعت فجوة التجارة الخارجية لقطاع غزة تراجعها بنسبة 12% نتيجة تراجع أداء مؤشراته الاقتصادية من ناحية ، ولانخفاض الطلب على الواردات بنحو 11.4% مقابل زيادة في صادرات القطاع بنحو 2.6% ، نتيجة لبدء مرحلة جديدة من التجارة في قطاع غزة ، هي مرحلة تجارة الأنفاق على الحدود مع مصر ، مما جعل نسبة كبيرة من الطلب المحلي تلبى عن طريقها ، نظراً لتوفيرها سلعاً بأثمان أرخص نسبياً من تلك الواردة عبر المعابر الرسمية ، فهي عملياً لم تكن مرحلة انخفاض في حجم الواردات بقدر ما هي تجارة غير رسمية لم تدخل ضمن السجلات الرسمية ، يضاف إلى ذلك قوافل المساعدات التي وفدت إلى القطاع في أعقاب العدوان على القطاع والتي ساهمت في تلبية جزء كبير من احتياجات السكان ، أدى إلى انخفاض إضافي في حجم الواردات ، أما في العام 2010 فقد عاد ميزان التجارة الخارجية للقطاع للنمو بنسبة 9.4% ، نتيجة لتنامي الطلب المحلي في قطاع غزة على كثير من السلع الرأسمالية ، ومواد البناء لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال ، لكن تراجع عجز ميزان التجارة الخارجية للضفة الغربية بنسبة تقارب 14% أدى إلى تراجع العجز الكلي بنسبة 9.56% عن عام 2009 ، فانخفض حجم فجوة التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 49.4% إلى 41.2% ، وفي العام 2011 حدث نموٌ طفيف في فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية ، نتيجة لنمو الصادرات الفلسطينية بحوالي 26% ، عن العام السابق ، مقابل نموٍ للواردات بنسبة 7.7% تقريباً ، حيث بلغ عجز الميزان التجاري حوالي2540

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دولار ، كان نصيب الضفة الغربية منه 1850 مليون دولار ، أي ما نسبته 73% ، وقد ارتفعت صادرات القطاع من 19 مليون دولار إلى حوالي 98 مليون دولار ، وكذلك زادت واردات القطاع بمقدار 200 مليون دولار ، مما زاد العجز التجاري في القطاع بمقدار 121 مليون دولار ، أي بنسبة زيادة حوالي 21.5% ، وهي الفترة التي شهدت تخفيفاً للحصار المفروض على القطاع وزاد فيها نمو الطلب المحلي في القطاع ، لأنها شهدت ازدهاراً في حركة تجارة الأنفاق الحدودية حيث زادت القوة الشرائية الحقيقية نتيجة انخفاض الأسعار على السلع الأساسية التي كان يتم جلبها عبر الأنفاق ، فازداد الطلب مقابلها على الواردات ، مما جعل حجم التبادل الإجمالي ينمو بمعدل 11.8% ليشكل ما نسبته من 74.5% من GDP ، أما في العام 2012 ، فمع العدوان الثاني على قطاع غزة فقد نما حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي بمعدل 10.5% وأصبح يشكل ما نسبته 77.5% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني ، حيث أدى ذلك إلى نمو فجوة التجارة الخارجية بمعدل 22% تقريباً ، لتصبح حوالي 4100 مليون دولار ، نتيجة لتراجع الصادرات الكلية بنسبة 0.61% ، بالمقابل زادت الواردات بنسبة 14.3% ، وكان نمو فجوة التجارة في قطاع غزة من 684.5 مليون دولار إلى 797 مليون دولار سبباً في زيادة الفجوة للقطاع بنسبة 16.5% ، لكن السبب الأكبر لنمو عجز الميزان التجاري الفلسطيني بهذا القدر هو نمو عجز الميزان التجاري في الضفة بنسبة 24% ، فقد نمت واردات الضفة الغربية بنسبة 15% ، مقابل نمو بنسبة 1.4% لصادراتها ، فارتفعت نسبة فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي من 36.8% عام 2011 إلى حوالي 42.2% عام 2012 ، لكن في العام 2014 عادت فجوة التجارة الخارجية للتوسع لتبلغ 2930 مليون دولار ، بسبب نمو الصادرات بنسبة 11.5% ، والواردات بنسبة 9% ، حيث بلغت حجم الواردات ثلاثة أمثال حجم الصادرات ، وكان تراجع صادرات قطاع غزة بنسبة 18% ، ونمو وارداته بنسبة 42.7% سبباً في زيادة عجز القطاع بمعدل 55 % عن العام السابق ، ذلك يعني أن العجز في القطاع قفز من 480 مليون دولار إلى 744 مليون دولار ، في مقابل تراجع طفيف لعجز ميزان التجارة في الضفة الغربية بلغ 14 مليون دولار ، حيث زاد الطلب المحلي لقطاع غزة لتعويض ما تم تدميره في المنازل ومعظم ممتلكات السكان خلال العدوان المدمر على قطاع غزة ، فارتفع حجم التبادل التجاري للأراضي الفلسطينية من 5400 مليون دولار (72% من GDP) إلى 5900 مليون دولار (79.3% من GDP) ، كما ارتفعت نسبة فجوة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي من حوالي 36.5% إلى 39.3% .

العلاقات التجارية مع إسرائيل (2008 – 2014)

شكلت العلاقات التجارية مع إسرائيل خلال هذه الفترة حلقة ضمن سلسلة حلقات التبعية التجارية للاحتلال الإسرائيلي ، بل والاقتصادية ، حيث بلغ متوسط حجم التبادل مع إسرائيل خلال الفترة بين عام 2008 و 2014 حوالي 3800 مليون دولار ، ويصور ذلك بوضوحٍ الجدولُ (7 – 3) ، حيث بلغ متوسط حجم الصادرات مع إسرائيل خلال هذه الفترة – كما في الجدول (16 – 3) – حوالي 610.9 مليون دولار ، في حين بلغ متوسط حجم الواردات 3180.2 مليون دولار ، ليجعل مقدار فجوة التجارة مع إسرائيل حوالي 2570 مليون دولار ، أي ما نسبته 94% من إجمالي فجوة التجارة الخارجية ، الجدير بالذكر أن الصادرات إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل شكلت ما نسبته 51% من إجمالي الصادرات الفلسطينية ، في حين بلغ متوسط الواردات ما نسبته 81% من إجمالي الواردات ، مما يؤكد على مدى التبعية التجارية والاعتماد الكبير على السوق الإسرائيلي لتلبية الطلب الفلسطيني ، ومن جهة أخرى يؤكِّدُ ذلك من خلال نسبة الفجوة التجارية مع إسرائيل إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في المتوسط خلال الفترة حوالي 39% ، فلو نظرنا إلى نسبة الواردات من إسرائيل بالنسبة للواردات الكلية في العام 2008 لوجدناها تشكل حوالي 80% ، لترتفع هذه النسبة في العام 2013 إلى 91% ، و 89.6% في العام 2014 إلى ، في حين كانت الصادرات عام 2008 حوالي 52.5% ، ارتفعت عام 2013 إلى حوالي 59% وعادت لتنخفض عام 2014 إلى 52.5% ، فأصبحت نسبة التبادل التجاري مع إسرائيل 80.5% من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية ، كذلك فإننا نجد أن حجم العجز التجاري مع إسرائيل قد زاد من 1990 مليون دولار عام 2007 إلى حوالي 2300 مليون دولار ، أي بمعدل زيادة قدره 15.5% عن العام 2007 ، حيث كان حجم التجارة الخارجية الفلسطينية قد زاد بنسبة 8% ، ومعه زادت فجوة التجارة الخارجية اتساعاً بنسبة 2.1% ، فبلغ نصيب العجز مع إسرائيل حوالي 90% . وفي العام 2009 بلغ تراجع حجم التجارة مع إسرائيل من مجمل التجارة الخارجية الفلسطينية حوالي 64% ، مما جعل حجم العجز مع إسرائيل يتراجع بمعدل 4.3% ، وانخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 44% إلى 39%. ويرجع مقدار التراجع في حجم التبادل مع إسرائيل إلى عاملين رئيسيين ، أولهما هو تراجع معدلات وانخفاض قيمة العملة الإسرائيلية بسبب الأزمة المالية العالمية ، (حيث انخفض سعر صرف الشيكل مقابل الدولار بحوالي 8%) ، والثاني هو استمرار تراجع حجم تجارة قطاع غزة خلال العدوان من ناحية ، وازدهار تجارة الأنفاق في قطاع غزة من ناحية ثانية ، مما أدى إلى تراجع عجز القطاع بحوالي 10.5% ، بينما في العام 2010 فقد تراجع إجمالي فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني بنحو 9.7% ، حيث إنه وبرغم النمو الضئيل في حجم الصادرات الفلسطينية (بنسبة 1.6%) إلا أن تراجع الواردات (بنسبة 6.7%) كان السبب (ولأول مرة) في ألا يكون نمو العجز مع إسرائيل سببا في زيادة حجم فجوة التجارة الخارجية ، وربما يرجع السبب إلى زيادة نسبة استيراد المواد الأولية من إسرائيل وإعادة تصديرها كسلع نهائية إلى العالم الخارجي (كمستلزمات الزراعة وما شابه ذلك) ، مما جعل نسبة العجز مع إسرائيل من العجز الكلي ترتفع من 79% إلى 94.5% ، وتصبح حوالي 49% من إجمالي الناتج المحلي ، بينما في العام 2011 ، فنلاحظ أن هذه النسبة تراجعت إلى حوالي 44% ، حيث تراجع مقدار العجز مع إسرائيل بمقدار 64 مليون دولار ، بسبب نمو الصادرات إلى إسرائيل بنسبة 26.5% ، ولم تزد نسبة النمو في الواردات من إسرائيل إلا بحوالي 2.4% ، مما جعل نسبة حجم التبادل مع إسرائيل (والذي نما بنسبة 5.8%) ، يتراجع إلى 69% ، من إجمالي حجم التجارة الخارجية ، فقلص ذلك حجم فجوة التجارة الخارجية من GDP من 41% إلى 46.8% ، وذلك خلال فترة ازدهار تجارة الأنفاق على الحدود مع مصر ، حيث كان يتم استقدام كثير من المواد الولية عبر الأنفاق ، ويتم إعادة تصديرها كسلع نهائية إلى إسرائيل ، بينما شهد العام 2012 نمواً في حجم فجوة التجارة مع إسرائيل بنسبة تقارب 17% لتصبح 88% من حجم فجوة التجارة الخارجية الكلي ، حيث أصبح حجم التبادل التجاري مع إسرائيل يناهز 70% من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالي حجم التجارة الخارجية الكلي ، فالصادرات بلغت 50% من إجمالي الصادرات ، والواردات قاربت 77% من إجمالي الواردات ، وأصبحت فجوة التجارة مع إسرائيل تشكل ما نسبته 37% من GDP ، بينما الفجوة الكلية تمثل 42% من GDP ، بمعنى أن نسبة العجز مع إسرائيل إلى العجز الكلي ، انخفضت عما كانت عليه في العامين السابقين لتصبح 88% ، لكنها (أي الفجوة التجارية مع إسرائيل) قفزت في العام 2013 ، لتصبح 107% من حجم الفجوة الكلية ، حيث إنه بعد أن كانت الواردات من إسرائيل تشكل 77% من حجم الواردات الكلية أصبحت هذه النسبة تزيد عن 92% ، والصادرات زادت من 50% إلى 59% ، في مقابل تراجع الواردات الكلية بنسبة 7% ، ونمو الصادرات الكلية بنسبة 3% ، أي أن حجم التجارة الكلي الذي تراجع بنسبة 5% قابله نمو في حجم التبادل التجاري مع إسرائيل بنسبة 12.3% ، بسبب توقف عمل الأنفاق على حدود مع مصر والتي تسببت في تراجع التجارة الخارجية لقطاع غزة بنسبة 29% .(تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني ؛ 2014 ؛ ص 28)

رابعاً : أسباب وجود فجوة التجارة الخارجية :

أثبت استعراض وتحليل تطورات بيانات قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني أن هناك فجوةً واختلالاً في قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني يعكس خللاً وتشوهاً عميقا في بنية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام ، وفي بنية قطاع التجارة الخارجية بشكل خاص ، متمثلاً في الصادرات و الواردات ، ناجماً عن عجز حصيلة الصادرات على تغطية تكلفة الواردات ، تسبب في خلق فجوة متنامية في صافي الصادرات ، تختلف معدلات نموها وتزايدها بحسب الظروف والأحوال المحيطة والعوامل المؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني ، كما تبين أن هناك العديد من الأسباب التي جعلت هذه الفجوة تتفاقم وتمثل اختلالاً هيكلياً في بنية الاقتصاد الفلسطيني ، منها ما هو مرتبط بطبيعة وهياكل الاقتصاد الفلسطيني ، والموارد المتاحة ، ومنها ما متعلق بالاحتلال والممارسات العسكرية ، والعقوبات الجماعية التي قيدت وحدت من تطور قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني ، بل وجعلت من الاقتصاد الفلسطيني تابعاً ووصيفاً للاقتصاد الإسرائيلي ، ومنها وما هو متعلق بالسياسات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية بالإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية .

1- الأسباب المتعلقة بطبيعة وهياكل الاقتصاد الفلسطيني :

ويتمثل ذلك في ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث كانت مساهمة القطاعات كما يلي :

1-1- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني : :

برغم ما يمثله هذا القطاع من أهمية متعددة الأبعاد (سياسياً ، اقتصادياً واجتماعياً) ، إلا أن الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية التي طالته ، من خلال السيطرة على كافة موارده ، سواءً بالاستيلاء على الأراضي ، ومصادرة مساحات شاسعة منها والتي وصلت حتى العام 2000 ما نسبته 60% من مساحة الأراضي الفلسطينية الزراعية ، أو بوضع اليد على مصادر المياه الجوفية الفلسطينية حيث أدى ذلك إلى إحداث تغييرات جوهرية في هيكلي وطبيعة إنتاج القطاع الزراعي الفلسطيني ، وما ترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على العمالة المستخدمة فيه ، واضطرار جزءٍ كبيرٍ منها لترك العمل والتوجه إلى سوق العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسرائيلي ، إما للحصول على فرصة عمل ، أو بسبب فروقات الأجور بين كلا الاقتصادين ، هذا بالطبع جعل نسبة مساهمة قطاع الزراعة تنخفض من 11.7% عام 1994 ، إلى 8.2% عام 2000 ، واستمرت حالة التدهور هذه لتبلغ هذه النسبة حوالي 4.76% عام 2014 . كما يظهر من الجدول (17 – 3) ، أي أن متوسط مساهمة القطاع الزراعي خلال الفترة من 1994 – 2014 لم يتجاوز 334 مليون دولار .

2-1- مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني :

برغم ما كان من المفترض أن يحققه قطاع الصناعة الفلسطيني من نمو منذ قيام السلطة ، وبالذات بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمار ، من خلال الدفع إلى زيادة حجم الاستثمار المحلي والخارجي ، إلا أن الحالة التي سادت الأراضي الفلسطينية ، (سواءً من النواحي الأمنية والسياسية ، أو من ناحية الفساد الذي كان مستشرياً في بعض الجهات المتنفذة في موقع صنع القرار) ، جعلت مساهمة قطاع الصناعة تتراجع ، فبعد أن كانت مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية والتعدين عام 1994 حوالي 706 مليون دولار (23% من GDP) ، فقد أخذت في التراجع لتصل 13.6% من GDP في العام 2000 ،كما في الجدول (17 – 3) ويرجع ذلك إلى الضعف في الهياكل الأساسية لقطاع الصناعة الفلسطيني ، المعتمد على بعض صناعات المنسوجات ، والملابس ، وبعض الصناعات الخفيفة ، كما أن اعتمادها (سواءً في التصدير أو الاستيراد) يعتمد بشكل مباشر على التعاقدات مع إسرائيل ، وعدم كفاءة كثير من المعدات والآلات والقيود والمعوقات الإسرائيلية المتعلقة بعملية إحلال وتنمية القطاع الصناعي . يضاف إلى ذلك تدني حجم الاستثمار في القطاع الصناعي (أبو ظريفة؛2002؛ص4) .بالإضافة إلى مشكلة عدم الترابط الهيكلي بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة ، لاعتمادها الكبير على استخدام مدخلات مستوردة أكثرها من الجانب الإسرائيلي (نصرالله؛وعواد؛2004؛ص20) ، ويرجع ضعف نمو ، (وتراجع أداء) القطاع الصناعي إلى زيادة النزعة الاستهلاكية لدى الفرد الفلسطيني (وهذا لاحظناه عندما تحدثنا عن الإنفاق الاستهلاكي الذي حقق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة (1995–1998) ، بلغت في المتوسط 8% ، رافقتها ميول المستثمرين نحو الاستثمار الذي يحقق ربحاً سريعاً ، فزادت نسبة الاستثمار في أماكن اللهو والمرافق السياحية ، والمطاعم والفنادق ، والاستراحات والمقاهي ، بالإضافة إلى الانفتاح على الاستيراد من الخارج ، الذي أغرق السوق المحلي بكثير من السلع المنافسة للمنتجات الفلسطينية، كالأثاث والملابس والأحذية (الصوراني؛2006؛ص6) . ، ويأتي بالطبع في مقدمة كل تلك الأسباب سالفة الذكر ، الممارساتُ الإسرائيلية بحق الاقتصاد الفلسطيني ، والتي نال القطاع الصناعي نصيباً وافراً منها ، حيث دُمر خلال السنتين الأوليين من انتفاضة الأقصى ما يقارب 1400 منشأة ومعمل صناعي تدميراً كاملاً بالإضافة إلى اضطرار ما يزيد عن 700 منشأة في الضفة الغربية للإغلاق بسبب الجدار الفاصل ، ناهيك عن القيود على استيراد المواد الخام ، وعلى تصدير مخرجات القطاع الصناعي ، يضاف إلى ذلك مشاكل انقطاع التيار الكهربائي ، وتقطيع أوصال المدن الفلسطينية ، والذي تسبب في التضييق على حركة التجارة بين المدن الفلسطينية ، ومشاكل التسويق . (http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4062).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (17 – 3)

حجم و نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للفترة (1994 – 2014)

السنة	GDP	الزراعة	الصناعة	الخدمات	التأمين	النقل والتخزين	الاتصالات والمعلومات	الأمن والدفاع	تجارة التجزئة وصيانة الدراجات	الرسوم الجمركية	قطاع الإنشاءات	القيمة المضافة على الواردات
1994	3080.7	11.72%	22.91%	29.45%	0.99%	4.77%	0.10%	7.33%	15.46%	0.00%	7.10%	0.68%
1995	3300	11.30%	21.30%	26.82%	1.85%	4.28%	0.13%	9.47%	12.88%	1.96%	5.27%	5.72%
1996	3340.1	13.03%	17.73%	25.00%	2.27%	4.20%	0.18%	10.31%	11.36%	3.46%	6.76%	7.47%
1997	3830	10.05%	15.86%	26.43%	2.48%	4.90%	1.26%	9.00%	12.72%	5.23%	6.17%	7.91%
1998	4379	9.84%	15.33%	25.69%	2.90%	4.90%	2.52%	8.39%	11.99%	6.70%	6.93%	7.23%
1999	4741.6	8.90%	13.90%	24.47%	3.35%	4.96%	2.80%	7.81%	10.87%	7.47%	11.13%	6.84%
2000	4335.9	8.21%	13.64%	27.01%	3.91%	4.46%	4.16%	8.51%	11.71%	7.46%	6.69%	7.53%
2001	3932.2	7.56%	17.14%	25.48%	3.36%	3.90%	4.22%	13.93%	11.50%	5.09%	4.26%	6.25%
2002	3441.1	7.11%	16.63%	26.31%	3.72%	4.08%	4.07%	14.71%	14.05%	2.99%	2.82%	6.15%
2003	3923.4	7.04%	17.76%	25.55%	3.98%	3.37%	4.21%	14.68%	11.90%	4.99%	3.84%	5.34%
2004	4329.2	6.93%	16.34%	24.35%	3.75%	3.07%	4.27%	15.03%	10.98%	4.71%	5.67%	7.46%
2005	4796.7	4.92%	17.34%	23.67%	5.09%	3.45%	2.33%	16.94%	10.23%	5.54%	6.21%	7.58%
2006	4609.6	5.22%	13.96%	20.14%	5.02%	2.59%	5.24%	21.42%	10.21%	6.20%	6.29%	7.61%
2007	4913.4	6.10%	14.45%	20.39%	5.56%	2.27%	5.45%	19.43%	12.60%	5.78%	6.08%	9.16%
2008	5212.1	6.46%	17.16%	22.03%	5.37%	1.57%	5.56%	16.30%	9.72%	6.40%	3.80%	10.83%
2009	5663.6	6.14%	16.35%	20.16%	4.75%	2.16%	6.71%	14.50%	9.81%	6.24%	6.83%	10.36%
2010	6122.3	5.44%	15.62%	17.64%	3.30%	1.71%	6.67%	12.84%	15.53%	6.35%	8.71%	8.85%
2011	6882.3	5.94%	14.00%	17.83%	3.04%	1.58%	6.41%	12.78%	17.84%	5.27%	10.59%	6.92%
2012	7314.8	4.64%	14.92%	19.37%	3.40%	1.57%	6.40%	12.27%	17.84%	5.10%	9.78%	6.81%
2013	7477	4.14%	15.49%	19.76%	3.38%	1.71%	6.05%	12.42%	17.32%	5.21%	10.15%	6.54%
2014	7449	3.76%	14.48%	20.76%	3.70%	1.59%	5.79%	13.01%	17.30%	6.16%	7.16%	8.67%

المصدر : الإحصاءات التراكمية لجهاز الإحصاء الفلسطيني ؛ http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-navacon-1994-2014.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الأسباب المتعلقة بالممارسات والمعيقات الإسرائيلية :

2-1- الاستيلاء على الموارد الطبيعية :

تسببت الإجراءات والممارسات الإسرائيلية في إعاقة نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، وما بعده ، من خلال ما شكل إرثاً تاريخياً من علاقة مشوهة بين اقتصاد متبوع و تابعٍ ، تم نهب مقدراته ، وموارده الطبيعية ، من مياه ، وأراضي زراعية خصبة ، وحتى الأيدي العاملة تم تسخيرها لخدمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الإسرائيلي ، والعديد من الانتهاكات التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني غير قادر على استيعاب العمال الفلسطينيين ، كما فقد قامت إسرائيل بالاستيلاء على كافة الأراضي الفلسطينية مع احتلالها عام 1967 ، ووضعت يدها على كافة أملاك الغائبين ، وعمدت على إنشاء المستوطنات بين التجمعات السكانية الفلسطينية ، وفي أهم المراكز الإستراتيجية ، وأنشأت أحياءً استيطانيةً في مدينة القدس ، وقد بلغت نسبة الأراضي المصادرة بين العام 1967 والعام 2002 ما يزيد عن 60% من مساحة الضفة الغربية ، و40% من مساحة قطاع غزة ، وهذا مكن إسرائيلَ من سرقة ما يزيد عن 80% من من المياه الفلسطينية المتوفرة في الضفة الغربية (المقدرة بين 600-800) مليون م^4 سنوياً ، فيستهلك المستوطن في الضفة الغربية أربعة أضعاف ما يستهلكه الفرد الفلسطيني ، وبالمقابل يدفع الفلسطيني خمسة أضعاف ما يدفعه المستوطن ، ثمناً لاستهلاكه من المياه ، مما سيؤثر بالتأكيد بالسلب على قطاع الزراعة ، وقد بلغ مجموع الأراضي المصادرة في الضفة الغربية بين عام 1994 – 1998 ما نسبته 4% من مساحتها ، وتم اقتلاع ما يزيد عن 47 ألف شجرة ، وبعد انتفاضة الأقصى فقد تقلصت مساحة الأراضي المزروعة بنسبة 5% بسبب الإغلاق ومنع تصدير المنتجات الزراعية ، فزادت نسبة الاعتماد على إسرائيل ، حيث مثلت المعوقات الإسرائيلية المفروضة على قطاع الزراعة الفلسطيني أداة لتنفيذ مخططها بالاستيلاء على المياه الفلسطينية وسرقتها – من ناحية ، ومنع زراعة الأشجار المثمرة المعمرة كالزيتون والحمضيات ، من ناحية أخرى – وتوجيهها لتنمية النشاط الزراعي في المستوطنات . (فرسخ؛2010؛ص159-162)

2-2- التحكم في الموارد البشرية ونهبها وتقييد أدائها :

و على صعيد الموارد البشرية ، فخلال الفترة بين 1967-1998 قامت إسرائيل بتهجير ما يزيد عن مليون ونصف المليون فلسطيني من ديارهم ، (السهلي؛2003؛ص4) ، وعملت – منذ بسطت سيطرتها العسكرية على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة على تشكيل هياكل الاقتصاد الفلسطيني ، وربطتها بالاقتصاد الإسرائيلي ، بعد سلسلة طويلة من العراقيل ، وخصوصاً أمام قطاع الزراعة ، بالإضافة إلى إغراءات الأجور ومزايا العمل داخل الخط الأخضر ، وتجلى ذلك في تدفق ما يقرب من ثلث قوة العمل الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي في بدايات السبعينات من القرن الماضي ، ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 70% أواخر الثمانينات ، وبلغت عام 1999 حوالي 24% ، وخلال الفترة بين 2000 – 2004 تراوحت هذه النسبة بين 19.7% إلى 8.7% (أبو شكر؛2006؛ص59) ، يُستخدم ثلثاها أو يزيد في قطاع الإنشاءات ، و 10% من العمالة داخل إسرائيل في مجالات الزراعة ، و5% فقط في قطاع الصناعة ، مما تسبب في تشوه هيكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجور في السوق الفلسطينية ، ورفع تكلفة الإنتاج المحلي فانخفضت قدرته التنافسية (النقيب وعطياني ؛ 2003 ؛ ص6) ، فضلاً عن تسبب عوامل الجذب هذه في دفع أولئك الشباب الفلسطينيين إلى ترك التعليم الأكاديمي ، أو حتى المهني من أجل تلك المزايا ، فلم يهتموا بتأهيل أنفسهم تحسباً لظروف المستقبل ، وهذا ما يفسر سبب العلاقة الطردية بين التسرب المبكر من المدارس وما بين انفتاح سوق العمل الإسرائيلي أمام الفلسطينيين (الكفري؛2006،ص28) فأصبحت عملية تدفق العمالة الفلسطينية مقياساً لمدى الاندماج الذي حدث بعد عام 1967 ، بل وعاملاً مؤثراً في مستوى نمو ورفاه الاقتصاد الفلسطيني ، (فرسخ ؛ 2010 ؛ ص 8) ، فانعكس ذلك على حجم مخرجات القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني ، بسبب حالة التبعية بين معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني بالطلب الإسرائيلي على مخرجات الاقتصاد الفلسطيني ، وقد ساهمت تحويلات هذه العمالة في تمويل عجز الميزان التجاري للأراضي الفلسطينية مع إسرائيل ، لذا صارت هذه الحالة تمثل انعكاساً (وحلاً في نفس الوقت) لحالة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني (فرسخ ؛ 2010 ؛ ص10) ،

وبرغم ما كان مرجواً بتحسن حالة أداء قطاع العمالة بعد توقع اتفاق السلام مع إسرائيل ، إلا أن الأخيرة استمرت على نفس النهج الذي كانت تنتهجه بنهب عوائد تلك العمالة ، حيث كانت تستقطع من أجورهم حوالي 11.6% مقابل الاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي الإسرائيلي كالعمال الإسرائيليين ، وبالمقابل تضيع حقوقهم لأنهم ليسوا عمالاً دائمين بل عمال بنظام اليومية ، وبالتالي لا يحصلون على نفس المعاملة من إجازات وتعويضات نهاية الخدمة ، وأنشطة اجتماعية وتربوية ، وما إلى ذلك ، ويضاف إلى ذلك سياسة التضييق على حركة العمال الفلسطينيين من خلال التصاريح الممنوحة ، كما فرقت النقابات العمالية الإسرائيلية بين العمال الإسرائيليين والعمال الفلسطينيين في المعاملة ، رغم استقطاع 0.8% من أجورهم لصالحها ، وقدرت قيمة هذه الحقوق المنهوبة خلال الفترة بين 1970–1994 بحوالي 1.2 مليار دولار . (فرسخ؛ 1999 ؛ ص 14) ، وقد تسبب الاعتماد الكبير على سوق العمل الإسرائيلي في تفاقم أزمة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني ، الناجمة عن سياسات الإغلاق والحصار ، فتسببت الإجراءات الأمنية عام 1996 إثر أحداث انتفاضة النفق في رفع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى حوالي 24% ، وفي الربع الأخير من العام 2000 ، حين اندلعت انتفاضة الأقصى ، قفزت معدلات البطالة مجدداً إلى حدود 28% ، وفضلاً عن ذلك فقد أظهر تقرير لوزارة العمل الفلسطينية أن العمال الفلسطينيين يتعرضون لمعاملة سيئة ، من اضطهاد ، وإذلال ، واستغلال ، وانتهاك لحقوقهم الإنسانية ، على الحواجز ونقاط التفتيش العسكرية ، وإجبارهم على الوقوف والانتظار ساعاتٍ طوالاً قبل السماح لهم بالمرور ، وتشغيلهم مدة تصل إلى 12 ساعة يومياً ، فضلاً عن إمكانية تعرضهم للطرد دون سابق إنذار ، (عرمان؛2014؛ ص48)

ويرى الباحث أنه برغم أهمية تحويلات قوة العمل الفلسطينية داخل إسرائيل ودورها الإيجابي في تمويل عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، إلا أن ذلك أدى إلى تحويل هذه القوة البشرية الهائلة (باعتبارها رأس المال الفلسطيني الأول) من الإنتاج الحقيقي الهادف إلى التصدير ، إلى تصدير قوة العمل عوضاً عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاج ، مما جعلها شديدة التأثر حال حدوث أي أزمات سياسية أو اقتصادية أو أمنية ، وبالتالي يجعل دورها في تعديل العجز في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات يتضاءل كما هو واقع الحال اليوم .

2-3- إتباع سياسات منهجية لإخراج القطاعات الإنتاجية الفلسطينية من السوق

بالإضافة إلى الإجراءات والممارسات العسكرية ، وسياسة نهب الموارد وتدمير المقدرات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني ، فقد عمدت إسرائيل إلى إتباع سياسات أخرى لا تقل تدميرا وتأثيراً على الاقتصاد الفلسطيني ، من خلال تحكمها في المعابر والموارد الفلسطينية ، حيث تقوم بإغراق السوق الفلسطيني بالسلع والبضائع الإسرائيلية ومنتجات متنوعة من خلال السماح لمنتجاتها الصناعية والزراعية التي تتمتع بميزة تنافسية سعرية ومدعومة من قبل المؤسسة الاقتصادية والعسكرية داخل إسرائيل بالنفاذ إلى أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة ، مقابل منع المنتجات الفلسطينية من الدخول إلى الأسواق الإسرائيلية (عثمان ؛2004ص25) ، بحيث يؤدي ذلك إلى تفكيك العلاقات التشابكية والروابط بين القطاعات الإنتاجية ، وبين القطاع الاستهلاكي ، فتصبح العلاقة بين جانب الطلب والعرض في الاقتصاد الفلسطيني غير متناغمة أو منسجمة ، بل ومفككة ، وتكون بالتالي (بدلاً من ذلك) مرتبطة بالطلب والعرض في الاقتصاد الإسرائيلي ، وتابعة لهما . وهذا ما حدث بالفعل ، حيث دفع ذلك المنتجين الفلسطينيين إلى القيام بعملية تكييف بنيوي أو هيكلي للتلاؤم مع الطلب في السوق الإسرائيلي ، وأسواق التصدير الإسرائيلية صارت تستوعب ما يزيد عن 90% من الصادرات السلعية الفلسطينية (الجعفري وآخرون؛2002؛ص11)

3- الأسباب المتعلقة بالاتفاقيات ، والسياسات التجارية والاقتصادية الفلسطينية :

3-1- أسباب متعلقة بالاتفاقيات التجارية ، (تقييم للاتفاقيات) :

تظهر بيانات التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن أداء قطاع التجارة الخارجية معتمد في أغلبه (أو جزءٍ كبيرٍ منه) على الاقتصاد الإسرائيلي كمصدر للواردات (أو عبر إسرائيل) ، و مقصد للصادرات ، مقابل تراجع نصيب الدول الأخرى من التجارة الخارجية الفلسطينية ، نتيجة وجود سياسة فلسطينية هدفت إلى تشجيع التبادل مع إسرائيل أو عبرها من أجل الحصول على إيرادات المقاصة أو الضرائب الجمركية التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية ، كما تشير الجداول السابقة المتعلقة ببيانات بالتجارة الخارجية إلى أنه كلما تطور حجم التجارة الخارجية الفلسطينية أدى ذلك إلى نمو وتفاقم العجز في الميزان التجاري الفلسطيني ، فقطاع التجارة الخارجية الفلسطيني يتأثر بكثير من المؤثرات والعوامل ، من أهمها الإجراءات والممارسات الإسرائيلية ، والتي تستخدم في كثير من الأحيان كوسيلة عقابية بحق الفلسطينيين ، بالإضافة إلى وضع الكثير من العقبات والعراقيل والقيود بوجه التجارة الخارجية الفلسطينية ، خصوصا مع الدول العربية .

كما أننا لو نظرنا إلى اتفاق باريس الاقتصادي الذي رسم ملامح العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي ، ووضع أسُساً للتعامل مع إسرائيل بشكل خاص ، لوجدنا أنه يعطي السلطة الفلسطينية حق إبرام الاتفاقيات الاقتصادية مع جهات دولية مختلفة ، أهمها ما كان مع الاتحاد الأوروبي ، والأردن ، ومصر ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي عند التطرق لأي رؤية تقييمية للاتفاقيات المتعلقة بالعلاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية ، لا بد من أخذ عدة محاور بعين الاعتبار ، أولها العلاقات التجارية والاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي ، يليها الاتفاقية الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي ، فالولايات المتحدة الأمريكية ، ثم الاتفاق مع الأردن ، ومصر

1-1-3- الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي : (بروتوكول باريس الإقتصادي)

رغم ما منحه الاتفاق للسلطة من صلاحيات في تحديد الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات ، إلا أنها ظلت مقيدة بمستوى ومعدلات الضرائب الجمركية الإسرائيلية ، فقد أعطى إسرائيلَ حقَّ تعديل الضرائب والجمارك ، وسياسات الاستيراد ، وفرض على السلطة الالتزام بمعدلات ضريبة القيمة المضافة المفروضة في إسرائيل ، أيضاً وضعت الاتفاقية قيوداً على استيراد البترول من الأردن من أجل ضمان عدم إعادة بيعه في إسرائيل ، وقد استغلت إسرائيل نقاطَ الضعف والثغراتِ الموجودةَ في الاتفاق ، ونفذتها بصورة انتقائية بما يضر مصلحة التجارة الخارجية الفلسطينية خاصة ، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام ، واستخدمتها كوسائل لابتزاز السلطة الفلسطينية سياسياً ، فبقاء السيطرة الإسرائيلية على المنافذ الرئيسية لأراضي السلطة الفلسطينية (سواءً مع الأردن أو مع مصر) مكنها من استخدام الذرائع الأمنية للإضرار بحركة وانسيابية التجارة الفلسطينية يضاف إلى ذلك العراقيل وعمليات التأخير والتفتيش في الموانئ الإسرائيلية ، والتي تتسبب في رفع تكلفة الإنتاج ، مما يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني محلياً ، وعالمياً ، وقد أضاعت هذه العراقيل على الاقتصاد الفلسطيني فُرَصَ الاستفادة من الاتفاقيات الموقعة مع العديد من الأطراف الدولية .(عبد الرازق؛2002؛ص15) ، وبالتالي فإن بروتوكول باريس الاقتصادي جعل الاقتصاد الفلسطيني جزءاً من اتحاد جمركي ، هو الحلقة الأضعف فيه ، وسلبه القدرة على التحكم في معدلات الضريبة والرسوم الجمركية على معظم السلع والخدمات ، مما أدى إلى المقاربة بين مستويات الأسعار في كلا السوقين ، رغم تفاوت مستويات الدخل الفردي في كل منهما (1679دولار للفرد الفلسطيني ، مقابل 45 ألف دولار للفرد في إسرائيل .. حسب إحصائيات عام 2012) أيضاً فإن بقاء إيرادات المقاصة البالغة 65% من الإيرادات المحلية الفلسطينية ، (أي ما يزيد عن 40% من إجمالي الإيرادات العامة) خاضعاً للتحكم والابتزاز الإسرائيلي أضعف قدرة السلطة الفلسطينية على المناورة سياسياً واقتصادياً ، إضافة إلى أن عدم إصدار عملة وطنية قد أدى إلى حرمان السلطة الفلسطينية من استخدام أدوات السياسة النقدية لتوجيه الاقتصاد نتيجة،والذي ظل مشروطاً بالموافقة الإسرائيلية .

كما أن ضعف الهياكل الاقتصادية القائمة ، وهشاشة البنى التحتية في كافة مرافق الاقتصاد الفلسطيني ، جعل الاقتصاد الفلسطيني أكثرَ اعتماداً على المساعدات الخارجية ، لذلك لا بد من التخلص وبشكل جذري من الارتهان لهذا الاتفاق والتحلل من كافة أشكال التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ، حيث إن ما يزيد عن 95% من الكهرباء في الأراضي الفلسطينية مصدرها إسرائيل ، والوقود المُوَرَّد إلى الأراضي الفلسطيني بصورة كلية من إسرائيل ، بعد إعادة ترتيب للأولويات من أجل تحسين وتنمية القطاعات الإنتاجية ، خاصة قطاعي الزراعة والصناعة ، حيث إن من شأن ذلك أن يعمل على دعم وتعزيز دور المنتج الوطني في تنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرادات المحلية ، وتغطية عجز الموازنة ، وعجز الميزان التجاري[1] ، فقد أدى تركز الاعتماد على إسرائيل كمصدر للواردات ومقصد للصادرات إلى تدهور الميزان التجاري مع إسرائيل بشكل كبير ، بسبب فرق القوة بين كلا الاقتصادين ، وبسبب الهيمنة على الموارد ، وتشويه هياكل الاقتصاد الفلسطيني وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي .

2-1-3- الاتفاق التجاري مع مصر والأردن وبعض الدول العربية وغير العربية :

أ- **الاتفاق التجاري الأردني الفلسطيني :** عقد الاتفاق التجاري بين السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية في على أن يلتزم كل طرف بمبادئ التجارة الحرة ، واعتماد مبدأ القوائم السلعية المعفاة من الجمارك ، مع تشكيل لجانٍ لمتابعة تلك القوائم ، وعلى تسهيل التجارة بين البلدين ، بالإضافة إلى تنظيم تجارة السلع الزراعية بينهما ، وكان الهدف من ترسيخ أسس التعاون التجاري بين السلطة الفلسطينية والأردن هو تمكين السلع الفلسطينية من النفاذ إلى الأسواق الأردنية ، وحصولها على معاملة سلع الأردن في وطنها (مبدأ المعاملة الوطنية ، ومبدأ الدولة الأَوْلى بالرعاية) بهدف الوصول إلى حالة من الحرية التجارية بين البلدين ، و تنمية الاقتصاد الفلسطيني على نحو ونهج أفضل ، وللتخلص من آثار الحقبة الاستعمارية ، وتعزيز السيادة الفلسطينية ، كدولة مستقلة ، وخلق فرص عمل ، وزيادة حالة التوظيف للعمالة الفلسطينية ، وكذلك تنويع الشركاء التجاريين مع الجانب الفلسطيني ، الذين كانوا قليلين بسبب السيطرة والهيمنة التجارية لسلطات الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني(عبد الرازق؛2002؛ ص 48) . لكن عملية التبادل التجاري بين الجانب الأردني و الفلسطيني خضعت لظروف وعوائق الاحتلال ، واحتكاره السوق الفلسطيني ،فأدى ذلك إلى أن ظل حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع الأردن ضعيفاً بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية ، لدرجة أنه لا يكاد يذكر ، وفي أفضل أحواله لم يصل إلى 4% من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية كما يظهر من الجدول التالي (18 – 3) ، (العارضة والجعفري؛ 2000؛ص65) .، بينما لو قورنت هذه النسبة بحجم التبادل مع إسرائيل ، التي كانت نسبة التبادل التجاري معها تتجاوز في كثير من السنوات 70% من إجمالي حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي ، وكذلك العجز معها والذي كان يتجاوز 90% من إجمالي حجم العجز التجاري الفلسطيني ، كما سبق أن ذكرنا ، وهذا راجعٌ إلى المعيقات الإسرائيلية والتحكم في منافذ التصريف ، ومصادر المواد الأولية للإنتاج الفلسطيني ، والتي تكاد تشل حركة التجارة الخارجية ، إلا أن أهم ما يميز العلاقة التجارية مع الأردن هو أنه – وكما في الجدول (18 – 3) – لم تشهد عجزاً إلا في قليل من السنوات نظراً لكون العلاقة التجارية مع الأردن كانت تمثل عبارة عن علاقة تمرير للصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي عبر الأردن ، وعدم اعتماد الأردن على الاقتصاد الفلسطيني كمصدر لوارداته ، بالإضافة إلى المعاملة التفضيلية التي تمنحها الأردن للبضائع الفلسطينية . (العارضة والجعفري؛ 2000؛ص65) .

1- (http://kofiapress.net/pages/print/12449).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (18 – 3)

التجارة الخارجية الفلسطينية مع الأردن ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية

خلال الفترة 1995 – 2014

(مليون $)

السنة	التجارة الخارجية مع الأردن				نسبة التجارة مع الأردن إلى إجمالي التجارة			
	صادرات	واردات	الميزان التجاري	حجم التبادل	صادرات	واردات	صافي الميزان	إجمالي التجارة
1994	-	-	15.455	-	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
1995	24.2	8.745	8.313	32.945	4.63%	0.38%	-0.87%	1.16%
1996	15.303	6.99	-7.343	22.293	3.05%	0.31%	-0.47%	0.81%
1997	17.695	25.038	-47.884	42.733	2.92%	0.99%	0.38%	1.36%
1998	9.12	57.004	-51.298	66.124	1.28%	2.06%	2.34%	1.90%
1999	8.435	59.733	-16.371	68.168	1.12%	1.78%	1.97%	1.66%
2000	8.185	24.556	-12.522	32.741	0.93%	0.81%	0.76%	0.84%
2001	11.078	23.6	-9.483	34.678	1.88%	0.88%	0.60%	1.06%
2002	12.153	21.636	-13.721	33.789	2.53%	0.93%	0.51%	1.20%
2003	10.794	24.515	-22.938	35.309	2.00%	0.92%	0.64%	1.10%
2004	11.906	34.844	-17.659	46.75	1.99%	1.11%	0.90%	1.25%
2005	17.464	35.123	-10.044	52.587	2.48%	1.00%	0.63%	1.25%
2006	22.973	33.017	-17.015	55.99	3.36%	0.98%	0.37%	1.38%
2007	27.781	44.796	-13.004	72.577	3.42%	1.36%	0.68%	1.76%
2008	34.122	47.126	-19.267	81.248	3.59%	1.35%	0.51%	1.83%
2009	28.855	48.122	-36.167	76.977	2.84%	1.26%	0.69%	1.60%
2010	31.203	67.37	-51.055	98.573	3.02%	1.90%	1.43%	2.15%
2011	38.927	89.982	-39.873	128.909	3.00%	2.35%	2.02%	2.51%
2012	58.558	98.431	-36.105	156.989	4.54%	2.25%	1.29%	2.77%
2013	55.399	91.504	-35.47	146.903	4.15%	2.25%	1.32%	2.72%
2014	66.301	101.771	15.455	168.072	4.46%	2.30%	1.21%	2.85%

- المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية ، للسنوات 1996 – 2015 ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

والباحث يرى : أنه يجب تطوير العلاقة التجارية الفلسطينية الأردنية ، من خلال تنسيق السياسات الإنتاجية بين البلدين لأن ذلك سيعمل على تنويع الإنتاج ، وإعادة تقويم الهياكل الإنتاجية لكل اقتصاد ، وإنشاء مشروعات إنتاجية مشتركة بهدف تقليل الواردات إلى أدنى الحدود ، كما لا بد من تنسيق السياسات الاقتصادية ، وبالذات النقدية منها ، نظراً لكون الدينار الأردني عملة متداولة في الأراضي الفلسطينية ، فانخفاض سعر الدينار سيقلل حافز المصدرين الفلسطينيين للتصدير إلى الأردن ، وسيزيد الاستيراد من الأردن وهذا سينعكس سلباً على الفجوة التجارية مع الجانب الأردني ويعمقها .

ب- الاتفاق التجاري المصري الفلسطيني :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهد العام 1994 توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين منظمة التجرير الفلسطينية ومصر ،حيث أعفيت بموجبها السلعُ الفلسطينيةُ المصَدَّرةُ إلى مصر (ما دامت ملتزمة بقواعد المنشأ المصرية) من أي رسوم جمركية أو ضرائب[1]، لكن واقع التجارة الفلسطينية مع الجانب المصري كما في الجدول التالي (19 – 3) اتسم طول فترة الدراسة بالهشاشة والضعف ، فظل الميزان التجاري مع مصر يعانى عجزاً متواصلاً ، ويكاد هذا العجزُ أن يكونَ كاملاً ، نتيجة أن العلاقة ذات اتجاه واحد إلى حدٍ شبهِ تام ، وهي غياب الصادرات إلى الاتجاه المصري .

جدول (19 – 3)

التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية ونسبتها إلى التجارة الخارجية الكلية

في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995 – 2014)

(مليون $)

السنة	التجارة الخارجية مع مصر				نسبة التجارة مع مصر إلى إجمالي التجارة			
	صادرات	واردات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل	صادرات	واردات	صافي الميزان	إجمالي التجارة
	0		0	0			0.00%	
1994			0	0	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
1995	0.003	10	-10.006	10.012	0.00%	0.43%	0.56%	0.35%
1996	0.001	19.1	-19.074	19.076	0.00%	0.84%	1.08%	0.69%
1997	0.015	30.58	-30.568	30.598	0.00%	1.21%	1.59%	0.97%
1998	0.03	27.7	-27.668	27.728	0.00%	1.00%	1.35%	0.80%
1999	0.354	12.86	-12.501	13.209	0.05%	0.38%	0.48%	0.32%
2000	0.154	13.4	-13.244	13.552	0.02%	0.44%	0.62%	0.35%
2001	0.011	5.48	-5.473	5.495	0.00%	0.20%	0.26%	0.17%
2002	0.017	3.82	-3.801	3.835	0.00%	0.16%	0.21%	0.14%
2003	0.078	5.66	-5.582	5.738	0.01%	0.21%	0.26%	0.18%
2004	0.005	29.86	-29.853	29.863	0.00%	0.95%	1.18%	0.80%
2005	0.161	32.18	-32.017	32.339	0.02%	0.92%	1.15%	0.77%
2006	0.642	31.41	-30.764	32.048	0.09%	0.93%	1.14%	0.79%
2007	0.737	35.38	-34.647	36.121	0.09%	1.07%	1.39%	0.88%
2008	0.984	22.26	-21.277	23.245	0.10%	0.64%	0.84%	0.52%
2009	2.891	35.32	-32.432	38.214	0.28%	0.93%	1.16%	0.79%
2010	4.344	38.18	-33.835	42.523	0.42%	1.07%	1.34%	0.93%
2011	0.998	34.03	-33.035	35.031	0.08%	0.89%	1.31%	0.68%
2012	1.635	34.73	-33.096	36.366	0.13%	0.79%	1.07%	0.64%
2013	0.204	43.5	-43.297	43.705	0.02%	1.07%	1.59%	0.81%
2014	0.327	55.014	-54.687	55.341	0.02%	1.25%	1.87%	0.94%

- **المصدر** : إعداد الباحث استناداً إلى إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية ، للسنوات 1996 – 2015 ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ويرجع ذلك إلى أسبابٍ كثيرةٍ لعل أهمَّها هو ضعف قدرة المنتجات الفلسطينية على المنافسة في السوق المصرية ، وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل في الأراضي الفلسطينية ، برغم قدرة السوق المصري (ذي الحجم

1- (https://www.paltrade.org/ar_SA/page/trade-agreements)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكبير) على استيعاب المستوردات من الأراضي الفلسطينية ، والتي لا تشكل ، كما يظهرها إلا جزءاً ضئيلاً من حجم الواردات المصرية ، ونظراً للفارق الكبير في الحجم بين كل من هذين الاقتصادين (الفلسطيني والمصري) ، سواءً من حيث السكان أو حجم التجارة الخارجية أو الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما ، فضلاً عن اختلاف السياسات التجارية والمالية لكل بلد (فالسياسات التجارية والمالية الفلسطينية تعتبر تابعاً تتأثر بشكل شبه مطلق بالسياسات والممارسات الإسرائيلية) وعليه فإن الخيارات التجارية الفلسطينية تجاه العلاقة مع الجانب المصري تكاد تكون معدومة ، وإن أريد لها أن تصاغ فضمن أطر وهياكل وتكتلات إقليمية أو دولية ، بعيداً عن القيود التي فرضتها اتفاقية (بروتوكول) باريس الاقتصادية ، والتي حددت العلاقات التجارية مع مصر وقيدتها ضمن قوائم معينة من السلع ،كما لا بد من إزالة كافة القيود و العراقيل غير الاقتصادية ، وإزالة القيود الإدارية والجمركية ، وتنمية هياكل الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني ، وكسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية ، وبالذات في مجال الوقود والطاقة ، اللذين تتمتع مصرُ في إنتاجهما بميزة نسبية ، حتى يتحقق للسياسات التجارية النجاح التام وتحقق هدفها ، من تحقيق الرفاهية لجميع أطراف التبادل (مسيف؛2000؛ص84)

والباحث يرى أنه : أن يتحقق ذلك من خلال إنشاء مشاريع مشتركة تحقق الاستغلال الأمثل للمواد الخام المتاحة لدى كل طرف من الأطراف كمشاريع الطاقة ومصافي البترول والرخام . وتعمل على تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات كل طرف ، بما يساعد كلَّ بلدٍ في إحلال جزء من منتجاته مكان الواردات من البلدان الأجنبية الأخرى ، كذلك العمل على تنمية التجارة الحدودية بين البلدين ، بما يحقق الوصول والنفاذ الأسرع لأسواق كل طرف .

ج- الاتفاق التجاري الفلسطيني مع الولايات المتحدة الأمريكية

قررت الولاياتُ المتحدةُ الأمريكيةُ معاملةَ المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية كإقليم اقتصادي ضمن الاقتصاد الأمريكي ، وبموجب ذلك يسري عليها بنود اتفاق منطقة التجارة الحرة الموقع بين إسرائيل والولايات المتحدة الموقع في إبريل عام 1985 ، ومن خلاله يتم العمل على تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على الواردات بنسبة 10% سنوياً حتى تزول تماماً ، حيث هدفت الولاياتُ المتحدةُ من خلال ذلك إلى دفع وتشجيع ملية التسوية السياسية في منطقة الشرق الأوسط ، وقد نصت الاتفاقية على أنه يتوجب على السلطة الفلسطينية إلغاءُ كافة القيود التي من شأنها إعاقة دخول البضائع والمنتجات الأمريكية إلى السوق الفلسطيني ، وبالمقابل تقوم السلطة بالمساعدة في العمل على إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل (عبدالرازق؛2002؛ص16)

والباحث يرى أن : هذه الاتفاقية ، وإن كانت تعطي ميزةً للسلع الفلسطينية بالنفاذ إلى الأسواق الأمريكية ، وتجعلها تحظى بمعاملة كدولة نامية تستحق الرعايةَ والدعم ، إلا أن لها أهدافاً ومراميَ سياسيةً على العمق والولاء للانتماء العربي ، ومكتسبات للقضية الفلسطينية .

د- الاتفاق الفلسطيني الأوروبي (اتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم توقيع هذه الاتفاقية في السابعَ عشرَ من فبراير عام 1997 ، بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي ، في أعقاب اتفاقية برشلونة ، التي وقعها وزراءُ خارجية دول الشراكة الأورومتوسطية في تشرين الثاني عام 1995 ، وبموجبها فإن العلاقة بين الأطراف ستئول تدريجياً إلى منطقة تجارة حرة ، وبما ينسجم مع اتفاقية الجات ، ومنظمة التجارة العالمية ، وبهذا أتيحت للسلع الفلسطينية فرصةُ الدخول إلى الأسواق الأوروبية دون قيود ، أو رسوم جمركية مقابل السماح للسلطة الفلسطينية بالإبقاء على الضرائب الجمركية على الواردات على أن تقوم بتخفيضها تدريجياً بعد خمس سنوات من التوقيع ، كما سمح لها باتباع إجراءات حمائية – بصورة مؤقتة – لصناعاتها (على اعتبار أنها وليدة) ، بينما كان الوضع بالنسبة للسلع الزراعية مختلفاً ، حيث لم تحظَ بنفس درجة الحرية التي حظيت بها السلع الصناعية بل اقتصر الأمر على تحديد نوعيٍّ وكميٍّ لتلك المنتجات ، وضمن جدول زمني متفقٍ عليه ، وقد نتج عن هذه الاتفاقية زيادةٌ في الدعم المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي للقضية الفلسطينية (سياسياً واقتصادياً) ، فقد أدى ذلك إلى اعتراف الاتحاد الأوروبي بحق الفلسطينيين في إقامة كيانٍ مستقل لهم ، يتمتع بشرعية التوقيع على اتفاقيات دولية داعمة لقضيتهم ، بما يمكنهم (كدولة) من الاتصال مباشرة بالاتحاد الأوروبي ، (عبد الكريم؛2010؛ص14) ، وعلى الطرف الآخر أيضاً جنت إسرائيل مكاسبَ سياسيةً واقتصاديةً ، حيث صار من حقها الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي ، كما استفادت من شرذمة وضع الدول العربية ، التي تم تقسيمها إلى دولٍ متوسطيةٍ ، ودولٍ غيرِ متوسطية ، من أجل تعزيز العلاقات بين الدول الأوروبية والدول المطلة على البحر المتوسط سواء في شمال أفريقيا أو آسيا[1]، وتهدف إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في الأراضي الفلسطينية وإلى تشجيع التعاون السياسي والتعايش السلمي بما يخدم عملية التسوية السياسية ، حيث ساهمت فعلاً – من خلال جمع جميع الأطراف في مؤتمر برشلونة – في دفع عملية التسوية وإعطائها زخماً بعيداً عن استخدام القوة العسكرية (بني فضل؛2009؛ص65)

هـ- اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : وهي عبارة عن اتفاق تجاري متعدد الأطراف وقعته 18 دولةً عربيةً عضواً في جامعة الدول العربية عام 1997 بهدف تسهيل وتحرير التجارة العربية البينية ، وإعفائها من الرسوم الجمركية ، من خلال التخفيض التدريجي للرسوم والضرائب الجمركية بنسبة 10% سنوياً ، وتهدف فيما تهدف إلى إزالة وإلغاء كافة العوائق والموانع التي تعرقل وتعوق حركة التجارة بين الدول الأعضاء ، وبالنسبة إلى فلسطين ، فقد تم التعامل معها على أنها بلد من البلدان الأقل نمواً وفق تصنيف الأمم المتحدة لها (اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية البرنامج التنفيذي ؛ ص 18)

و- اتفاقية التجارة الحرة الانتقالية مع تركيا :

وقعت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة التركية على هذه الاتفاقية في تموز 2004 ، والتي تنص على إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الجانبين ، من أجل تنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك ، وإزالة كافة العوائق تدريجياً على التجارة السلعية (بما فيها الزراعية) ، كذلك جعل ظروف

1- (https://www.paltrade.org/ar_SA/page/trade-agreements)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنافسة لدى الطرفين أكثر عدالةً وسوية ، بهدف تحسين مناخات جذب الاستثمار في كلا البلدين ، وفعلاً ترتب على هذه الاتفاقية زيادةٌ ملحوظةٌ في حجم المبادلات بينهما كما يظهر في الشكل التالي (6 – 3) ، حيث يتبين أن التبادل التجاري مع تركيا شهد تطوراً ملحوظاً في العام 2004 ، ثم تراجع خلال السنوات الأربع التالية له

شكل (6 – 3)

تطور حجم التبادل التجاري التركي الفلسطيني خلال الفترة 1995 – 2014

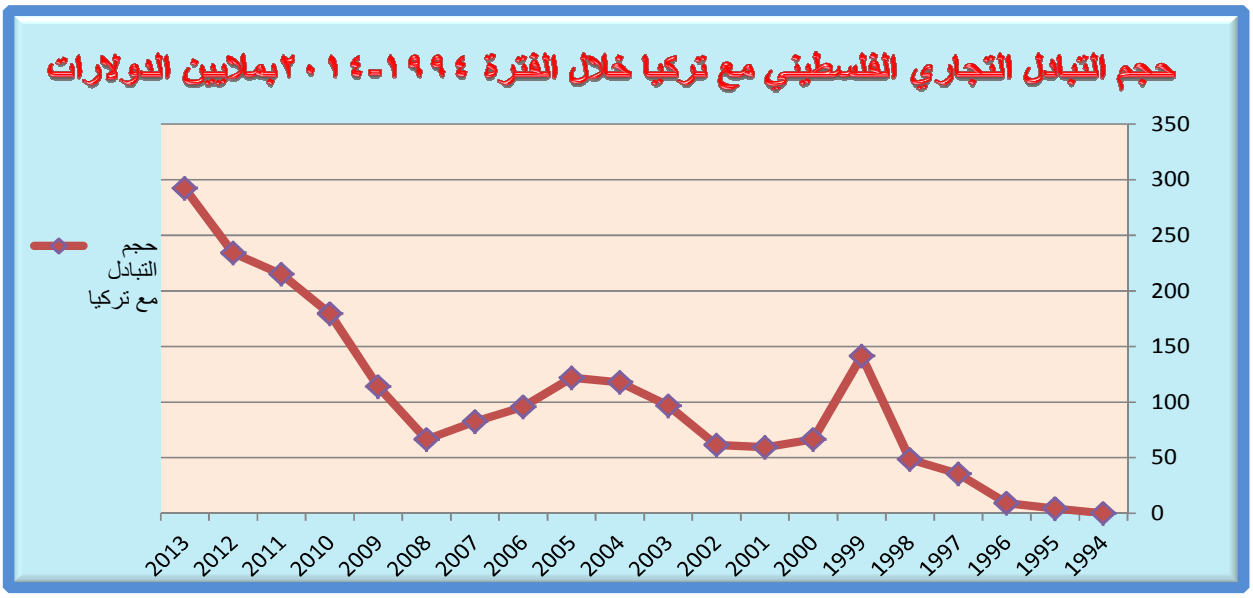

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ إحصاءات التجارة الخارجية؛ أعداد مختلفة .

إلا أنه بعد العام 2008 حدث نموٌ متسارعٌ ومتزايد ، مثَّلَ طفرة في العلاقات التجارية الفلسطينية التركية ، وذلك عبر الجهود التركية المناوئة لإسرائيل وسياساتها العقابية بحق الشعب الفلسطيني ، وربما سعياً منها لإنهاء العزلة الاقتصادية التي تفرضها إسرائيل بغطرستها على الأراضي الفلسطينية ، أو ربما لكسب مناطق نفوذ وتأثير سياسيين في منطقة الشرق الأوسط .

ز – **اتفاقية التجارة الحرة مع كندا** : تم توقيع هذه الاتفاقية عام 1999 ، بين منظمة التحرير الفلسطينية وكندا ، سعياً لفتح أسواق ومجالات لتصدير البضائع الفلسطينية دعماً من الحكومة الكندية لبرامج التنمية في الأراضي الفلسطينية ، إلا أن العراقيل الإسرائيلية ، كحجز البضائع الفلسطينية في موانئها ، إضافة إلى ضعف القدرات الإنتاجية الفلسطينية ، لم يمكن الاقتصادَ الفلسطيني من مزايا هذه الاتفاقية[1].

يرى الباحث : بعد استعراضه لأهم الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع العديد من دول العالم ، أن هذه الاتفاقيات(باستثناء العلاقات مع إسرائيل كدولة مركز تتحكم في السياسات التجارية الفلسطينية) ، لم يتم تفعيلها إلا في حدود ضيقة ونسب متدنية للغاية ، لا سيما أن للحصار والعقوبات الجماعية التي تفرضها إسرائيل لها أبلغ الأثر في عرقلة تطبيق هذه الاتفاقيات ، يضاف إلى ذلك دور

1- (https://www.paltrade.org/ar_SA/page/trade-agreements)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسات التجارية الفلسطينية ، والتي كانت تهدف بالأساس إلى تعظيم إيرادات الخزينة العامة ، من خلال الرسوم الجمركية ، ومن خلال إيرادات المقاصة ، خاصة أن اتفاق باريس – نظرياً على الأقل – لا يعيق الصادرات خارج الأراضي الفلسطينية ، وبالتالي لا بد من انتهاج سياسات تحفيزية تشجع وتعظم دورها لمجابهة العجز المزمن في الميزان التجاري .

3-2- الأسباب المتعلقة بالسياسات التجارية والاقتصادية الفلسطينية

3-2-1- السياسات التجارية الفلسطينية :

شكَّلَ أداءُ قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني منذ قيام السلطة الفلسطينية امتداداً لأدائه خلال الفترة التي سبقت ذلك (1967-1994) ، وتكريساً للتبعية التجارية والاقتصادية الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي ، من خلال ما عرف بنظام الاتحاد الجمركي أحادي الجانب الذي فرضته إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني ، بسبب استمرار المعوقات السياسية والخروقات والانتهاكات للاتفاقيات الموقعة رغم محدودية ما تمنحه تلك الاتفاقيات من صلاحيات للجانب الفلسطيني ، كالقيود التجارية وغير التجارية المفروضة على الإنتاج والتصدير ، واستيراد المواد الخام ، حيث عمدت إسرائيل في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي إلى تحرير تجارتها الخارجية ، للوفاء بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية ، فخفضت معدلات التعرفة الجمركية على الواردات ، فانعكس ذلك سلباً على التجارة الخارجية الفلسطينية ، نتيجة تدفق السلع المستوردة إلى الأسواق الفلسطينية بأثمان رخيصة ، أنهكت القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية المحلية ، نتيجة الزج بالاقتصاد الفلسطيني في هذه المنافسة غير المتكافئة ، فتراجعت القدرة التشغيلية ، وقدرتها على استيعاب الأيدي العاملة ، ولم يعد من مجال في العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل سوى تصدير الأيدي العاملة ، ومبادلتها باستيراد السلع من إسرائيل ، أي أنه أدى إلى زيادة ارتهان وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي – من ناحية – ومن ناحية أخرى فلو أن السلطةَ قامت برفع الضرائب على الوردات (وبالذات من الدول العربية) ضمن الهامش المتاح في بروتوكول باريس الاقتصادي في القوائم (A2 B ؛ A1) التي استُثْنِيَت من السياسة الجمركية الإسرائيلية ، وتُرك للفلسطينيين أمرُ فرضِ رسومٍ جمركية عليها فإن نسبة السلع الواردة في هذه القوائم الثلاث لا تتعدى 1% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، وبالتالي فإنها لن تعملَ على زيادة حصيلة الإيرادات العامة بشكل ملموس ، بل سيكون لذلك تأثيرٌ سلبيٌّ على حجم التجارة الخارجية الفلسطينية مع الدول العربية ، لأن فرض رسومٍ جمركية عليها سيجعل البدائلَ الإسرائيلية أقلَّ وأرخصَ ثمناً ، فنعود من حيث بدأنا للتبعية الإسرائيلية (الجعفري؛2002؛ص15) ، أيضاً كانت قدرة السلطة الفلسطينية على فرض رسوم جمركية أقل من تلك المعمول بها في إسرائيل ضعيفةً ، مما جعلها غيرَ قادرةٍ على استخدام سياسات تجارية فعالة تمكنها من إحداث تغييرات في هياكل الواردات ، وتحفيز الإنتاج الوطني المحلي ، وتعزيز القدرة التنافسية له ، كما أن علينا ألا ننسى أن طبيعة الحدود غير المحكمة بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل حالت دون استخدام السلطة الفلسطينية لحقها – وفق الاتفاق – في فرض رسوم جمركية أعلى من الرسوم المعمول بها في إسرائيل ، حيث إنه عندما ترتفع الأسعار المحلية عن الأسعار السائدة داخل إسرائيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيلجأ المواطن (المستهلك) الفلسطيني إلى توفير احتياجاته من السلع عبر تهريبها من إسرائيل ، أو سيتم استيرادها من إسرائيل بشكل رسمي .

ويضاف إلى كل ما سبق أن الاعتماد بشكل كبير على البنية التحتية الإسرائيلية كالموانئ والطرق ، والنقل والتخزين (خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها) وبسبب السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المعابر ومنافذ الدخول كان سبباً في ضياع فرص الاستفادة من مزايا التجارة مع دول الجوار (مصر والأردن) ، وكذلك لم تُتَح للفلسطينيين فرص تطوير شبكات مستقلة للاتصالات والطاقة الكهربائية ، ومحطات للمياه للانعتاق من قيود واستغلال إسرائيل ، بالإضافة إلى أن إسرائيل كانت – وما تزال – تسيطر على معظم الموارد الطبيعية ، وموارد المياه الفلسطينية ، وتفرض قيوداً على استخدام الفلسطينيين لما هو متاح لهم من تلك الموارد المائية الأمر الذي زاد من تدهور أداء قطاعات إنتاجية مهمة كالقطاع الزراعي والصناعي الذي تعرض لتدميرٍ ممنهج ، بالإضافة إلى المعوقات التي حالت دون تطويره بسبب القيود على استيراد المواد الخام ، وإعاقة تسويق وتصدير مخرجاته .

2-2-3- السياسات المالية الفلسطينية :

ركزت السلطة الفلسطينية سياساتِها التجاريةَ والماليةَ على الحد من التسرب المالي عبر تشجيع الوكالات التجارية والاستيراد المباشر ، على حساب انتهاج سياساتٍ تجارية ومالية ونقدية تعمل على الحد من الاستيراد وتشجيع دعم المنتجات المحلية ، أو انتهاج سياسة مالية تحفز النمو الداخلي لزيادة حصيلة الإيرادات من مصادر محلية ، أيضاً أدى اعتماد السلطة الفلسطينية بنسبة 70% لتمويل الإنفاق الجاري على العوائد الجمركية – إيرادات المقاصة التي تجبيها إسرائيل- (الجعفري والعارضة؛ 2002؛ص5) ، إلى خلق تداخل كبير بين كل من السياستين المالية والتجارية ، فزيادة الرسوم الجمركية لم ترفع الإيرادات العامة إلا بنسبة قليلة ، وفي نفس الوقت لم تعمل على حماية ودعم المنتج المحلي ، ولا زيادة قدرته التنافسية ، بل إلى زيادة الارتهان والتبعية للممارسات الإسرائيلية (الجعفري وآخرون؛2002؛ص19) ، كما فشلت سياسات الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب على الإنتاج المحلي أو تقليص الطلب على المنتجات الإسرائيلية لعدة أسباب ، أهمها عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الفلسطيني لمواكبة الطلب المحلي المتزايد نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تعرض المنتجات المحلية لمنافسة شديدة من السلع المستوردة ، وسياسات الإغراق التي انتهجتها إسرائيل في الأسواق الفلسطينية ، أيضاً لا ننسَ أن الإنفاق الحكومي كان أكثر من ثلثيه موجهاً للرواتب ، أما الإنفاق الاستثماري فكان مرتبطاً بالمساعدات الخارجية (الجعفري؛2002؛ص20) ، وبالتالي نجد أن الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أدت محدودية خيارات اتخاذ سياسات مالية فعالة ، وبالذات على صعيد النظام الضريبي في الأراضي الفلسطينية ، الذي رُسِمَت ملامحُه في اتفاق باريس الاقتصادي ، وجُعل انعكاساً لسياسات إسرائيل المالية ، وتمت صياغته بما يرسخ العلاقات التجارية القائمة بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل ، كنتيجة حتمية لإخضاع الاقتصاد الفلسطيني لخدمة أهداف السياسات الاقتصادية الإسرائيلية ، عبر عملية الهيكلة التدريجية التي قامت إسرائيلُ بها منذ العام 1967 (الجعفري وآخرون؛2002؛ص14) ، بالإضافة إلى قيامها (إسرائيل)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بفرض تطبيق نظام ضريبي في الأراضي الفلسطينية منسجمٍ مع تلك العلاقات – التي كانت أشبه ما تكون باتحاد جمركي أحادي الجانب – وخادم لها ، خدمة إسرائيل وتحقيقاً لمصالح مؤسستها العسكرية (الجعفري والعارضة؛2000؛ص42)

أما على صعيد السياسة الإنفاقية التي انتهجتها السلطة الفلسطينية فكما رأينا سابقاً فإنها تعاني من خلل جسيم بسبب اعتمادها وتركيزها على النفقات الجارية (التي تتذبذب بشكل حاد وتتأثر بشكل مباشر بالأوضاع السياسية ، وعلى المنح والمساعدات الخارجية بالإضافة إل أموال المقاصة التي تحولها إسرائيل) ، والتي كانت سبباً في تضخم حجم الإنفاق الحكومي يشكل رهيب خلال السنوات الماضية (رجب؛2011؛ص47) بينما النفقات التطويرية – التي تقوم بها السلطة الفلسطينية والتي من المفترض أن توجه نحو البنية التحتية – فلم تكن تشكل إلا جزءاً يسيراً من الموازنة العامة ، يتم تمويل الباقي منها عبر المنح والمساعدات ، والتي هي الأخرى تعرضت لانخفاضات حادة نتيجة الأزمات المالية المتكررة التي كانت تتعرض لها المالية العامة للسلطة الفلسطينية ، فبينما كانت في بدايات عهد السلطة الفلسطينية تتراوح بين 20% ، و25% ، أصبحت في 2014 لا تصل إلى 5% على أفضل تقدير ، في حين تلتهم الرواتب والأجور حصةَ الأسد من إجمالي النفقات العامة .

3-2-3- السياسات النقدية الفلسطينية

أما على صعيد السياسات النقدية فإننا نجد أن الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية ضد النظام النقدي والمصرفي الفلسطيني – والتي بدأت منذ اللحظة الأولى لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967 – قد بدأت بإغلاق جميع فروع البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية ، وجمدت أرصدتها ونهبت موجوداتها إلى حسابات خاصة لدى بنك إسرائيل ، كما أعلنت عن قصر التداول في الضفة والقطاع على العملة الإسرائيلية (الليرة الإسرائيلية في ذلك الحين) ، بما يترتب على ذلك من نتائج كارثية على تسوية المدفوعات في الاقتصاد الفلسطيني ، كما قيدت البنوك – التي أعيد فتحها – بقيود صعبة عند فتح الاعتمادات المستندية من خلال المصارف الإسرائيلية ، فترتب على ذلك تأخير إنجاز المعاملات وارتفاع تكلفتها ، ثم شرع عام 1994 بإنشاء سلطة النقد الفلسطينية لتقوم بجميع وظائف البنك المركزي ، ما عدا إصدار العملة ، وما يترتب عليه من حرمان السلطة من حقها في استخدام سياسات نقدية تمكنها من تحقيق الأهداف العامة في الاقتصاد الفلسطيني ، ومكافحة البطالة والتضخم . وجذب وتشجيع الاستثمار ، أو معالجة أي تدهور قد يطرأ على المؤشرات الاقتصادية ، وبالتالي فإن ذلك قد أعجز السلطة عن التأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة ، لأن ذلك لن يتأتى إلا بالاقتراض من البنوك المصدرة لتلك العملات ، مما يعني زيادة الأعباء والتكلفة ، سواءً على المواطن البسيط أو على الموازنة العامة للسلطة الوطنية ككل (لبد؛2002؛ص8) ، وبالتالي فإن أهمية إصدار العملة الوطنية الفلسطينية لا تكمن في اعتبارها رمزاً ودليلاً على السيادة والاستقلال (على أهميته) فحسب ، بل إن هناك العديدَ من الفوائد والمكاسب التي تحقيقها على الصعيد الاقتصادي أيضاً ، كاستخدامها في إدارة سياسة نقدية فعالة لكبح التضخم والبطالة حفز الاستثمار ، بما يؤدي في المحصلة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية ، وتصحيح اختلالات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني ، أيضاً يمكن في حال وجود العملة الوطنية تلافي الآثار السلبية – المباشرة وغير – الناجمة عن استخدام العملة الإسرائيلية ، كالتضخم المستورد من إسرائيل ، أو التقلبات الحادة في أسعار الواردات من إسرائيل ، والتأثير غير المباشر على الواردات بسبب ارتفاع تكلفة تحويل العملة الإسرائيلية إلى العملات الأخرى ، أو الانعكاسات السلبية على القطاع المصرفي،فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية (لبد؛2002؛ص14)،كما أن انتهاج الإسرائيليين سياساتٍ نقديةً ، كتعويم سعر صرف الشيكل ، وهذا كله جعل الاقتصاد الفلسطيني رهينةً للسياسات النقدية الإسرائيلية ، بالإضافة إلى تقيده لحرية ا لفلسطينيين في انتهاج سياساتهم النقدية الخاصة بهم (الجعفري؛2002؛ص21)

خلاصة الفصل

يرى الباحثُ أن : تراجع أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني ، وزيادة اعتماده على إسرائيل يرجع إلى عدة أسباب ، منها ما هو متعلق بنمو حجم فجوة الموارد المحلية ، والمتمثلة في تراجع حجم المدخرات بالنسبة للتكوين الرأسمالي (الاستثمار) ، والتي كانت في كثير من السنوات تتجاوز 40% من إجمالي الناتج المحلي للأراضي الفلسطينية ، يضاف إلى ذلك تدمير القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني ، ونهب موارده (كما سبق أن أشرنا) ، سواءً المتعلقة بالمياه ، ومصادرة الأراضي ، أو حتى التدمير المباشر بالآلة العسكرية و قصف المنشآت ، وتجريف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ، خلال انتفاضة الأقصى ، التي أحدثت حالةً من عدم الاستقرار السياسي ، وغياب الأمن الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية .

كما كانت الاتفاقيات الموقعةُ بين الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) سبباً في إضعاف قدرة الجانب الفلسطيني على التحكم والتصرف في قسمٍ كبيرٍ من موارده المالية ، والمتمثلة في إيرادات المقاصة ، والتي قامت إسرائيل باستخدامها (أكثر من مرة) وسيلةً للضغط على السلطة الفلسطينية وابتزازها سياسياً ، هذا غير الممارسات التاريخية عبر سنوات عجاف من الاحتلال الذي قام بتشويه هياكل الاقتصاد الفلسطيني ، وتسخيرها لخدمة اقتصاده ، وربط سوق العمل الفلسطيني بالسوق الإسرائيلي ، وتشويه أنماط الاستهلاك ، والإنتاج وجعلها تتواءم مع متطلبات اقتصاده ، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمار في قطاعات إنتاجية حقيقية لصالح قطاعات مرتبطة بطلب السوق الإسرائيلي ، كما حدث خلال فترة الثمانينات وحتى منتصف تسعينات القرن الماضي ، بظهور عمليات التعاقد من الباطن ، وما نجم عنها م ضياع كثير من موارد الاقتصاد الفلسطيني .

يضاف إلى ذلك أنه بالرغم من توقيع السلطة الفلسطينية على العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع العديد من الدول وكثير من الجهات والمنظمات الدولية والإقليمية ، والتي كان من المفترض بها أن تنهض بقطاع التجارة الخارجية الفلسطيني ، لما تضمنته تلك الاتفاقيات في كثير من بنودها اعتبار الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً ناشئاً ، بحاجة إلى الرعاية والدعم ، والمساندة ، إلا أن ذلك كان يصطدم ويتحطم على صخرة الرفض والتكبر الإسرائيلي ، وعدم احترامها للاتفاقيات والمعاهدات الموقعة ، واستمرارها في انتهاج سياسات استعمارية توسعية ، واتباعها لسياسة الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني ، الهش ، الذي يعتبر بوابة خلفية للاقتصاد الإسرائيلي ، وسوقاً مضمونةَ العوائد مأمونةَ العواقب ، وتجني أيضاً عوائد استخدام عملتها (

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيكل) – سواءً عوائد الإصدار أو عوائد ارتفاع سعرها بسبب زيادة الطلب عليها ، وبالتالي أصبح لزاماً إصدار عملة فلسطينية وطنية ، من أجل الاستقلال ، سواءً على صعيد استخدام السياسات الاقتصادية ، من أجل تحقيق الاستقرار و النمو ، أو من أجل تلافي ما قد يتعرض له الاقتصاد الفلسطيني من صدمات نتيجة استخدام عملات الغير ، وكذا لتخفيف الأعباء المالية على حركة التجارة الخارجية .

كما أن على السلطة انتهاج سياسات مالية أكثر ملاءمة للحالة الفلسطينية ، وإعادة النظر في النظام الضريبي والجمركي القائم ، الذي يعتمد على بنود اتفاق باريس ، والذي رسخ التبعية للاحتلال الإسرائيلي بربطه معدلات الضرائب والجمارك بمعدلاتها في إسرائيل ، في كثير من بنوده ، وحَدَّ من مرونته ، ولا بد من اتباع سياسات تجارية تهدف لدعم المنتج المحلي وحمايته ، وإيلائه الرعاية والدعم لينال فرصته في النهوض والتطور ، كذا لا بد من انتهاج سياسات تجارية تعمل على تحفيز الصادرات المحلية بما لا يضر بمستويات الأسعار المحلية ، وفتح آفاق ومجالات للتبادل التجاري مع الدول الأخرى وتنويع الشركاء التجاريين واتباع سياسات للحد من الواردات ،أو إعطاء الأولوية للمستوردات من المواد المحلية ،ومتطلبات العملية الإنتاجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

المبحث الأول

- مصادر تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني .

المبحث الثاني

- الآثار المترتبة على استمرار وجودها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مصادر تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني

Resources of Financing the Foreign Trade Gap in the Palestinian Economy

القسم الأول : الاستثمار الأجنبي

القسم الثاني : تحويلات العاملين في إسرائيل والخارج .

القسم الثالث : المساعدات والقروض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مصادر تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني

القسم الأول : الاستثمار الأجنبي

تمهيد :

من المعروف أن فجوة التجارة الخارجية أو العجز في الميزان التجاري ينشا عندما تكون حصيلة الصادرات أقل من قيمة الواردات ، وذلك يحدث عندما تقصر أو تعجز مخرجات قطاعات الاقتصاد المحلي من السلع والخدمات عن تلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات ، الناجم أصلاً عن عدم قدرة الموارد المحلية على خلق استثمارات حقيقية تواكب ذلك الطلب المتنامي ، وهذا يعني أن المدخرات المحلية عاجزة عن خلق الاستثمار اللازم لإنتاج سلع حقيقية تلبي الطلب المحلي ، الأمر الذي يضطر الدولة للاستيراد من الخارج ، أي أن تدفع نقودا للدول الأخرى مقابل الحصول على السلع والخدمات ، ولكن إذا استمر الحال هكذا أي أن لا يستطيع إجمالي قيمة الصادرات على تغطية الواردات .

وكما قلنا سابقاً عندما تطرقنا إلى نموذج الفجوتين فإن الفجوة في التجارة الخارجية تعادل تماماً الفجوة المحلية في التمويل ، فمن أين يمكن للدولة الحصول على مصادر تمويل للاستمرار في عملية الاستيراد خصوصاً أن عملية الاستيراد لا بد أن تتم تغطيتها بالنقد الأجنبي ؟

أولاً : كيف يتم تمويل الفرق بين الواردات والصادرات .

يعتبر العجزُ في الميزان التجاري جزءاً من العجز الكلي في ميزان المدفوعات الذي من خلاله يتم تسجيلُ كافة المبادلات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في باقي أنحاء العالم ، خلال فترة زمنية معينة [1]

ونظراً لاعتماد عملية القيد المزدوج في حسابات ميزان المدفوعات ، فإنه – من الناحية الحسابية – لن يعانيَ من أي اختلال ، لكن حساباتِه الفرعيةَ كالحساب الجاري (الذي يشكل حساب ميزان التجارة الخارجية الجزء الأعظم منه) هي التي سيظهر فيها الاختلال ، ولذلك فإن عمليات التبادل التجاري ، والتي تمثل الجزءَ الأكبر من مكونات الحساب الجاري ، الذي يمثل بدوره الجزءَ الأكبرَ من حسابات ميزان المدفوعات ، إنما هي في الحقيقة انعكاس لحساب رأس المال ،(Jackson;2015;P4)

فالعجز في الميزان التجاري والذي هو في حقيقته عجز في مصادر التمويل المحلية ، وعدم قدرة على الاستثمار المحلي ، هو في الحقيقة ليس عدم قدرة البلد على إنتاج حاجاته من السلع فحسب ، فهذا العجزُ لا يمكنه أن يحدث ما لم تكن لدى البلدان الأخرى الرغبة في إقراض البلد المستورد لتمويل وارداته ، مما يعني في الغالب أن البلد الذي يعاني عجزاً في ميزانه التجاري لديه عجزٌ في الحساب الجاري ، وهناك طرقٌ مختلفة تلجأ إليها الدول لتمويل فجوة التجارة الخارجية لديها ، أهمها وأفضلها وأكثرها إيجابية على الاقتصاد هو العمل على تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية ، وبالذات المباشرة منها ، لما لها من تأثير إيجابي (

1 راجع تعريف ميزان المدفوعات ص (24)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفق ما يراه المؤيدون لها) في جوانب متعددة من الاقتصاد كما سيأتي ، بالإضافة إلى ذلك يمكن للدول أو الحكومات استخدام سياستها النقدية ، بالعمل على خفض قيمة العملة ، الأمر الذي يعزز من الطلب على الصادرات ، ويقلل الطلب المحلي على الواردات ، وبالتالي يتحسن وضع الميزان التجاري ولكن الأفضل للدولة هو أن تقوم بعملية جذب الفوائض المالية من بلدان أخرى في شكل استثمارات أجنبية إما أن تكون هذه الاستثماراتُ مباشِرةً ، أو غيرَ مباشِرةٍ (كأسهم وسندات أو عقارات حقيقية) هذا التدفق من الفوائض المالية الأجنبية يجعل ذلك البلد الذي فاضت مدخراتُه عن حاجات استثماره المحلية مقرِضاً لفوائضه ، والبلدَ ذا العجز بمثابة مقترض ، (Higgins&Kligaard;1998;P4) فالحساب الجاري بميزان المدفوعات تكفل بتقييد عملية التصدير في الجانب المدين من حساب ميزان التجارة الخارجية ، أما قيمتها من النقد الأجنبي فإنها تقيد في الجانب الدائن من حساب رأس المال ، والعكس بالنسبة للواردات ، لذلك نجد أنه في حالة العجز التجاري تكون التدفقات النقدية الخارجة (المدينة) في حساب رأس المال أكبرَ من التدفقات النقدية الداخلة (الدائنة) في نفس الحساب ، ويرجع كثيرٌ من الاقتصاديين أسباب ذلك العجز في الحساب الجاري أو حساب التجارة الخارجية إلى تدفقات وحركة رءوس الأموال بين الدول ، لا إلى عناصر اقتصادية جزئية كالتعرفة الجمركية ، أو التنافسية الصناعية (Bendetto;2014;P4) ، وكما هو معلوم ، أن الحساب الجاري يتكون من ثلاثة حسابات رئيسية هي حساب التجارة ، وحساب عوائد الاستثمارات وحساب التحويلات ، فهذه العناصر تكاد تكون مرتبطة ارتباطا عضويا بكل من الإنتاج ، الاستهلاك ، والدخل .

ولذلك فإن انخفاض المدخرات المحلية عن تلبية التمويل للاستثمار المنشود سيعمل على خلق تدفقات كبيرة نسبياً من المدخرات الأجنبية (تدفقات رأسمالية) أملاً في تعظيم العوائد ، التي بدورها ستخلق مستوى محتملاً أعلى من الاستثمار ، كما أن هذه التدفقات الرأسمالية (إدخارات الأجانب ، أي استثماراتهم في الاقتصاد المحلي) ستخلق تدفقاً مماثل الحجم تقريباً من السلع الأجنبية (أي زيادةً في عجز الميزان التجاري) . (Elwell ; 2010 ; P 4) ، بمعنى آخر فإن الاستثمار الأجنبي (مباشراً كان أو غيرَ مباشر) هو المنوط به مهمة تمويل فجوة التجارة الخارجية في أي اقتصاد كان ، وذلك بناء على افتراضات نموذج الفجوتين السابق شرحه ، والذي أوضحنا فيه أنه بقدر ما تكون الفجوة في التمويل المحلي (الادخار – الاستثمار) ، تكون الفجوة في التجارة الخارجية فهل الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ؟ أي هل يمكن للاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية أن يقومَ بتغطية العجز في الميزان التجاري؟أم أنه لا يستطيع أداء هذه المهمة ،ويلزم مصادر أخرى لتمويل فجوة التجارة الخارجية ؟

هذا ما يسعى الباحث للتعرف عليه من خلال استعراض مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في تمويل عجز الميزان التجاري الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من عام 1995 إلى 2014 ، خاصة بعد أن تبين في الفصل السابق عدم قدرة مصادر التمويل المحلية على القيام بدورها في تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني ، الذي يعاني من فجوة في الموارد المحلية تجاوزت في بعض السنوات نسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية (حلس؛2011؛ص57) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : ماهية الاستثمار الأجنبي ودوره في تمويل فجوة التجارة الخارجية :

– **ماهية الاستثمار** : المقصود بالاستثمار بشكل عام هو التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال في المستقبل ،(الحناوي؛2004؛ص416) ، أو هو إضافة جزء من السلع النهائية إلى رصيد السلع الرأسمالية بدلاً من الجزء المستهلك من تلك السلع الرأسمالية (أي أنه الجزء من الناتج الذي لم يتم استهلاكه)(داود وآخرون؛2001؛ص118) ، وهنا لا بد من التفريق بين نوعين من الاستثمار ، بحسب مصدر رأس المال المشارك فيه ، ويختلف الاستثمار باختلاف البلد الذي يتم الاستثمار فيه (إلى استثمار محلي وأجنبي) ، وباختلاف علاقة المستثمر بالمشروع (إلى استثمار مباشر وغير مباشر) .(بلقاسم؛2006؛ص4–5)

– **الاستثمار المحلي** : هو ذلك الاستثمار أو التمويل الذي يتم لمشروعات بمصادر تمويل ذاتية ، أي من داخل البلد نفسه ، ومن خلال المدخرات الوطنية الذاتية ، سواءً كانت مدخرات القطاع العام ، أو مدخرات القطاع الخاص .

– **الاستثمار الأجنبي** : فإن كان رأسُ المال المشاركُ في المشروع كله محلياً سمي ذلك استثماراً محلياً ، أما إن كان مصدر ذلك التمويل من دولة أخرى ، سمي ذلك استثماراً أجنبيا .

وبالتالي يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه : كل استثمار يتم خارج موطنه ، في الدولة المضيفة سعياً لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية ، إما بصورة مؤقتة أو بصورة طويلة الأجل ، يضاف إلى ذلك أن الاستثمار الأجنبي عبارة عن انتقال للأموال والمشروعات عبر الحدود ، إسهاماً منه في إنشاء مشروعات استثمارية ، في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر (سحنون؛2010؛ص4) ، فيمكن اعتباره وسيلة لنقل الخبرات والتكنولوجيا ، ويعمل على توفير فرص عمل ، إلا أنه يمكن استخدامه أداةً للسيطرة ، لأن له دوراً مهماً في تشكيل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول ، حيث يقوم بشكل مباشر بتسيير وإدارة موجوداته في ظل مؤسسة تعرف بالمؤسسات متعددة الجنسيات (زغيب؛2005؛ص4) ، وباختصار فإن المستثمر الأجنبي هو الذي يحمل جنسيةً تخالف جنسية البلدِ المستثمَرِ فيه

وينقسم الاستثمارُ الأجنبيُّ إلى نوعين : استثمار أجنبي مباشر *Foreign Direct Investment* ويختصر بـ (FDI) ،واستثمار أجنبي غير مباشر *Indirect Foreign Investment* ، ويختصر بـ (IFDI)

1– الاستثمار الأجنبي غير المباشر(IFDI) : *Indirect Foreign Investment* :

يطلق مصطلح الاستثمار الأجنبي غير المباشر – غالباً – على الاستثمار المحفظي أو الاستثمار في الأوراق المالية ، وقد برز هذا النوع من الاستثمار في الذي يتم عن طريق شراء الأجانب أسهماً ، أو سنداتِ دَين من أو أي نوعٍ أخرَ من الأوراق المالية ، سواءً كانت الجهةُ المصدرةُ لتلك الأوراقِ حكومةً أو أفراداً عاديين ، وفي الغالب يكون هذا النوع من الاستثمار قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر (أبو قحف؛2001؛ص14) ، وقد يقوم المستثمر بنفسه بهذه العملية من خلال التعامل مباشرة مع بيوت السمسرة ، أو من خلال مؤسسات مالية متخصصة كصناديق الاستثمار ، ومن الممكن أن يكون الاستثمار الأجنبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير المباشر قروضاً تقدمها شركاتٌ أو أفرادٌ أجانب في الدول المضيفة عبر بنوكٍ أو مؤسساتٍ مصرَفية أحنبية ، أو عبارة عن تراخيص ووكالات إنتاج وتصنيع تمنحها الشركاتُ الأجنبيةُ إلى شركاتٍ أو مصانعَ محليةٍ في البلد المضيف ، من خلال اتفاق بينها ، أو بمقابلٍ ماديّ (سعيدي؛2007؛ص67) المهم أنه في النهاية عبارة عن عملية شراء أوراق مالية لمؤسسات أو شركات دولة ما بواسطة مقيمين في دولة أخرى ، فيحق بالتالي للمشتري الحصول على نصيب من أرباح تلك الشركات ، المصدرة لتلك السندات ، ويقتصر دور المستمر – في هذه الحالة – على تقديم رأس المال إلى الجهة المعنية ، دون أن يكون له أي حق في الرقابة أو المشاركة بأي نوع من أنواع الإدارة (سحنون؛2010؛ص14) ، كما يتميز هذا النوع من الاستثمار الأجنبي بسهولة التنقل والحركة في أسواق الدول المضيفة ، مما يتيح للمستثمر فرصة تعديل مركزه الاستثماري ، إلا أن ذلك يعد عيباً في حد ذاته ، لأن سرعة الحركة والبيع والشراء في أسواق الأوراق المالية تؤدي إلى انعكاسات سريعة ومفاجئة على اقتصاديات الدول المضيفة ، فضلاً عن كون ذلك استثماراً مالياً ، أي أنه – وبمعنى آخر – لا يضيف قيماً اقتصادية حقيقية ، فهو لا يساهم في رفع معدلات التشغيل ، ولا في رفع الطاقة الإنتاجية ، ولا يعمل على زيادة أي معدل من معدلات النمو الاقتصادي ، ولا أدنى مكون من المكونات الاقتصادية الكلية للدولة صاحبة تلك الأوراق (علاونة؛2008؛ص4) .

2- الاستثمار الأجنبي المباشر : (FDI) : *Foreign Direct Investment* :

ينطوي الاستثمارُ الأجنبيُّ المباشرُ على مفهوم تَمَلُّكِ المستثمرِ الأجنبيِّ لجزءٍ من – أو كل – الاستثمارات في المشروع المقصود ، إضافة إلى مشاركته في الإدارة مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك ، أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته التامة للمشروع المستثمرِ فيه .وفي كلتا الحالتين سيمكنه ذلك من تحويل مقدار من الموارد المالية والتكنولوجية ، وبعض الخبرات الفنية والإدارية إلى البلد المضيف (المستثمر فيه) ، بخلاف الاستثمار غير المباشر الذي يعني تمَلُّكَ الأفراد أو الهيئات أو الشركات أوراقاً ماليةً تعطيهم الحق في الحصول على الأرباح ، دون ممارسة أي نوع من النشاط – لا الإداري ولا الرقابي – في المشروع الاستثماري ، كما أنه يختلف عن الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلكُ المشروعَ المستثمَرَ فيه ملكيةً تامة ، وتديره وتوجه نشاطه من البلد الأم الذي أنشئت فيه الشركةُ ذاتُها ، حيث تعمل على توجيه الخبرات الفنية والتكنولوجية ، والإدارية إلى البلد المضيف .ولقد وردت في تعريفه العديد من التعريفات منها تعريف الاونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) و صندوق النقد الدولي

أ- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر ، وهو بمثابة حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها ورءوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل ، والموضحة في ميزان المدفوعات بصافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المستثمر في[1]

1. http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتخذ الاستثمار المباشرُ أشكالاً متعددة ، كأن يكونَ استثماراً مشتركاً في الملكية بين المستثمر الأجنبي ومستثمرٍ محلي ، أو أن تكون الملكية كاملةً للمستمر الأجنبي ، وإما أن يكون الاستثمار عبارة عن أحد النشاطات لشركة من الشركات متعددة الجنسيات (الكفري؛2010؛ص2)

ب- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر :

للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأهداف لكل من المستثمر الأجنبي ، والبلد المضيف كما يلي :

❖ **أهداف البلد المضيف :**

- تحسين وضعية الميزان التجاري، وميزان المدفوعات المحلي ، بسبب تدفقات رءوس الأموال إلى الداخل .
- تضيق فجوة الموارد المحلية بين المدخرات ومتطلبات الاستثمار الوطني ، من خلال الضرائب التي تحصلها الدولة من الشركات ، ومن خلال تدفقات رأس المال الأجنبي إلى داخل الدولة .
- العمل على زيادة فرص التوظيف ، وتقليل البطالة من خلال تلك الفرص التي توفرها تلك الاستثمارات .
- خلق منافسة في السوق المحلي ، بما يخدم المستهلك الوطني ، سواءً على صعيد السعر أو على صعيد الجودة في الإنتاج .
- الاستفادة من أساليب الإدارة الحديثة ، ووسائل الإنتاج المتقدمة ، التي تجلبها تلك الاستثمارات إلى داخل الدولة .
- الاستفادة من الخبرات الفنية ، والمهارات العالية ، والعمل على تطوير الأيدي العاملة المحلية ، من خلال تلك الخبرات .
- فتح الأسواق العالمية أمام المنتج الوطني ، وتفعيل الروابط الأمامية والخلفية بين الإنتاج والمواد الخام ، وتحسين العلاقات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية .(الزهراني؛2004؛ص40)

❖ **دوافع المستثمر الأجنبي :**

- تعظيم الأرباح وزيادة العوائد ، وتجنب المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر .
- زيادة المبيعات من خلال الانفتاح على الأسواق العالمية .
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار في البلدان المضيفة ، والحوافز الاستثمارية لجذب الاستثمار ، والإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمر الأجنبي ، وحوافز جمركية وأخرى مالية غير ضريبية وحوافز تشريعية وحوافز الصرف الأجنبي (بوراوي؛2008؛ص65-74)

ويرى الباحث أنه في أغلب الأحوال فإن دوافع المستثمر الأجنبي وطموحاته تتحقق على حساب البلد المضيف ، بل إن الأخيرة تعاني من الأزمات العالمية ، خاصة الناجمة عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ، ويرجع ذلك إلى حقيقة وواقع فصل الاستثمار في الإنتاج الحقيقي عن النقدي المتمثل في الاستثمار في الأصول المالية

ثالثاً : واقع الاستثمار الأجنبي في فلسطين :

كان أداء الاستثمار المحلي الفلسطيني منذ بدايات عهد السلطة الفلسطينية ضعيفاً – كما سبق أن أوضحنا – نتيجة ضعف المدخرات المحلية ، وهذا خلق فجوةً في التمويل المحلي ، اضطرت السلطة الفلسطينية إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشروع منذ البداية في سن قوانين لتحفيز الاستثمار الأجنبي ، وجذبه إلى الأراضي الفلسطينية أملا في إعطاء الاقتصاد الفلسطيني دفعةً للنمو ، وخفض معدلات البطالة وتنمية الصادرات ، فتوَّجَت ذلك بقانون الاستثمار الفلسطيني عام 1998 ، الذي تضمنت بنوده العديد من المزايا والحوافز والتسهيلات الاستثمارية ، والكثير من التسهيلات الائتمانية ، والإعفاءات الضريبية ، و تركزت تلك المزايا على تحفيز الاستثمار في قطاعات إنتاجية حقيقية ، والمجالات المصرفية والمالية (قانون تشجيع الاستثمار فلسطين؛1998؛) ،

وفيما يلي أبرز تلك التسهيلات :

- تقديم الضمانات للاستثمار والمستثمرين الأجانب في الأراضي الفلسطينية .
- تأسيس هيئة تتولى مسئولية جذب وتشجيع الاستثمار في فلسطين .
- منح حوافز للمستثمرين وتوفير مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار .
- إعطاء معاملة تفضيلية للمستثمرين على أساس الجنسية ، بموجب اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف ، قد تعقدها السلطة مع دول اخرى .

أيضاً على صعيد جذب الاستثمار غير المباشر فقد قامت السلطة الفلسطينية بتأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية كشركة مساهمة خصوصية بمبادرة من شرطة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) ، و بتاريخ 1995/7/19 حصلت باديكو على موافقة السلطة بإنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية في نابلس ، ثم أصبح السوق يخضع لهيئة رقابية هي

هيئة سوق رأس المال الفلسطيني التي باشرت أعمالها 2005/9/24 ، استناداً إلى قانون هيئة سوق رأس المال لعام 2004 ، إلا أن ما عانته الأراضي الفلسطينية من قيود ومعيقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي ، والتباطؤ والضعف في أداء مؤسسات الاقتصاد الفلسطيني ، فضلاً عن عدم وضوح الرؤية لطبيعة مستقبل الاقتصاد الفلسطيني ظروف وأوضاع صعبة حالت دون تحقيق الهدف المنشود ، وفيما يلي استعراض لواقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر لرؤية مدى إسهام كل منهما أو كليهما معاً في جسر الهوة بين حصيلة الصادرات وقيمة الواردات ، وصولاً إلى تحسين وضع الميزان التجاري الفلسطيني خلال فترة الدراسة .

1- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية :

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر : FDI (للفترة 1995-2008)[1]

تظهر تقارير الاستثمار الأجنبي التي يصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية ارتفع في العام 1996 بنسبة 15% عن العام الذي سبقه ، وذلك بسبب الوعودات ، والآمال والطموحات التي كانت حافزاً مهما لكثير من المستثمرين ، التالية لإنشاء السلطة الفلسطينية إلا أن ذلك لم يدُم طويلاً ، فقد انخفض في العام الذي تلاه أي العام 1997 بنسبة 16% ، بعد اندلاع انتفاضة النفق ، في العام 1996 ، وتيقن الكثير من المستثمرين بأن حالة الاستقرار التي يمكن أن تسود في الأراضي

1- ملاحظة : سيتم اعتماد بيانات وإحصائيات التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي في فلسطين ، خلال هذه الفترة ، رغم عدم واقعيتها ـ وذلك لعدم توفر البيانات من أي مصدر آخر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية هشة ، ولا يمكن التعويل عليها ، حيث إن كل ذلك كان مرتبطاً بالممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع ، لا بما تم توقيعه من اتفاقيات ، فإغلاق المعابر والحصار – السيف المسلط على الاقتصاد الفلسطيني – كان وما زال يشكل قيدا على الحركة الاقتصادية الفلسطينية ، وبالذات الحركة التجارية ، سواءً حركة مدخلات الإنتاج من مواد خام ، وسلع رأسمالية ومعدات ، ومستلزمات البنية التحتية ، أو حركة مخرجات الإنتاج ، حركة تصريف الإنتاج الذي كان عرضة لخسائر وهزات شديدة بسبب الحصار ، كما يظهر في الجدول (1 – 4) ،

جدول رقم (1 – 4)

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية

ودوره تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995 – 2014)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر مليون $	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	صافي الميزان	معدل نمو العجز التجاري	نسبة تمويل الاستثمار الأجنبي لفجوة التجارة الخارجية
1995	154	-	-1700.4	4.91%	8.63%
1996	177.2	15.06%	-1783.9	-1.34%	10.07%
1997	149	-15.91%	-1760.0	9.40%	7.74%
1998	218	46.31%	-1925.5	6.50%	10.63%
1999	189	-13.30%	-2050.7	26.78%	7.27%
2000	62	-67.20%	-2599.9	-17.34%	2.88%
2001	20	-67.74%	-2149.1	-2.79%	0.96%
2002	41	105.00%	-2089.1	-11.56%	2.22%
2003	18	-56.10%	-1847.5	15.32%	0.84%
2004	49	172.22%	-2130.6	19.24%	1.93%
2005	47	-4.08%	-2540.6	9.90%	1.68%
2006	19	-59.57%	-2792.0	-3.77%	0.71%
2007	28	47.37%	-2686.7	-7.20%	1.12%
2008	52	85.71%	-2493.3	2.07%	2.04%
2009	1586.1	-	-2792.6	9.73%	56.80%
2010	1378.3	-13.10%	-2523.0	-9.65%	54.63%
2011	1504.7	9.17%	-2530.5	0.30%	59.46%
2012	1463	-2.77%	-3084.9	21.91%	47.42%
2013	1558	6.49%	-2725.8	-11.64%	57.16%
2014	1568	0.64%	-2929.5	7.47%	53.52%

المصدر : UNCTAD ; - World Investment Reports: (2003; P251) , (2007; P253), (2011;P169)

– النسب من إعداد الباحث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في العام 1998 فإننا نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي ارتفع بنسبة تقارب 46% ، حيث تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين ، والذي بموجبه أعطيَ المستثمرون الأجانب مزايا كبيرةً ومهمة ، سواء من ناحية البنى التحتية ، أو من الإعفاءات الضريبية والتسهيلات والجمركية ، ورغم ذلك لم يغطِّ من العجز التجاري إلا 11.4% فقط ، وذلك راجع إلى أن العجز التجاري هو الآخر كان ينمو ، فالاستثمار الأجنبي لم يزد إلا بحوالي 69 مليون دولار ، أما العجز التجاري فقد زاد بحوالي 165 مليون دولار وكما يظهر من الجدول ففي عام 1999 ، فقد أخذت نسبة تغطية (FDI) للعجز التجاري في التراجع إلى 7.4% ، بسبب تراجعه بنسبة 13.3% عن العام السابق ، واستمرار العجز التجاري في التزايد ،ولكن ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية أواخر العام 2000 نلاحظ أن (FDI) أخذ اتجاهاً هبوطياً حاداً فانخفض إلى 62 مليون دولار أي بما نسبته 67.2% عن العام السابق ، مقابل تزايد فجوة التجارة الخارجية ، وتراجع مرة أخرى عام 2001 بنفس النسبة تقريبا ، ولكن هذه المرة مع تراجع في الفجوة التجارية بنسبة 17.4% ، بسبب الحصار ، وإغلاق المعابر ، وفي المقابل انخفضت نسبة مساهمته في تمويل فجوة التجارة الخارجية إلى ما دون 1% ، ومع استمرار العجز التجاري في التراجع عام 2002 ، نلاحظ أن نسبة تغطيته للفجوة في التجارة الخارجية زادت إلى 2.2% عن العام السابق ، لكنها تظل نسبة ضئيلة جداً ، لتعود مرة أخرى للتراجع إلى 0.84% عام 2003 رغم تراجع العجز التجاري بنسبة تزيد عن 11.5% ، بسبب تدهور الأحوال والأوضاع الأمنية والسياسية في المناطق الفلسطينية بعد عملية السور الواقي ، وهروب الكثير من المستثمرين ، أو إحجامهم عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية ، نلاحظ أيضا أنه في العام 2004 وبعد نوع من الاستقرار الأمني أخذ (FDI) في الزيادة من جديد وذلك بأكثر من ثلاثة أضعافه عن العام السابق ، ترافق ذلك مع نمو في الفجوة التجارية بنسبة 15.4% ، وأصبح (FDI) يغطي ما نسبته 1.93% فقط منها .

لكن الملاحظ والملفت أن الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع بشكل حاد وكبير عام 2006 ، إلى 19 مليون دولار ، ولم يعد يغطي غير 0.7% من فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية ، ويرجع هذا التراجعُ الحادُّ إلى الحصار الذي فرض على الأراضي الفلسطينية بعد ظهور نتائج الإنتخابات التشريعية والتي فرضت مقاطعة مالية على الأراضي الفلسطينية من قِبل إسرائيل ، ومن قبل الدول المانحة ، على حد سواء ، الأمر الذي أدى إلى إحجام كثير من المستثمرين ، وعدم استعدادهم للمجازفة في مثل هذه البيئة غير المستقرة ، بينما في العام 2007 فإننا نجد أن FDI عاد ليزداد بنسبة 47% عن العام الذي قبله ولكن نسبة مساهمته في تغطية فجوة التجارة الخارجية ظلت متدنية إلى أبعد الحدود ، حيث بلغت 1% فقط ، وارتفع مرة أخرى عام 2008 ، إلى 52 مليون دولار ، ليسد فقط ما نسبته 2% من عجز الميزان التجاري .

ب-الاستثمار الأجنبي المباشر : FDI (للفترة 2009-2014)

تظهر تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأراضي الفلسطينية بلغت في العام 2009 حوالي 1.6 مليار دولار ، أي ما نسبته 28% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ، لكن عندما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 13.1% عام 2010 ، بسبب استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة تراجعت نسبة تمويله لفجوة التجارة الخارجية من 56.8% عام 2009

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى 54.63% في 2010 ، رغم تراجع فجوة التجارة الخارجية بنسبة 9.65% ثم لم تلبث أن عادت هذه المساهمة للزيادة عام 2011 ، كما في الجدول السابق(1 – 4) إلى 59.46% بسبب سيادة جو من الاستقرار في الأراضي الفلسطينية ، وتشجع كثير من المستثمرين للاستثمار في الأراضي الفلسطينية ، فكان نمو FDI الذي بلغ 9.17% اكبر من نمو العجز في الميزان التجاري (0.3%) وفي العام 2012 وبسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، والتي أدت إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي من 12.4% إلى 6.3% ، فقد تراجع الاستثمار الأجنبي عن العام السابق بنسبة 2.8% لتنخفض قدرته على تمويل فجوة التجارة من 59.46% إلى 47.42% ، وانخفضت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من 24.58% إلى 21% فقط ، لكن لم تزد تلك النسبة (20%) كثيراً ، في العام 2013 ، رغم زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 6.5% ، وبرغم تراجع فجوة التجارة الخارجية بنسبة 11.6% ، فنلاحظ أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر أدى في هذا العام إلى تحسن وضع الميزان التجاري ، فزادت قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تغطية فجوة التجارة الخارجية من 47.4% إلى 57.2% ، بينما في العام 2014 ، فإننا نلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض من 6.5% عام 2014 ، إلى 0.64% عام 2014 ، مقابل زيادة في فجوة التجارة الخارجية بنسبة 7.47% حيث ظلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 21% ، فأدى ذلك إلى تراجع نسبة مساهمته في تغطية العجز التجاري من 57% إلى 53.5% .

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأراضي الفلسطينية : (INFI)

لم تعرفِ الأراضي الفلسطينيةُ الاستثمارَ الأجنبيَّ غيرَ المباشر ، بشكل منظم ومؤسسي إلا بعد إنشاء هيئة سوق رأس المال الفلسطيني عام 1998 ، وعملياً فإنه لم تتوفر البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر في الاقتصاد الفلسطيني إلا للفترة بين 2001 و عام 2014 ، أي بعد تشكيل هيئة سوق رأس المال الفلسطيني ، وبالتالي فإن استعراض تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر سيتم تقسيمه إلى فترتين ،الأولى من 2001 – 2008 ، والثانية من 2009 – 2014 .

أ- تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر للفترة 2001-2008 :

نلاحظ من الجدول (2- 4) أن الاستثمار الأجنبي غيرَ المباشر في فلسطين (والذي يعني امتلاك الأجانب وحيازتهم لأوراق مالية تخص مؤسسات وشركات فلسطينية) ، خلال هذه الفترة قد نما نمواً مضطرداً بطيئاً لكنه كان مستقراً نوعا ما فنلاحظ أنه هذه التدفقات المالية لم تغط في العام 2001 سوى 7.5% من العجز التجاري ، واستمرت حول هذا المعدل حتى عام 2005 ، حيث كانت الشركات المساهمة في فلسطين قليلة العدد ، وحين ارتفع ذلك العدد عام 2005 ، إلى 44 شركة ، أي بنسبة 17% عن العام الذي سبقه ، أدى ذلك إلى نمو الاستثمار الأجنبي غير المباشر بنسبة 54% ، كما يظهر من الجدول .

فعمل ذلك على رفع نسبة قدرته على تغطية الفجوة في التجارة الخارجية من 8.75% إلى 11.24% ، ولنفس السبب أدى هذا النمو في الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى نمو في الاستثمار الأجنبي الكلي بنسبة 41.19% ، ولكن نسبته من الناتج المحلي بقيت حول نفس المعدل (6.5% – 9%) حتى العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2008 ، كما ارتفعت قدرته في تغطية فجوة التجارة الخارجية من 7.3% عام 2001 ، لتصل إلى 13.2% عام 2006 ، حيث إنه – INFI – نما بمعدل 33% ، ورغم نسبة نمو أقل منها عام 2005 حيث نما ذلك العام بحوالي 54% ،

جدول (2 – 4)

الاستثمار الأجنبي غير المباشر (INFI) في الأراضي الفلسطينية

ودوره في تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2001 – 2014)

السنة	الاستثمار الأجنبي غير المباشر	معدل نمو الاستثمار غير المباشر	صافي الميزان	معدل نمو العجز التجاري	نسبة الاستثمار غير المباشر إلى الناتج المحلي	نسبة تمويل الاستثمار غير المباشر لفجوة التجارة الخارجية
2001	151.87	-	-2089.1	-2.79%	3.96%	7.46%
2002	152.76	.59%	-1847.5	-11.56%	4.44%	8.27%
2003	170.86	11.85%	-2130.6	15.32%	4.35%	8.02%
2004	173.30	1.43%	-2540.6	19.24%	4.00%	6.82%
2005	266.87	53.99%	-2792.0	9.90%	5.56%	9.56%
2006	355.50	33.21%	-2686.7	-3.77%	7.71%	13.23%
2007	400.2	12.57%	-2493.3	-7.20%	8.15%	16.05%
2008	398.8	-0.35%	-2545.0	2.07%	7.65%	15.67%
2009	614.8	54.16%	-2792.6	9.73%	10.86%	22.02%
2010	611.9	-0.47%	-2523.0	-9.65%	9.99%	24.25%
2011	611.2	-0.11%	-2530.5	0.30%	8.88%	24.15%
2012	676	10.60%	-3084.9	21.91%	9.24%	21.91%
2013	768	13.61%	-2725.8	-11.64%	10.27%	28.18%
2014	725	-5.60%	-2929.5	7.47%	9.73%	24.75%

المصدر :

- الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية ، عاطف علاونة ، 2008 ، ص 16 .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ المؤشرات الرئيسية لمسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية 2015 .

إلا أن ذلك – أي زيادة قدرته على تغطية العجز التجاري – راجع لأن العجز التجاري نفسه تراجع في العام 2006 بنسبة تقارب 4% بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على الأراضي الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية ، وكذلك الحال بالنسبة للعامين 2007 ، مما أدى إلى زيادة قدرته على تغطية فجوة التجارة الخارجية من 13.23% إلى 16% ، أما في العام 2008 ، فقد حدث العكس حيث نما العجز التجاري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنسبة 2% ، تراجع الاستثمار الأجنبي غير المباشر ، بنسبة 0.45% الأمر الذي خفض قدرته في تغطية الفجوة التجارية من 16% إلى 15.7% .

ب- تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر للفترة 2009 – 2014 : حدث في العام 2009 نموٌ كبير وقفزة في وضع الاستثمار الأجنبي غير المباشر حيث نما بنسبة 54% عن العام 2008 ، وأصبح يشكل ما نسبته 11.86% من GDP ، ويغطي حوالي 22% من فجوة التجارة الخارجية ، بالذات بعد حالة الاستقرار التي شهدتها الأراضي الفلسطينية ، في أعقاب العدوان على قطاع غزة، وكما يظهر من الجدول (2 – 4) فإن الاستثمار الأجنبي غير المباشر أيضا قد تراجع عام 2010 ، و2011 بالتزامن مع تراجع بنسبة أكبر في العجز التجاري ، فأدى ذلك إلى جعله يغطي ما نسبت 24.25% من الفجوة التجارية ، واستمرت تقريبا نفس النسبة عام 2010 ، برغم تراجعه بنسبة 0.47% ، أما العام 2012 ، فإن الاستثمار الأجنبي غير المباشر عاد للارتفاع وبنسبة 10.4% بالتزامن مع نمو كبير في العجز التجاري بلغ حوالي 22% ، بعد تراجع تجارة الأنفاق على الحدود مع مصر ، فأدى ذلك إلى تراجع نسبة مساهمته في سد فجوة التجارة الخارجية من 24.15% إلى 21.9% ، وفي العام 2013 نجد أن إمكانية الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تغطية العجز التجاري ارتفعت إلى 28.18% نتيجة لزيادته بنسبة 14.6% ، ومقابل تراجع في العجز التجاري بنسبة 11.64% ، بينما لو نظرنا إلى العام 2014 الذي قامت إسرائيل بشن عدوانها على قطاع غزة وتدمير الكثير من المرافق الاقتصادية الفلسطينية ، وسيادة حالة عدم الاستقرار والخوف ، وتراجع المؤشرات الاقتصادية فإننا نجد أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر تراجع بنسبة 5.6% وتراجعت معه قدرته على تغطية العجز التجاري من 28% إلى 24.7% ، مقابل ذلك زاد العجز التجاري بنسبة 7.5% .

3- دور الاستثمار الأجنبي الكلي (FI) في تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية :

تظهر الإحصائيات والبيانات السابقة أن دور الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية لم يرْقَ إلى المستوى المطلوب والمنشود منه في تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني، وفيما يلي تفصيل ذلك الدور:

أ- تمويل الاستثمار الأجنبي لفجوة التجارة الخارجية خلال الفترة من 1996 – 2008 [1] :

يلاحظ من الجدول (3 – 4) أن الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية خلال العام 1995 قد بلغ حوالي 154 مليون دولار ، وأسهم – كما في الجدول – في تمويل ما نسبته 8.64% فقط من الفجوة ، وبلغت نسبته 5.0% فقط من الناتج المحلي الإجمالي ، أما في العام 1997 فإنه تراجع بحوالي 16% في أعقاب أحداث انتفاضة النفق عام 1996 وسيادة حالة من اللا–أمن وعدم الاستقرار ، وفي العام 1998 ، وبعد تشريع قانون الاستثمار الفلسطيني ، نجد أن الاستثمار الأجنبي قد ازداد من 149 مليون دولار إلى 218 مليون دولار أي بنسبة 46% عن العام 1997 ، ترافق ذلك مع تقلصٍ في معدل نمو فجوة التجارة الخارجية من 9.4% إلى 6.5% ، مما جعله يسهم في تمويل ما نسبته 10.6% من فجوة التجارة الخارجية ،

1- **ملاحظة** : بيانات هذه الفترة مستقاة من تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، لعدم وجود مصدر آخر ، وهذه البيانات كما سبق أن أوضحت غير واقعية إلى حد كبير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3 – 4)

تدفقات الاستثمار الأجنبي الكلي في الأراضي الفلسطينية

ودوره في تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996 – 2014)

السنة	الاستثمار الأجنبي الكلي	معدل نمو الاستثمار الأجنبي	معدل نمو عجز الميزان	نسبة الاستثمار الأجنبي لـ GDP	نسبة تمويل الاستثمار الأجنبي لفجوة التجارة
1994	122.6			3.98%	7.21%
1995	154	25.61%	4.91%	4.67%	8.63%
1996	177.2	15.06%	-1.34%	5.31%	10.07%
1997	149	-15.91%	9.40%	3.89%	7.74%
1998	218	46.31%	6.50%	4.98%	10.63%
1999	189	-13.30%	26.78%	3.99%	7.27%
2000	62	-67.20%	-17.34%	1.43%	2.88%
2001	175.87	183.66%	-2.79%	4.47%	8.42%
2002	193.76	10.17%	-11.56%	5.63%	10.49%
2003	188.86	-2.53%	15.32%	4.81%	8.86%
2004	222.30	17.71%	19.24%	5.13%	8.75%
2005	313.87	41.19%	9.90%	6.54%	11.24%
2006	374.50	19.32%	-3.77%	8.12%	13.94%
2007	428.2	14.34%	-7.20%	8.71%	17.17%
2008	450.8	5.28%	2.07%	8.65%	17.71%
2009	2200.9	388.22%	9.73%	38.86%	78.81%
2010	1990.2	-9.57%	-9.65%	32.51%	78.88%
2011	2115.9	6.32%	0.30%	30.74%	83.62%
2012	2139	1.09%	21.91%	29.24%	69.34%
2013	2326	8.74%	-11.64%	31.11%	85.33%
2014	2293	-1.42%	7.47%	30.78%	78.27%

المصدر : إعداد الباحث ، تجميع بيانات الجدولين (1-4) و (2 – 4)

لكن العام 1999 شهد تراجعاً في الاستثمار الأجنبي بنسبة 13.3% بسبب زيادة الاعتماد على الواردات ، وسياسة التسهيلات التي انتهجتها إسرائيل على المعابر ، فعمل ذلك على زيادة فجوة التجارة بنسبة تقارب 27% ، فانخفضت قدرة الاستثمار الأجنبي على تمويل فجوة التجارة من 10.6% إلى 7.7% ، كما أدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تراجع الاستثمار الأجنبي في العام 2000 من 189 مليون دولار إلى 62 مليون دولار أي بما نسبته 67.2% عن العام الماضي إلى تراجع مساهمته في تمويل العجز التجاري إلى 2.9% فقط ، ولم يعد يشكل إلا حوالي 1.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي ، حتى برغم تراجع العجز في الميزان التجاري ، نتيجة اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى ، لكنه عاد للنمو عام 2001 ، وبنسبة كبيرة تجاوزت 180% ، لترتفع قدرته في تمويل الفجوة ، إلى 8.4% ، وفي العام 2002 ، كذلك وبرغم عملية السور الواقي في الضفة الغربية التي شنتها إسرائيل في كافة مدن الضفة الغربية ، نجد أن الاستثمار الأجنبي زاد بنسبة 10% ، ليغطي ما نسبته 10.5% من فجوة التجارة الخارجية ، برغم تراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة 11.5% كذلك نلاحظ أنه في العامين التاليين 2003 ، 2004 ، حافظ الاستثمار الأجنبي على نفس مستواه في فجوة التجارة الخارجية ، وبنسبة تقارب8.8% ، برغم زيادة الاستثمار الأجنبي عام 2004 بحوالي 17.7% إلا أن ذلك ترافق مع نمو في العجز التجاري خلال هذين العامين معاً عن عام 2002 ، بحوالي 47.5% ، مع احتفاظه بنفس النسبة المتدنية من GDP ، لكن خلال العام 2005 حدث نمو ملحوظ في الاستثمار الأجنبي بنسبة زادت عن 41% مقابل نمو بمعدل 10% في فجوة التجارة الخارجية ، مع زيادة نسبة مساهمته في تغطية العجز إلى حوالي 11.24% ، لكن نسبة ذلك الاستثمار الأجنبي من GDP لم ترتفع إلا يسيراً ، وبقي الوضع على ما هو عليه تقريباً حتى العامين 2006 ، 2007 الذين شهدا فترة فرض الحصار المالي على الحكومة الفلسطينية العاشرة ، مما أدى إلى خفض الواردات وتراجعاً في العجز التجاري بنسبة 4.8% ، 7.2% على التوالي ، مقابل زيادة في الاستثمار الأجنبي بنسبة 19% ، 14% على التوالي ، بسبب سياسة الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة الفلسطينية بقيادة سلام فياض ، وإضفائها أجواءً تبعث على الاستقرار المالي والاقتصادي ، وكذلك في العام 2008 ، برغم الحرب والعدوان على قطاع غزة .

ب-تمويل الاستثمار الأجنبي لفجوة التجارة الخارجية خلال الفترة من 2009 – 2014 :

يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية لعام 2009 بلغ حوالي 2.2 مليارودولار أي حوالي 49% من الناتج المحلي الإجمالي ، وشكل بذلك مساهمة بنسبة قاربت 79% في تغطية فجوة التجارة الخارجية ، وهي – وإن كانت – بلا شك – نسبةً كبيرةً ، إلا أنها لم تف بكل ما هو مطلوب لتميل فجوة التجارة الخارجية ، لكن تراجع الاستثمار الأجنبي عام 2010 بنسبة لم يؤثر على مستوى تمويله للفجوة ، لأن العجز في الميزان التجاري نفسه انخفض بنسبة 9.6% ، لكن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي هي التي انخفضت إلى 42.5% بدلاً من 48.9% ، كما يظهر من الجدول (3 – 4) ، أما العام 2011 فقد شهد زيادةً في قدرة الاستثمار الأجنبي على تمويل فجوة التجارة الخارجية إلى 84.6% ، لكن انخفضت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 40.7% ، بسبب عودة حالة الاستقرار ، وتخفيف القيود والعراقيل الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى ازدهار تجارة الأنفاق التي ساهمت في توفير كثير من المواد الخام بأثمان أقل تكلفة ، و في العام 2012 نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في قدرة الاستثمار الأجنبي على تمويل الفجوة إلى حوالي 69% فقط ، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية عدواناً جديداً من قبل الاحتلال ، وهذا عمل على زيادة العجز في الميزان التجاري بنسبة 22% ، نتيجة إغلاق الأنفاق تحت الحدود مع مصر ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة الحرب والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والذي ساهم في تدمير جزء كبير من البنية التحتية ، والمنشآت الإنتاجية والخدماتية ، أيضاً انخفضت مساهمة الاستثمار الأجنبي في تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية إلى 87% بعد زيادتها عام 2014 إلى 85.4% متزامناً ذلك مع تراجع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 40.8% ، وكانت الفجوة التجارية قد تقلصت عام 2014 بنسبة 11.6% ، وساهم الاستثمار الأجنبي في تمويل حوالي 85% منها ، وقد كان معدل نموه عام 2014 حوالي 8.7% أما في العام 2014 فقد انخفض الاستثمار الأجنبي بما نسبته 1.4% بعد العدوان الإسرائيلي والحرب المدمرة للمرة الثالثة على قطاع غزة .

الخلاصة :

يرى الباحث بعد استعراضه لتدفقات الاستثمار الأجنبي (بشقيه المباشر وغير المباشر) إلى الأراضي الفلسطينية أن الاستثمار الأجنبي لم يحقق الهدف المنشود من استقدامه وجذبه إلى الأراضي الفلسطيني ، ولم يغط من فجوة التجارة الخارجية إلا 60% في أفضل أحواله ، برغم من سن وتشريع قانون الاستثمار الفلسطيني ، وانضمام فلسطين كعضو في الرابطة العالمية لترويج الاستثمار (WAIPA) ، ويرجع ذلك لكثير من الأسباب أهمها ضعف وتشوه الهياكل الاقتصادية ، والإنتاجية ، و الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية نتيجة للتبعية الاقتصادية لإسرائيل ، والإعتداءات المتكررة من قبل إسرائيل على الأراضي الفلسطينية بشكل عام ، وعلى المنشآت الحيوية الفلسطينية ، وتدمير كثير من المرافق ، ومن بينها تدمير محطة توليد الكهرباء في غزة ، وشبكات الطرق ، ناهيك عن الحواجز التي كانت وما تزال تقطع أوصال المدن الفلسطينية ، فضلاً عن الأحداث والأوضاع الأمنية ، والأوضاع غير المستقرة السائدة في الأراضي الفلسطينية ، والتي لن تشكل أي نوع من عوامل الجذب لأي مستثمر من الخارج ، للاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني ، كما أن فقدان السلطة الفلسطينية لأدوات السياسة النقدية بشكل كلي ، وعدم قدرتها على السيطرة على السياسات الضريبية والجمركية بشكل تام ، أدى إلى تأثر الاستثمار في الأراضي الفلسطينية ، بما فيه الاستثمار الأجنبي بتقلبات السياسات النقدية في إسرائيل ، و إلى تبعية جمركية وضريبة للسياسات المالية والتجارية الإسرائيلية ، وهذا ولا شك ناجم عن عوامل الضعف في بروتوكول باريس الاقتصادي ، وإلى البيروقراطية وعدم الجدية في تطبيق قانون الاستثمار الفلسطيني ، والذي إن تم تطبيقه ، سيصطدم بالمعوقات والممارسات الإسرائيلية ، مما أدى إلى استمرار وتعمق فجوة التجارة الخارجية ، وعدم قدرة الاستثمار الأجنبي على تغطيتها ، مما اضطر السلطة الفلسطينية إلى اللجوء والبحث عن مصادر أخرى لتمويل الفجوة مثل الدين العام (القروض) سواءً لجهات محلية ، أو لجهات خارجية ، والتي من الطبيعي أن تكون هذه المصادر ذات تكلفة ، و أعباء على الأداء الاقتصادي والمالي الفلسطيني ، باستثناء المنح والمساعدات ، التي تكون في الغالب باشتراطات سياسية ، وهذا ما سيقوم الباحث بالعمل على استعراضه في القسم التالي من هذا المبحث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني

حساب الدخل والتحويلات الجارية
ودورهما في تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني

حساب الدخل في ميزان المدفوعات الفلسطيني

ودورهما في تمويل فجوة التجارة الخارجية

يلعب كل من ميزان الدخل وميزان التحويلات أحادية الجانب – كفروع للحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني – دوراً أساسياً في تمويل فجوة التجارة الخارجية ، فهو يشتمل على عوائد عوامل الإنتاج المستثمرة في الخارج ، كما يتضمن تعويضات العاملين في الخارج ، ففي الحالة الفلسطينية تمثل تعويضات وعوائد العاملين في إسرائيل جزءاً هاماً من حساب التحويلات ، حيث ظل كل من حساب الدخل وحساب التحويلات الجارية يحقق فائضاً طوال فترة الدراسة ، ومن أجل بيان دورهما في تمويل الفجوة الهيكلية في ميزان التجارة الخارجية ، سيتم استعراض حجمهما ونسبة تمويلهما لفجوة التجارة الخارجية كما يلي :

أولاً : ميزان الدخل :

يشتمل ميزان الدخل على كافة المقبوضات ، تعويضات العاملين في إسرائيل وفي الخارج ، والمدفوعات ، وعلى دخل الاستثمارات الفلسطينية في الخارج ، كما يخصم منه كافة المدفوعات من الجانب الفلسطيني إلى الخارج ، بمعنى أن صافي هذا الحساب تشتمل على تدفقات الدخل بين المقيمين ، وغير المقيمين فالتدفقات الخارجة تقيد في الجانب المدين في ميزان المدفوعات ، والتدفقات الداخلة تقيد في الجانب الدائن .

ثانياً : تطورات حساب الدخل في ميزان المدفوعات الفلسطيني ودوره في تمويل فجوة التجارة الخارجية

1- تطورات ميزان الدخل في فلسطين للفترة 1995 -2004 :

تفيد بيانات الجدول التالي (4 – 4) أن حساب الدخل في ميزان المدفوعات الفلسطيني حقق فائضا صافياً متوسطه 519 مليون دولار ، أي ما نسبته44.5% من إجمالي الإيرادات العامة ، وحوالي 13.1% من الناتج المحلي الإجمالي ، كما أسهم في تمويل ما نسبته 24.9% من متوسط فجوة التجارة الخارجية لهذه الفترة ، حيث كان في بداية الفترة قادراً على تمويل حوالي 34% منها ، وظلت هذه النسبة آخذة في التزايد حتى العام 1999 ، إذ بلغت حوالي 36% ، مشكلة ما نسبته 20% من إجمالي الناتج المحلي ، وحوالي 80% من إجمالي الإيرادات العامة .ومع اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى أخذ حساب صافي الدخل بالتراجع ، فقد انخفض من 937 مليون $ عام 1999 إلى 505.5 مليون دولار عام 2000 ، أي بنسبة 46% عن العام السابق ، كما انخفض عام 2001 بنسبة 37% عن العام الذي سبقه ، وواصل انخفاضه عام 2002 ليصل 218 مليون دولار ، حيث كان انخفاض تعويضات العاملين في إسرائيل السبب الرئيسي في ذلك ، فقد انخفضت عام 2000 بنسبة 49% عن العام 1999 ، وبحوالي 61% عام 2001 عن العام 2000 ، و41% عام 2002 عن عام 2001، بمعنى أنها انخفضت بسبب أحداث انتفاضة الأقصى من 853.4 مليون دولار عام 1999 ، إلى 101.5 مليون دولار عام 2002 ، مما جعل قدرتها على تمويل فجوة التجارة الخارجية تنخفض من حوالي 42% عام 1999 ، إلى ما دون 5% .كما في الجدول (5 – 4) ، وبالتالي انخفضت نسبتها من الناتج المحلي من 19% عام 1998 إلى أقل من 3% عام 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4 – 4)

تطورات حساب الدخل في ميزان المدفوعات الفلسطيني

ودوره في تمويل فجوة التجارة الخارجية للفترة 1995 – 2014

السنة	GDP	من الخارج	من إسرائيل	مجموع تعويضات العاملين	دخل الاستثمار	مجموع المقبوضات	مدفوعات	صافي حساب الدخل	إجمالي الإيرادات العامة	فجوة التجارة الخارجية	تمويل صافي حساب الدخل للفجوة	تمويل دخل عمال إسرائيل للفجوة	نسبة تمويل إجمالي تعويضات للفجوة
1995	.3300	33.35	491.18	524.54	100.8	625.31	21.9	603.41	1016.4	1783.9	%33.83	%27.53	%29.40
1996	3340.1	37.57	453.42	490.99	107.2	598.18	20.2	577.98	935.9	1760	%32.84	%25.76	%27.90
1997	3830	41.01	519.92	560.93	122.4	683.38	32.2	651.20	1075.3	1925.5	%33.82	%27.00	%29.13
1998	4379	36.98	824.39	861.37	69.9	931.31	29.9	901.45	1104.7	2050.7	%43.96	%40.20	%42.00
1999	4741.6	35.03	853.57	888.60	71.7	960.29	23.2	937.14	1186.6	2599.9	%36.05	%32.83	%34.18
2000	4335.9	19.20	437.10	456.30	89.4	545.70	40.2	505.50	1449	2149.1	%23.52	%20.34	%21.23
2001	3932.2	21.30	171.80	193.10	141.7	334.80	15.8	319.00	1122	2089.1	%15.27	%8.22	%9.24
2002	3441.1	34.90	101.50	136.40	91.0	227.40	8.5	218.90	987	1847.5	%11.85	%5.49	%7.38
2003	3923.4	36.40	159.20	195.60	50.7	246.30	1.7	244.60	1367	2130.6	%11.48	%7.47	%9.18
2004	4329.2	42.70	160.10	202.80	57.3	260.10	32.0	228.10	1403	2540.6	%8.98	%6.30	%7.98
2005	4796.7	48.50	213.00	261.50	122.5	384.00	35.1	348.90	2006	2792	%12.50	%7.63	%9.37
2006	4609.6	50.00	259.90	309.90	121.2	431.10	8.5	422.60	1741	2687.6	%15.72	%9.67	%11.53
2007	4913.4	65.10	320.30	385.40	175.0	560.40	7.8	552.60	2938	2493.3	%22.16	%12.85	%15.46
2008	5212.1	59.40	439.00	498.40	176.2	674.60	3.2	671.40	3757.8	2545	%26.38	%17.25	%19.58
2009	5663.6	69.40	417.70	487.10	118.1	605.20	79.6	525.60	2950.4	2792.6	%18.82	%14.96	%17.44
2010	6122.3	52.20	526.10	578.30	135.8	714.10	115.0	599.10	3055.7	2523	%23.75	%20.85	%22.92
2011	6882.3	73.70	662.80	736.50	107.1	843.60	94.1	749.50	3160.3	2530.5	%29.62	%26.19	%29.10
2012	7314.8	60.10	762.80	822.90	118.4	941.30	83.9	857.40	3172.2	3084.9	%27.79	%24.73	%26.68
2013	7477	60.70	1079.80	1140.50	123.3	1263.80	103.5	1160.30	3677.9	2725.8	%42.57	%39.61	%41.84
2014	7449	14.10	1435.30	1449.40	169.0	1618.40	136.0	1482.40	4021.6	2929.5	%50.60	%48.99	%49.48

المصدر : البيانات التراكمية لسلطة النقد الفلسطيني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن الملاحظ أنه وبعد العام 2002 ، أي في العام 2003 ، فإن نسبة تمويل تعويضات العاملين في إسرائيل لفجوة التجارة الخارجية الفلسطينية عادت للنمو إذ بلغت حوالي 7.5% ، وفي العام 2004 حوالي 6.3% ، ليصبح صافي حساب الدخل قادراً على تمويل ما نسبته 9% فقط من فجوة التجارة الخارجية خلال العام 2004 .

جدول (5 – 4)

معدل نمو صافي حساب الدخل وتعويضات العاملين في إسرائيل

ونسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للفترة 1995 – 2014

السنة	نسبة صافي حساب الدخل إلى الناتج المحلي	نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الإيرادات العامة	معدل نمو حساب صافي الدخل	معدل نمو تعويضات العاملين في إسرائيل	نسبة تعويضات العاملين في إسرائيل إلى GDP
1995	%18.29	%59.37			%14.88
1996	%17.30	%61.76	%4.21-	%7.69-	%13.58
1997	%17.00	%60.56	%12.67	%14.67	%13.57
1998	%20.59	%81.60	%38.43	%58.56	%18.83
1999	%19.76	%78.98	%3.96	%3.54	%18.00
2000	%11.66	%34.89	%46.06-	%48.79-	%10.08
2001	%8.11	%28.43	%36.89-	%60.70-	%4.37
2002	%6.36	%22.18	%31.38-	%40.92-	%2.95
2003	%6.23	%17.89	%11.74	%56.85	%4.06
2004	%5.27	%16.26	%6.75-	%0.57	%3.70
2005	%7.27	%17.39	%52.96	%33.04	%4.44
2006	%9.17	%24.27	%21.12	%22.02	%5.64
2007	%11.25	%18.81	%30.76	%23.24	%6.52
2008	%12.88	%17.87	%21.50	%37.06	%8.42
2009	%9.28	%17.81	%21.72-	%4.85-	%7.38
2010	%9.79	%19.61	%13.98	%25.95	%8.59
2011	%10.89	%23.72	%25.10	%25.98	%9.63
2012	%11.72	%27.03	%14.40	%15.09	%10.43
2013	%15.52	%31.55	%35.33	%41.56	%14.44
2014	%19.90	%36.86	%27.76	%32.92	%19.27

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى البيانات التراكمية لسلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

2- تطورات ميزان الدخل في فلسطين للفترة 2004 -2014 :

بالرجوع إلى بيانات الجدول (5 – 4) نلاحظ أن نسبة حساب صافي الدخل من إجمالي الإيرادات العامة زادت في العام 2006 ، لتبلغ 24.3% حيث نما في العام 2005 ، بنسبة 53% عن عام 2004 ، وبنسبة 21% عام 2006 عن عام 2005 ، بسب نمو تعويضات العاملين في إسرائيل بنسبة 33% ، و 22% خلال هذين العامين على التوالي ، وبالتالي زادت قدرة هذا الحساب على تمويل فجوة التجارة الخارجية من ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبته 10.7% عام 2004 ، إلى 15% عام 2006 ، فنجد أن متوسط صافي هذا الحساب خلال هذه الفترة بلغ ما نسبته 25.4% من متوسط إجمالي الإيرادات العامة ، وحوالي 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي ، ألا أن الملاحظ أن نسبة تمويل صافي حساب الدخل لفجوة التجارة الخارجية زادت من حوالي 26% للفترة (1995 – 2004) إلى حوالي 27.6% للفترة الحالية ، بسبب أن نمو متوسط صافي حساب الدخل لهذه الفترة عن الفترة السابقة قد نما بمعدل 42% ، بينما كان نمو فجوة التجارة الخارجية حوالي 30% .

كما تبين من الجدول السابق أن نسبة صافي الدخل من إجمالي الإيرادات العامة في ميزان المدفوعات الفلسطيني عادت بعد العام 2010 للنمو بشكل ملحوظ إذ بلغت تلك النسبة حوالي 20% ، لتصبح في العامين 2013 ، 2014 حوالي 32% ، 37% على التوالي .

ويرى الباحث أنه: في ظل استمرار العجز في الموازنة العامة ، وعجز الميزان التجاري الفلسطيني فإن حساب التحويلات من الخارج يؤدي دوراً مهماً في تمويل فجوة التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى إسهامه الفاعل في تمويل تعديل وضع ميزان المدفوعات الفلسطيني ، حيث كانت هذه التحويلات لوحدها في كثير من السنوات في تمويل ما يزيد عن 30% من الفجوة ، وفي العام 2014 لوحده بلغت هذه النسبة حوالي 57% ، أما صافي حساب الدخل فإنه لم هذه النسبة إلا بقليل وذلك أن حساب عوائد الاستثمار كانت من الضآلة بحيث أن متوسط نسبتها من متوسط حساب صافي حساب الدخل طوال فترة الدراسة حوالي 18% فقط ، أما نسبة متوسط التحويلات فقد بلغت حوالي 89% من متوسط صافي حساب الدخل ، وحوالي 24.5% من متوسط فجوة التجارة الخارجية لفترة الدراسة 1995–2014 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثالث : المصادر الأخرى لتمويل فجوة التجارة الخارجية

المساعدات الخارجية و القروض

تمهيد :

تعتبر المساعدات الخارجية والمنح ، روافدَ أساسيةً لأي اقتصادٍ من الاقتصاديات النامية ، ومن أفضل مصادر التمويل لتصحيح الاختلالات الهيكلية في أي اقتصاد ، كالاختلال في موازين المدفوعات ، أو فجوات التجارة الخارجية ، والاستثمارية ، بالإضافة إلى دورها في تطوير البنية التحتية وتحسين الكفاءة الإنتاجية ، وقد لاحظنا فيما سبق ضعف الموارد المحلية ، وعدم كفايتها لتمويل التجارة الخارجية الفلسطينية ، ووجدنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأراضي الفلسطينية كانت قاصرةً وعجزت عن الوصول إلى الكفاءة المطلوبة في تمويل هذه الفجوة ، وفي هذا المبحث سيتم استعراض مصادر أخرى لتمويل العجز المزمن والهيكلي في التجارة الخارجية الفلسطينية ، وهذه المصادر لها أهميتها ودورها الفاعل لأنها تقوم بتغطية وسداد جزء كبير من القصور في مصادر التمويل الخاصة بالفجوة التجارية ، وهذه المصادر هي القروض ، والمساعدات الخارجية

أولاً : المساعدات الخارجية : *Foreign Aids :*

يعتبر موضوع المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية من المواضيع التي حظيت باهتمام بالغ ، سواءً من قبل الدول والجهات التي تقدمها ، أو من جانب الدول المتلقية لها ، لكثير أثرِها على عملية التنمية في الدول النامية ، ولما لها من تأثير على اتجاهات العلاقات الاقتصادية بين الدول ، والمنح والمساعدات – كتدفقات نقدية – تختلف في المفهوم عن تدفقات الاستثمار الأجنبي(المباشر وغير المباشر) ومن الباحثين من يعتبرها شكلاً من أشكال الكفاءة السياسية للدولة ، وأنها وسيلة لتحقيق غاياتٍ وأهدافٍ سياسية ، ومن خلالها يتم توظيف المصادر الاقتصادية لتحقيق تلك الغايات ، وهذه الأهداف ، ويكون الهدف منها أيضاً التأثير على سلوك الدول الأخرى من خلال تقديم الإغراءات بدل فرض العقوبات.

1- تعريف المساعدات الخارجية :

يمكن تعريف المساعدات الاقتصادية (الخارجية) على أنها عملية تحويل للموارد من حكومة ، أو هيئات حكومية تابعة لها في دولة ما أو مجموعة من الدول ، إلى حكومة أو هيئات عامة في دولة أخرى أو مجموعة من الدول ، لأغراض مختلفة دون تعهد بردها (Economides & Wilson ; 2001 ; P 124) ولقد عرفتها لجنة المساعدات التنموية (DAC)[1] التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[2] بأنها في شروطها الأساسية عبارة عن مساعدات مقدمة من حكومات دولٍ متقدمة إلى دولٍ نامية

1- لجنة المساعدات التنموية (DAC) Development Assistance Committee : عبارة عن تجمع دولي فريد ، أصبحت جزءاً من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بقرار وزاري في 1961/07/23 ، تتألف من عدد من أكبر ممولي المساعدات ، وتضم 29 عضواً ، ويشارك فيها صندوق النقد والبنك الدوليان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) كمراقبين) .
http://www.oecd.org/dac/developmentassistancecommitteedac.htm

2 -منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) :
عبارة عن منظمة دولية مؤلفة من عدة بلدان أنشئت عام 1948 ، تتبنى نظام اقتصاد السوق الحر ، يبلغ عدد أعضائها 34 دولة ، من أهم أهدافها تحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووضعت لها خصائص معينة كالتالي : (Keely ; 2012 ; P 49)

- أنها تأتي من حكومات إما من جهات محلية أو من الدولة ، أو عبر وكالاتها الرسمية .
- تكون موجهة لأغراض تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية .
- قد تكون في صورة منح ، أو قروض ، بنسب فائدة أقل من المستويات السائدة .

2- أشكال المساعدات الخارجية :

برز العديد من المنهجيات لتصنيف المساعدات الخارجية ، فمنهم من صنفها حسب طبيعتها ، وهناك من صنفها حسب مصادرها ، وآخرون صنفوها حسب أوجه صرفها

أ- المساعدات الخارجية – حسب طبيعتها :

- **المنح :** وهي بمثابة تحويلات نقدية أو عينية من دولة إلى أخرى ، دون مطالبتها برد هذه التحويلات .
- **قروض ميسرة :** هي قيام دولة بتحويل مبالغ نقدية أو عينية إلى دولة أخرى ، أن تقوم بردها مقابل أسعار فائدة دون مستوياتها السائدة في السوق ، أو على فترات زمنية طويلة ، وبفترات سماح يتفق عليها الطرفان ، وبأقساط مريحة .
- **مساعدات نقدية :** وتتمثل في مبالغ نقدية تضعها الدولة المانحة تحت تصرف الدولة الممنوح لها .
- **المساعدات العينية :** تتمثل في تقديم الدولة المانحة سلعاً وبضائع ، وخدمات لدولة أخرى .
- **مساعدات لدعم قطاعات معينة :** توجهها الدولة المانحة إلى قطاعات معينة أو مشروعات محددة في الدولة المتلقية .
- **مساعدات مباشرة وغير مباشرة :** أما المباشرة فتأخذ الصورة النمطية للمساعدات والمنح والمتمثلة في الصور السابق ذكرها ، أما غير المباشرة ، فتتخذ أشكالاً متعددة ، كالإعفاءات الجمركية ، والمعاملة التفضيلية في التجارة ،

ب- المساعدات الخارجية حسب مصادرها :(Keely ; 2012 ; P 49)

- **مساعدات وحيدة وثنائية المصدر :** وهي التي تتم من خلال علاقة مباشرة بين الدولة المانحة والدولة المتلقية للمساعدة .
- **مساعدات متعددة المصدر (جماعية) :** هي المساعدات التي تقدمها منظمات ومؤسسات دولية ، متخصصة في مجالات التنمية كصندوق النقد الدولي ، أو البنك الدولي،أو غيرهما من المنظمات الدولية .

ج- المساعدات حسب أوجه إنفاقها :

- **المساعدات المقيدة (المشروطة) :** وهي المساعدات التي حين تقدمها الدولة المانحة ، تحدد أوجه صرفها والمجالات التي تستخدم فيها هذه المساعدة .

التنمية المستدامة ، وإيجاد فرص عمل ، والمحافظة على الاستقرار المالي للدول الأعضاء ، تبلغ ميزانيتها حوالي 375 مليون يورو ، تساهم الولايات المتحدة بحوالي 22% .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المساعدة غير المقيدة :** وفي هذا النوع يترك للدولة المتلقية للمساعدة حرية اختيار الطريقة التي تستخدمها فيها

وهناك أنواع أخرى من المساعدات : (Keely ; 2012 ; P 49)

- **مساعدات مخطط لها مسبقاً ومساعدات طارئة :**
- **إعفاء من الديون :** والذي هو بمثابة إعطاء الدول النامية فرصة تحقيق التنمية من خلال تكلفة الدين الذي تم إلغاؤه .
- **مساعدات التعاون التقني :** وتأخذ شكلين رئيسيين ، أولهما مدفوعات تقدم للدول النامية لتدريب أفراد أو أناس فيها ، والثاني ربما هو الأكثر شيوعاً ، ويتضمن تقديم الخبرات والاستشارات والتعليم ، والتوجيه الإداري في الدول النامية

3- مبررات ودوافع المساعدات : تختلف الأهداف المرجوة من المساعدات باختلاف دور كل طرف فيها ما بين متلقٍّ لها ، وما بين دافع لها ، كما يلي :

أ- دوافع البلد المتلقي للمساعدات :

إن البلد الذي يسعى للحصول على المساعدات من دولٍ أخرى إنما هو في الأساس يعاني من مشاكل في موارده ، التي لا تلبي احتياجاته التنموية ، فيكون الهدفَ الأساسيَّ له في هذه الحالية البحث عن مصادر تمويل خارجية ، من أجل تصحيح اختلالات بنيوية ، وذلك ناجم عن عدم قدرة مصادر التمويل المحلية عن القيام بما هو مناط بها ، فينجم عن هذا العجز فجوة الموارد المحلية ، وفجوة التجارة الخارجية بشكل أساسي .

ب-دوافع المانحين : يلخص بعض الكتاب دوافع المانحين في ثلاثة أهداف رئيسية كما يلي :

- توقع أن يقوم البلد المتلقي برد هذا الجميل سياسياً والاصطفاف إلى جانبها في المحافل الدولية .
- أن يقوم البلد المتلقي بزيادة علاقاته التجارية مع الدولة المانحة ، فتتحقق مصالح اقتصادية للمانحين .
- أن المانحين ربما يولون اهتماماً لأن تعمل مساعداتُهم على تحسين مستويات المعيشة لسكان البلد المتلقي ، من قبيل الدافع الإنساني . (Bandyopadhyay &Vermann ; 2014 ; P 429).

والجدير بالذكر أن للمساعدات أهدافاً معلنةً ، وأخرى خفية بصرف النظر عن طبيعتها ، فمن يحدد طبيعة المساعدات ويفرض شروطها ، هي الجهة التي تقدمها ، وذلك في كثير من الأحيان لا يكون وفق مصلحة البلد المتلقي .

ثانياً : المنح والمساعدات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني :

هناك سببان رئيسيان بموجبهما يستحق الفلسطينيون تلقيَ المعوناتِ الإنسانيةِ الضرورية :

أولهما : حق المدنيين في طلب المساعدات وتلقيها في في أوقات النزاع المسلح : وبالتالي فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية سبب جوهري لذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيهما : حقهم في التنمية : والذي هو أحد الحقوق الإنسانية غير القابلة للتصرف ، وفق إعلان الحق في التنمية الصادر بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر عام 1986 (إعلان الحق في التنمية ؛ المادة 4 و 5 و 6 ؛ 1986)

ولقد نص اتفاق أوسلو في أحد ملاحقه على ضرورة التعاون الإقليمي ، وتضمن من اجل ذلك دعواتٍ تحث المجتمعَ الدولي على تقديمِ مساعداتٍ لكل من الفلسطينيين والأردن وإسرائيل ، وتعهد في واشنطن في سبتمبر 1994 ، أكثر من 40 من الدول والجمعيات المانحة بتقديم 2400 مليون دولار للسلطة الفلسطينية ، للخمس سنوات القادمة ، وقبل انتهاء الخمس سنوات هذه تم التعهد بتقديم مليارين إضافيين من الدولارات ، هدفت إلى تقديم خدمات عاجلة وملموسة لسكان الضفة والقطاع المقدر عددهم آنذاك بحوالي 2 مليون نسمة ، خلال أعمال التأهيل الطارئة ووضع أسس لتنمية ومستدامة طويلة الأمد (World Bank; 2002; P1) .

و هنا سيتم استعراض المساعدات والمنح أو المعونات التي تم التعهد بتقديمها إلى السلطة الفلسطينية – أو تم تقديمها فعلاً – بعد توقيع اتفاق أوسلو كجزء من استحقاقات عملية التسوية في الشرق الأوسط ، حيث تمر هذه المساعدات بمراحلَ ثلاثٍ ، هي ، التعهد والالتزام ، والصرف الفعلي ، كما يلي :

- **التعهد** : هو قيام الدولة المانحة بالإعلان شفوياً (دون وجود التزام رسمي بذلك) عن مبلغ وقيمة المساعدة التي تنوي تقديمها .
- **الالتزام** : بمعنى أن تقوم الدولة المتعهدة (المانحة) ، بعد سلسلة من المشاورات ، يتم خلالها تحديد تفاصيل المنحة أو المعونة ، مثل الغرض ، والقطاع الذي سيستفيد منها ، ومن سيدير هذه المنحة ، ثم صياغة ديباجة لهذه الاتفاقية .
- **الصرف الفعلي** : بأن تقوم الدولة التي التزمت بتعهد بمساعدة ما بالدفع الفعلي للمنحة أو القرض المتفق عليه ، وغالباً ما يشرف البنك الدولي على تنفيذ تسليم هذه المعونة .(لبد؛2004؛ص274).

1- دور المنح والمساعدات في تمويل الموازنة وفجوة التجارة الخارجية الفلسطينية :

تلعب المنح والمساعدات الخارجية دوراً هاماً في توفير مصادر تمويل بالنقد الأجنبي لتمويل العجز في الحساب الجاري للسلطة الفلسطينية ، الذي من ضمنه حساب التجارة الخارجية الفلسطينية ، والذي هو بالتحديد يعاني من عجز دائم ، ومتزايد ، حيث يتبين من خلال البيانات والتقارير المالية الرسمية المختلفة مدى اعتماد موازنات السلطة الفلسطينية – منذ نشأتها – على المساعدات المالية المقدمة من الدول المانحة ، نتيجة عدم كفاية الموارد الذاتية والمحلية للقيام لأداء هذه المهمة ، بالإضافة إلى سنواتٍ طوالٍ من التبعية الاقتصادية لاقتصاد دولة الاحتلال ، بمعنى أن العجز (أو الفجوة) في الموارد المحلية والذي يؤدي حتماً إلى خلق فجوة في التجارة الخارجية تستوجب اللجوءَ إلى مصادر تمويل الخارجية أولها الاستثمار الأجنبي ، والذي سبق أن بينا قصورَه هو الآخر ، في تغطية القيمة الزائدة في الاستيراد عن إجمالي حصيلة الصادرات ، أوجب على السلطة أن تلجأ للاعتماد على مكونات على حساب المدفوعات الأخرى ، وبالتحديد حساب التحويلات وحساب رأس المال ، فالمنح والمساعدات التي كان من المفترض أن يتم تسخيرها في تنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد الفلسطيني ، وتطوير بناه التحتية ، ورفع مستويات المعيشة الإنسانية للفرد الفلسطيني ، تستخدم في تصحيح اختلالات بنيوية في هذا الاقتصاد المشوه بفعل حقبة طويلة من الاستعمار .

وفي الواقع فإن السياسات المتبعة لتصحيح الاختلال لم ينجم عنها تصحيح جدي ، أو توازن اقتصادي ، يمكن أن يقود نحو النمو والتنمية الحقيقية المستدامة ، بل استخدمت الهبات والمساعدات لسد عجز الميزان التجاري والموازنة العامة (تمويل العجز بالعجز) دون إحداث نمو حقيقي في الناتج المحلي .

والعجز المتبقي في الميزان التجاري بعد إضافة الاستثمار الأجنبي يتم تصحيحه وتمويله من خلال المساعدات والمنح التي سيتم تفصيلها كما يلي :

أ- قدرة المنح والمساعدات على تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة 1995 – 1999 :

تنقسم المنح المقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قسمين ، أحدهما يتم توجيهه لدعم نفقاتٍ ومشاريعَ تطويرية ، والجزء الآخر يتم من خلاله دعمُ الموازنة الفلسطينية ، والتي سبق أن بينا أنها تعتمد اعتماداً شبهَ كاملٍ على المنح والمساعدات ، كما يبينه الجدول التالي :

وبالتالي سيتم التركيز هنا على جميع المنح والمساعدات وأي دعم خارجي قُدِّم للسلطة الفلسطينية بما فيها المنح والمساعدات التطويرية ، بالإضافة إلى المنح التي كانت مخصصةً لدعم الموازنة وبيان دورها في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ، وقدرتها على تغطية العجز في حساب التجارة الخارجية (كجزءٍ من حسابات ميزان المدفوعات الفلسطيني) . فنلاحظ في الجدول (6 – 4) ، أن متوسط إجمالي المنح والمساعدات خلال الفترة بين العام 1995 و العام 1999 لم تغط إلا 13.5% من متوسط فجوة التجارة الخارجية خلال هذه الفترة ، ففي حين أن الاستثمار الأجنبي في العام 1996 بلغ ما نسبته 10% من الفجوة في التجارة الخارجية ، فإن المنح والمساعدات المقدمة لدعم موازنة السلطة الفلسطينية بلغت قدرتها على تمويل 16.6% من إجمالي العجز في الميزان التجاري الفلسطيني ، لكن انخفاض هذه المنح (الدعم الخارجي) عام 1997 بنسبة 8% ، والذي ترافق مع تزايدٍ في فجوة التجارة وبنسبة 9.4% أدى إلى انخفاض قدرة ذلك الدعم الخارجي على تمويل فجوة التجارة الخارجية إلى 13.92% ، بالمقابل في العام نجد أن (المنح والمساعدات) انخفضت بنسبة تجاوزت 11.8% 1998 ، عن العام 1997 فانخفضت قدرتها – مرةً أخرى – على تمويل الفجوة إلى 11.5% فقط ، بسب تراجع المساعدات والدعم مرة أخرى من 268 مليون دولار إلى 246 مليون دولار أي بنسبة زادت عن 11.8% ، مقابل تزايد الفجوة ذاتها بنسبة 6.5% ، وكذلك الأمر في العام 1999 ، فإننا نجد أن الزيادة في المنح والمساعدات لم تبلغ 4% ، بينما ازدادت فجوة التجارة الخارجية اتساعاً بنسبة زادت عن 26.5% ، هذا الأمر أدى إلى انخفاض نسبة تمويل الدعم الخارجي لفجوة التجارة الخارجية إلى 9.4% فقط ،

ب- قدرة المنح والمساعدات على تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة 2000 – 2007 :

الملاحظ أنه ومع اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى عام 2000 حدثت زيادة ملموسة وملحوظة في نسبة ما تستطيع هذه المساعدات تمويله من فجوة التجارة الخارجية ، حيث ارتفعت إلى 23.7%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (6 – 4)

تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني بواسطة الاستثمار الأجنبي والمساعدات الخارجية (للفترة 1996 – 2014)

السنة	صافي الميزان	مجموع الاستثمار الأجنبي	الفجوة التجارية	مجموع المنح الاستثمار الأجنبي	منح لدعم الموازنة	العجز المتبقي من الفجوة الاستثمار الأجنبي	نسبة تمويل الاستثمار الأجنبي للفجوة	نسبة المتبقي من إجمالي الفجوة	نسبة تمويل المنح للمتبقي من فجوة التجارة بعد الاستثمار الأجنبي	نسبة تمويل المنح والاستثمار الأجنبي للفجوة
1994	-1700.4	122.6	1700.4	122.6	0	1577.8	7.21%	92.79%	0.00%	7.21%
1995	-1783.9	154	1783.9	154	0	1629.9	8.63%	91.37%	0.00%	8.63%
1996	-1760	177.2	1760	226.4	49.2	1582.8	10.07%	89.93%	2.80%	12.86%
1997	-1925.5	149	1925.5	154.8	5.8	1776.5	7.74%	92.26%	0.30%	8.04%
1998	-2050.7	218	2050.7	218.5	0.5	1832.7	10.63%	89.37%	0.02%	10.65%
1999	-2599.9	189	2599.9	194.6	5.6	2410.9	7.27%	92.73%	0.22%	7.48%
2000	-2149.1	62	2149.1	116	54	2087.1	2.88%	97.12%	2.51%	5.40%
2001	-2089.1	175.867	2089.1	706.87	531	1913.23	8.42%	91.58%	25.42%	33.84%
2002	-1847.5	193.755	1847.5	661.755	468	1653.75	10.49%	89.51%	25.33%	35.82%
2003	-2130.6	188.861	2130.6	449.861	261	1941.74	8.86%	91.14%	12.25%	21.11%
2004	-2540.6	222.301	2540.6	575.30	353	2318.3	8.75%	91.25%	13.89%	22.64%
2005	-2792	313.86887	2792	662.87	349	2478.13	11.24%	88.76%	12.50%	23.74%
2006	-2687.6	374.501	2687.6	1112.50	738	2313.10	13.93%	86.07%	27.46%	41.39%
2007	-2493.3	428.2	2493.3	1440.2	1012	2065.1	17.17%	82.83%	40.59%	57.76%
2008	-2545	450.8	2545	2213.9	1763.1	2094.2	17.71%	82.29%	69.28%	86.99%
2009	-2792.6	2200.9	2792.6	3555.9	1355	591.7	78.81%	21.19%	48.52%	127.33%
2010	-2523	1990.2	2523	3121.7	1131.5	532.8	78.88%	21.12%	44.85%	123.73%
2011	-2530.5	2115.9	2530.5	2930.2	814.3	414.6	83.62%	16.38%	32.18%	115.80%
2012	-3084.9	2139	3084.9	2916.1	777.1	945.9	69.34%	30.66%	25.19%	94.53%
2013	-2725.8	2326	2725.8	3577.2	1251.2	399.8	85.33%	14.67%	45.90%	131.23%
2014	-2929.5	2293	2929.5	3322.4	1029.4	636.5	78.27%	21.73%	35.14%	113.41%

المصدر : تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، و البيانات التراكمية لسلطة النقد الفلسطينية .1996– 2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، بسبب نمو المنح والدعم الخارجي للأراضي الفلسطينية بشكل مضاعف عن العام السابق، كما في الجدول (6 – 4) قابله في ذات الوقت تراجع في العجز التجاري ، بنسبة تجاوزت 17% ، واستمرت فجوة التجارة الخارجية في التقلص بنسب بلغت 2.8% ، 11.56 % ، في العامين 2001 ، 2002 على التوالي ، مقابل تزايد الدعم الخارجي عام 2001 بنسبة 66.5% ،مع تراجع بنسبة 18% عام 2002 ، حيث أصبحت المساعدات الخارجية تغطي ما يزيد عن 40% ، 37% من فجوة التجارة عام2001 ، 2002 على التوالي ، ثم تراجع حجم مساهمة المساعدات والمنح في تمويل فجوة التجارة الخارجية مجدداً في العام 2003 ، ليصبح 29% بسبب تراجعها بنسبة 11% ، مقابل زيادة الفجوة بنسبة 15% ، في العام 2004 ، استمر تراجع قدرة المنح والدعم الخارجي على المساهمة في تمويل فجوة التجارة الخارجية إلى 14% فقط ، حيث نلاحظ أنها انخفضت (المساعدات) من 620 مليون دولار إلى 353 مليون دولار ، بمعدل هبوط قدره 43% عن سنة 2003 ، ويمكن أن يكون سبب ذلك هو عودة حالة من الهدوء والاستقرار في الأوضاع الأمنية بعد عملية اجتياح كاملة لمدن الضفة الغربية ، ودليل ذلك هو عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي في التزايد والذي ارتفع بنسبة 17.7% عن العام السابق ، وبنسبة 41.2% عام 2005 ، عن عام 2004 ، كما ارتفعت مساهمة المنح – التي زادت بنسبة 80% عن عام 2004 – في تغطية العجز التجاري إلى حوالي 23% عام 2005 ، بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة ، برغم زيادة العجز التجاري بما نسبته 10% ، أما العامان 2006 ، 2007 ، واللذان شهدا تراجعاً في العجز التجاري بنسبة 3.7% ، 7.2% على التوالي فقد كانت المنح والمساعدات خلالهما قادرةً على الإسهام بتمويل ما نسبته 38% ، 53% من فجوة التجارة الخارجية على التوالي ، وذلك نتيجة زيادة تدفق المساعدات على الأراضي الفلسطينية ، برغم الحصار الذي فرض على الأراضي الفلسطينية في أعقاب ظهور نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006 ، والراجح أن هذه الزيادة كانت في تدفقات المساعدات إلى منظمات المجتمع المدني ، أما الحصار فقد كان مفروضاً على الحكومة ، وبالتالي فإننا نجد أن متوسط المنح والمساعدات الذي خلال الفترة 2000–2007 كان قادراً على أن يسهم في تمويل ما نسبته 32% من متوسط فجوة التجارة الخارجية لذات الفترة ، بالمقارنة مع 13.5% خلال الفترة السابقة.

ج–قدرة المنح والمساعدات على تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة 2008 – 2014 :

نلاحظ من الجدول (7 – 4) خلال هذه الفترة أن متوسط المنح والمساعدات بلغ ما يزيد عن 47.5% من متوسط فجوة التجارة الخارجية ، أي بزيادة قدرها 15.5% عن متوسطها خلال الفترة السابقة (2000–2007) ، حيث حدث عام 2008 نمو في المساعدات بنسبة تزيد عن 49% عن العام 2007 ، مقابل زيادة بسيطة قدرها 2% في العجز التجاري ، مما جعلها قادرة على تمويل ما نسبته 77.7% من فجوة التجارة الخارجية ذلك العام ، وفي العام 2009 نجد أن تدفق المنح والمساعدات الخارجية إلى الأراضي الفلسطينية قد انخفض بمعدل 29% عن العام السابق ، مقابل نمو في فجوة التجارة الخارجية بنحو 10% مما خفض نسبة مقدرتها على المساهمة في تمويل الفجوة إلى 50% ، وبعدها إلى 48% عام 2010 ، نتيجة استمرار تراجع تدفق المساعدات الخارجية ، بنسبة 13.7% ، رغم تراجع الفجوة في التجارة الخارجية بنحو 9.7% ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (7 – 4)

مساهمة المنح والدعم الخارجي في تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995 – 2014)

السنة	عجز الميزان التجاري	معدل نمو العجز التجاري	إجمالي المنح والمساعدات	معدل نمو إجمالي المنح والمساعدات	نسبة ما تستطيع المنح تمويله من فجوة التجارة	الفترة	متوسط الفجوة	متوسط المنح والمساعدات	نسبة متوسط المنح إلى متوسط الفجوة
1995	1783.90	4.91%	325		18.22%	1995-1999	2024	273.16	13.5%
1996	1760.00	-1.34%	291.50	-10.31	16.56%				
1997	1925.50	9.40%	268.10	-8.03%	13.92%				
1998	2050.70	6.50%	236.30	-11.86%	11.52%				
1999	2599.90	26.78%	245.00	3.68%	9.42%				
2000	2149.10	-17.34%	510.00	108.16%	23.73%	2000-2007	2341.23	750.75	32.07%
2001	2089.10	-2.79%	849.00	66.47%	40.64%				
2002	1847.50	-11.56%	697.00	-17.90%	37.73%				
2003	2130.60	15.32%	620.00	-11.05%	29.10%				
2004	2540.60	19.24%	353.00	-43.06%	13.89%				
2005	2792.00	9.90%	636.00	80.17%	22.78%				
2006	2687.60	-3.74%	1019.00	60.22%	37.91%				
2007	2493.30	-7.23%	1322.00	29.74%	53.02%				
2008	2545.00	2.07%	1978.10	49.63%	77.72%	2008-2014	2733.04	1299.14	47.53%
2009	2792.60	9.73%	1401.80	-29.13%	50.20%				
2010	2523.00	-9.65%	1210.30	-13.66%	47.97%				
2011	2530.50	0.30%	983.30	-18.76%	38.86%				
2012	3084.90	21.91%	932.10	-5.21%	30.21%				
2013	2725.80	-11.64%	1358.00	45.69%	49.82%				
2014	2929.50	7.47%	1230.40	-9.40%	42.00%				

المصدر : تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، وتقارير سلطة النقد الفلسطينية ، أعداد مختلفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك الأمر في العام 2011 ، أيضاً فحدث نتيجة لتراجع تدفق المساعدات بحوالي 200 مليون دولار أن انخفضت مقدرتها على الإسهام في تمويل العجز التجاري من 48% إلى 39% ثم إلى 30% عام 2012 ، بسبب العدوان المدمر على قطاع غزة والأوضاع السيئة وتردي العلاقة السياسية لقطاع غزة مع مصر ، فانخفض تدفق المساعدات بنحو 5% مقابل نمو في فجوة التجارة الخارجية بما نسبته 22% عن العام السابق فكان أن تراجَعَ تدفقُ المساعدات في الفترة من 2009 إلى 2012 – فقط – من 1400 مليون دولار إلى 942 مليون دولار أي بنسبة 66.5% ، لكن تراجع العجز التجاري عام 2014 من 4.085 دولار مليار إلى 2726 مليون دولار أدى – مع عودة تدفقات المنح والمساعدات الخارجية للتدفق من جديد (زادت من 777 مليون دولار إلى 1250 مليون دولار) أي بنسبة زيادة قدرها 45.7% عن 2012 – إلى زيادة نسبة مساهمة المساعدات الخارجية في تمويل فجوة التجارة الخارجية من 40.2% إلى حوالي 50% ، ثم عادت هذه النسبة لتنخفض نتيجة العدوان على قطاع غزة ، عام 2012 بسبب تراجع تدفق المنح والمساعدات بنسبة 9.4% مقابل زيادة العجز التجاري بنسبة 7.5% نتيجة تزايد الطلب الاستهلاكي ، وتدمير البنية الاقتصادية والإنتاجية في المناطق الفلسطينية .

2- مدى المساهمة الحقيقية للدعم الخارجي في تمويل فجوة التجارة الخارجية

أن ما تم التطرق له من تمويل المنح والمساعدات على تمويل فجوة التجارة الخارجية ، هو ما يمكن للمنح والمساعدات أن تقوم به في تغطية فجوة التجارة الخارجية وعجز الميزان التجاري الفلسطيني ، في حال ما تم توجيهها كلها لهذا الغرض ، ولكن الواقع أن هذه المنح والمساعدات مخصصة بالأساس لتمويل عجز الموازنة العامة ، والتي بالأساس هي تعاني من عجز مزمن ، لا تستطيع مصادر الإيرادات المحلية لوحدها القيام بتغطية النفقات العامة ، كما سبق أن بينا في الفصل السابق ، لكن مع وجود المنح والدعم الخارجي كانت الموازنة العامة تحقق في بعض السنوات فائضاً ، وفي أكثرها لم يكن إجمالي الإيرادات العامة بما فيها الدعم الخارجي يفِ بمتطلبات الإنفاق العام للسلطة الفلسطينية ، وبالتالي هذا كان يلجئها إلى مصادر التمويل الأخرى التي سنتحدث عنها فيما بعد . ولهذا سيقوم الباحث بإعادة استعراض حالة الموازنة العامة بناءً على بيانات الجدول (12 – 3) ، من أجل أخذ سنوات الفائض وبيان ما إذا كان لهذا الفائض دورٌ في تمويل فجوة التجارة الخارجية ، أم لا ؟

أ- مدى المساهمة الحقيقية للمنح في تمويل فجوة التجارة الخارجية للفترة 1995-2004 :

يلاحظ من الجدول (8 – 4) أن الموازنة الفلسطينية المعتمدة على مصادر الإيرادات المحلية فقط يمثل حالة من الخلل المزمن في الاقتصاد الفلسطيني ، وطوال فترة الدراسة لم تحقق أي نتائج إيجابية ، فعلى سبيل المثال الفترة 2000-2004 ، كانت سنواتِ عجز في الموازنة العامة ، وبالتالي لا يمكن خلال هذه الفترة الحديث عن دور للمنح في تمويل العجز التجاري ، لأن المنح بالأساس مخصصة لدعم الموازنة العامة ، والموازنة التطويرية ، بينما في العام 1995 يمكن القول إن الفائض الذي تحقق بفضل المساعدات كان يمكنه أن يسهم بتمويل حوالي 17% فقط من فجوة التجارة الخارجية ، والتي كانت تقدر بحوالي1800 مليون دولار ، أيضاً العام 1998 ، لم يشكل مقدار الفائض الذي حققته الموازنة العامة سوى 1.4% من فجوة التجارة الخارجية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي العام 1999 لم تبلغ هذه النسبة 0.2% وهذه نسب ضئيلة جداً لا تكاد تذكر بالنسبة لفجوة تجارية بحجم يربو على المليارى دولار .

ب- مدى المساهمة الحقيقية للمنح في تمويل فجوة التجارة الخارجية للفترة 2005-2014 :

يلاحظ من الجدول (8 – 4) أن دور فائض الموازنة الذي تحقق بفعل المساعدات الخارجية في تمويل فجوة التجارة الخارجية خلال العام 2006 و 2007 ، لم يتحسن عما كان عليه الوضع خلال الفترة السابقة فهو لم يصل أبداً إلى 2.5% من حجم الفجوة ، أما في العام 2008 فيلاحظ فيه نمو ملحوظ للمساعدات الخارجية حيث نمت بمعدل 49.6% عن العام 2007 ، وهذا ما أدى إلى زيادة إسهامها في خلق فائض في الموازنة العامة يمكنه تمويل ما نسبته 10.6% من فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية ، لكن هذا الفائض لم يلبث في العام التالي أن أصبح عجزاً نتيجة تراجع هذه المساعدات بنسبة قاربت 40% ، عن العام 2008 ، واستمرت الموازنة في تحقيق تراجع حتى العام 2012 ، باستثناء العامين 2014 ، 2014 ، فإنها حققت فائضاً في كلا هذين العامين يمكنه أن يسهم بتمويل ما نسبته 9.5% ، 14% على التوالي ، وهذه أيضاً نسب قليلة تضطر الاقتصاد الفلسطيني اللجوء إلى مصادر أخرى لتمويل الفجوة في التجارة الخارجية ، تكون ذات تكلفة ، وعبء على الاقتصاد الفلسطيني مثل الاقتراض .

ويرى الباحث: أن المنح والمساعدات والدعم الخارجي المقدم إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ، كان يركز بشكل أساسي على دعم الموازنة العامة ، ويستخدم بصورة أساسية في تمويل فاتورة النفقات الجارية التي تعجز مصادر التمويل المحلية عن الوفاء بمتطلباتها ، وأهم أركانها هو فاتورة الرواتب الحكومية التي سبق أن أوضح الباحث أنها تتجاوز في المتوسط حدود 50% من النفقات الجارية ، وما يزيد في أكثر الأعوام عن 40% من إجمالي النفقات العامة للسلطة الفلسطينية . وبالتالي هذا ما جعل حجم دورها في تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية هامشياً وغيَر ذي أهمية بالمقارنة مع دوره في تمويل عجز الموازنة العامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (8 – 4)

مدى المساهمة الحقيقية للمنح في تمويل فجوة التجارة الخارجية خلال للفترة 1995 – 2014

السنة	المنح والمساعدات	رصيد الموازنة		العجز التجاري	نسبة تمويل المنح للعجز التجاري	نسبة فائض أو عجز الموازنة للعجز التجاري
		قبل المنح	بعد المنح			
1995	325.00	-23.90	301.10	-1783.9	18.22%	16.88%
1996	291.54	-426.60	-135.06	-1760	16.56%	-7.67%
1997	268.12	-322.80	-54.68	-1925.5	13.92%	-2.84%
1998	236.32	-206.40	29.92	-2050.7	11.52%	1.46%
1999	244.93	-240.40	4.53	-2599.9	9.42%	0.17%
2000	510.00	-728.80	-218.80	-2149.1	23.73%	-10.18%
2001	849.00	-1164.60	-315.60	-2089.1	40.64%	-15.11%
2002	697.00	-1,003.60	-306.60	-1847.5	37.73%	-16.60%
2003	620.00	-888.00	-268.00	-2130.6	29.10%	-12.58%
2004	353.00	-478.00	-125.00	-2540.6	13.89%	-4.92%
2005	636.00	-911.00	-275.00	-2792	22.78%	-9.85%
2006	1,019.00	-985.00	34.00	-2686.7	37.93%	1.27%
2007	1,322.00	-1,261.00	61.00	-2493.3	53.02%	2.45%
2008	1,978.10	-1,708.00	270.10	-2545	77.72%	10.61%
2009	1,401.80	-1,827.30	-425.50	-2792.6	50.20%	-15.24%
2010	1,210.30	-1,354.70	-144.40	-2523	47.97%	-5.72%
2011	983.30	-1,077.70	-94.40	-2530.5	38.86%	-3.73%
2012	932.11	-1,018.02	-85.90	-3084.9	30.22%	-2.78%
2013	1,357.98	-1,099.10	258.88	-2725.8	49.82%	9.50%
2014	1,230.40	-815.70	414.70	-2929.5	42.00%	14.16%

المصدر : بيانات الجداول (12–3) ، (14–3) . والنسب من إعداد الباحث

ثالثاً : القروض (الدين العام) :

1- تعريف الدين العام : (الاقتراض الحكومي) :

الدين الإجمالي الحكومي أو الدين الكلي يطلق في كثير من الأحيان على الالتزامات المالية والنقدية ، والتي تتعهد بموجبها الحكومة بدفع مبالغ مالية (تكون هي الأساس) مع أو بدون فائدة و تشكل تعهداً بالدفع مرة واحدة أو على دفعات مع الفائدة ،خلال تاريخ ووقت معينين في المستقبل (العباس؛2004؛ ص5).

ومن ثم فلا بد أن يشتمل هذا المفهوم على أن يكون جميع المبالغ التي تقترضها الدولة بصورة نقدية ، وأن تكون الجهة التي تلقت هذه الديون هي الحكومة ، أو إحدى الوحدات أو الهيئات الاقتصادية التابعة لها (عمر ؛ 2003 ؛ ص 2) ، وفرق علماء الاقتصاد في الديون التي على الدولة حسب مصدرها.

ولقد اختلف في التفريق بين أنواع الدين العام (أو القرض) إن كان محلياً أو خارجياً على ثلاثة أوجه :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الأول** : التفريق بين الدين العام المحلي والخارجي على أساس نوع العملة التي أُصدر بها الدين (أو المطلوب السداد بها) فإن كانت عملة الدين أجنبيةً كان ديناً خارجياً ، وإن كان الدين قد أصدر بالعملة الوطنية اعتُبر ديناً محلياً .
- **الثاني** : ركز على مكان إقامة المقرض ، فالدين الخارجي هو الذي لا يكون صاحبه مقيماً داخل البلد .
- **الثالث** : ركز على مكان إصدار عقد الدَّين والقوانين التي تنظم هذا العقد ، فإن كان العقد وبنوده تنظمها القوانين الوطنية للدولة سُمِّي ديناً محلياً ، وإلا كان ديناً خارجياً (Panizza ;2008; P4).

إلا أن والذي عليه العمل في أكثر البلدان هو أن الدين العام كما عرَّفَهُ البنكُ الدولي ٌ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث (UNITAR)[1] في تقريره الصادر عام 2002 حول مديونية العالم الدينَ العام بأنه مجموع الالتزامات التي على الحكومة لجهات محلية أو أجنبية ، والتي يتوجب على المقترض سدادُها مع فوائدها للمقرض خلال تاريخ مستقبلي محدد ، ويستثنى من ذلك الأسهم والسندات وكافة أنواع المشتقات المالية (Cosio;2013;P12).

أيضاً تم – في هذا المجال – تم التفريق بين الدين الحكومي الداخلي وبين الخارجي من خلال محل إقامة حائز الدين ، بحيث جُعل مصطلح الدين الحكومي الداخلي للدلالة جميع الالتزامات التي تلتزم الحكومة بسدادها لجهات من داخل الدولة ، ولا يتم تداول أدوات هذه الديون في السوق العالمي ، وبالعكس بالنسبة للدين الخارجي (Panizza ;2008; P1) .

2- المفهوم الفلسطيني للدين العام :

وفي الاقتصاد الفلسطيني جاء في قانون الدين العام الذي أصدر عام 2005 ، تفصيلٌ لماهية الدين العام ، كما يلي (قانون الدين العام الفلسطيني؛ المادة الأولى ؛ 2005)

أ- **الدين العام** : هو مجموع الرصيد القائم للالتزامات المالية الحكومية ، غير المسددة والتي يتوجب على الحكومة دفعها تسديداً لتلك الالتزامات .

ب-**الدين العام الداخلي** : كافة الالتزامات المالية التي يجب على الحكومة دفعها تسديداً لما اقترضته من بنوك أو مؤسسات مالية محلية ، بموجب سندات حكومية .

ج-**الدين العام الخارجي** : هو جميع التزامات الحكومة المالية التي يتوجب عليها دفعُها تسديداً لما اقترضته من دول وهيئاتٍ ، أو مؤسسات دولية ، خارجية ، بمقتضى القانون ، والذي يهمنا في هذا المجال هو بيان دور الدين العام الخارجي وإسهامه في تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية .

رابعاً : الدين العام في الأراضي الفلسطينية :

يندرج تحت مفهوم الدين العام في الأراضي الفلسطيني كلٌّ من الدين الداخلي والخارجي للالتزامات الحكومية ، كما جاء بيانها أعلاه ، في قانون الدين العام ، لما لذلك من أهمية بالغة التأثير على مجرى عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية ، بالإضافة إلى دوره في تمويل العجز المزمن في الموازنة العامة للسلطة

1 - UNITAR : (United Nations Institute For Training And Research) **معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث:** تأسس سنة 1963 بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بهدف تحسين دور الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها الرئيسية من خلال البحوث والتطوير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية ، وله دورٌ في تمويل فجوة التجارة الخارجية على اعتبار أن الميزان التجاري ركن أساسي من الحساب الجاري بميزان المدفوعات ، وبعد إقامة السلطة الفلسطينية ، جابهها الكثير من العقبات والعراقيل ، التي أدت إلى تعثر الأداء المالي ، وتزايد العجز في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري ، وليس ذلك إلا نتيجة لإرث وتركة ثقيلين ، لحقبة طويلة من الاحتلال ، خلقت تشوهاتٍ في هياكل وبنى القطاعات الاقتصادية سواءً المالية أو الإنتاجية أو التجارية ، مما اضطر السلطة الفلسطينية إلى اللجوء إلى مصادر تمويل متنوعة ، منها المنح والمساعدات ، والقروض ، من أجل استمرار واستدامة أدائها المالي ، ومن القروض ما كان من مصادر تمويل محلية ، ومنها ما هو من مصادر تمويل أجنبية (خارجية). ونظراً لضعف مصادر القروض المحلية ، وقِصَر آجالها ، وارتفاع تكلفتها ، بالإضافة إلى أنها لا توفر نقداً بالصرف الأجنبي كان الاعتماد على مصادر الاقتراض الخارجية كبيراً ، وبشكل متزايد. فنجد كما في الجدول (9 – 3) أن الدين العام والذي تضاعف خلال الفترة 1995– 2000 حوالي 9 مرات ، فإن الدين الخارجي لوحده تضاعف بنفس المعدل تقريبا ، فارتفع من 38 مليون دولار عام 1995 إلى 378 مليون دولار عام 2000 ، بينما الدين المحلي ازداد من 45 مليون دولار إلى 418 مليوناً ، أما في الفترة من 2001 إلى 2008 فإننا نجد أن الدين الخارجي ازداد في العام 2008 بنسبة تقارب بنسبة 22% عما كان عليه عام 2001 ، أما الدين الداخلي فإن نسبة زيادته بلغت 47% ، وخلال الفترة 2009 – 2014 فإن الدين الخارجي بلغ عام 2014 حوالي 1089 مليون دولار مسجلاً انخفاضاً عن العام 2013 بنسبة 1.8% كذلك فإن الدين المحلي سجل هو الآخرُ انخفاضاً بنسبة 11% ، لكننا نلاحظ أن وتيرة نمو الدين الخارجي الذي بلغ عام 2014 حوالي 1089 مليوناً قد زاد عن العام 2009 بمعدل أقل من 0.2% بينما سجل الدينُ الداخلي خلال هذه الفترة نمواً بمعدل 74% عن العام 2009 ،

وهنا سيقوم الباحث باستعراض حجم الدين والالتزامات المالية على السلطة الوطنية الفلسطينية بدءاً من العام 1995 ، من أجل الوقوف على حجم إسهام القروض والدين العام في تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية و في تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الفلسطيني .

1– الدين العام الداخلي في الأراضي الفلسطينية :

بالرجوع إلى الجدول (9 – 3) نجد أن الدين الداخلي على السلطة الفلسطينية يشكل مصدراً هاماً من مصادر تمويل الموازنة العامة ، حيث بلغ متوسط نسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من سنة 2000– 2014 بين حوالي12.5% ، فقد قفز في العام 1999 من 86 مليون دولار إلى 322 مليون دولار أي حوالي أربعة أضعاف ما كان عليه عام 1998 ، لترتفع نسبته من الناتج كما يظهر من الشكل التالي (1 – 4) ، من 1.96% إلى حوالي 9.6% .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (1 – 4)

نسبة الدين العام في الأراضي الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1995 – 2014)

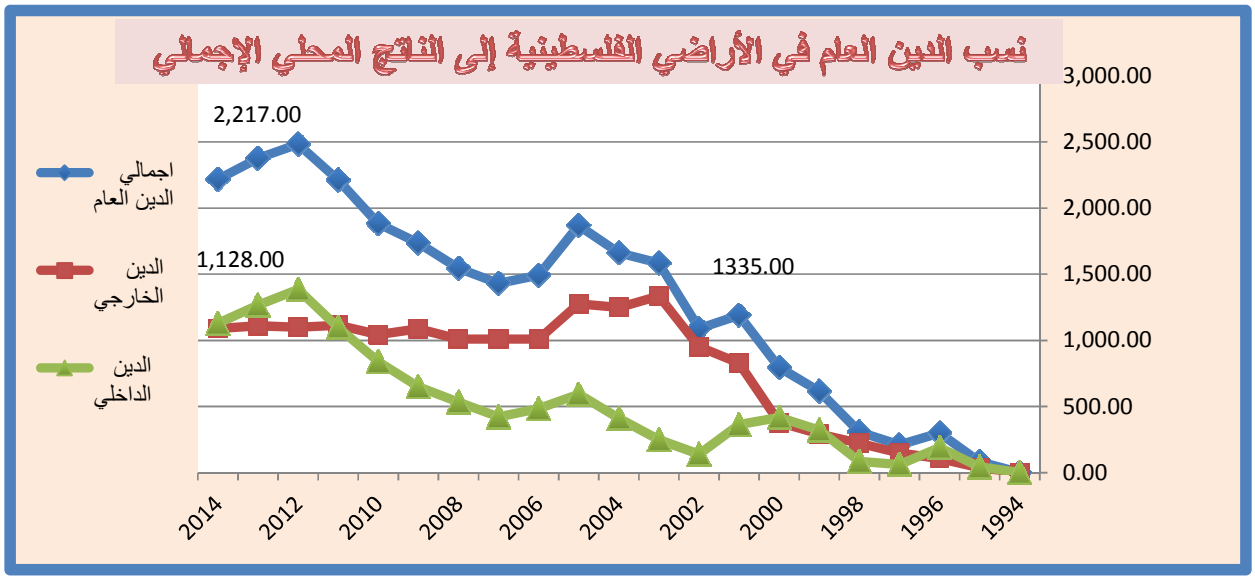

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (9 – 3)

ولكن مع اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى عام 2000 بدأ يتراجع ، نتيجة تراجع الأداء الاقتصادي العام في الأراضي الفلسطينية ، ومطالبة المقرضين المحليين باسترداد أموالهم ، ثم عاد الدين المحلي بعد عام 2004 للاستقرار بشكل نسبي حيث ظل يشكل نسباً تتراوح بين 9% و 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي حتى العام 2009 ، أخذت هذه النسبة في التزايد بدءاً من عام 2010 ، حيث شكل ما نسبته 14 % من إجمالي الناتج المحلي ، و16% عام 2011 ، 19% عام 2012 ، لكنها تراجعت عامي 2013 ، 2014 على التوالي ، كنتيجة حتمية لتراجع حجم الدين العام الإجمالي خلال هذين العامين ، حيث بلغ أعلى نسبةٍ له من الـGDP عام 2012 ، قاربت على 34% ، شكل الدين المحلي منها حوالي 19% ، وكانت نسبة الدين الخارجي 15% ، ويلاحظ أن الدين المحلي شهد تراجعاً خلال العامين 2013 ، 2014 ، بنسبة 8.5% ، 11% على التوالي .

أ- دور الدين المحلي في تمويل فجوة التجارة الخارجية للفترة 1995 – 2004 :

المعروف أن فجوة التجارة الخارجية تعني أن إجمالي قيمة الواردات يفوق إجمالي حصيلة الصادرات ، وبالتالي من البديهي أن يكون حجم العملات الأجنبية المتدفقة خارجاً أكبر من حجم النقد الأجنبي المتدفق إلى الداخل ، لذلك فإن تمويل الدين المحلي لفجوة التجارة الخارجية الفلسطينية ، (والذي هو عبارة عن اقتراض الحكومة الفلسطينية من مصادر الاقتراض المحلية) ، سيكون بالدولار أو بالعملات الأجنبية ، وكما يظهر من الجدول (9 – 4) ، فإن حجم الدين المحلي لم تزد نسبة قدرته على تغطية فجوة التجارة الخارجية خلال هذه الفترة عن 16% من حجمها ، وكانت أكبرها خلال عام 2000 ، حيث قارب حجم الدين المحلي على 16% من حجم فجوة التجارة الخارجية ، نتيجة أحداث انتفاضة الأقصى ، يليها في ذلك العام 2001 ، ثم تراجعت هذه النسبة عام 2002 ، بسبب ضعف مصادر التمويل المحلية بعد عملية السور الواقي في الضفة الغربية ، وتراجع الأداء العام في الاقتصاد الفلسطيني ، واضطرار السلطة الفلسطينية إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية ، من ناحية ، وتراجع المنح والمساعدات المقدمة إلى السلطة الفلسطينية ، كما سبق أن بينا في العامين 2002 ، 2003 ، على التوالي ، حيث بلغت نسبة مساهمة الدين المحلي العام في تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية حوالي 11.2% ، وقد بلغ متوسط حجم الدين المحلي ما نسبته 11% من متوسط فجوة التجارة الخارجية لهذه الفترة .

ب- دور الدين المحلي في تمويل فجوة التجارة الخارجية للفترة 2004 – 2014 :

يظهر الجدول (9 – 4) بأن الدين المحلي العام تمكن خلال العام 2004 من تمويل ما نسبته 19.3% من حجم العجز في الميزان التجاري الفلسطيني ، وحوالي 23.3% عام 2005 ،

جدول (9 – 4)

حجم مساهمة الدين العام في تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية

(للفترة 1995 – 2014)

السنة	عجز الميزان التجاري	نسبة الدين المحلي إلى العجز التجاري	نسبة الدين الخارجي إلى العجز التجاري	نسبة الدين العام إلى العجز التجاري	متوسط الدين المحلي	متوسط فجوة التجارة الخارجية	نسبة تغطية متوسط الدين المحلي لمتوسط الفجوة
1995	1783.9	2.52%	2.13%	2.646%	228.9	2087.96	10.96%
1996	1760	10.85%	6.19%	10.707%			
1997	1925.5	3.27%	7.69%	3.580%			
1998	2050.7	4.19%	10.87%	4.466%			
1999	2599.9	12.39%	11.27%	15.702%			
2000	2149.1	15.95%	17.59%	16.078%			
2001	2089.1	14.98%	39.59%	16.891%			
2002	1847.5	8.22%	51.42%	6.701%			
2003	2130.6	11.20%	62.66%	13.478%			
2004	2540.6	15.40%	49.16%	19.337%			
2005	2792	20.51%	45.74%	23.302%	840	2710.42	33.99%
2006	2686.7	17.22%	37.58%	17.299%			
2007	2493.3	16.72%	40.51%	15.707%			
2008	2545	20.55%	39.69%	21.417%			
2009	2792.6	23.25%	38.92%	25.501%			
2010	2523	32.88%	41.34%	30.079%			
2011	2530.5	43.41%	44.02%	43.559%			
2012	3084.9	44.89%	35.59%	54.732%			
2013	2725.8	46.50%	40.69%	41.103%			
2014	2929.5	38.50%	37.17%	41.382%			

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجداول (9 – 3) ، (14 – 3) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم أخذت هذه النسب في التراجع عامي 2006 ، 2007 ، حيث شهد العام الأول منهما زيادة في المنح والمساعدات الخارجية بنسبة 60.2% ، ساهمت في تقليص حجم الدين المحلي بنسبة 18.4% ، أما العام 2007 ، والذي قامت فيه إسرائيل بالإفراج عن أموال المقاصة التي كانت تحتجزها ، مما ساهم في زيادة معدل نمو الإيرادات العامة بمعدل 68.75% ، مما قلص حجم الدين المحلي بنحو 12.6% عن العام 2006 ، فانخفضت الحاجة إليه في تمويل فجوة التجارة الخارجية ، من 21.2% عام 2005 إلى 18 % ، 17% عامي 2006 ، 2007 على التوالي ، لكن في العام 2008 ، عادت السلطة الوطنية الفلسطينية للجوء إلى الاقتراض المحلي بسبب الحرب على قطاع غزة ، ولتمويل النفقات العاجلة لإغاثة منكوبي العدوان على قطاع غزة ، ثم أخذ الدين المحلي العام فيما بعد في التزايد حتى العام 2012 حيث نما من عام 2008 وحتى ذلك العام بحوالي 160% ، وكذلك ازدادت نسبته من فجوة التجارة الخارجية من 21% عام 2008 ، إلى 41.1% عام 2013 ، وظلت في العام 2014 حول نفس النسبة تقريباً، ويعزى الانخفاض في حجم الدين المحلي إلى انخفاض سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار، وخاصة إذا علمنا أن تسديد الدين المحلي يتم بالعملة الإسرائيلية في أغلب الأحوال .(تقرير سلطة النقد الفلسطينية ؛2015؛ص40)

2- الدين الخارجي العام في الأراضي الفلسطينية :

يتسبب عجز السلطة الفلسطينية في السيطرة على مواردها المالية المحدودة أساساً – والتي تتكون في معظمها من إيرادات المقاصة التي تجبيها إسرائيل ، والتي لا تفي بجميع الالتزامات المالية للحكومة – في خلق مشاكل تجعلها عاجزة عن تغطية نفقاتها العامة ، مما يجعلها تعتمد في تمويل هذا العجز في موازناتها – بالإضافة إلى المساعدات التي تحصل عليها من الخارج ، والاقتراض من المصادر المحلية – على الاقتراض من مصادر تمويل أجنبية مختلفة ، وبالتالي فإن الهدف الأساسي في اللجوء إلى الاقتراض من الخارج ، يتمثل في معالجة فجوتي التجارة الخارجية ، والموارد المحلية (عبيد؛2015؛ص69) و تتمثل هذه المصادر في ما يلي :

- **مصادر القروض الأجنبية في فلسطين :** (عبادي؛2001؛ص47)
  - الدول الصناعية الكبرى : مثل كوريا ، اليونان ، إيطاليا ، السويد ، إسبانيا ، إيطاليا ، تركيا ، الصين .
  - بنك الاستثمار الأوروبي .
  - البنك الدولي .
  - الصناديق العربية .
  - صناديق عالمية .
- **عيوب ومخاطر القروض الأجنبية :** وكما أن للقروض الأجنبية دوراً في تقليص فجوة الادخار ، وعملية توزيع الموارد الاقتصادية ، إضافة إلى دورها في تنمية الإنتاج والاستثمار من خلال زيادة التكوين الرأسمالي باستيراد المواد اللازمة لعملية التنمية إلا أن لها مساوئَ وعيوباً نجملها في ما يلي :
  - إضعاف قوة عملة الدولة المقترضة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تأكل الثروة القومية بسبب تحمل البلد المقترض عبء الفوائد المترتبة على تلك القروض .
- التعرض لمخاطر العسر المالي ، ومتطلبات تحقيق فوائض مالية لتسديد القروض مع فوائدها .
- الخضوع لشروط البلد المقرض ، وبالتالي تصبح الدولة المقترضة رهينة لشروط وإملاءات الجهة المقرضة ، وعرضةً للتدخلات الخارجية . (عبادي ؛ 2001 ؛ ص 12).

ولقد أثبتت الدراسات في أغلبها أن القروض الأجنبية أوقعت الدول المقترضة رهينة لسياسات الدول المقرضة والصناديق والمؤسسات الدولية المهيمنة على التجارة الدولية واتجاهاتها .

- دور الدين الخارجي في تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية :

يبين الشكل التالي (2 – 4) تطور دور الدين الخارجي وإسهامه في تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية ، وذلك من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل ، كما يلي :

أ- **الفترة 1995 – 2000** : عانى الاقتصاد الفلسطيني من اختلالات مركبة ومتداخلة ، تمثلت في عجز الموازنة العامة واختلال ميزان المدفوعات ، وفجوات التجارة الخارجية والموارد المحلية ، وكما أسلفنا ، فإن هذا زاد من هشاشة الاقتصاد الفلسطيني ، وضعف هياكله الأساسية ، ومن ضمنها قطاع التجارة الخارجية ، الذي ظل يحقق عجزاً طوال فترة الدراسة ، مما جعلها مضطرة إلى الاتجاه نحو الخارج لتغطية ذلك العجز المزمن ، فبينما كان الدين الخارجي يمثل في العام 1995 ، ما نسبته 1.15% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة متوسطة بلغت حوالي 5% منه خلال الفترة بين 1995 – 2000 ، إلا أننا نجد أن نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي قد أخذت في التزايد مع زيادة النمو في العجز التجاري لتصل في العام 2000 إلى حوالي 9% من GDP ، ويغطي ما نسبته 18% من فجوة التجارة الخارجية [*] .

نظراً لتدفق المساعدات خلال السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية ، ومرحلة الإنطلاق .

ب- خلال الفترة 2001 – 2007 :

شهدت هذه المرحلة المتمثلة في الفترة بين 2001 إلى 2007 نمواً للدين الخارجي بمعدل أربع مرات ونصف عن الفترة السابقة (1995 – 2000) ، كما في الجدول (10 – 4) ،

حيث أصبح متوسطه خلال هذه الفترة يقارب 1094 مليون دولار ، بعد أن كان لا يصل 200 مليوناً من الدولارات ، وذلك للعديد من الأسباب منها ، تراجع المساعدات الدولية ، وتراجع نمو الإيرادات العامة بالمقارنة مع نمو كبير في النفقات ، وأهم تلك الأسباب هو الحصار الذي فرض على الأراضي الفلسطينية في أعقاب نتائج انتخابات عام 2006 ، وتوقف الدول المانحة عن تقديم أموال الدعم للسلطة الفلسطينية بحجة عدم تمويل الإرهاب .

[*] انظر جدول (9 – 3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (2 – 4)

تطور ونسبة مساهمة الدين الخارجي في تمويل فجوة التجارة الخارجية

خلال الفترة 1995 – 2014

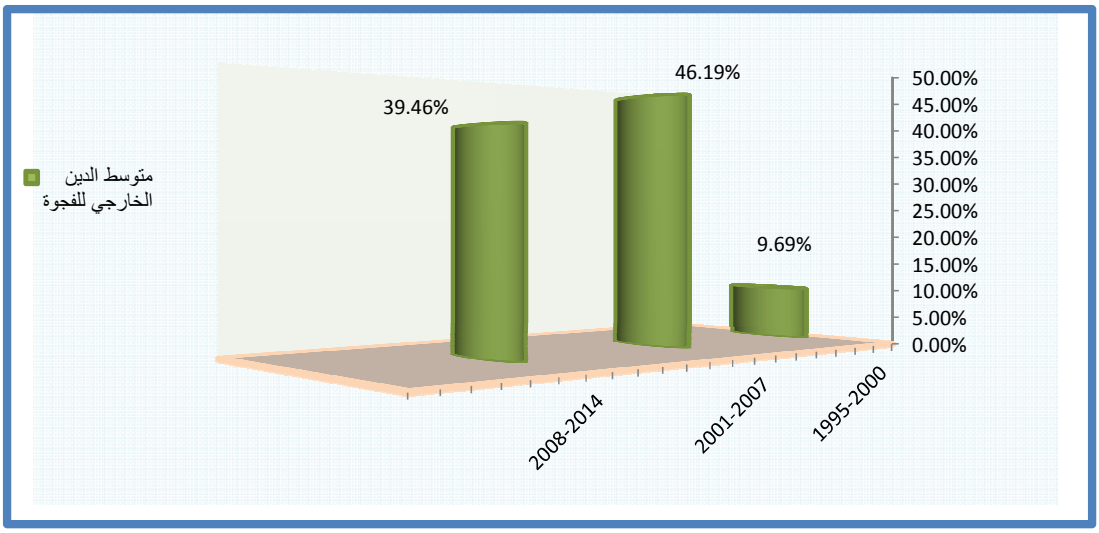

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (10 – 4)

فنجد أن الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفض في العام 2005 ، 2006 إلى 26.6% ، 22% على التوالي ، ونسبة تغطيته للعجز التجاري كذلك انخفضت إلى 45.7% ، 37.6% بعد أن كان يغطي 51% ، 62% عامي 2002 ، 2003 ، على التوالي ، ثم عادت هذه النسبة عام 2007 ، لترتفع إلى حوالي 40.5% .

جدول (10 – 4)

تطور متوسط الدين الخارجي بالنسبة لمتوسط فجوة التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 1995 – 2014

الفترة	متوسط الدين الخارجي	متوسط العجز التجاري	متوسط الناتج المحلي الإجمالي	نسبة متوسط الدين الخارجي إلى متوسط العجز التجاري	نسبة متوسط الدين الخارجي إلى متوسط GDP	معدل نمو متوسط الدين الخارجي
1995-2000	198.17	2044.85	3987.77	9.93%	4.97%	-
2001-2007	1094	2368.67	4277.94	46.19%	25.57%	452.06%
2008-2014	1078.57	2733.04	6588.73	39.46%	16.37%	-1.41%

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (9 – 3) ، (2 – 3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- خلال الفترة 2008 – 2014 :

أما الفترة الثالثة وهي الواقعة بين 2008 ولغاية 2014 فقد تراجع فيها الدين الخارجي بمعدل متوسط بلغ 1.4% عن الفترة التي سبقتها ، وأصبح هذا الدين في المتوسط يشكل ما نسبته 16.4% من فجوة التجارة الخارجية ، كما يظهر من الجدول (10 – 4). في حين أنه في الفترة التي سبقتها (2001 – 2007) كان يشكل ما يزيد عن 25.6% ، وذلك برغم النمو الكبير في العجز التجاري ، إلا أن تراجع الإيرادات العامة ، وزيادة فاتورة الإنفاق العام ، التي طرأت على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية نتيجة العدوان الإسرائيلي المتكرر على الأراضي الفلسطينية ، وخاصة قطاع غزة عام 2008 ، 2012 ، وعام 2014 ، والحاجة إلى تمويل طارئ لإجراء إصلاحات سواء على صعيد البنية التحتية ، أو لتغطية النفقات الطارئة بسبب العدوان ، ألجأت السلطة الفلسطينية للاضطرار إلى الاقتراض من الخارج ، وبالذات في ظل ضعف مصادر التمويل المحلية ، حيث نجد أن العجز في العام 2012 لوحده نما بمعدل 22% .

وفي الختام يرى الباحث أن : تفاقم أزمة الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ، والأعباء المتزايدة عليها ، وبالذات إذا نظرنا إلى ضرب الجانب الإسرائيلي بالاتفاقيات الموقعة معه عرض الحائط ، واستخدامه أموال المقاصة لابتزاز المواقف السياسية ، وتراجع أداء المؤشرات العامة في الاقتصاد الفلسطيني ، إضافة إلى عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها المالية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية بالكامل ، كل ذلك جعل حجم الدين العام الخارجي يتفاقم ، وعندما نتحدث عن تضخم فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية فإننا نتحدث عن فجوة وصلت خلال عام 2014 إلى حوالي 3000 مليون دولار، من 1700 مليون دولار عام 1994 ، أي أنها نمت بمعدل يزيد على72% خلال 20 سنة فقط ، لتمثل 40%من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية .

يضاف إلى كل ما سبق فإن : الدين الخارجي قد أخذت معدلات نموه بالتراجع منذ العام 2009 ، لصالح النمو المضطرد في الدين العام الداخلي ، كنتيجة حتمية لتراجع وتردي الأوضاع الأمنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية ، ولغياب سياسة تنموية حقيقية ، حيث إن الدين العام يعمل في الغالب على زيادة الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) وأن أعباء خدمة الدين قد أدت إلى زيادة التضخم في فاتورة النفقات العامة ، وأن المصدر الوحيد للدين المحلي هو المصارف المحلية ، وبالتالي يعمل ذلك على زيادة الكتلة النقدية ، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ، ومع توجه السلطة في المرحلة الأخيرة من فترة الدراسة إلى تقليص الدين الخارجي لصالح الزيادة في الدين المحلي ، قصير الأجل فإن ذلك سيؤدي إلى رفع التكلفة ، لذلك لا بد من تبني إستراتيجية فعالة لإدارة الدين العام ، و توجيهه في عمليات استثمار حقيقية ولصالح قطاعات إنتاجية ، و العمل على خلق أدوات دين حكومية ، لآجال أطول ، وشروط أفضل ، من أجل تخفيض تكلفة الدين ، و تيسير عملية السداد .

خلاصة المبحث

تبين منَ استعراض مصادر تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية خلال فترة الدراسة ، أن هذه المصادر تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأراضي الفلسطينية ، بشقيه المباشر وغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المباشر ، وأن هذا الاستثمار بمجمله كان من الضعف بمكان ، إذ لم يستطع في أي سنة من السنوات تمويل فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية بالكامل ، وإنما فرَضَ ذلك على السلطة الفلسطينية اللجوء إلى استخدام المنح والمساعدات المقدمة لتمويل الموازنة العامة ، سواء ما يتعلق بعجز الحساب الجاري ، أو النفقات التطويرية ، إضافة إلى إتباع سياسة تمويل العجز بالعجز ، من خلال اللجوء إلى الاقتراض الحكومي ، من مصادر تمويل داخلية أو خارجية ، وهذا أرهق كاهل الميزانية المنهكة أساساً ، فحمَّلَها عبء هذه الديون والالتزامات المترتبة عليها ، في ظل نموٍ مضطرد للعجز في التجارة الخارجية ، يوازيه نموٌ في عجز الموازنة ، وذلك راجع للعلاقة المعقدة والمتشابكة بين السياسات التجارية والمالية في الاقتصادي الفلسطيني ، من ناحية ، ومن ناحية أساسية للتشوهات في الهياكل الاقتصادية ، التي سببها الاحتلال ، إضافة إلى العلاقة المشوهة التي خلقها اتفاق باريس الاقتصادي ، والذي أعطى للجانب الإسرائيلي القدرة على التحكم ، في جزء كبير من مصادر الإيرادات المحلية الفلسطينية ، و في التجارة الخارجية الفلسطينية برمتها ، وفي السياسات التجارية الفلسطينية على وجه التحديد ، مما زاد من تضخم حجم فجوة التجارة الخارجية و لا شك أن زيادة عمق فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية له العديد من الآثار والنتائج والانعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني ، وهذا ما سيتم العمل على استعراضه وتحليله في المبحث القادم بإذن الله .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الآثار المترتبة على وجود فجوة التجارة الخارجية

The Impacts Of Existing The Foreign Trade Gap

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة :

سبق أن ذكرنا أن الهدف النظري من وجود العلاقات التجارية بين الدول هو تحسين مستويات المعيشة لدى الأطراف المتبادلة ، وتحسين توظيف واستغلال عناصر الإنتاج من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي ، وبالتالي زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، لكن ما يحدث على أرض الواقع هو أن تلك المكاسب من وراء التجارة الدولية قد عادت بشكل غير متكافئ لصالح الدول ذات المراكز المتقدمة من ناحية ، وللأغنياء والأجانب المقيمين في الدول الفقيرة من ناحية ثانية ، وهذا التفاوت المتزايد سببه العديد من العوامل ، أهمها التوزيع غير المتكافئ لمراكز القوى والأصول الاقتصادية ، وزيادة هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على مفاصل الاقتصاد العالمي ، مدعومة بتواطؤٍ سافرٍ من حكوماتها ، وخلفها قوى ذات تأثير قوي في مستويات الإنتاج والأسعار ، وعلى أنماط الطلب العالمية .

وقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني ليس بدعاً من ذلك ، إلا أنه يضاف إلى كونه نامياً وضعيفاً كغيره من قطاعات التجارة الخارجية في الاقتصاديات النامية أنه رزح دهراً طويلاً تحت الاحتلال الذي عمل على تدمير مرافقه ، وتشويه هياكله ، وإلحاقه بهياكل ومرافق الاقتصاد الإسرائيلي ، وقام بتكييف قطاعاته بما يتناسب والسوق الإسرائيلية ، وهكذا فقد ظل يعاني عجزاً هيكلياً مزمناً ودائماً ، كان له الكثير من الانعكاسات والآثار السلبية على الاقتصاد وعلى عملية التنمية الشاملة ، وعلى مستويات الرفاهية والدخل العام في الأراضي الفلسطينية ، وهذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية هي ما سيعمل الباحث على استعراضها وتحليلها في هذا المبحث بإذن الله تعالى .

أولاً : الآثار الاقتصادية لفجوة التجارة الخارجية :

خلق وجود فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني ، الكثير من المشكلات إزاء عملية التنمية الشاملة في الأراضي الفلسطينية ، كان من أشدها سوءاً هو حالة التبعية التجارية للاقتصاد الإسرائيلي ، والتي جعلت الجزء الأكبر من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية يتم مع إسرائيل أو عبرها كما سبق أن بينا ، سواء في جانب الصادرات الفلسطينية ، أو الواردات ، حيث أدى ذلك إلى جعل قطاعات التصدير الفلسطينية مرتبطة – إلى حد كبير – بجانب الطلب الإسرائيلي عليها ، وكذلك كانت الواردات سواءً السلع الاستهلاكية أو مدخلات الإنتاج مرتبطة بالمعابر الإسرائيلية ، أو – يمكن القول – بمتطلبات جانب الطلب الإسرائيلي على الصادرات الفلسطينية ، فهي أصبحت حالةً من التبعية الكاملة ، للاقتصاد الإسرائيلي ، والتي خلقت تبعية في مجالات أخرى كثيرة ، مثل العمالة والتشغيل ، ومستويات الأسعار والتضخم ، ومرافق البنية التحتية ، وبالتالي فإن لوجود واستفحال فجوة التجارة الخارجية في أي اقتصاد العديدَ من الآثار ، فلها تأثيرٌ على عجز الموازنة العامة ، وعلى الدَّيْن العام ، وبالتالي على مستوى الخدمات الحكومية ، كما أن لها تأثيراً على البطالة ، وعلى مستويات الأسعار والتضخم ، وعلى مستويات المعيشة ، وعلى فرص التنمية بمجملها ، ويمكننا هنا أن نستعرض انعكاسات وجود فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني على جوانب متعددة في الأداء الاقتصادي كما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- أثر وجود فجوة التجارة الخارجية على الموازنة العامة :

أدى ضعف مصادر التمويل المحلية إلى خلق فجوة في الموارد المحلية ، نجم عنها فجوة في التجارة الخارجية سببها عدم قدرة مصادر التمويل المحلية (الإدخار المحلي) على خلق استثمارات تكفي لتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات ، ذلك تسبب في تمويل هذه الفجوة في التجارة الخارجية وتغطيتها من خلال مكونات وحسابات ميزان المدفوعات الأخرى كحساب رأس المال ، وحساب التحويلات ، وكما في الجدول (11 – 4) فإن إجمالي فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية كان يتجاوز في خلال الفترة من 1995 – 2006 حدود 180% من إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية لكن هذه النسبة أخذت في التراجع بعد العام 2007 .

جدول (11 – 4)

نسبة فجوة التجارة الخارجية من إجمالي الإيرادات العامة ومن الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 1995 – 2014

السنة	GDP	العجز التجاري مليون دولار	نسبة العجز التجاري إلى GDP	إجمالي الإيرادات العامة والمنح	نسبة العجز التجاري إلى إجمالي الإيرادات
1994	3080.70	1700.4	-55.20%	0.00	
1995	3300.00	1783.9	-54.06%	1016.40	175.51%
1996	3340.10	1760	-52.69%	936.94	187.85%
1997	3830.00	1925.5	-50.27%	1075.32	179.06%
1998	4379.00	2050.7	-46.83%	1104.62	185.65%
1999	4741.60	2599.9	-54.83%	1186.43	219.14%
2000	4335.90	2149.1	-49.57%	1449.00	148.32%
2001	3932.20	2089.1	-53.13%	1122.00	186.19%
2002	3441.10	1847.5	-53.69%	987.00	187.18%
2003	3923.40	2130.6	-54.30%	1367.00	155.86%
2004	4329.20	2540.6	-58.69%	1403.00	181.08%
2005	4796.70	2792	-58.21%	2006.00	139.18%
2006	4609.60	2686.7	-58.28%	1741.00	154.32%
2007	4913.40	2493.3	-50.74%	2938.00	84.86%
2008	5212.10	2545	-48.83%	3757.80	67.73%
2009	5663.60	2792.6	-49.31%	2950.40	94.65%
2010	6122.30	2523	-41.21%	3055.70	82.57%
2011	6882.30	2530.5	-36.77%	3160.20	80.07%
2012	7314.80	3084.9	-42.17%	3172.20	97.25%
2013	7477.00	2725.8	-36.46%	3677.98	74.11%
2014	7449	2929.5	-39.33%	4021.60	72.84%

المصدر : بيانات الجدول (10 – 3) ، (14 – 3) ، والنسب من إعداد الباحث .

وكانت هذه الفجوة أيضاً خلال الفترة من 1995 – 2007 ما يزيد عن نصف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وهذه لا شك نسبة كبيرة من العجز ، ثم أخذت في التراجع بعد ذلك العام ، إلى ما فوق 46%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من إجمالي الناتج المحلي ، وهذا أدى إلى تراجع معدلات التنمية في الأراضي الفلسطينية ، حيث إنه بدلاً من أن توجه تلك الإيرادات إلى مشاريع وقطاعات إنتاجية ، أو نحو تنمية البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها ، أصبحت توجه باتجاه أنشطة استهلاكية ، وتستخدم لتمويل الإنفاق الجاري كالرواتب مثلاً التي سبق أن قلنا إنها تلتهم ما يزيد عن 50% من إجمالي النفقات العامة ، وما يقارب 60 % أو يزيد من النفقات الجارية ، وهذا بالتأكيد اضطر السلطة الفلسطينية لتمويل العجز بمزيد من العجز ، فأصبحت حجم الدين العام يتضخم باستمرار ، فبعد أن كان يقارب 80 مليون دولار عام 1995 بما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي ، أصبح في العام 2014 يزيد عن 2200 مليون دولار بنسبة تقارب 30% من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك راجع إلى الضعف الكبير في بنية قطاع التجارة الخارجية ، وعدم تفعيل الاتفاقيات الموقعة مع العالم الخارجي ، وبالذات مع الدول العربية والإسلامية ، ومن ناحية أهم هيمنة إسرائيل على قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية ، واستحواذ التجارة معها على نسبة عالية من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية ، ولذلك فإننا نجد أن الموازنة العامة تعاني من عجز هيكلي ، ودائم نتيجة عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استغلال وتعظيم موارده المحلية الذاتية ، من أجل معالجة الفجوة الناجمة عن ضعف مصادر التمويل المحلية وعجزها في تغطية العجز في الموازنة بكافة بنودها ، بما فيها الموازنة التطويرية وتغطية عجز التجارة الخارجية .

2- أثر وجود فجوة التجارة الخارجية على معدلات التضخم والبطالة :

أ- أثرها على معدلات التضخم :

عندما يذكر التضخم يذكر انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، والتي من أبرز أسبابه هو زيادة قيمة حجم الواردات عن إجمالي قيمة الصادرات ، المترتب عليه زيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية ، مقابل زيادة في عرض العملة الوطنية ، فتنخفض قيمتها ، وبالنسبة للاقتصاد الفلسطيني لا توجد عملة وطنية مستقلة ، بل ثلاث عملات رئيسية متداولة هي الشيكل الإسرائيلي بالمقام الأول ، والدينار الأردني ، والدولار الأمريكي ، وأبرزها ، وأكثرها تداولاً هو الشيكل الإسرائيلي بحكم السنوات الطويلة من الاحتلال والإلحاق الاقتصادي غير المتكافئ ، وكما هو معروف فإن هناك تفاوتاً كبيراً في مستويات النمو و المعيشة بين كلا الاقتصادين ، وهذا ما يمكن تسميته بنظرية النمو المتفاوت واللامتكافئ بحسب نظرية التبعية الدولية . فبينما نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي (حسب إحصاءات جهاز الإحصاء الفلسطيني) للأعوام 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 كانت 1725.5 دولار ، 1807.5 دولار، 1793.4 دولار ، 1734.4 دولار على التوالي ، فإنها في إسرائيل كانت 33707.4 دولار ، 32818.9 دولار ، 36281.2 دولار ، 37208 دولار (حسب إحصائيات البنك الدولي) كما في الجدول (12 – 4) ، فإن متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي يصل – خلال الفترة 2008 – 2014 حوالي عشرين ضعف متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من ناتجه المحلي الإجمالي ، وان متوسط نسبة الواردات من إسرائيل يزيد خلال نفس الفترة عن 81% من حجم الواردات الفلسطينية الإجمالي ، وبالتالي فإن هذا لا بد أن ينعكس بالسلب على مستويات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرفاهية للمواطن الفلسطيني ، فالدخل منخفض ، وأسعار 81% من الواردات يأتي بأسعار مرتفعة لا بد أن يعمل على تآكل القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني وبالذات بسبب استخدام العملة الإسرائيلية (الشيكل) ،

جدول (12 – 4)

مقارنة نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي مع نصيب الفرد الإسرائيلي

(للفترة 1994 – 2014)

السنة	نصيب الفرد الفلسطيني	نصيب الفرد في إسرائيل	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني من GDP إلى نصيب الإسرائيلي	صافي التجارة	العجز مع إسرائيل	نسبة العجز مع إسرائيل إلى العجز الكلي
1994	1438.10	13830.30	10.40%	-1700.4	0.00	0.00%
1995	1434.60	18028.60	7.96%	-1783.9	-1098.97	61.60%
1996	1369.90	19285.70	7.10%	-1760.0	-1423.95	80.91%
1997	1487.50	19627.10	7.58%	-1925.5	-1492.50	77.51%
1998	1645.20	19400.10	8.48%	-2050.7	-1451.61	70.79%
1999	1723.90	19136.70	9.01%	-2599.9	-1493.19	57.43%
2000	1526.70	21052.10	7.25%	-2149.1	-1369.86	63.74%
2001	1345.00	20306.20	6.62%	-2089.1	-577.56	27.65%
2002	1143.70	18431.20	6.21%	-1847.5	-900.80	48.76%
2003	1267.00	18947.00	6.69%	-2130.6	-1053.66	49.45%
2004	1358.10	19888.20	6.83%	-2540.6	-1466.70	57.73%
2005	1459.40	20611.20	7.08%	-2792.0	-1582.32	56.67%
2006	1360.10	21905.00	6.21%	-2687.6	-1675.59	62.35%
2007	1406.00	25008.60	5.62%	-2493.3	-1987.62	79.72%
2008	1449.10	29657.40	4.89%	-2545.0	-2295.41	90.19%
2009	1529.80	27795.90	5.50%	-2792.6	-2197.64	78.69%
2010	1606.40	30736.40	5.23%	-2523.0	-2384.95	94.53%
2011	1752.50	33707.30	5.20%	-2530.5	-2320.70	91.71%
2012	1807.50	32818.90	5.51%	-3084.9	-2711.62	87.90%
2013	1793.30	36281.20	4.94%	-2725.8	-2908.47	106.70%
2014	1737.40	37208.00	4.67%	-2765.1	-263.44	9.53%

المصدر :

- بيانات نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج ؛ الإحصاءات التراكمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-naexpcon-1994-2014.html
- بيانات نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج ، إحصاءات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، البنك الدولي ، http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD

فلو قلنا إن متوسط حجم الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني خلال نفس الفترة (2008 – 2014) كان يساوي 7.9 مليار دولار ، فإن ذلك يعني أنه يساوي ضعفي الواردات ، وان متوسط حجم الواردات من إسرائيل لوحدها في هذه الفترة يزيد عن 71% من الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني ، وما يزيد عن 98% من الاستهلاك الخاص ، وهذا يعني أسعاراً مرتفعةً مقابل مستوىً منخفضٍ من الدخل ، لذلك نرى أنه بسبب تقارب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك مع مثيلاتها في إسرائيل ، وتقيد الاتفاقياتُ الموقعة مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجانب الإسرائيلي باقتصار التعامل إلا مع العملة الإسرائيلية ، وهذا ما يجعل التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (معدل التضخم) منخفضاً إلى حد ما ، أي بسبب انخفاض معدلات التضخم في إسرائيل ، والتي – كما قلنا – هي مصدر لأكثر من 80% من الواردات الفلسطينية ، ومن ثم فإن أثر وجود العجز التجاري لا ينحصر في تغيرات حجم الطلب على العملات الأجنبية ، ولا في مستويات الأسعار ، بل كل ذلك بمجموعه يعمل على انخفاض القوة الشرائية للدخل ، فتصبح معدلات التضخم السائدة في الأراضي الفلسطينية مستوردة .

ب–أثر فجوة التجارة الخارجية على معدلات التشغيل والبطالة :

يعاني قطاع العمالة في الأراضي الفلسطينية من مواطنِ ضعفٍ متعددة ، أبرزها ضعف القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني ، والتي سببها تشوهات القطاعات الإنتاجية والخدمية على حد سواء ، إضافة إلى اعتماده على أسواق الخارج لتصريف فائض الأيدي العاملة ، ومما يزيد المشكلة تفاقماً هو أن مخرجات التعليم غير متوائمة مع متطلبات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية ، فهي إذن مشكلة كمية ونوعية في نفس الوقت ، وهي من ترسبات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، يتحمل هو دون غيره المسئولية الكاملة عن وجودها لتقييده حركة وتنقل الأيدي العاملة على المعابر وإغلاقها لفترات طويلة ، من ناحية ، ومنعه إدخال المواد الخام اللازمة لتسيير الحركة الإنتاجية والتشغيلية في الأراضي الفلسطينية ، وبالتالي فإن ذلك يعني قصور العرض المحلي عن تلبية الطب المتنامي على السلع والخدمات ، نتيجة انخفاض الإنتاج وبالتالي تراجع حصيلة الصادرات ، فيعمق ذلك من حجم العجز في الميزان التجاري ، وبالعكس فإن تزايد العجز في التجارة الخارجية وعدم زيادة إنتاج السلع المعدة للتصدير لصالح السلع والبضائع المستوردة ، يعني أن حجم العمالة المستوعب في القطاعات الإنتاجية سيتراجع ، ويلاحظ أن قطاع العمالة في الاقتصاد الفلسطيني ، شأنه شأن باقي أركان وقطاعات الاقتصاد الفلسطيني ، ويبين الجدول(13 – 4) أن الاقتصاد الفلسطيني كان عرضةً للكثير من ممارسات الاحتلال حيث تم تشويه هياكله ، وجعله يعتمد – بشكل كبير – على سوق العمل الإسرائيلي مرتفع الأجر نسبياً ، مما جعله عرضة لصدمات عنيفة يتأثر كثيراً بالحصار والإغلاق التكرر للأراضي الفلسطينية ، فنجد أنه بمجرد اندلاع أحداث انتفاضة النفق عام 1996 والتي لم تدم إلا لعدة أيام ، فأعقبها فرض حصار وإغلاقٍ شامل على الأراضي الفلسطينية ، تم بموجبه منع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر ، أدى ذلك إلى رفع معدل البطالة من 18.2% عام 1995 إلى 23.8% عام 1996 ، أيضاً في العام 1999 كان معدل البطالة يقارب 12% ، وبمجرد اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى أواخر العام 2000 ، ارتفع معدل البطالة إلى 14.4، ثم إلى 25.3% عام 2001 ، وقفز هذا المعدل من البطالة عام 2002 إلى ما يزيد عن 41% بسبب الإغلاق الشامل على الأراضي الفلسطينية ، وحصار الضفة الغربية ، خلال عملية السور الواقي حسب ما أسمتها إسرائيل آنذاك ، (مسح القوى العاملة ؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ 2015 ؛ ص 79).

وبالطبع كانت تلك الأحداث تلقي بظلالٍ قاتمة على الناتج المحلي الإجمالي فقد بينا فيما مضى أن تلك الأعوامَ المذكورةَ حدث فيها تراجع في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (13 – 4)

تطورات معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية نتيجة وجود فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995 – 2014

السنة	صافي التجارة الخارجية	معدل البطالة	معدل نمو العجز	معدل نمو البطالة
1994	-1700.40			
1995	-1783.90	18.2		
1996	-1760.00	23.8	4.91%	30.77%
1997	-1925.50	20.3	-1.34%	-14.71%
1998	-2050.70	14.4	9.40%	-29.06%
1999	-2599.90	11.8	6.50%	-18.06%
2000	-2149.10	14.3	26.78%	21.19%
2001	-2089.10	25.3	-17.34%	76.92%
2002	-1847.50	31.2	-2.79%	23.32%
2003	-2130.60	25.5	-11.56%	-18.27%
2004	-2540.60	26.8	15.32%	5.10%
2005	-2792.00	23.5	19.24%	-12.31%
2006	-2686.70	23.7	9.90%	0.85%
2007	-2493.30	21.7	-3.77%	-8.44%
2008	-2545.00	26.6	-7.20%	22.58%
2009	-2792.60	24.5	2.07%	-7.89%
2010	-2523.00	23.7	9.73%	-3.27%
2011	-2530.50	20.9	-9.65%	-11.81%
2012	-3084.90	23	0.30%	10.05%
2013	-2725.80	23.4	21.91%	1.74%
2014	-2929.50	26.9	-11.64%	14.96%

المصدر :

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ إحصاءات التجارة الخارجية ؛ تقارير متعددة .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة تقارير متعددة .

لذلك يعتقد الباحث أن معدل البطالة وفجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني ، مرتبط كل منهما بالآخر ، ويسبب كلٌ منهما الآخرَ ، حيث إن زيادة الفجوة تؤدي إلى العمل على خفض الناتج المعد للتصدير بسبب اعتماد الصادرات الفلسطينية على السوق الإسرائيلي مقصداً لها بنسبة تزيد عن 50% ، ، وبالتالي فإن الإغلاق يؤدي إلى تقليص حجم العمالة المطلوب هذا من ناحية ، وبالمقابل ، فإن الواردات الفلسطينية التي تتحكم إسرائيل بمنافذ دخولها بصورة تامة ، والتي هي الأخرى تمثل إسرائيل ما بين 70% – 85% كمصدر لها ، والتي في الغالب تكون سلعاً نهائية واستهلاكية ، وتقيد إسرائيل بصورة كبيرة إدخال المواد الأولية اللازمة للدورة الإنتاجية ، فتتعطل عجلة الإنتاج ، مما يضطر كثيراً من المنتجين إلى تقليص العمالة المستخدمة في منشآتهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يرى الباحث أن الضرورة تقتضي العملَ على الانعتاق – على الأقل– من تحكم إسرائيل ومن سيطرتها على المعابر ، ومن الضرورة بمكان العمل على إعادة تأهيل العمالة الفلسطينية ، لخدمة الاقتصاد الفلسطيني ، و إعداد برامج خطط للمواءمة بين مخرجات الجهاز التعليمي ، وبين متطلبات سوق العمل الفلسطيني ، أو فتح آفاق مع الدول العربية والأجنبية الصديق من أجل استيعاب العمالة الفلسطينية الفائضة ، وبالذات بعد انسداد الأفق وانقطاع الأمل في العودة للعمل داخل إسرائيل ، التي كانت تستوعب حتى العام 2000 ما يقارب 19% من العاملين الفلسطينيين ، والتي كان لدخلها دورٌ مهم في تغطية العجز في الميزان التجاري وبالذات الذي مع إسرائيل حيث قدر حجم أجور تلك العمالة عام 1999 ، حوالي 49% من مقدار الفجوة التجارية مع إسرائيل (أبوالشكر؛2006؛ص61) .

ثانياً : أثر وجود فجوة التجارة الخارجية على الدين العام :

يرى كثير من الاقتصاديين أن أزمة المديونية سببها هيمنة رأس المال الدولي ، الذي أصبح منذ فترة ثمانينات القرن العشرين يهيمن على مفاصل الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، بسبب اللجوء إلى الاستدانة من أجل سداد المدفوعات الدولية الناجمة عن العجوزات الكبيرة في فترة السبعينات من خلال إعادة تدوير الفوائض النفطية ، بخلق المشتقات المالية – التي لعبت البنوكُ التجاريةُ الدورَ الأبرزَ فيه ، وظهر مصطلح اليورو دولار و البترو دولار ، بحيث يتم إعادة إقراض هذه الفوائض بأسعار فائدة مرتفعة ، دون مراعاة القدرة الفعلية للبلدان النامية التي استسهلت اللجوء إلى الاقتراض من الخارج ، لتصبح فيما بعد غارقةً في بحر من الديون ، وفوائدها ، وأصبحت في ظل ضعف بنيتها الاقتصادية وفشل برامج التنمية تتخبط ، لا تستطيع الوفاء بأعباء هذه الديون فضلاً عن سداد أصل تلك الديون

1- أنواع القروض الخارجية :

عند الحديث عن القروض الخارجية ، لا بد من التفرقة في القروض الخارجية بين ما هو منتجٌ وما هو غير منتجٍ منها ، كما يلي :

- **القروض الخارجية المنتجة :** هي القروض التي تستخدم في شراء وبناء وسائل الإنتاج ، من أجل استخدامها في إحداث زيادة في الطاقات الإنتاجية ، للاقتصاد الوطني ، وهذا النوع من القروض هو الذي يمكنه أن يسهمَ خلق فاض بالميزان التجاري ، يعمل على إحداث زيادة في التدفقات النقدية ، بسبب زيادة الصادرات عن الواردات ، تكون ناجمة عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتسعها .
- **القروض الخارجية غير المنتجة :** هي القروض الموجهة لأغراضٍ لا تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية ، كالقروض التي تستخدم في شراء السلع الاستهلاكية ، وهذا النوع لا يمكن أن يحدث أي فائض في الميزان التجاري . (بن الطاهر،2008،ص 44)

أ- استخدامات القروض الأجنبية :

وما يهمنا في هذا المجال هو القروض الخارجية المنتجة ، ولها عدة استخدامات :

- **قروض تستثمر في البنية التحتية :** تنفذها الدولة لبناء وتقوية البنية التحتية لمنشآت الاقتصاد الوطني ، وهذا النوع ينشأ عنها طاقات إنتاجية ، لا تخلق بشكل مباشر موارد ذاتية لخدمة أعبائها ، لأنها لا تؤدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى زيادة الصادرات ، أو تقليل الواردات بصورة مباشرة ، لكن ينتج عنها وفورات خارجية تعمل على زيادة مستوى الإنتاجية في كافة القطاعات ، وبالتالي فإن إسهامها يكون غير مباشر في إحداث فائض بالميزان التجاري .

- **قروض إنتاجية تستخدم لخلق طاقات لإنتاج سلعٍ وخدمات معدة للتصدير ولا تستهلك محلياً** ، ولا يستلزم إنتاجُها استيرادَ مواد أولية من الخارج ، فتسهم بصورة مباشر في إحداث فائض بالميزان التجاري .
- **قروض إنتاجية لاستيراد المواد الخام** : وتستخدم من أجل خلق طاقات لإنتاج سلع وخدمات مخصصة للتصدير ، لا تستهلك محلياً ، ويدخل في إنتاجها مواد أولية مستوردة من الخارج ، وهذا النوع أيضاً يخلق هو الآخر فائضاً في الميزان التجاري .
- **قروض إنتاجية تستخدم طاقات لإنتاج سلع وخدمات لإحلالها بالواردات فقط** : ولا يستلزم ذلك استيراد مواد خام من الخارج فينشأ عن هذا النوعِ فائضٌ في الميزان التجاري .
- **قروض خارجية تستخدم لإنتاج سلع وخدمات لإحلالها بالواردات** : ولكن يستلزم ذلك استيراد مواد أولية من الخارج ، أيضا هذا النوع ينشأ عنه فائض في الميزان التجاري .
- **قروض إنتاجية لاستخدامها في إنتاج سلع وخدمات نهائية ، تستخدم مواد أولية محلية و تستهلك محلياً** : ولا تكون قابلة للتصدير ، وليست بديلاً عن الواردات ، فأثرها الصافي على الميزان التجاري يكون صفراً ، حيث لا زيادة في الصادرات ، ولا نقص في الواردات ، ولا ينتج عنه رفد الاقتصاد المحلي بالعملات الأجنبية ، لكنها تعمل على خلق طاقات محلية جديدة ، وزيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد .
- **قروض إنتاجية لاستخدامها في إنتاج سلع وخدمات نهائية ، تستخدم مواد أولية مستوردة و تستهلك محلياً ، وليست قابلة للتصدير ، ولا بديلا عن الواردات** ، فأثرها على الميزان التجاري سلبي ، حيث لن تُحدِثَ زيادةً في الصادرات ولا إنقاصاً في الواردات ، ولا تدفقات نقدية أجنبية ، إلى الداخل ، بل إلى الخارج ، بسبب زيادة الواردات (بن الطاهر ؛ 2008 ؛ ص 46)

ب-فجوة التجارة الخارجية سبب رئيسي في المديونية الخارجية :

يعتبر تدهور شروط التبادل التجاري بين صادرات الدول النامية وصادرات الدول المتقدمة ، وواردات كلا الطرفين من أبرز أسباب نشوء أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث ، بعد نهب ونقل الفائض الاقتصادي من الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال ، إلى دول المراكز المتقدمة ، فترتب عليها خسائر اقتصادية كبيرة ، نتيجة انخفاض أسعار الصادرات ، وارتفاع أسعار الواردات ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض القوة الشرائية لحصيلة الصادرات ، فلجأت إلى المديونية الخارجية ، وباستمرار ذلك العجز ، تزايدت أعباء الديون ، بسبب ارتفاع فوائدها ، التي تنمو بمعدل أكبر من معدل نمو إجمالي أعباء خدمة الديون ، كما أن تضخم المديونية بشكل مذهل نجم عنه النقل العكسي للموارد ، أدى إلى انتقال ثروات وأصول العديد من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، إضافة إلى قيامها باستبدال الديون بأصول ملكية في بلدان الجنوب وأصبح ذلك يهدد استقلالها الاقتصادي والسياسي .

ج-فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية و المديونية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشأت المديونية الخارجية في اقتصاد السلطة الفلسطينية مع نشأة السلطة ذاتها ، التي ورثت عن الاحتلال الإسرائيلي اقتصاداً ضعيفاً في كل مكوناته ، سواء القطاعات الإنتاجية والمالية ، أو البنية التحتية ، ومشوهاً ، مرتبطاً بالقطاعات المختلفة في الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطوراً، و قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات التي نال نصيباً وافراً من الإهمال ، والتشويه ، والربط أحادي الجانب تجارياً مع الجانب الإسرائيلي ، وقد بينا فيما فمضى نسبة التبادل مع إسرائيل وحجم العجز معها وحدها دون غيرها من بلدان العالم الأخرى ، وأن ذلك العجز كان يتم تمويله عبر تحويلات العمال الذين يعملون داخل الاقتصاد الإسرائيلي ، وفيما بعد إغلاق الأراضي الفلسطينية بوجه هذه العمالة ومنعها من الدخول للعمل في إسرائيل ، أصبح العجز التجاري يمثل معضلة في تمويله ، وعلى وجه الخصوص في حال تخفيض ، أو تأخر المساعدات الخارجية ، مما كان يضطرها في معظم السنوات إلى الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج ، ويتم اللجوء إلى الاقتراض من الخارج لرفد الاقتصاد المحلي بالنقد الأجنبي اللازم لتمويل التجارة الخارجية ، التي تعاني عجزاً هيكلياً مزمناً ، شكل في السنة الأولى لإنشاء السلطة الفلسطينية حوالي 55% من إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد السلطة الفلسطينية ، وبلغ متوسطه خلال الفترة من 1995 – 2014 ، ما نسبته 48% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي طوال هذه الفترة ، ومع ذلك و كما في الشكل التالي (3 – 4) ، فإن حجم الدين العام في بداية الفترة لم يكن يمثل نسبة كبيرة بسبب تدفق أموال المساعدات على الأراضي الفلسطينية ، حتى العام 1998 والعام 2000 ، أي بعد اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى ، وفرض إسرائيل إجراءات مشددة على الاقتصاد الفلسطيني ووقفها تحويل أموال المقاصة .

فقد ارتفع الدين العام من 309 مليون دولار إلى 615 مليون دولار ، لتصبح نسبته من GDP 13% بعد أن كانت 7% ، مع ارتفاع إجمالي النفقات العامة من 25% من GDP إلى 48.5% منه ، وبالتالي ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي من فجوة التجارة الخارجية من 11.3% عام 1999 إلى 17.6% عام 2000 ، وتطورت هذه النسبة كما في الشكل التالي 51.4% عام 2002 ، وما يزيد عن 40.5% عام 2007 ، بسبب أحداث الانقسام ، ويمكن تفسير زيادة هذه النسبة بالتراجع الذي حدث في العجز التجاري ذلك العام ، وبعد تراجعها عام 2009 إلى حوالي 40% عادت ترتفع نسبة الدين من فجوة التجارة الخارجية عام 2011 لتشكل حوالي 44% منها ، وبالتالي كان لفجوة التجارة الخارجية تأثير على زيادة المديونية الخارجية ، في ظل تراجع الإيرادات العامة ، وعدم وفاء الدول المانحة بوعوداتها ، تجاه السلطة الفلسطينية ، وفي ظل ضعف هيكل الإيرادات المحلية المرتبط أكثره بإيرادات المقاصة من الاحتلال ، والتي تقارب نسبتها على نصف إجمالي الإيرادات العامة ، وما يزيد عن 65% من الإيرادات المحلية ، وصلت إلى 80% عام 2007 ، و74.6% عام 2014 .

لهذا يرى الباحث أن : تمويل عجز الموازنة ، وعجز الميزان التجاري (الناتجين عن ضعف مصادر التمويل المحلية والأجنبية) بالقروض من الخارج ، كان سبباً في تزايد المديونية الخارجية ، ذلك أن هذه القروض تتميز بطول أجلها ، وانخفاض الفوائد عليها نسبياً مقارنة بالقروض المحلية ، قصيرة الأجل ، ومرتفعة الفائدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، إذ يلاحَظ في السنتين الأخيرتين ، 2013 ، 2014 ، تراجعٌ في الدين الداخلي لصالح ، والخارجي على حد سواء ، نتيجة تحقيقِ الموازنةِ العامةِ زيادةً في إجمالي الإيرادات العامة تفوق الزيادة في النفقات العامة .

شكل (3 – 4)

مقارنة تطور الدين الخارجي وفجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني

خلال الفترة 1995 – 2014

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (9 – 3) ، (14 – 3) .

ثالثاً : آثار فجوة التجارة الخارجية على عملية التنمية الشاملة في فلسطين :

عندما عُقدت اتفاقيات التسوية السياسية مع الجانب الإسرائيلي ، وانهالت الوعود ببناء اقتصاد قوي ببنية تحتية سليمة لاقتصاد ناشئٍ ، وبمساعدات ومعونات من الدول الراعية لتلك المعاهدات ، لم يوضع في الحسبان ، (أو أغفل) أن الاقتصاد الفلسطيني ، مشوه القطاعات الإنتاجية لارتباطه كلياً أو جزئياً بالاقتصاد الإسرائيلي ، ولذلك انحرف مسار التنمية المخطط والذي كان من المفترض أن يتم توجيه تلك المساعدات إليها ، نحو إصلاح الاختلالات والتشوهات التي ترسخت في هذا الاقتصاد عبر سنوات طوالٍ من الاحتلال ، مثل عجز الموازنة العامة ، وعجز ميزان المدفوعات ، والميزان التجاري ، وإصلاح القطاعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاجية الصناعية والزراعية ، والقطاعين المالي والمصرفي ، وذلك كله تسبب في إعاقة برامج التنمية وعدم تقدمها ، فلو قمنا بحساب المجموع التراكمي لفجوة التجارة الخارجية خلال الفترة ، كما في الجدول التالي (14 – 4) ، لوجدناه يقارب 48 مليار دولار .

جدول (14 – 4)

التراكم الإجمالي لفجوة التجارة الخارجية ، ونسبتها إلى الناتج المحلي ، والإيرادات والدين العام خلال الفترة 1995 – 2014

الأرقام بالمليون دولار

المجموع التراكمي للمنح والمساعدات 1995-2014	16465.89
المجموع التراكمي للإيرادات العامة 1995-2014	42128.57
المجموع التراكمي لفجوة التجارة الخارجية 1995-2014	47980.2
المجموع التراكمي للدين العام 1995-2014	24050.00
المجموع التراكمي للناتج المحلي 1995-2014	99993.30
نسبة فجوة التجارة إلى تراكم الناتج المحلي الإجمالي	47.98%
نسبة الدين العام التراكمي إلى فجوة التجارة التراكمية	56.45%
نسبة تراكم إجمالي الإيرادات العامة إلى فجوة التجارة التراكمية	87.80%
نسبة تراكم المساعدات إلى إجمالي تراكم فجوة التجارة الخارجية	34.32%
إجمالي تراكم الرواتب خلال 1995 - 2014	20514.40
نسبة الرواتب إلى إجمالي تراكم إجمالي الإيرادات العامة	48.69%
نسبة الرواتب إلى إجمالي تراكم إجمالي الناتج المحلي	20.52%

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى الجداول (8 – 3) ، (9 – 3) ، (10 – 3) .

أي حوالي 48 % من تراكم إجمالي الناتج المحلي خلال هذه الفترة ، وأن إجمالي تراكم المساعدات طوال هذه الفترة لم يبلغ سوى 34 % من إجمالي تراكم فجوة التجارة الخارجية. إضافة إلى أن تراكم إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة 1995 – 2014 لم يبلغ 88% من إجمالي التراكمي للفجوة في التجارة الخارجية . وبالتالي كان لا بد من اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى ، الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون على الموازنة العامة ، حيث بلغ إجمالي الديون التراكمية ما نسبته 50% من المجموع التراكمي لفجوة التجارة الخارجية ، الجدير ذكره أن فجوة التجارة الخارجية التراكمية خلال هذه الفترة والبالغ 48 مليار دولار كان لوحده كفيلاً بإحداث نهضة شاملة ، وتنمية مستدامة في مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني ، في حال لم يكن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من خلل في ميزان تجارته الخارجية ، بالإضافة إلى المساعدات والمنح التي تم تلقيها خلال هذه الفترة والبالغ حوالي 16.5 مليار دولار . وبالتالي يمكن القول بأن وجود فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني كان ذا أثر سلبي على عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني ، حيث استنزفت الكثير من الموارد المحلية ، والخارجية ، و التفسير الأقوى لذلك هو التشوهات في الاقتصاد الفلسطيني ، التي سببها الاحتلال ، والسياسات الاقتصادية غير الرشيدة للسلطات التنفيذية في مراكز القرار في السلطة الفلسطينية ، والتي أدت إلى التوسع في الإنفاق العام وبالذات رواتب موظفي القطاع العام ، حيث استنزفت فاتورة الرواتب طوال هذه الفترة ما يزيد عن 20.5 مليار دولار أي ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقارب 49% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح ، وبنسبة تزيد عن 20.5% من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي لهذه الفترة ، وبهذا الاستنزاف لمصادر التمويل التي من المفترض أنها مخصصة لتنمية القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الناشئ وبالذات قطاعي الصناعة و الزراعة ، أخذت مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع ، كما بينا مسبقاً فقطاع الزراعة كان يسهم بحوالي 14% من GDP عام 1996 ، لم تعد نسبة مساهمته في العام 2014 تصل 4% ، وقطاع الصناعة الذي كان يسهم بحوالي 24% عام 1994 ، انخفضت نسبة مساهمته إلى ما دون 14.5% ، وقطاع النقل انخفض حجم مساهمته من حوالي 5% عام 1994 إلى حوالي 1.6% ، وكذلك نسبة مساهمة قطاع التأمين انخفضت هي الأخرى من حوالي 40% عام 1994 ، إلى حوالي 21% عام 2014 ، كما بالشكل التالي (4 – 4) ، والذي يبين أن القطاعات الرئيسية في اقتصاد السلطة الفلسطينية كانت كلها آخذة في التراجع بدءاً من قطاع الخدمات الذي كان أعلاها مساهمة في GDP ، باستثناء قطاع الخدمات (وهو أعلاها مساهمة) ، لكنه أخذ في التعافي منذ العام 2010 ، بينما كانت باقي القطاعات تتراجع ، فكان أكثر القطاعات تراجعاً هو قطاع الزراعة ، كما بينا من قبل ، إذا انخفض حجمه من حوالي 409 مليون دولار عام 2011 إلى حوالي 280 مليون دولار عام 2014 ، وانخفضت نسبة مساهمته في GDP من 6% عام 2011 إلى حوالي 4.76% عام 2014 ، أما قطاع الصناعة فقد انخفض حجم مساهمته في GDP من 17.4% عام 2005 ، إلى 14.5% عام 2014 ، وهكذا بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى ، وقطاع الاتصالات هو الوحيد الذي لم يحدث فيه تراجع ، لكن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ظلت ضئيلة لم تصل 7% ، في حين أن أكبر القطاعات حجما ، كان أكثرها تراجعاً هو قطاع الزراعة الذي تراجع حجمه الإجمالي في العام 2014 بمعدل 22% عما كان عليه عام 1994 ، وأقل تلك القطاعات نمواً هو قطاع الخدمات ، برغم كونه أكبرها حجماً ، فقد بلغ حجمه عام 2014 ما يزيد عن 1.54 مليار دولار ، أي بزيادة قدرها 70.5% عما كان عليه عام 1994 ، وأكثر القطاعات نمواً هو قطاع الاتصالات الذي تضاعف حجمه أكثر 140 مرة عما كان عليه عام 1994 ، حيث لم يكن يتجاوز 4 مليون دولار ، فأصبح عام 2014 حوالي 440 مليون دولار ، لكنه يظل صغير الحجم ، حيث لا يسهم إلا بحوالي 6% كما بينا من قبل ، فلو حسبنا إجمالي الناتج المحلي بالمعادلة، $Y = C + I + G + (X – M)$ ، بدون قطاع التجارة الخارجية للعام 2014 يكون الناتج

الناتج المحلي بدون قطاع التجارة الخارجية : $Y = 6788.9 + 1464.4 + 2040.7 = 10455.4$

الناتج المحلي بعد إضافة قطاع التجارة الخارجية :

$$Y = 6788.9 + 1464.4 + 2040.7 + (1487 - 4416.5) = 7525$$

فهذا يعني أن تأثير العجز التجاري كان سلبياً ، ولو قلنا إن فجوة التجارة الخارجية كانت طول فترة الدراسة سالبة،فهذا يعني أن قطاع التجارة الخارجية سلبي الأثر على الناتج المحلي للأراضي الفلسطينية .

ويقدر الباحث أن هناك علاقةً سببية جدليةً بين فجوة التجارة الخارجية ونمو الناتج المحلي الإجمالي ، وبالذات أن القيود التي تضعها إسرائيل في وجه عملية التنمية تطال كافة مرافق الاقتصاد الفلسطيني ، إضافة إلى أن عملية الحفز الاقتصادي التي تقوم بها المؤسسات الرسمية الفلسطينية تستهدف منشآت قطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعمال الصغيرة ، والميل نحو الأنشطة العقارية والخدمية وجني و تقاسم الأرباح السريعة ، تجلى ذلك صفقات الاتصالات وسوق الأوراق المالية وريع تجارة الأنفاق على حدود غزة مع مصر ، والذي كان له أسوأ الأثر على الناتج المحلي والتجارة الخارجية .

شكل (4 – 4)

حجم ونسب مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني

خلال الفترة 1994 – 2014

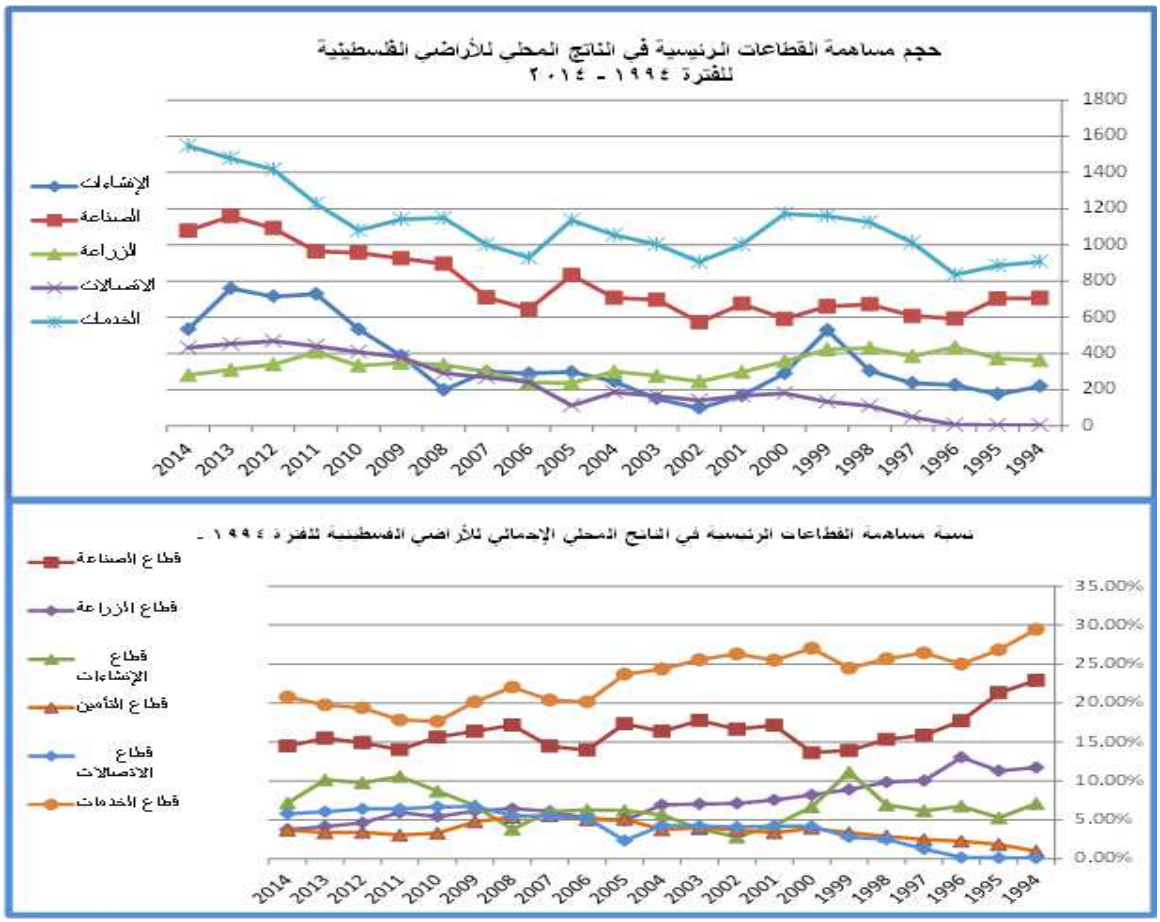

المصدر : http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-navacon-1994-2014.html

و من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (17 – 3) .

خلاصة الفصل :

تبين خلال استعراض مصادر تمويل فجوة التجارة الخارجية أن الاستثمار الأجنبي كان ضعيفاً بحيث لم يستطع تمويل فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة ولم يشكل في المتوسط إلا حوالي 34% فقط منه ، وكذلك الأمر بالنسبة للمنح والمساعدات الخارجية فقد بلغت هي الأخرى 34% من متوسط الفجوة ، أما متوسط الدين العام فقد زادت نسبته عن 56% من متوسط فجوة التجارة الخارجية ، وبالإضافة إلى ذلك فقد بلغت نسبة تمويل حساب صافي الدخل حوالي 26.2% من الفجوة ، ومنها بلغت نسبة تمويل تعويضات العاملين في الخارج لوحدها حوالي 23.3% من فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما لاحظ الباحث أن المنح والمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية ، كانت تستخدم للضغط السياسي على السلطة ، وتَبَدَّى ذلك جلياً سافراً خلال عدوان إسرائيل على مناطق السلطة الفلسطينية ، للضغط على الأخيرة من أجل جرها إلى تهدئة في الأعوام 2002 ، 2003 ، 2004 ، توقفت إسرائيل عن تحويل أموال المقاصة عام 2000 ، وكذلك في العام 2006 على إثر ظهور نتائج الانتخابات التشريعية، 2006 ، حيث فرض المجتمع الدولي حصاراً مالياً على الحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلتها حركة حماس(•) بعد فوزها في تلك الانتخابات ، من أجل ذلك ظهرت أزمة المديونية وتفاقمت بتفاقم الفجوة في التجارة الخارجية ، وأخذ الدين العام يتزايد باضطراد حتى العام ، 2012 ، (باستثناء العامين 2006 ، 2007 ، الذَّيْن قامت خلالهما إسرائيل بالإفراج عن أموال المقاصة المحتجزة) ، فأصبح يصل نسباً تجاوزت 40 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنوات عديدة ، ويمثل ما يزيد عن 60% من حجم فجوة التجارة الخارجية .

• **ملاحظة** : الباحث لا يعكس أي وجهة نظر سياسية ، ولا يعبر عنها من قريب ولا بعيد ، وإنما ينقل الوقائع كما حدثت بالفعل وبالأرقام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الخامس

التحليل القياسي لدور فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها

أولاً: التحليل القياسي لدور فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها

1. المنهجية والطرق القياسية المتبعة
2. متغيرات الدراسة
4. المصادر الثانوية لجمع البيانات
4. منهجية الدراسة وطرق التحليل
5. اختبـار الفرضيـات
6. التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة

ثانيـاً: النتـائج والتوصيـات

1. النتـــائج
2. التوصيـات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: التحليل القياسي لدور فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها

1. المنهجيـة والطرق القياسية المتبعة

يقوم الباحث في هذا الفصل بتقديم استعراض منهجي للخطوات والطرق والأساليب القياسية التي اعتمدها في دراسته، وذلك من خلال التعرض لطبيعة متغيرات الدراسة والبيانات التي تم توفيرها فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة والمصادر التي حصل منها على هذه البيانات، ويوضح الفترة الزمنية التي تتم دراستها، ويشرح ماهية المتغيرات التي يقوم بدراستها بغرض تحليل دور **فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها**، ومن ثم يقدم صياغة رياضية واضحة للنماذج القياسية التي يهدف الى تقديرها خلال هذه الدراسة ، ثم يقدم الباحث استعراضا منهجيا تفصيليا للمنهج القياسي الذي استخدمه في تقدير النماذج القياسية، ودراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، وذلك من خلال توضيح مفاهيم سكون السلاسل الزمنية ومناهج التكامل المشترك، ومن ثم التطرق لطريقة المربعات الصغرى العادية ((OLS– Ordinary Least Squares والتي تم استخدامها في تقدير النماذج القياسية للدراسة، بالاعتماد على برنامج (EVIEWS7) بشكل أساسي في تقدير ومعالجة البيانات .

2. متغيرات الدراسة

تشمل هذه الدراسة على خمسة متغيرات اقتصاديةً تم الاعتمادُ عليها في تقدير النماذج القياسية، بغرض الإجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة، بالإضافة لإدخال الباحث متغيراً وهمياً يعبر عن الأوضاع السياسية (عدم الاستقرار السياسي بسبب انتفاضة الأقصى، وعدم الاستقرار السياسي بسبب الانقسام بين شطري الوطن الفلسطيني)، ويمكن تصنيف متغيرات الدراسة إلى متغيرات داخلية في النموذج القياسي ومتغيرات خارجية على النحو الآتي :

المتغيرات الداخلية: إجمالي المنح والمساعدات، مجموع الاستثمار الأجنبي، الدين العام، صافي الميزان التجاري ، الناتج المحلي الإجمالي ، متغير الأوضاع السياسية.

جدول رقم (1–5)

يوضح المتغيرات الداخلية للدراسة القياسية ورموزها

المتغير	الرمز	Variable
إجمالي المنح والمساعدات	GA	Grants and Aid
مجموع الاستثمار الأجنبي	FDI	Foreign direct investment
الدين العام	PD	Public Debt
صافي الميزان	TB	Net Trade Balance
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	GDP
متغير الأوضاع السياسية	D	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيرات الخارجية: تمثل المتغير الخارجي في متغير الأوضاع السياسية (عدم الاستقرار السياسي بسبب انتفاضة الأقصى، وعدم الاستقرار السياسي بسبب الانقسام بين شطري الوطن الفلسطيني).

4. المصادر الثانوية لجمع البيانات

التقارير والإحصاءات الصادرة عن سلطة النقد، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبيانات الإحصائية السنوية تغطي الفترة من العام 1995 إلى العام 2014 .

4. منهجية الدراسة وطرق التحليل :

تعنى هذه الدراسة بتحليل دور فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها وذلك من خلال نموذجين قياسيين.

5 اختبار الفرضيات

استخدم الباحث المنهج القياسي الكمي لإثبات فرضيات الدراسة وهي:

1. ضعف مصادر التمويل المحلية تؤثر سلباً على فجوة التجارة الخارجية في فلسطين

2. عدم قدرة مصادر التمويل الخارجية على تمويل فجوة التجارة الخارجية

قام الباحث ببناء النموذج الأول لإثبات الفرضيتين الأولى والثانية

النموذج الأول : ولإثبات هذه الفرضيات يجب قياس العلاقة بين المؤشرات التالية

المتغير التابع = صافي الميزان TB (Trade Balance)

المتغيرات المستقلة هي: إجمالي المنح والمساعدات GA + مجموع الاستثمار الأجنبي FDI + الدين العام PD + متغير الأوضاع السياسيةDD .

ويمكن صياغة النموذج القياسي كالتالي

$$TB = f(GA\ FDI\ PD\ DD)$$

وبشكل رياضي يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للنموذج على النحو التالي :

$$TB = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{GA} + \beta_2 \mathbf{FDI} + \beta_4 \mathbf{PD} + \varepsilon$$

ولإثبات الفرضية الثالثة، قام الباحث ببناء نموذج أخر (النموذج الثاني)

– تعاظم فجوة التجارة الخارجية يؤدي إلى تراكم المديونية العامة للسلطة الفلسطينية، ويؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي .

تعاظم فجوة التجارة الخارجية، له أثار سلبية على العديد من المؤشرات الاقتصادية .

النموذج الثاني: ولإثبات الفرضية الثالثة يجب قياس العلاقة بين صافي الميزان التجاري، وبين الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين.

المتغير التابع = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP

المتغيرات المستقلة: صافي الميزان TB ، ومتغير الاوضاع السياسية DD

ويمكن صياغة النموذج القياسي كالتالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$GDP = f(TB\ DD\ )$$

وبشكل رياضي يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للنموذج على النحو التالي :

$$GDP = \beta 0 + \beta 1TB + \beta DD + \varepsilon$$

6. التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة

بعد أن قام الباحث بعرض منهجي للبيانات والنماذج والعلاقات القياسية المراد تقديرها والأساليب القياسية التي سيعتمد عليها في التقدير والاختبارات التي ستحقق شروط تقدير هذه النماذج، سيقوم الباحث بتطبيق الأساليب القياسية على البيانات السنوية التي جمعها عن متغيرات الدراسة، ليتوصل للنتائج القياسية وتفسيرها بما يتلاءم مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي .

أ. اختبار السكون للسلاسل الزمنية :

يعتبر شرط سكون السلاسل الزمنية شرطا أساسيا كي نستطيع تطبيق اختبارات التكامل المشترك على بيانات السلاسل الزمنية لذا يجب التأكد أولا من سكون السلاسل الزمنية، وهذا يتم من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة العديد من الاختبارات أشهرها اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dikey FullerADF) واختبار (Phillips PerronPP) واختبار (Kwiatkowski-phillips-schmidt-shin KPSS) .

وفي هذه الدراسة تم اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام الاختبارات الثلاثة الانفة الذكر، التي تستند الى فرضية العدم ($H_0:\beta=0$) ، ($H_1:\beta<0$) باستخدام اختبار فرضية المعلمات (T-students) (Brooks2008p 451)، وتم قبول الفرضية العدمية أي أن السلسلة غير ساكنة، فقام الباحث بأخذ الفروق الأولى إلى أن سكنت السلسلة، وذلك بالاعتماد على طريقة الفروق .

طريقة الفروق: باستخدام هذه الطريقة نحصل على الفروق من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية لإزالة الاتجاه العام، الفرق من الرتبة الأولى: $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$

الفرق من الرتبة الثانية: $\Delta Y_{t2} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$

و الجدول رقم (2 – 5) يوضح نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF وفيلبس بيرون PP للتحقق من سكون السلاسل الزمنية باستخدام طريقة الفروق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2 – 5)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF وفيلبس بيرون PP

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية باستخدام طريقة الفروق.

Variable	ADF			PP		
	t-Statistic	Critical values	P-Values	t-Statistic	Critical values	P-Values
DGDP	-2.6404	-1.9662	0.0244	-2.6707	-4.0404	0.0982
DGA	-4.6622	-4.0810	0.0028	-4.7744	-4.0404	0.0118
DFDI	-4.9214	-4.0404	0.0012	-4.9214	-4.0404	0.0012
DPB	-4.5629	-4.0404	0.0181	-4.4200	-4.0404	0.0240
DEI	-4.9244	-4.0404	0.0011	-7.2286	-4.0404	0.0000

المصدر: الجدول إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج EVIEWS 7

يتضح من الجدول أن متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون عند مستوى دلالة 5% بعد أخذ الفروق الأولى لها، باستثناء متغير GDP فقد سكنت السلسلة بعد أخذ الفرق الثاني لها، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ($CI \sim (1)$) لأنها سكنت بعد الفروق الأولى، وللمزيد من التوضيح انظر ملحق رقم (1-5) شكل التسلسل الزمني للمتغيرات قبل اختبارات السكون وملحق رقم (5-2) نتائج سكون السلاسل الزمنية بعبطرد أخذ الفروق الأولي لها في المستوى (Level) وفي الفرق الأول (1^{st} Difference).

ب. اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون (Johansen Technique) .

بعد إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، يجب التأكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معاً، ويقال أن هناك تكاملاً مشتركا بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الأجل، وجوهانسون قدم أسلوب أعم واشمل لاختبار التكامل المشترك، حيث يمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة والمتعددة وفي هذه الطريقة يقدم نتيجة اختبار الأثر(λ_{Trace}) واختبار القيمة العظمى (λ_{Maxim}) فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة(Trace Statistic) أكبر من الجدولية (Critical Value)، نرفض فرض العدم (عدم وجود متجه تكامل مشترك لمتغيرات الدراسة)، ونقبل الفرض البديل(عطية ،2004،ص 674)، والجدول رقم (3 – 5) يوضح لنا نتائج اختبار جوهانسون لمتغيرات الدراسة ..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3 – 5)

نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)، للنموذج الأول

اختبـــار الاثر Trace				
فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	الفرضية البديلة	القيمة الحرجة Critical Value 5%	Trace Statistic	P – value
r = 0	$r > 0$	47.856	102.9264	0.0000
$r \leq 1$	$r > 1$	29.7970	9.25714	0.0041
$r \leq 2$	$r > 2$	15.4947	21.4204	0.0059
$r \leq 3$	$r > 3$	.84144	7.8441	0.0051
Trace Test Indicates 4 Cointegrating eqn(s) at The 0.05 Level				
اختبار القيمة العظمي Maximum Eigen value				
r = 0	$r > 0$	27.5844	64.6692	0.0000
$r \leq 1$	$r > 1$	21.1416	17.9468	0.1422
$r \leq 2$	$r > 2$	14.2646	14.4761	0.0664
$r \leq 3$	$r > 3$	.84144	7.8441	0.0051

المصدر : الجدول إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج EVIEWS 7

يلاحظ من خلال الجدول (3 – 5) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، حيث يلاحظ إن كلا اختبارات التكامل المشترك المتمثلة في اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى أشاروا لنفس النتيجة، وذلك من خلال رفض الفرضيات العدمية بالتدريج ابتداء من الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي صفر (عدم وجود تكامل مشترك) واستمرار الاختبار بعملية الرفض للفرضيات العدمية حتى توقف عند الفرضية الأخيرة والتي تنص على ان عدد متجهات التكامل المشترك اقل من أو تساوي 4 متجهات ($r \leq 3$) فقد كانت القيم المحسوبة (معدل الإمكانية) لكلا الاختبارين اكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5% ، وبالتالي تقبل الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك اكبر من 4 متجهات وتساوي 4 كحد أقصى كما يتضح من خلال الجدول السابق .

يلاحظ من خلال الجدول (4 – 5) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، حيث يلاحظ إن كلا اختبارات التكامل المشترك المتمثلة في اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى أشاروا لنفس النتيجة، وذلك من خلال قبول الفرضيات العدمية بالتدريج ابتداء من الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي صفر (عدم وجود تكامل مشترك)، واستمرار الاختبار بعملية القبول للفرضيات العدمية حتى توقف عند الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك اقل من أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تساوي 1 متجهات ($r \leq 1$)، بعد ذلك توقف اختبار الأثر واختبار القيمة العظمي عند الفرضية التي تنص على وجود متجهين على الأكثر فقط، حيث كانت نتيجة الاختبار غير معنوية عند 5%، وبالتالي قبول الفرضية العدمية والتوصل لوجود متجهي تكامل مشترك بين متغيرات النموذج على الأكثر .

جدول (4 – 5)

نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) ، للنموذج الثاني

اختبـــار الاثر Trace				
فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	الفرضية البديلة	القيمة الحرجة Critical Value 5%	Trace Statistic	P – value
R = 0	$r > 0$	15.4947	16.6410	0.0445
$r \leq 1$	$r > 1$	.841464	4.1244	0.0424
Trrace Test Indicates 2 Co-integrating eqn(s) at The 0.05 Level				
اختبار القيمة العظمي Maximum Eigenvalue				
r = 0	$r > 0$	14.2646	12.5166	0.0927
$r \leq 1$	$r > 1$	.84144	4.1244	0.0424

المصدر: الجدول إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج EVIEWS 7

ث. نتائج اختبار السببية:

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، وقبل البدء في مرحلة تقدير النموذج يجب التأكد من وجود سببية بين متغيرات النموذج، باستخدام اختبار (Granger Causality Tests)، وبعد تطبيق الاختبار عند فترة ابطاء واحدة، كانت النتائج كما هو موضح في جدول رقم (5-5):

جدول (5-5)

اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج الأول

اتجاه العلاقـــة	Chi-sq	P-Value
FDI →EI	5.055	0.0798
FDI → GA	15.47	0.0005
GA →EI	5.6910	0.0581
PB →EI	6.2888	0.0441

المصدر : الجدول إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج EVIEWS 7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير النتائج الموضحة أعلاه أن نتيجة اختبار السببية كانت معنوية عند مستوى 5% بحيث وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين متغير إجمالي الاستثمار الأجنبي ومتغير صافي الميزان، كذلك علاقة سببية في اتجاه واحد بين متغير إجمالي المنح والمساعدات ومتغير صافي الميزان، وعلاقة سببية في اتجاه واحد بين متغير الدين العام ومتغير صافي الميزان، ونستنتج أن التغيرات في إجمالي الاستثمار الأجنبي، واجمالي المنح والمساعدات، ومتغير الدين العام، تسبب تغيرات جوهرية في متغير صافي الميزان، وبناء عليه يعتبر نموذج (OLS-Model) هو النموذج الأفضل والأكثر ملائمة لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة. أنظر ملحق رقم (4-5)

جدول (6-5)

اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج الثاني

اتجاه العلاقـــة	Chi-sq	P-Value
EI → GDP	9.8045	0.0074

المصدر : **الجدول إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج EVIEWS 7**

تشير النتائج الموضحة أعلاه أن نتيجة اختبار السببية كانت معنوية عند مستوى 5% بحيث وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين متغير صافي الميزان ومتغير الناتج المحلي الاجمالي ، وبذلك نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونستنتج أن التغيرات في حجم صافي الميزان ، تسبب تغيرات جوهرية في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أنظر ملحق رقم (4-5).

ح. تقدير دوال نمـاذج الدراسـة :

قام الباحث بتمام التحقق من وجود علاقات تكامل مشترك طويلة المدى بين متغيرات نماذج الدراسة ، وعلاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والآن ننتقل للخطوة التالية والمتمثلة في عملية تقدير النماذج باستخدام طريقة تقدير تتناسب مع طبيعة البيانات والمتغيرات الداخلة في النموذج.

1. **تقدير دالة النمـوذج الأول (دالة صافي الميزان):**

إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فان النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها يصبح هو طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) التي تقوم على افتراض مؤداه أن الظواهر الاقتصادية تتبع في سلوكها التوزيع المعتدل الطبيعي Normal Distribution، وهذا يتضمن أن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية هي بيانات مستقرة Stationary (عطية ،2005،ص 674).

تأكد الباحث من وجود علاقة تكامل مشترك للعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج فاستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، لكن هذه الطريقة لم تعطي نتائج دقيقة وموثوقة، لوجود بعض المشاكل القياسية في النموذج، ممثلة في مشكلة الارتباط الذاتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـشكل أساسـي، الأمـر الـذي نـتج عنـه اسـتخدام الباحـث لطريقـة المربعـات الـصغرى المعدلـة بالكامـل (FMOLS)، التي تعمل على معالجة مشكلة الارتباط الذاتي، وكانت فرضيات النموذج كما يلي : H_{01}: $B_1=0$ ، $H_{00}: B_0=0$ وبعد إجراء عملية التقدير كانت النتائج كما هو $H_{02}: H_2=0$ $H_{04}: H_4=0$ موضح بالجدول رقم (7-5).

جدول رقم (7-5)

يوضح نتائج تقدير النموذج الأول (دالة صافي الميزان)

Variables	Coefficient	Elasticity at Means	S.E	t-statistic	P – value %0.05
FDI	-0.2044	0.069	1.214	17.55	0.0000
GA	0.0440	0.011	0.1187	0.2784	0.7848
PB	0.8121	0.408	0.1441	6.0986	0.0000
DD	-491.07	0.089	102.71	-4.8072	0.0019
C	1745.94		85.214	20.489	0.0000
R^2=0.7718) (AdjR=0.7067) DW=1.76(					

المصدر : الجدول إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews 7

تم حساب مرونة المتغيرات المستقلة باستخدام الصيغة الآتية: $\frac{dy}{dx} * \frac{x}{y}$ = (* X/Y

يتضح من الجدول (7-5) أن هناك تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لكل من متغير مجموع الاستثمار الاجنبي، والدين العام، والمتغير الوهمي الذي يمثل الوضع السياسي لحجم صافي الميزان، أما متغير ، إجمالي المنح والمساعدات فكانت النتيجة غير معنوية، لكن تم قبول المتغير لتوافقه مع النظرية الاقتصادية الكلية، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وهذا يعني أن جميع المتغيرات مؤثرة بالنموذج وكانت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج ككل 0.7067، أي أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسر ما نسبته 77.18% من التباين في المتغير التابع والنسبة الباقية تعزى لعوامل أخرى، أما قيمة اختبار دربن واطسون DW= 1.76 ، وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى d_L)، وهذا يعني أن مشكلة الارتباط الذاتي لم تعد قائمة، راجع ملحق (5-5)، ولتقييم النموذج ككل لا بد من القيام ببعض الاختبارات ليتسنى لنا الاعتماد على نتائج التقدير للنموذج ، والأخذ بها .

تقييم النمـوذج :

يمكن تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام نوعين من المعايير الاحصائية هما: (1) معامل التحديد المتعدد، (2) اختبارات المعنـوية (عطية، 2005، ص 265).

أ- **معامل التحديد المتعدد (Multiple Determination Coefficient R^2)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير معامل التحديد المتعدد إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد، كلما كانت النسبة عالية يتمتع النموذج بجودة توفيق عالية، كما أنه يتمتع بمقدر تفسيرية عالية، فإذا كان يساوي واحداً فان هذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى.

ب- اختبارات المعنوية للمعلمات المقدرة

يوجد هناك ثلاثة اختبارات يمكن استخدامها في هذا الصدد تتمثل في:

- اختبار الخطا المعياري
- اختبار Z – Test
- اختبار T – Test

يمكن استخدام اختبار الخطأ المعياري، واختبار Z، واختبار T، لإجراء اختبارات المعنوية للمعلمات المقدرة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ونظراً لقيام الباحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً (FMOLS) لتقدير النموذج، يجب القيام بعدة اختبارات للتأكد من صلاحية النموذج المقدر وتقييمه:

التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: تم استخدام اختبار (Jarque-bera) للتحقق من توفر هذا الشرط، حيث افترض الباحث أن (بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً:H0 الفرض العدمي) وكانت النتيجة تشير لان قيمة الاختبار بلغت (Jarque-bera=1.215)، باحتمال بلغ (Prob=0.5445)، أي أنها أكبر من 0.05، وهذا يعني قبول الفرض القائل بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، أنظر ملحق (6-5).

اختبار مشكلة الازدواج الخطي المتعدد: تظهر عادة مشكلة الازدواج الخطي في نماذج الانحدار الخطي المتعدد، نظرا لأن المتغيرات المستقلة تميل عبر الزمن للتغير معاً لانها تتاثر بنفس العوامل، ويشير مصطلح الازدواج الخطي المتعدد الى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وهي عادة ما تظهر في حالة استخدام بيانات سلسلة زمنية ، ويترتب على هذه المشكلة بأن تصبح قيم المعلمات المقدرة غير دقيقة، وللكشف عن هذه المشكلة استخدم الباحث اختبار معامل تضخم التباين VIF، والذي عادة ما يشير للقيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل ، حيث دلت نتائج التقدير أن جميع قيم معامل VIF أقل من 10 وهذا يدل على عدم وجود لمشكلة الازدواج الخطي على النموذج راجع ملحق رقم (7-5)

وبذلك يمكن القول والحكم على النموذج بأنه مقبول إحصائياً و اقتصادياً، انظر ملحق (8-5) .

ويمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد حسب النتائج كما يلي :

$$TB= 1745.94 - 0.2044FDI+0.044GA+0.812\ PD - 491.07DD \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

تفسير نتائج تقدير النموذج الأول: (دالة صافي الميزان) :

- أشارت نتائج التقدير الى ان العلاقة بين متغير مجموع الاستثمار الاجنبي والمتغير التابع صافي الميزان علاقة عكسية ، حيث أن أي زيادة في مجموع الاستثمار الاجنبي يؤدي الى تحسن ايجابي في صافي الميزان، لان مرونة متغير مجموع الاستثمار الأجنبي بلغ 0.069، وهذه القيمة تعني إحصائيا أن أي تغير في الاستثمار الاجنبي بمقدار100% سيؤدي إلى تغير في حجم صافي الميزان بمقدار 6.9%، أو أن أي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تغير في الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى تغير حجم صافي الميزان بمقدار 0.20- وحدة (مليون دولار)، وهذه النتيجة مطابقة تماما لواقع الاقتصاد الفلسطيني، ومنسجمة مع بعض الدراسات السابقة منها (العبدلي ،2005)،و(أبوجامع، 2015).

- أشارت نتائج اختبار العلاقة السببية لجرانجر الى أن العلاقة السببية بين متغير المنح والمساعدات ومتغير صافي الميزان كانت في اتجاه واحد، اتجاه صافي الميزان، وتدل نتائج التقدير إلى وجود علاقة ايجابية بين متغير إجمالي المنح والمساعدات ومتغير حجم صافي الميزان، حيث بلغت مرونة متغير إجمالي المنح والمساعدات (GA) حوالي 0.011،مما يعني إحصائياً أن أي تغير في حجم إجمالي المنح والمساعدات بمقدار 100%سيؤدي إلى تغير حجم صافي الميزان بمقدار 1.1%، وهذه النتيجة ملائمة للواقع الفلسطيني، حيث نجد أن معظم المنح والمساعدات لا توجه لأغراض إنتاجية، وعلى المدى الطويل له آثار سلبية لأن الاعتماد المستمر على المساعدات يشكل خطراً سياسياً واقتصادياً، ويضعف الهياكل والقواعد الإنتاجية ، ويؤدي إلى تدهورها فتنخفض قيمة مساهمة الصادرات في الميزان التجاري بسبب الاضطرار إلى تلبية الطلب المحلي من الواردات مما يؤدي إلى تعميق فجوة التجارة الخارجية ، وبالتالي تاثيرها على صافي الميزان ضعيف جداً، كما أنها متفقة مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (القدرة، 2014).
- أشارت نتائج التقدير الى ان العلاقة بين متغير الدين العام(PB) والمتغير التابع صافي الميزان(TB) علاقة طردية، حيث أن أي زيادة في الدين العام يؤدي الى زيادة في صافي الميزان، حيث أن مرونة متغير الدين العام بلغت 0.408، وهذه القيمة تعني إحصائيا أن أي تغير في الدين العام بمقدار 100% سيؤدي إلى تغير في حجم صافي الميزان بمقدار 40.8%، وهذا دلالة على قوة تاثير الدين العام على فجوة التجارة الخارجية، وهذه النتيجة مطابقة تماما لواقع الاقتصاد الفلسطيني.
- تأثير المتغير الوهمي (DD) الذي يمثل الأوضاع السياسية السائدة في فلسطين كان سلبياً على صافي الميزان، حيث بلغت مرونة متغير الأوضاع السياسية 0.089، وهذا يعني أنه في حالة عدم الاستقرار السياسي في فلسطين، يزيد حجم صافي الميزان بمقدار 8.9%، وهذا نلاحظه بوضوح للأعوام من 2004- 2014 ، حيث سادت خلال هذه الفترة حالة الانقسام السياسي التي سادت الأراضي الفلسطينية، والحصار الخانق الذي تعرض له قطاع غزة من الكيان الإسرائيلي، والعدوان المتكرر للاحتلال الإسرائيلي على أهلنا في قطاع غزة، وهذا أثر على صافي الميزان وزادت فجوة التجارة الخارجية خلال تلك الفترة.

وبذلك يمكن قبول الفرضيتين الاولى والثانية الخاصتين بالنموذج الاول وهما:

- **ضعف مصادر التمويل المحلية تؤثر سلباً على فجوة التجارة الخارجية في فلسطين**
- **عدم قدرة مصادر التمويل الخارجية على تمويل فجوة التجارة الخارجية**

2. **تقدير دالة النموذج الثاني (دالة الناتج المحلي الاجمالي GDP)**

تأكد الباحث من وجود اتجاهين على الأقل لعلاقة تكامل مشترك للعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج فاستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، لكن هذه الطريقة لم تعطي نتائج دقيقة وموثوقة، لوجود بعض المشاكل القياسية في النموذج، ممثلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مشكلة الارتباط الذاتي بشكل أساسي، قام الباحث بمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام طريقة الفرق العام على النحو التالي (الشوربجي، 1994،ص210):

1. تقدير معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الاولي(ϱ) باستخدام طريقة Cochran Orcut

$$\varrho = \frac{\sum e_t\, e_{t-1}}{\sum e_{t-1}^2}$$

2. حساب قيم الفروق الاولى للمتغيرات GDP_T ، TB_T وفقاً لمعادلة الفرق العام التالية:

$$(Y_t - \varrho Y_{t-1}) = \alpha(X_t - \varrho X_{t-1}\, 1 - \varrho) + \beta(\quad) + \varepsilon_t$$

3. ومن ثم فان تحويل البيانات يتم من خلال المعادلتين التاليتين :

$$Y_t^* = Y_t - \varrho Y_{t-1}$$

$$x_t^* = X_t - \varrho X_{t-1}$$

ولتجنب ضياع المشاهدة الأولى في عملية إيجاد الفروق، سوف يتم تقدير المشاهدة الاولى المحولة لكل من Y X على التوالي كما يلي :

$$Y_t^* = Y_t\sqrt{1-\varrho^2}$$

$$X_t^* = X_t\sqrt{1-\varrho^2}$$

4. ومن ثم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معاملات نموذج الانحدار، وكانت فرضيات النموذج كما يلي :

$H_{00}: B_0=0 \quad H_{01}: B_1=0 \quad H_{02}: H_2=0 \quad H_{04}: B_4=0$

وتم إجراء عملية التقدير، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (7-5)، وراجع ملحق رقم (8-5).

جدول رقم (8-5)

يوضح نتائج تقدير النموذج الثاني (دالة الناتج المحلي الإجمالي)

Variables	Coefficient	Elasticity at Means	S.E	t-statistic	P – value %0.05
TB	2.0587	0.955	0.4749	5.5048	0.0001
DD	1142.28	0.12	276.212	4.0994	0.0009
U(-1)	0.775		0.2068	.75144	0.0019
Constant	-497.24	-	881.85	-0.5648	0.5812
(=0.855)(AdjR=0.826)DW=1.99 F-statistic=29.56 R^2					

المصدر : إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج EVIEWS 7

يتضح من الجدول (8-5) أن هناك تأثيراً معنوياً وذا دلالة إحصائية لكل من متغير صافي الميزان، ومتغير الأوضاع السياسية، أى نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وهذا يعني أن المتغيراتِ مؤثرةٌ بالنموذج ، أما متغير الحد الثابت فهو غير معنوي لكنه مؤثر بالنموذج للمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وكانت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج ككل 0.826، أي أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسر ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبته 85.5% من التباين في المتغير التابع والنسبة الباقية تعزى لعوامل أخرى، أما قيمة اختبار دربن واطسون DW= 1.99، وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى لـ d ، وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ونظراً لقيام الباحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النموذج، يجب القيام بعدة اختبارات للتأكد من صلاحية النموذج المقدر وتقييمه:

- **اختبار استقلال بواقي النموذج:** ويقصد بذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج ، وللتحقق من هذا الشرط، افترض الباحث أن (عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج :H0 الفرض العدمي) استخدم الباحث اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM-Test، وكانت نتيجة الاختبار قيمة P-Valuo(F-Statistic) = 0.9684 ،R^2 P-Valuo()=0.9544 أي أنها أكبر من0.05 يترتب على ذلك قبول هذا الفرض، هذا يعني أنه لا وجود للارتباط الذاتي في بواقي النموذج.
- **اختبار تباين البواقي ثابت عبر الزمن:** استخدم الباحث اختبار ARCH ، الذي يعني أن للبواقي انحدارا ذاتياً بشرط أن تباينات هذا التباين للبواقي مرتبط بالزمن، أي أن اختبار ARCH يختبر انحدار البواقي ذاتياً بفرض أن تباينات هذه البواقي مرتبط بالزمن، حيث افترض الباحث أن (ثبات تباين البواقي عبر الزمن:H0 الفرض العدمي) وكانت نتيجة الاختبار قيمة P-Valuo (F-Statistic) = 0.8016 ،R^2 0.7868=() P-Valuo أي أنها أكبر من 0.05 ويترتب على ذلك قبول هذا الفرض، هذا يعني تباين البواقي ثابت عبر الزمن.
- **التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:** تم استخدام اختبار (Jarque-bera) للتحقق من توفر هذا الشرط، حيث افترض الباحث أن (بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً:H0 الفرض العدمي) وكانت نتيجة الاختبار تشير لان قيمة الاختبار بلغت (Jarque-bera=1.52)، باحتمال بلغ (Prob=0.466)، أي أنها أكبر من 0.05، وهذا يعني قبول الفرض القائل بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.
- وبذلك يمكن القول والحكم على النموذج بأنه مقبول إحصائياً و اقتصادياً، انظر ملحق (9-5).

ويمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد حسب النتائج كما يلي :

GDP =-497.24+ 2.058 TB+1142.28DD+0.775U(-1) ..... (2)

تفسير نتائج تقدير النموذج الثاني:

- من خلال نتائج التقدير يمكن قبول فرضية أن **تعاظم فجوة التجارة الخارجية يؤدي إلى تراكم المديونية العامة للسلطة الفلسطينية، ويؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي**، حيث يتأثر حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعدة عوامل منها حجم صافي الميزان، والأوضاع السياسية السائدة في فلسطين ويتضح ذلك كما يلي:
- يتضح من خلال الجدول (8-5) أن هناك تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من حجم صافي الميزان، ومتغير الأوضاع السياسية.
- يرتبط حجم صافي الميزان بعلاقة ايجابية مع حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مرونة متغير حجم صافي الميزان 0.955، وهذا يعني أن أي تغير في حجم صافي الميزان بمقدار 100%، سيؤدي إلى تغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 95.5%، وهذه النتيجة متوافقة مع دراسة لـ (الجعفري، 2002)، وهذا يدل على أهمية دور صافي الميزان في تحقيق التنمية الاقتصادية المتمثلة في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

- يؤثر المتغير الوهمي المتمثل في الوضع السياسي بصورة معنوية إحصائياً على حجم الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، ولكن يعتبر الوضع السياسي عامل مهم ومؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث أظهر التقدير علاقة موجبة بين متغير الأوضاع السياسية وحجم الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أنه في أوقات عدم الاستقرار السياسي، يسود الكساد ويتراجع الناتج وترتفع معدلات البطالة، حيث بلغت مرونة المتغير الوهمي 0.12، بمعني أنه في حالة عدم الاستقرار السياسي يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12% ، وهذا هو واقع الحال في فلسطين ، رغم حالة الانقسام وحالة الكساد والحصار المفروض على قطاع غزة الا أن الناتج المحلي الإجمالي يحقق معدلات نمو سنوياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيـاً: النتـائج والتوصيـات

1. النتـــائج

أ- النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي :

1- أثبت استعراض وتحليل تطورات بيانات قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني أن هناك فجوةً واختلالاً في قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني يعكس خللاً وتشوهاً عميقا في بنية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام ، وفي بنية قطاع التجارة الخارجية بشكل خاص ، متمثلاً في الصادرات و الواردات.

2- تتأثر معدلات نمو حجم الفجوة في التجارة الخارجية بشكل مباشر بالأوضاع والظروف السياسية المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني.

3- تبين أن ضعف والموارد المتاحة ، والممارسات العسكرية الإسرائيلية، الاتفاقيات الاقتصادية الموقعه مع الاحتلال الإسرائيلي، والعقوبات الجماعية قيدت وحدت من تطور قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني وجعلت من الاقتصاد الفلسطيني تابعاً ووصيفاً للاقتصاد الإسرائيلي .

4- تسببت السياسات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية في تعميق حجم فجوة التجارة الخارجية ، حتى شكلت اختلالاً هيكليا في بنية الاقتصاد الفلسطيني، بسبب التركيز على جانب الإيرادات الجمركية لتمويل الموازنة.

5- يؤثر إجمالي الاستثمار الأجنبي بشكل كبير على وضع الميزان التجاري، ففي السنوات التي ساءت فيها الأوضاع السياسية في فلسطين، انخفض الـ FDI مقابل تزايد فجوة التجارة الخارجية كما حدث في الأعوام من 2007-2000، بسبب انتفاضة الأقصى، وحالة الانقسام السياسي، والحصار، وإغلاق المعابر والحدود،

6- يتسبب استقرار الأوضاع في فلسطين في نمو حجم فيها الاستثمار الأجنبي بنسب جيدة، مما يؤدي إلى زيادة قدرته على تغطية فجوة التجارة الخارجية ، و نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

7- تنخفض نسبة الدعم الخارجي الموجه نحو النفقات التطويرية خلال سنوات عدم الاستقرار ، وتزداد النسبة الموجهة للإنفاق الجاري ، فتزداد قدرة المساعدات والمنح على تمويل فجوة التجارة الخارجية، كما حدث في الأعوام 2000، 2008، 2012،2014.

8- تلعب العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل دوراً رئيسياً في تمويل فجوة التجارة الخارجية وتشكل نسبة مهمة بلغ متوسطها حوالي 92% من متوسط إجمالي التحويلات من الخارج ، والتي تساهم بدورها في تمويل ما نسبته 23% من فجوة التجارة الخارجية على طول الفترة

9- برغم قدرة الدين العام على تمويل فجوة التجارة الخارجية إلا أنه يمثل عبئاً على كاهل الموازنة العامة بسبب الفوائد المترتبة عليه ، وبسبب مخاطر العسر المالي .

10- يؤدي قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً في كل من النشاط الاقتصادي والتشغيل، و متوسط نصيب الفرد من الناتج ، والتي بدورها تسهم في تقليص حجم الفجوة في التجارة الخارجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. النتـائج المتعلقة بالدراســة الإحصائية القياسية

1- أثر مجموع الاستثمار الأجنبي بصورة معنوية ايجابية على فجوة التجارة الخارجية المتمثلة بصافي الميزان، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي يترتب علية تحسن في فجوة التجارة الخارجية، حيث بلغت مرونة مجموع الاستثمار الأجنبي 0.069 .

2- أثرت المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية بصورة معنوية ايجابية على فجوة التجارة الخارجية، وهذا يؤكد أنها مصدر موثوق لتمويل فجوة التجارة الخارجية التي تساهم في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويحرك عجلة النمو الاقتصادي ، حيث بلغت مرونة متغير اجمالي المنح والمساعدات حوالي 0.011 .

3- أثر متغير الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية بصورة معنوية سالبة على فجوة التجارة الخارجية، وهذا يؤكد أنها مصدر غير موثوق لتمويل فجوة التجارة الخارجية ، حيث أن تفاقم حجم الدين العام الخارجي يزيد من تضخم فجوة التجارة الخارجية الفلسطينية، حيث بلغت مرونة متغير اجمالي الدين العام حوالي 0.408 .

4- تؤدي ظروف عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة حجم فجوة التجارة الخارجية، بسبب تراجع الانتاج، وزيادة الاعتماد على الواردات.

5- في ظروف عدم الاستقرار السياسي أيضاً تلجأ السلطة الوطنية إلى الاقتراض محلياً وخارجيا لتغطية العجز في مواردها المحلية وفجوة التجارة الخارجية، حيث بلغت مرونة متغير الأوضاع السياسية 0.089، وهذا يعني أنه في حالة عدم الاستقرار السياسي في فلسطين يزيد حجم فجوة التجارة الخارجية بمقدار 974.%.

6- يتأثر حجم الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً بفجوة التجارة الخارجية، فعند تحسن فجوة التجارة الخارجية يتحسن معها الناتج المحلي الاجمالي(GDP)، حيث بلغت مرونة هذا المتغير 0.955، وهذا يعزز قبول فرضية أن تعاظم فجوة التجارة الخارجية يؤدي إلى تراكم المديونية العامة للسلطة الفلسطينية، ويؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، سواء بالتحليل الوصفي أو التحليل القياسي، يتضح أن للتجارة الخارجية دور هام في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات، وما ينشأ معها مزيد من خلق فرص العمل وزيادة أعداد العاملين، وزيادة متوسط دخل الفرد، كل هذه العوامل أثرت بشكل مباشر على تحسن في فجوة التجارة الخارجية وعلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أظهر بوضوح أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في فلسطين.

2. التوصيــات

بعد أن توصلت الدراسة إلى مجموعة هامة من النتائج ، أسلف الباحث ذكرها، كان لابد من تقديم بعض التوصيات للجهات صاحبة العلاقة ، وذات الاختصاص بما يتعلق بفجوة التجارة الخارجية وسبل الحد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعاظمها، لعلها تسهم في تحسين حفز النمو الاقتصادي ويقود إلى التنمية المستدامة، وحاول الباحث توجيه **هذه التوصيات للمعنيين كمايلي :-**

1- التخلص من التحكم والسيطرة الإسرائيلية في مفاصل الاقتصاد الفلسطيني، والسعي الحثيث لاستقلالية قرار قطاع التجارة الخارجية.

2- العمل على إلغاء العديد من بنود بروتوكول باريس الاقتصادي، أو تعديلها بما يتناسب مع طبيعة ومصلحة الاقتصاد الفلسطيني ، خصوصاً ما يتعلق منها بحصر التعامل التجاري مع الجانب الإسرائيلي .

3- التوجه الجاد نحو إنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني الداخلي ، من أجل تحفيز وزيادة النشاط الاقتصادي .

4- تحفيز وجذب المستثمرين المحليين والأجانب في الأراضي الفلسطينية ، ضمن منظومة متكاملة من السياسات الرشيدة.

5- تفعيل وتطوير قانون الاستثمار الفلسطيني بما يراعي مصلحة المستثمرين، وبالتالي توفير مصادر من العملات الصعبة لتمويل فجوة التجارة الخارجية، وزيادة الإنتاجية.

6- تطوير سوق فلسطيني المالي، من خلال توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تمكنه من جذب الاستثمارات المالية ، وبما يضمن حقوق المستثمر الأجنبي.

7- تفعيل الاتفاقيات التجارية الموقعة مع الدول والتكتلات الدولية ، ومحاولة الاستفادة منها بأقصى ما يمكن ، من أجل الحد من تعاظم فجوة التجارة الخارجية ، وصولاً إلى التخلص منها نهائياً.

8- العمل على استثمار المنح والمساعدات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني ، وتوجيهها نحو تطوير الأنشطة الإنتاجية واستثمارية ،(كونها تسهم في تمويل فجوة التجارة الخارجية.

9- العمل على تقليص الاعتماد على الاقتراض وبالذات الديون الخارجية نظراً لزيادة الأعباء المترتبة على ذلك ، ومن أجل التخلص من مخاطر العسر المالي .

10- إعطاء القطاعات الإنتاجية أهمية ودوراً مميزاً، من أجل زيادة مساهمتها النسبية في الناتج المحلي، وبالتالي زيادة الصادرات، أو على الأقل تقليص الاستيراد .

11- دعم وتشجيع المنتجات المحلية من خلال اتباع سياسات جمركية حمائية للسلع التي يوجد لها بدائل محلية ، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة تطبيق ومراقبة معايير الجودة.

12- تشجيع القطاع المصرفي ، وإعطاؤه دوراً في تمويل وتشجيع الاستثمار المحلي ، من خلال تقديم تسهيلات للمستثمر المحلي.

13- ضبط الإنفاق الحكومي من أجل تخفيض عجز الموازنة العامة ، بهدف توجيه الدعم الخارجي نحو تمويل أنشطة إنتاجية حقيقية ، وتطوير البنية التحتية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس مراجع الرسالة

أولاً : المراجع باللغة العربية

1-الكتب العربية

1 ابو شاور ؛ منير إسماعيل و مساعدة ؛ أمجد عبد المهدي ؛ **نقود وبنوك** ؛ مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2011 .

2 ابو قحف ؛ عبد السلام ؛ **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** ؛ مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ؛ 2001 .

3 احمد ؛ عبد الرحمن يسري ؛ **الاقتصاديات الدولية** ؛ الدار الجامعية (طبع ونشر وتوزيع) ؛ 2001 .

4 الأيوبي ؛ عمر ؛ **العلاقات الاقتصادية الدولية** ؛ جامعة الأزهر ؛ غزة 2005

5 البكري ؛ انس و العصار ؛ رشاد ؛ **النقود والبنوك** ؛ دار ضياء للنشر والتوزيع- عمان ؛ 1999

6 الجعفري ؛ محمود ؛ وآخرون ؛ **السياسات التجارية الفلسطينية - البدائل والخيارات المتاحة** ؛ معهد أبحاث السيات الاقتصادية - ماس ؛ رام الله ؛ 2002 .

7 الجعفري ؛ محمود والعارضة ؛ ناصر ؛ **التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية - واقعها وآفاقها المستقبلية** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ؛ رام الله ؛ 2000 .

8 الجعفري ؛ محمود وآخرون ؛ **التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاه غزة - الإمكانات والآفاق** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ؛ رام الله ؛ 1995 .

9 الحاج ؛ طارق ؛ **المالية العامة** ؛ دار صفاء عمان - الأردن ؛ 2009 .

10 الحاج ؛ طارق ؛ **علم الاقتصاد ونظريته** ؛ دار النشر والتوزيع ؛ عمان الأردن ؛ 1998 .

11 الحبيب ؛ فايز بن إبراهيم ؛ **مبادئ الاقتصاد الكلي** ؛(ص 280) ؛ تهامة للنشر – الرياض ؛ 1988 .

12 الحجار ؛ بسام ؛ **العلاقات الاقتصادية الدولية** ؛ المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ؛ 2003 .

13 الحناوي ؛ محمد صالح ؛ **الاستثمار في الاسهم والسندات** ؛ دار الجامعية - الإسكندرية ؛ 2004 .

14 السريتي ؛ السيد أحمد و غزلان ، محمد عزات محمد ؛ **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي النقد الدولي و مؤسسة التنمية الدولية)** ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع – الإسكندرية ؛ 2012م.

15 الشوربجي ؛ مجدي ؛ الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ؛ جامعة حلوان ؛ الدار المصرية اللبنانية ؛ حلوان ؛ 1994 .

16 الصرن ، رعد حسن ؛ **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة (من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهة الاقتصادية** ؛ سلسلة الرضا للمعلومات ؛ 2000م.

17 الصقار ؛ فؤاد محمد ؛ **جغرافية التجارة الدولية** ؛ منشأة المعارف ؛ الاسكنرية ، مصر ، 1984 .

18 الطحاوي ؛ منى ؛ **اقتصاديات العمل** ، مكتبة نهضة الشرق - القاهرة ؛ 1995 .

19 الغالبي ؛ عبد الحسين جليل عبد الحسن ؛ **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيق)** ؛ دار صفاء للنشر والتوزيع ؛ عمان - الأردن ؛ 2011م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20 النقيب ؛ فضل ؛ **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة و القطاع - مشكلات المرحلة الانتقالية و سياسات المستقبل** ؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ؛ بيروت ؛ 1997 .

21 النقيب ؛ فضل و عطياني ؛ نصر ؛ **واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس ؛ رام الله ؛ 2003 .

22 الوادي ؛ محمود حسين ، و عزام ؛ زكريا أحمد ؛ **مبادئ المالية العامة** ؛ دار المسيرة للنشر – عمان ؛ 2007

23 جالبريث ؛ جون كينيث؛ ترجمة بلبع ؛ أحمد فؤاد ؛ **تاريخ الفكر الاقتصادي** ؛ عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت ، 2000

24 جامع ؛ أحمد ؛ **العلاقات الاقتصادية الدولية** ؛ دار النهضة العربية ؛ 1979 .

25 حاتم ؛ سامي عفيفي ؛ **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ؛الكتاب الثاني** ؛ الدار المصرية اللبنانية ؛ 1994 .

26 حسين ؛ مجيد علي ، وسعيد ؛ عفاف عبد الجبار ، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي** ؛ الطبعة الأولى ؛ دار وائل للنشر – عمان الأردن ؛ 2004.

27 حشيش ؛ عادل ؛ **العلاقات الاقتصادية الدولية** ؛ دار الجامعة الجديدة للنشر ؛ 2000 م.

28 خلف ؛ فليح حسن ؛ **العلاقات الاقتصادية الدولية** ؛ مؤسسة الوراق للنشر؛ عمان - الأردن ؛ 2001 .

29 داود ؛ حسام الدين وآخرون ؛ **مبادئ الاقتصاد الكلي** ؛ دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ؛ عمان - الأردن ؛ 2001 .

30 داود ؛ حسام علي ؛ وآخرون ؛ **اقتصاديات التجارة الخارجية** ؛ دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ؛ 2002 .

31 درويش ؛ العشري حسين ؛ **التجارة الخارجية** ؛ مطبعة الرشاد – الإسكندرية ؛ 1978 .

32 رجب ؛ معين ؛ **المالية العامة** ؛ جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين - غزة ؛ الطبعة الثالثة 1995

33 رجب ؛ معين ؛ **اقتصايات المالية العامة** ؛ جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين غزة ؛ 2001 .

34 رزق ؛ ميراندا زغلول ؛ **التجارة الدولية** ؛ جامعة الزقازيق ؛ 2010 .

35 زكي ؛ رمزي ؛ **الاقتصاد السياسي للبطالة** ؛ عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ؛ 1998 .

36 سمحان ؛ حسين ويامن ؛ إسماعيل يونس ؛ **اقتصاديات النقود والمصارف** ؛ دار صفاء للنشر والتوزيع ؛عمان – الأردن ؛ 2011 .

37 شهاب ؛ مجدي محمود ؛ **الاقتصاد الدولي** ؛ دار المعرفة الجامعية ؛ 1996 .

38 شيحة ؛ مصطفى رشدي ؛ **الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات** ؛ دار الجامعة الجديدة ؛ 2003 .

39 عبد الرازق ؛ **تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ؛ رام الله ؛ 2002 .

40 عبدالله ، عيسى وإبراهيم موسى ؛ **العلاقات الاقتصادية الدولية** ؛ دار المنهل اللبناني ؛ 1998 م.

41 عجمية ؛ محمد عبد العزيز وشيحة ؛ مصطفى رشدي ؛ **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ؛ الدار الجامعية للنشر – بيروت ؛ 1982 .

42 عطية ؛ عبد القادر ؛ **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ؛ الدار الجامعية - الاسكندرية ؛ 2005 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

43 علي ؛ نبيل و حجازي ؛ نادية ؛ **الفجوة الرقمية** ؛ عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت ، 2005

44 عناية ؛ غازي حسين ؛ **التضخم المالي** ؛ مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية ؛ 2004 .

45 عوض الله ؛ زينب ؛ **العلاقات الاقتصادية الدولية** ؛ الفتح للطباعة والنشر ؛ 2003 .

46 فرسخ ؛ ليلى ؛ **العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007** ؛ ترجمة سام برنر ؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ؛ بيروت ؛ والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ؛ رام الله ؛ 2010 .

47 مراد ؛ محمد ؛ **مالية الدولة** ؛ جامعة عين شمس ، 2006 .

48 مسيف ؛ مسيف جميل ، والجعفري ؛ محمود ؛ **التجارة الخارجية المصرية الفلسطينية - واقعها وآفاقها المستقبلية** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ؛ رام الله ؛ 2000 .

49 مقلد ؛ رمضان ؛ و الفيل ؛ أسامة ؛ **النظرية الاقتصادية الكلية** ؛ ار التعليم الجامعي – الإسكندرية ؛ 2012 .

50 نصر الله ؛ عبد الفتاح ؛ **التجارة الخارجية الفلسطينية - تحليل ورؤية نقدية** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس ؛ رام الله ؛ 2003 .

2- الرسائل العلمية

1 ابو زعيتر ؛ أحمد ؛ **دور الموازنات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة الأزهر غزة 2012

2 الزهراني ؛ بندر بن سالم ؛ **الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية للفترة 1970-2000** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة الملك سعود ؛ المملكة العربية السعودية ؛ 2004 .

3 بلقاسم ؛ مصباح ؛ **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة - حالة الجزائر** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة الجزائر ؛ 2006 .

4 بن الطاهر ؛ حسين ؛ **دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث - دراسة حالة الجزائر** ؛ رسالة دكتوارة منشورة ؛ جامعة منتوري ، قسنطينة - الجزائر ؛ 2008 .

5 بني فضل ؛ عصام حمدان ؛ **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة 1991-2007** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة النجاح الوطنية ؛ فلسطين ؛ 2009 .

6 بوراوي ؛ ساعد ؛ **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس - المغرب) -دراسة مقارنة** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة الحاج لخضر ؛ باتنة ؛ الجزائر ؛ 2008 .

7 جنوحات ؛ فضيلة ؛ **إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية** ؛ رسالة دكتوراة منشورة ؛ كلية العلوم الاقتصادية والتسيير - جامعة الجزائر ؛ الجزائر ؛ 2006

8 حلس ؛ رائد محمد ؛ **فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة الأزهر – غزة ؛ 2013

9 حميض ؛ حنين محمد جمال ؛ **تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين 1995-2005** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة النجاح الوطنية - فلسطين ؛ 2007 .

10 خضر ؛ زاهر؛ **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994- 2010** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة الأزهر غزة 2012.

11 رجب ؛ محمد كمال ؛ **أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة الأزهر غزة 2011

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12 سحنون ؛ فاروق ؛ **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة فرحات عباس - صطيف الجزائر ؛ 2010 .

13 سعيدي ؛ يحيى ؛ **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ؛ رسالة دكتوراة منشورة ؛ جامهة منتوري - قسنطينة ؛ 2007 .

14 سيد أحمد ؛ هناء يحيى ؛ **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية السورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980-2005** ؛ رسالة دكتوراة منشورة ؛ جامعة تشرين ؛ سوريا ؛ 2007 .

15 صالح ؛ كامل بدن ؛ **التنبؤ بالاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة – للمدة 1985-2030** ؛ رسالة دكتوراة منشورة ؛ جامعة كلمنتس العالمية – العراق ؛ 2012

16 عبادي ؛ ميساء وليد ؛ **القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ؛ 2001 .

17 عبد الجليل ؛ هجيرة ؛ **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان – الجزائر ؛ 2012

18 عبيد ؛ عزيزة محمد ؛ **أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-20136** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ الجامعة الاسلامية ؛ غزة 2015 .

19 عثمان ؛ شادي محمد إبراهيم ؛ **دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة النجاح الوطنية - فلسطين ؛ 2004 .

20 لعروق ؛ حنان ؛ **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي – حالة الجزائر** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ جامعة قسنطينة – منتوري – الجزائر ؛ 2005 .

21 وافي ؛ سامي ؛ **تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني 1990-2015** ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ معهد البحوث والدراسات – جامعة الدول العربية ؛ 2005 .

3- الأبحاث والمجلات العلمية

1 الحربي ؛ محمد سليم ؛ **منظمة التجارة العالمية** ؛ 2005

2 السمير ؛ حسين ؛ **العرب والفجوة الرقمية** ؛ دائرة المكتبات والمعلومات – جامعة القاهرة ؛ 2011 .

3 السهلي ؛ نبيل ؛ **الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية** ؛ المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقامة الاستيطان - م.ت.ف ؛ دمشق ؛ 2003 .

4 الشيخ علي ؛ سمير ؛ **مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية** ؛ مجلة جامعة دمشق عدد 1و 2 ؛ 2014

5 الصوراني ؛ غازي ؛ **الاقتصاد الفلسطيني – تحليل ورؤية نقدية ومهمات المستقبل** ؛ ص 4 ؛ 2004

6 العباس ؛ بلقاسم ؛ **إدارة الديون الخارجية** ؛ المعهد العربي للتخطيط ؛ الكويت ؛ 2004

7 العباس ؛ بلقاسم ؛ **سياسات أسعار الصرف** ؛ جسر التنمية ؛ المعهد العربي للتخطيط – الكويت ؛ العدد 23 السنة الثانية ؛ 2003 .

8 العبيدي ؛ سمير عبد الرسول ؛ **مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي – نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة** دار طلاس – دمشق 2009 . (بحث)

9 العميد ؛ علي عبد الرضا حمودي ؛ **المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات** ؛ البنك المركزي العراقي - المديرية العامة ؛ 2009 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10 النقيب ؛ فضل ؛ **تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة والقطاع** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ؛ رام الله ؛ 1996 .

11 أبو هنطش ؛ إبراهيم ؛ والشعيبي عزمي ؛ **الهيئة العامة للبترول بين التقييم والتقويم** ؛ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ؛ رام الله ؛ 2009 .

12 تقرير منتدى الأعمال الفلسطيني ؛ **التضخم الاقتصادي - حالات ومفاهيم** ؛ قسم البحوث ؛ منتدى الأعمال الفلسطيني ؛ 2011 .

13 جاهان ؛ سروت جاهان و محمود ؛ أحمد صابر ، **ما المقصود بفجوة الناتج** ؛ مجلة التمويل والتنمية – صندوق النقد الدولي ؛ العدد 50 رقم 3 ؛ سبتمبر 2013 .

14 حامد ؛ أسامة ؛ **تقدير حجم الكتلة النقدية ومخاطر سعر الصرف ، وغيرها من التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب عملة وطنية** ؛ معهد أبحاب السياسات الاقتصادية – ماس ؛ رام الله 2015 .

15 حسين ؛ عيادة سعيد ؛ **البطالة في الاقتصاد العراقي – أسبابها وسبل معالجتها** ؛ مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية ؛ العدد 8 ؛ 2012 .

16 خليفة ؛ محمد ناجي حسن ؛ **البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية** ؛ كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ؛ 2005 .

17 زغيب ؛ شهرزاد ؛ **الاستثمار الأجنبي في الجزائر - الواقع والآفاق** ؛ مجلة العلوم الانسانية - جامعة خيضر بسكرة ؛ الجزائر ؛ 2005 .

18 عرمان ؛ نزيه ؛ **الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته خلال العام 2014** ؛ وزارة العمل الفلسطينية ؛ 2015 .

19 عيسى ؛ محمد عبد الشفيع ؛ **المديونية العربية في إطار أزمة الديون في العالم الثالث** ؛ مركز زايد للتنسيق والمتابعة – الإمارات ؛ 2000 .

20 فرسخ ؛ ليلى ؛ **البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومظمة التحرير الفلسطينية - مراجع نقدية** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس ؛ رام الله ؛ 1999 .

21 قريع ؛ أحمد (أبو علاء) ؛ **اتفاق باريس الاقتصادي الانتقالي المؤقت بعد 19 عاماً** ؛ الملتقى الفكري العربي ؛ رام الله ؛ 2012

22 كجوك ؛ محيي الدين؛ **سياسة سعر الصرف في مصر** ؛ صندوق النقد العربي ؛ 2002

23 لارودي ؛ مهرين ؛ م**ن حصد المكاسب ؟ الرابحون والخاسرون من النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية - خلال 2006 - 2010** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ؛ رام الله ؛ 2012 .

24 لبد ؛ عماد سعيد ؛ **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)** ؛ مجلة الجامعة الإسلامية - المجلد الثاني عشر ، العدد الثاني ؛ غزة ؛ 2004 .

25 لبد ؛ عماد سعيد ؛ **مقومات ومحاذير إصادر النقد الونطي الفلسطيني** ؛ بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة - الجامعة الاسلامية ؛ غزة ، 2005 .

26 مقداد ؛ محمد والكحلوت ؛ خالد ؛ **واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية** ؛ مجلة الجامعة الإسلامية ؛ العدد الأول ؛ 2009 .

27 نصر الله ؛ عبد الفتاح و عواد ؛ طاهر ؛ **واقع القطاع الصناعي في فلسطين** ؛ غزة ؛ 2004 .

4- التقارير الرسمية

1 **التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة - الإمكانات والآفاق** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ؛ رام الله ؛ 1995 ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014** ؛ رام الله ؛ 2015 .

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ **الحسابات القومية بالأسعار الجارية** ؛ رام الله 2011 .

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ **الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه حسب المنطقة للأعوام 1994-2013** ، بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ **بيان الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسب التغير السنوية حسب المنطقة** للسنوات من 1996 – 2013

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، **تقرير إحصاءات التجارة الخارجية للأعوام ؛ الأعداد (1994–2014)**

7 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، **تقرير إحصاءات التجارة الخارجية** ؛ رام الله ؛ **2013** .

8 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، **سعر صرف الدولار مقابل الشيكل ، الأرقام القياسية لأسعار (المستهلك ، النشرة السنوية** ، الأعداد (1997–2010)

9 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ **فلسطين في أرقام 2014** ؛ رام الله ؛ 2015 .

10 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ **متغيرات الحسابات القومية حسب المنطقة للأعوام 1994-2013** بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004

11 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ؛ **مسح الاستثمار الأجنبي للفترة 2010 - 2014** ؛ رام الله 2014 .

12 المراقب الاقتصادي والاجتماعي؛ العدد (2) ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية - ماس ، 2005

13 المراقب الاقتصادي والاجتماعي ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) رام الله ؛ 2005 .

14 الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ؛ قانون تشجيع الاستثمار - فلسطين ؛ فلسطين ؛ 1998

15 تقرير البدائل الاقتصادية لاتفاقية باريس ؛ وزارة الاقتصاد الوطني - غزة 2012 .

16 سلطة النقد الفلسطينية ؛ **التقرير السنوي ؛ رام الله ؛ 1996** (الثاني)

17 سلطة النقد الفلسطينية ؛ **التقرير السنوي ، رام الله ؛ 1998** . (الرابع)

18 سلطة النقد الفلسطينية ؛ **التقرير السنوي ؛ رام الله ؛ 2006**

19 سلطة النقد الفلسطينية ؛ **التقرير السنوي ؛ رام الله ؛ 2010**

20 سلطة النقد الفلسطينية ؛ **التقرير السنوي ؛ رام الله؛ 2014 .** (التفاعلي)

21 سلطة النقد الفلسطينية ؛ **النشرة الإحصائية الربعية لعام 2014 ؛ العدد السابع ؛ رام الله ؛ 2015** .

22 سلطة النقد الفلسطينية ؛ **تطورات الدين الحكومي الربع الرابع 2014 ؛ رام الله ؛ 2015** .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ5-أوراق عمل

1 ابو شكر ؛ عبد الفتاح ؛ **سوق العمل في إسرائيل ؛ مؤتمر البطالة في الأراضي الفلسطينية - واقعها وخيارات مواجهتها** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ؛ رام الله ؛ 2006 .

2 ابو ظريفة ؛ سامي ؛ **ورقة عمل المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد في دعم المنتج الوطني** ، غزة 2002 .

3 الشعيبي ؛ هالة ؛ بروتوكول باريس الاقتصادي ؛ مراجعة الواقع التطبيقي (ورقة عمل) ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس ؛ رام الله ؛ 2013 .

4 الكفري ؛ صالح ؛**الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية في الوقت الراهن** ؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - ماس ؛ رام الله ؛ 2006 .

5 الكفري ؛ مصطفى العبد الله ؛ **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - ندوة حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل** ؛ كلية الاقتصاد - جامعة دمشق ؛ دمشق 2010 .

6 صبري ؛ سلوى ؛ سياسة إحلال الواردات الفلسطينية - مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير ؛ ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية - جامعة القدس المفتوحة ؛ غزة ؛ 2012 .

7 عبد الكريم ؛ نصر ؛ **العلاقات الأوروبية الفلسطينية ؛ الدور الاقتصادي الأوروبي** ؛ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ؛ مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ؛ بيروت ؛ 2010 .

8 عبد الكريم ؛ نصر ، **تقييم بيئة وأداء الاقتصاد الفلسطيني 1994-2007** ؛ مجلة أوراق فلسطينية عدد(1) ؛ ص 112 – المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية رام الله 2008

9 علاونة ؛ عاطف ؛ **الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية** ؛ الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية ؛ دمشق ؛ 2008 .

10 عمر ؛ محمد عبد الحليم ؛ **الدَّين العام (المفاهيم - المؤشرات - الآثار)** ؛ ورقة عمل مقدمة إلى ندوة إدارة الدين العام عام 2003 ؛ القاهرة ؛ 2004 .

6-وثائق ومستندات رسمية

1 اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ؛ البرنامج التنفيذي ؛ جامعة الدول العربية ؛ 2007

2 إعلان الحق في التنمية ؛ الأمم المتحدة ، واشنطن ؛ 1986 .

3 قانون الدين العام الفلسطيني؛ المادة الأولى ؛ 2005 .

4 قانون تشجيع الاستثمار فلسطين ؛ 1998 .

5 قانون تنظيم الموازنة الفلسطيني رقم 7 لسنة 1998 ؛ تعريفات وأحكام عامة ص

ثانياً : المراجع اللغة الانجليزية

1 Bandetto; John B ; ***Who Financed Recent U.S Trade Deficit***; Journal of International Commerce & Economics; 2014.

2 Bandyopadhyay ; Subhayu & Vermann ; E. Katrina ; **Donor Motives For Foreign Aids** ; Federal Reserve Bank ; of St. Louis ;2013 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 Brooks; Chris ***; Introductory Ecocnometrics For Finance*** ; 2nd Edition ; 2008.

4 Cosio; Pascal- Enrique; ***Learning Course On The Audit Of Public Debt***; Module1; Unitar; 2013.

5 Economides; Spyros; & Wilson; Peter; ***The Economic Factor In The International Relations***; I.B Tauris; London & New York ; 2001.

6 Elwell; Carig K ; ***The U.S Trade Deficit : Causes Consequnces and Policy Choice***; Congressional Research service ; 2010 .

7 Higgins; Mathew & Klitgaard; Thomas; ***Viewing The Current Account Deficit As a Capital Inflow***; Federal Reserve Bank Of New York; 1998.

8 International Monetary Fund Report; ***Balance Of Payments And International Investment*** 2009.

9 Jackson; James***; Financing The U.S Trade Deficit***; Congressional Research service; 2015.

10 Keely; Brian***; From Aids To Development- The Global Fight Against Poverty- What Is Aid ?;*** Organization For Economic Co-Operation And Development; 2012.

11 McKinsey Global Institute ; McKinsey Infrastructure Practice; Page7; July 2013.

12 Palestinian Monetary Authority Annual Reports; 2009 – 2014 .

13 Panizza; Ugo; Domestic And External Public Debt In Developing Countries; Unctad; 2008.

14 P.Kenen; The International Economy; Prentice – Hall; 1985.

15 The World Bank Report No. 23280***; West Bank And Gaza : An Evaluation Of Bank Assistance*** ; Washington ; 2002.

16 Uribe; Martin & Schmitt; Stephanie Grohe; International Macro-Economics; Chicago University; ; 1st Edition ; 2014.

17 WTO Annual Reports (2002 – 2014) ; WTO.

ثالثاً : مواقع الانترنت

1 http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/CPI/aTime%20series%20cpi%201996-2014-%20base%20year%202010.htm

2 .http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=981970.

3 .http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD.

4 http://kofiapress.net/pages/print/12339.

5 .http://paltoday.ps/ar/post/146455.

6 http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBStatProgramHome.aspx?Language=E.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

7 http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx.

8 http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3062.

9 http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96

10 http://www.oecd.org/dac/developmentassistancecommitteedac.htm

11 . (https://www.paltrade.org/ar_SA/page/trade-agreements

12 .https://www.paltrade.org/upload/agreements/Egypt.pdf

13 ttp://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id.3062 =

14 http://www.minshawi.com/other/harby.htm 2005

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (1-5)

شكل السلاسل الزمنية قبل اختبارات السكون

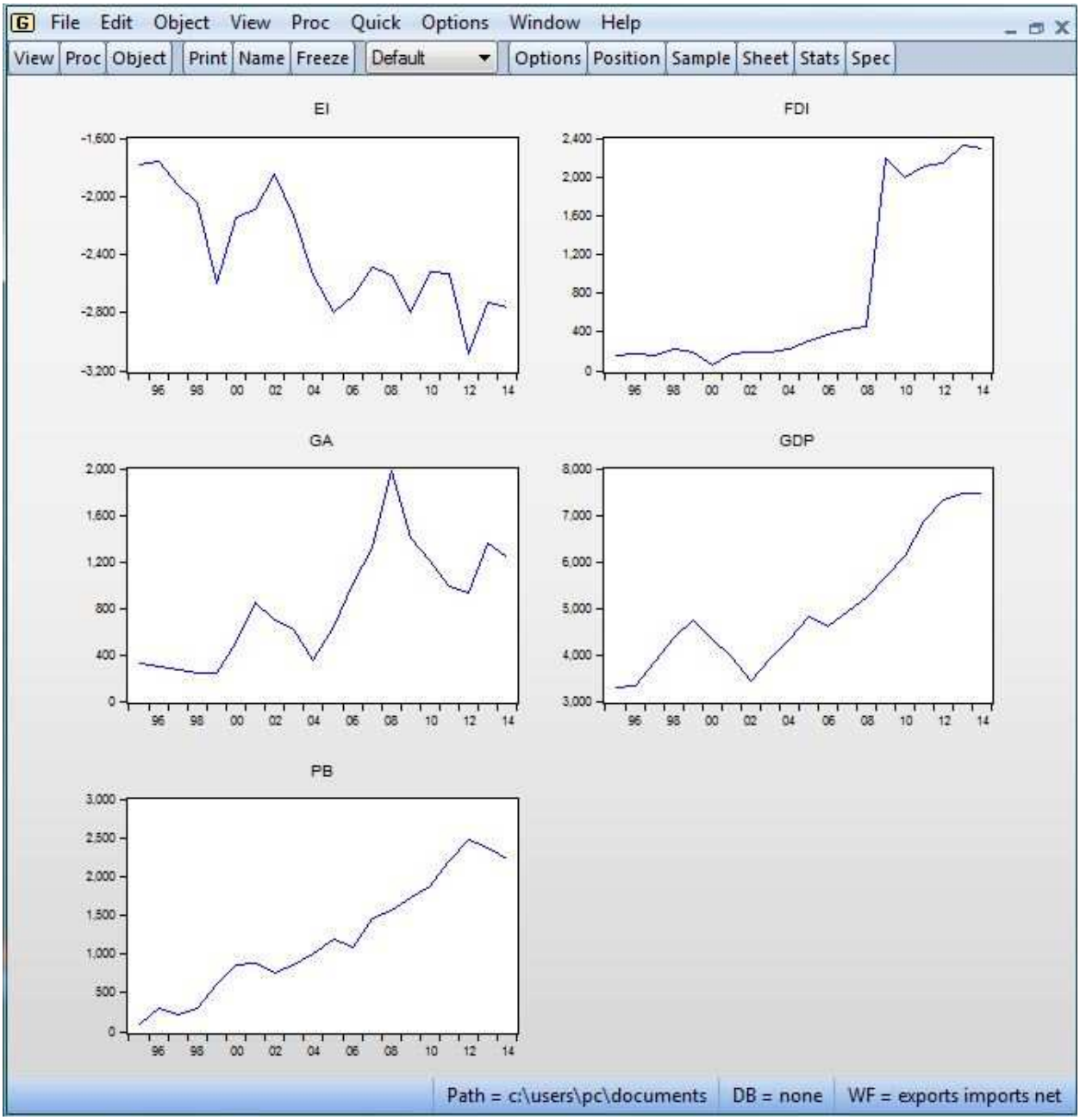

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (2-5)

نتاج سكون السلاسل الزمنية في الفرق الاول

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats | Ident

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DGDP

Null Hypothesis: DGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.759522	0.3702
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGDP)
Method: Least Squares
Date: 04/12/16 Time: 10:49
Sample (adjusted): 2000 2014
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDP(-1)	-0.218141	0.287209	-0.759522	0.4635
D(DGDP(-1))	0.004663	0.237377	0.019645	0.9847
D(DGDP(-2))	0.060196	0.243823	0.246885	0.8095
D(DGDP(-3))	-0.646490	0.245779	-2.630374	0.0234

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats | Ident

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DGA

Null Hypothesis: DGA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.662212	0.0028
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats | Ident

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DFDI

Null Hypothesis: DFDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.921372	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats | Ident

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DEI

Null Hypothesis: DEI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.924385	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats | Ident

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DPB

Null Hypothesis: DPB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.562901	0.0181
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (3-5)

نتائج اختبار السببية لجرانجر النموذج الاول

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Stats | Impulse | Resids

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 04/12/16 Time: 19:49
Sample: 1995 2014
Included observations: 18

Dependent variable: EI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
FDI	0.908790	2	0.6348
GA	0.520424	2	0.7709
PB	0.557177	2	0.7569
All	3.065518	6	0.8006

Dependent variable: FDI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
EI	5.055306	2	0.0798
GA	15.37209	2	0.0005
PB	0.137356	2	0.9336
All	25.54655	6	0.0003

Dependent variable: GA

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
EI	5.691073	2	0.0581
FDI	2.254086	2	0.3240
PB	2.793505	2	0.2474
All	18.33600	6	0.0054

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats | Ident

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DPB

Null Hypothesis: DPB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.562901	0.0181
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (4-5)

نتائج اختبار السببية لجرانجر النموذج الثاني

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Stats | Impulse | Resids

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 04/12/16 Time: 19:55
Sample: 1995 2014
Included observations: 18

Dependent variable: EI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	9.804505	2	0.0074
All	9.804505	2	0.0074

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
EI	2.505617	2	0.2857
All	2.505617	2	0.2857

ملحق (5-5)

نتائج تقدير النموذج الاول باستخدام طريقة (FMOLS) المعدلة كلياً

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: EI
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 04/15/16 Time: 11:20
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-0.203331	0.085126	-2.388604	0.0315
GA	0.033051	0.118729	0.278370	0.7848
PB	0.812179	0.133173	6.098668	0.0000
DD	-391.0706	102.7176	-3.807242	0.0019
C	1745.945	85.21334	20.48911	0.0000

R-squared	0.771887	Mean dependent var	2417.511
Adjusted R-squared	0.706711	S.D. dependent var	381.0706
S.E. of regression	206.3730	Sum squared resid	596257.6
Durbin-Watson stat	1.762507	Long-run variance	21530.06

ملحق (6-5)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج تقييم النموذج الاول (البواقي تتبع التوزيع الطبيعي)

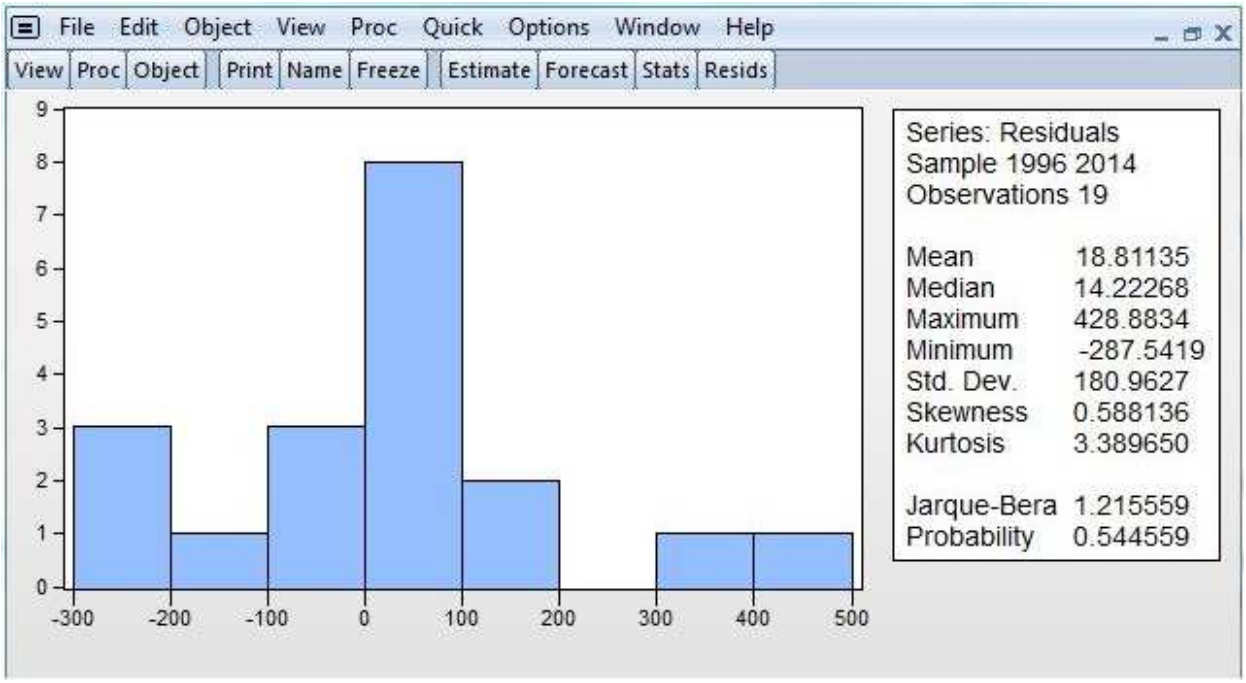

ملحق (5-7)

نتائج تقييم النموذج الاول (مشكلة الازدواج الخطي المتعدد)

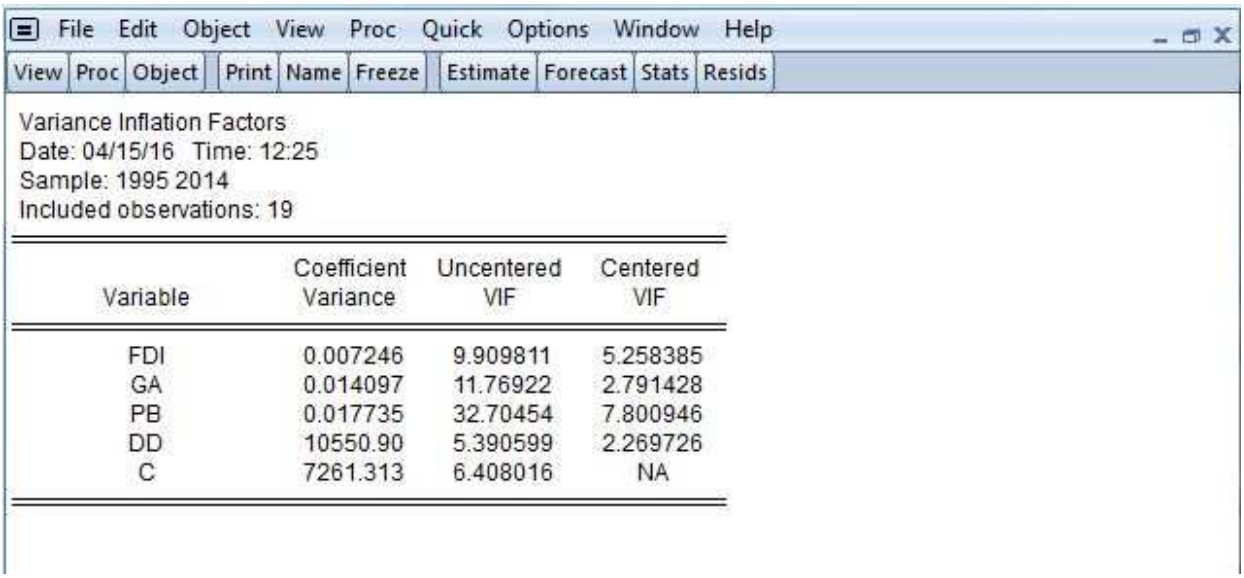

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
FDI	0.007246	9.909811	5.258385
GA	0.014097	11.76922	2.791428
PB	0.017735	32.70454	7.800946
DD	10550.90	5.390599	2.269726
C	7261.313	6.408016	NA

ملحق (5-8)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج تقدير النموذج الثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 04/14/16 Time: 18:18
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EI	2.058766	0.373994	5.504811	0.0001
DD	1132.288	276.2128	4.099332	0.0009
C	-497.2479	881.8599	-0.563863	0.5812
U(-1)	0.775803	0.206809	3.751305	0.0019

R-squared	0.855335	Mean dependent var	5089.121
Adjusted R-squared	0.826402	S.D. dependent var	1354.555
S.E. of regression	564.3773	Akaike info criterion	15.69399
Sum squared resid	4777826.	Schwarz criterion	15.89282
Log likelihood	-145.0929	Hannan-Quinn criter.	15.72764
F-statistic	29.56252	Durbin-Watson stat	1.989747
Prob(F-statistic)	0.000002		

ملحق (9-5)

النموذج الثاني مقبول اقتصادياً

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Estimation Command:
==========
LS GDP EI DD C U(-1)

Estimation Equation:
==========
GDP = C(1)*EI + C(2)*DD + C(3) + C(4)*U(-1)

Substituted Coefficients:
==========
GDP = 2.05876639559*EI + 1132.28805023*DD - 497.247859653 + 0.775803462502*U(-1)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com